الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر- باتنة1-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية

اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة:
عائشة سحنوني

إشراف الأستاذ/ الدكتور:
عمار زيتوني

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علاوة خلوط	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة 1	رئيسا
عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
رشيد عدوان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة 1	عضوا
عبد الوهاب بن بريكة	أستاذ التعليم العالي	حامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا
مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	حامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا

السنة الجامعية:2016م/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صدق الله العظيم

سورة النمل: آية ﴿١٩﴾

قال الشاعر أبو الطيب المتنبي:

إذا رأيت نيوب الليــث بارزة
فلا تظنـــن ان الليــث يبتســم

شکر و تقدیر

***أحمد الله وأسجد له شاكرة فضله على أن منحنى الصبر والمثابرة لأتمكن من إنجاز هذا البحث فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد .**

***كما أقدر شاكرة كل الخييرين من أهل العلم الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الأستاذ/الدكتور عمار زيتوني المشرف على هذا البحث والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه وتشجيعاته فله مني فائق التقدير والعرفان.**

***كما اشكر الأستاذ الدكتور علي همال الذي رعاني في أول خطوات هذا البحث وتولاني برعاية أهل العلم والفضل ، فله مني كل التقدير والإحترام.**

شكر خاص

تتقدم الطالبة الباحثة بالشكر الجزيل وخالص الإمتنان والتقدير إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة المحترميين :

د/علاوة خلوط (جامعة باتنة)

أ.د/عمار زيتوني (جامعة باتنة)

د/رشيد عدوان (جامعة باتنة)

أ.د/عبد الوهاب بن بريكة (جامعة بسكرة)

أ.د/مبارك بوعشة (جامعة قسنطينة)

أ.د/رابح خوني (جامعة بسكرة)

الذين قبلوا الحكم على الأطروحة وتقييمها تقيما علميا، فلهم الشكر على جهودهم والشكر موصول أيضا لكل الزملاء الأساتذة الذين ساعدوني في إنجاز هذه الأطروحة.

الإهداء

إلى روح ابي الشهيد ، الذي ضحى بنفسه لكي تعيش الجزائر حرة مستقلة .

إلى روح أمي الفاضلة، التي تحدت كل الظروف الإقتصادية والإجتماعية في سبيل تعليمي .تغمدها الله برحمته الواسعة، وطيب ثراها و أكرم مثوا ها وأسكنها فسيح جنانه.

إلى زوجي حفظه الله وبارك الله في عمره.

إلى ابنائي: أمينة،عبد الرؤوف،منذر،صفاء،مروة، حفظهم الله وجعلهم ذرية صالحة.

مقدمة

مقدمة :

إن المبادئ والمنطلقات الفكرية التي تقوم عليها الرأسمالية تعكس خصائص وسمات الليبرالية ، والرأسمالية نمطا إنتاجيا، تغيرت وتطورت ملامحها وأساليبها في الإستغلال عبر الزمن . لقد نشأت الرأسمالية وترسخت عمليا منذ القرن الخامس عشر، واستطاعت أن تحتوي الهياكل الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل في ظل التطورات التكنولوجية المصاحبة ، وبذلك استطاعت الرأسمالية في تطورها أن تخلق سوقا عالمية وتدويل رأس المال والإنتاج. مما يؤكد أن العلاقات الإقتصادية الدولية تعبيرا عن تطور علاقات الإنتاج والتبادل في النظام الرأسمالي.

لقد افضت التغيرات في النظام الرأسمالي – المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات الرأسمالية – إلى تغيرات مقابلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، إن التوسع في ظاهرة المبادلة وقيام فكرة السوق، وتحولها إلى ظاهرة عامة تتسع لتستوعب مختلف أجزاء الاقتصاد، أدت إلى التوسع في قيام الأسواق الدولية ، ومع فرض ايديولوجية السوق من طرف الاقتصادات الدولية المسيطرة ، لم يعد التبادل والنشاط الاقتصادي مقصورا على حدود الدولة السياسية، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية حيث تم إلغاء الحواجز الجغرافية والزمانية.

إن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن الخامس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية. الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى التسليم بأن النظام الرأسمالي الدولي يشكل البيئة الأساسية للعلاقات الإقتصادية الدولية.

شهد العالم في نهاية القرن العشرين مجموعة من المتغيرات الدولية، أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية

مقدمة

إقتصادية واحدة، وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، والاتجاه نحو غلبة ايديولوجية اقتصادية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي، و بالتالي انتصار نظام اقتصاد السوق وآلياته. لم يكن انتشار وتوسع اقتصاد السوق مقصورا على الدول الاشتراكية سابقا ، بل استوعب اقتصادات الدول النامية.

لعبت المؤسسات الدولية في هذا المجال دورا بارزا في الترويج لليبرالية ، بل والضغط على كافة دول العالم عموما، والدول النامية على الخصوص، للأخذ بشروط مثل تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة ، وكذا تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ....الخ. تحت شعار برامج التصحيح والتكيف الهيكلي، لإعادة دمج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي.

في مجرى تطور وتوسع الرأسمالية يبرز دور الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة التي ساهمت في ربط العالم بالإنتاج مباشرة ، وهو ما أدى الى تحقيق زيادات في إنتاجية العمل، ولضمان استمرارية تحقيق هدف المزيد من الأرباح في النظام الرأسمالي. لقد أفضت التطورات العلمية إلى تغيير نمط المزايا النسبية للتصنيع في العالم، وتغير مفهوم ومكونات هذه المزايا .فبعد أن كان مضمون المزايا النسبية للتصنيع في أي بلد؛ يتمثل في توافر عناصر الانتاج العينية وصعوبة انتقالها من بلد إلى آخر، أدت التطورات التكنولوجية وخاصة المتعلقة بتطور طرق المواصلات والاتصالات، وإمكان تجزئة عناصر العملية الإنتاجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية التي تقوم بدور كبير في توجيه وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .أدت هذه التطورات مجتمعة الى قابلية عناصر الإنتاج العينية، وخاصة رأس المال للانتقال من بلد إلى آخر، وهذا ما يوضح أن التطورات التكنولوجية المذكورة كانت سببا في الإقلال من أهمية هذه العناصر كمحددات للمزايا النسبية، وإلى إبراز أهمية عناصر الإنتاج غير العينية، وفي طليعتها البحث العلمي.

إن الأساس في نمو وتطور وتجدد الرأسمالية؛ هو ارتكازها وخضوعها لسيطرة عدد محدود من الشركات متعددة الجنسيات، والتي توسعت أعمالها ونشاطاتها من خلال دمج أسواق الدول النامية والمتقدمة، تعمل هذه الشركات على تدويل الإنتاج ، وتعمل من أجل

ذلك على إقامة الصناعات، وتوزيع المصانع على البلدان النامية حتى يتحقق لها أكبر ربح ممكن، مستفيدة من نقل عبئ كثافة العمالة، أو كثافة رأس المال، أو إفراط استهلاك الطاقة أو الخامات، ووضعه على عاتق الدول النامية ، وقد ساعد إنتشار هذه الشركات المؤسسات الدولية التي تروج للحرية الإقتصادية، فضلا عن دعم الدول الرأسمالية مالكة هذه الشركات وأصبحت تمثل عصب النظام الرأسمالي الدولي ومركز ثقله.

لقد تفاعلت المتغيرات السابقة لتفرز ما يسمى بالعولمة، التي تعتبر نتيجة وانعكاسا للترابط بين الإقتصادات الدولية، هذا الترابط الذي ازدادت وتيرته مع بروز آثار الثورة العلمية. فالعولمة هي أقرب إلى مفهوم التدويل، بوصفه أحد مظاهر الإعتماد المتبادل ويتضح ذلك من خلال إعتماد الدول على بعضها البعض في عمليات الانتاج والتبادل والإعتراف المتبادل، في السياسات والقواعد التي فرضتها القوى المهيمنة على الإقتصاد الدولي ، فتوجه الرأسمالية نحو العالمية يتجسد في الإقتصاد المعاصر في مرحلة الإعتماد المتبادل، بوصفه ظاهرة تسود مختلف أشكال النشاط الإقتصادي في الإقتصادات الدولية.

لقد ظفرت ظاهرة الإعتماد المتبادل بانتباه جديد منذ السبعينات من القرن العشرين نتيجة للإضطرابات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي، أعطت هذه الإضطرابات توجها جديدا لأبحاث الإقتصاد العالمي وللعلاقات بين الدول، فعلى مستوى الأبحاث الإقتصادية أصبحت تركز على التحليل التطبيقي لآثار تقلبات الأسعار العالمية على مختلف الإقتصادات الوطنية، أما على مستوى العلاقات الدولية فإنها إتجهت نحو التنسيق في مختلف السياسات الإقتصادية.

لم تكن الدول النامية بمعزل عن هذه التطورات التي أدت الى تعاظم الإعتماد المتبادل، كما أنها لم تكن بمعزل عن الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك ، لاسيما في ظل رصيدها الضعيف للأداء التنموي، فقاعدتها الإقتصادية أكثر تصدعا، واندماجها بالسوق العالمية من موضع متخلف أكثر تعميقا، ومؤشراتها الإقتصادية أكثر تدهورا. لذلك فإن هذه الدول تواجه متغيرات البيئة الإقتصادية العالمية ، وهي في موقف ضعيف نسبيا، مما يزيد من حجم التحديات التي تواجهها

. فإذا كانت العولمة وما تعكسه من تعاظم الإعتماد المتبادل تطورا للرأسمالية، فانه لا يختلف في أهميته التاريخية عن التطورات التي حصلت لها في تزايد حجم الإستغلال، ولكن بتكلفة أقل مما كانت تتحمله في الماضي.

إشكالية الدراسة:

تعتبر العولمة نتيجة وانعكاسا لزيادة درجة الإعتماد المتبادل بين الإقتصادات الدولية والذي زادت وتيرته مع بروز آثار الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث تعاظمت مظاهر الإعتماد المتبادل منها: تدويل عمليات الإنتاج، وازدياد حركة رأس المال، وتنامي أحجام الشركات متعددة الجنسيات، واتساع أعمالها وفعاليتها في الأسواق، ولعبت ثورة المعلومات والإتصالات دورا حاسما في زيادة أسس الإعتماد المتبادل، من خلال إسهاهما في اتساع السوق الدولية ، وزيادة تقسيم العمل الدولي. وأدت إلى تسارع في عمليات التطور التكنولوجي ،كما أسهمت في زيادة حجم النشاط الإقتصادي ، ونمو الشركات متعددة الجنسيات، وتوغلها في الأسواق الدولية . وجاء قيام منظمة التجارة العالمية لتضع إطارا عالميا لقضايا التجارة و الإستثمار والملكية الفكرية . مما جعل المجتمعات الدولية تعيش في عالم أكثر تداخلا في علاقاته الإقتصادية. على ضوء ما تقدم تطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي أبعاد عمليات التحول في العلاقات الإقتصادية الدولية ؟ وإذا كانت هذه التحولات تفضي إلى العولمة وما تعكسه من تشابك العلاقات الإقتصادية الدولية وزيادة درجة الإعتماد المتبادل، فما هو انعكاس ذلك على الدول النامية؟

واستنادا إلى هذه الإشكالية يتعين طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا تعني العولمة ، وماهي أسسها الفكرية والتاريخية؟
- ما المقصود بالإعتماد المتبادل، وما هي موضوعاته ومجالاته؟
- ما هي العوامل التي أسهمت في تكثيف علاقات الإعتماد المتبادل؟

- ماهي طبيعة العلاقات الإقتصادية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة في ظل متغيرات البيئة الإقتصادية الدولية ؟

فرضيات الدراسة

إن الإجابة على التساؤلات السابقة تقتضي بالضرورة التسليم بالفرضيات التالية:

- العولمة نتاج تطور الرأسمالية بمراحلها وأصولها.
- الإعتماد المتبادل حالة من الترابط في مختلف المجالات الإقتصادية .
- متغيرات العلاقات الإقتصادية الدولية ، انعكاسا للمتغيرات في طريقة الإنتاج الرأسمالية.
- في ظل الإعتماد المتبادل يعاد إنتاج علاقات اللاتكافؤ بين الدول النامية والمتطورة.

أهمية الدراسة

لقد استخدمت الدول المتقدمة العولمة – بما تعكسه من تكثيف علاقات الإعتماد المتبادل – منهجا ودعاية سياسية، حيث تتمكن من تطبيق سياسات معينة لتحقيق أهدافها، وهي سياسات تهدف إلى إحكام قبضة دول المركز الرأسمالية على الأسواق الدولية، وفرض القواعد التي تحقق هذا الهدف لتسيير العالم بأسواقه المختلفة ، في منظومة يهيمن عليها المركز، وساعد هذه الدول في تطبيق سياساتها ما تملكه من قوى سياسية وإقتصادية وتكنولوجية.

إن مقولة الإعتماد المتبادل والشركة الكونية التي يروج لها فكر العولمة، قد تكون مفهوما حقيقيا فيما يتعلق بالدول الرأسمالية المتقدمة، حيث ينطوي هذا المفهوم على وجود قوى متناظرة في السوق العالمية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، غير أن افتراض هذا التناظر في علاقة الدول النامية والمتقدمة يمكن اعتباره مضللا . فالواقع يعكس علاقات غير متكافئة على كل المستويات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية المرتبطة بمستويات القوة الكلية للأطراف موضع التفاعل ودرجات التأثير المتبادلة وكثافة هذه العلاقة.

مقدمة

رغم أن موضوع الإعتماد المتبادل حظي باهتمام الباحثين الغربيين، حيث تناولوه من جميع جوانبه، معناه وتاريخيه ومفهومه وكذا مجالات تطبيقية، والرغبة فيه كهدف . غير أن طرح الموضوع كان في سياق العلاقات بين الدول المتطورة ، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة والتي تناولت موضوع الإعتماد المتبادل في سياق العلاقة بين الدول النامية والمتطورة، حيث تطرقت الدراسة بالتفصيل لأنواع الإعتماد المتبادل في الإقتصادات الدولية، ومن ثم التعرف على طبيعة العلاقة وسندها ، التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة ، وذلك فيما يتصل بكل نوع من أنواع الإعتماد المتبادل.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

لقد بات من الثابت حتى الآن أن العولمة تعكس حالة الإعتماد المتبادل بين الدول الرأسمالية المتطورة، وفي نفس الوقت تكرس انتصارها في المنافسة الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وتفتح أمامها فرصا أوفر لمزيد من احراز النجاحات على صعيد تعظيم الثروة والنفوذ في احتكارها، مثلما تكرس دونية المجتمعات التابعة، وضعيفة النمو في هيكل توزيع القوة على النطاق العالمي، وتعيد إنتاج شروط المزيد من تهميشها، وتقود أحكام هذا الواقع إلى ما يمكن تسميته بكولونيالية جديدة تحكم الكيانات الصغيرة وسيادتها ، وتفتح أبوابا أمام موجات جديدة من الإستعمار المباشر، بوساطة الإقتصاد والمال والتكنولوجيا.

إدراكا مني أنني أنتمي إلى الدول النامية، فإنني أرى أن هناك ضرورات تقتضي قيام إعتماد إقتصادي دولي متكافئ، من شأنه أن يخلق نوعا من التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية، ويقلل من ظاهرة الإستغلال والتبعية التي تعاني منها معظم الدول النامية، ويعتبر هذا أهم دافع وراء اختياري لموضوع الدراسة.

مقدمة

فضلا عما سبق، فإن موضوع الدراسة يعتبر امتدادا لموضوع الدراسة الذي قمت بإعداده في اطار نيل شهادة الماجستير بعنوان " الخوصصة والاصلاحات الاقتصادية **–دراسة حالة الجزائر–** "

أهداف الدراسة

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إلقاء الضوء على وضع الدول النامية في ضل متغيرات البيئة الإقتصادية الدولية، وذلك من خلال تحليل إثار هذه المتغيرات على اقتصاداتها . ويتفرع من هذا الهده عدة أهداف فرعية:

- التطرق لظاهرة العولمة للوقوف على مفهومها ومظاهرها، وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وكذا تتبع مراحل تطورها، وانعكاس ذلك في الفكر المعبر عنها.
- تسليط الضوء على مصطلح الإعتماد المتبادل، مع التركيز على بعده السياسي والإقتصادي، وكذلك التعرف على أنواعه، من خلال تحديد موضوعه ومجاله، ورصد مختلف مراحل تطوره.
- التأكيد على أن التطور في العلاقات الإقتصادية الدولية، ما هو إلا انعكاسا لتطور النظام الرأسمالي.

منهج الدراسة

على ضوء ما تقدم حول طبيعة الموضوع، فإن دراسته اقتضت بالضرورة الإستعانة بمختلف المناهج العلمية الملائمة للعلوم الإجتماعية بشكل عام، والعلوم الإقتصادية بشكل خاص، ومن أهم هذه المناهج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي التحليلي، فإن الإستعانة به ساعدني على عرض ووصف وتحليل مختلف الظواهر الإقتصادية التي تناولتها الدراسة، كالعولمة والإعتماد المتبادل، وتقسيم العمل، وغيرها، وكذلك إلقاء الضوء على أهم جوانب هذه الظواهر، للوقوف على أهم المتغيرات

المصاحبة لها، أما المنهج التاريخي فإن استخدامه سمح لي بتتبع مراحل وكيفية تطور الظواهر محل الدراسة، ورصد العوامل التي ساهمت في تطورها.

إن الإستعانة بهذين المنهجين تطلب بالضرورة الإعتماد أكثر على الإستنباط في مرحلة استقصاء الحقائق، وفي إطار التوازن بين هذين المنهجين تم التوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة وتحقيق فروضها.

أود أن أشير في هذا السياق أن معالجة موضوع الدراسة قد تمت من خلال المفهوم الأوسع للإقتصاد السياسي، الذي أرسى قواعده آباء علم الإقتصاد أمثال آدم سميث وريكاردو وماركس وغيرهم، وذلك قبل أن ينكفئ هذا العلم على نفسه، عندما أرادت المدرسة النيو كلاسيكية أن تحصره في العرض والطلب والأسعار، يحكمها منطق الرجل الاقتصادي، وقد أدرك الإقتصاديون المحدثون خطر الانحصار في مفهوم علم الاقتصاد الأضيق بفروضه ونماذجه، فقد أدى مزيد من التجريد والضبط في فروض النظرية الإقتصادية إلى فقدان دلالة نتائجه، فالإقتصاد السياسي قد يكون أقل انضباطا ولكنه أكثر دلالة.

الدراسات السابقة

لقد تم توثيق هذا البحث واعتماد مصادره بمجموعة متنوعة من المراجع العربية والأجنبية ، الرسائل الجامعية ، الندوات العلمية ، وكذا شبكة المعلومات الإليكترونية .ونظرا لتشعب موضوع البحث اقتضى الأمر الإعتماد على الكثير من المصادر المتنوعة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث ،وذلك لتلبية متطلبات استكمال وإخراج هذا البحث بالشكل المنهجي والعلمي المطلوب .

اعتمدت خلال إعدادي لهذا البحث على عدد من الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث اي العولمة والإعتماد المتبادل .حيث أكدت هذه الدراسات على أن وجود الثورة التكنلوجية والمعلوماتية ، مع تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية ، والإتجاه نحو التكامل الإقتصادي قد هيأت الشروط الموضوعية للترابط والتشابك بين أجزاء العالم ، وتأكيد عالمية الأسواق؛ مما يعني زيادة درجة الإعتماد المتبادل بين مختلف إقتصادات

الدول . وتشير البعض من هذه الدراسات أنه مع تزايد درجة الإعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة، يتجه الوضع نحو تهميش الدول النامية وتدهور موقعها في الإقتصاد العالمي. و فيما يلي أهم هذه الدراسات :

1-تحرير مصطفى كامل السيد **(الإقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر في1998)**: ساهم في هذا المؤلف مجموعة من المفكرين ،تناولت هذه المساهمات في مجملها أهم التطورات في عقدي الثمانينات والتسعينات ما أطلق عليه **(عولمة النشاط الإنتاجي)**، والذي أدى إلى ظهور شكل جديد من التخصص أو التقسيم الدولي الجديد للعمل ، والذي يقوم على الإعتماد المتبادل بين الدول من جانب ، وعلى تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين المشروعات والأنشطة الإقتصادية من جانب آخر . ولعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا في عولمة النشاط الإقتصادي ،وبالتالي رسم ملامح التقسيم الدولي الجديد للعمل . بالنسبة للدول النامية فإن مثل هذا التغيير يقدم لها فرصا لتعظيم امكانات النمو الإقتصادي فيها، كما يطرح العديد من المخاطر التي قد تعرقل عملية النمو ، خصوصا أنه لم يعد في مقدور أي دولة أن تنعزل عن هذه التطورات .

2- بدوي إبراهيم **(أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية2012)**: الهدف من الدراسة هو تحليل آثار العولمة بآلياتها وأدواتها المختلفة بما فيها منظمة التجارة العالمية على الدول النامية .توصلت الدراسة إلى أن سياسات العولمة متحيزة لصالح الدول المتقدمة ضد اقتصادات الدول النامية ،كما أن آليات العولمة الإقتصادية تمارس آثارا سلبية على إقتصاديات الدول النامية .

3-**بن زغيوة محمد (النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية 2012)** : تناولت الدراسة المراحل التي تعاقب عليها النظام التجاري الدولي منذ نشأة الجات ، وتوصلت الى أن تحرير التجارة مرتبط بدرجة التنمية والتطور الإقتصادي للدولة، وعلية فإن المستفيد الأكبر من تحرير التجارة هو الدول المتقدمة. لذلك يرى المؤلف أن على الدول النامية بذل المزيد من الجهود مثل الإسراع في عملية الإصلاح الإقتصادي ،وإدخال تطويرات تقنية على برامج إنتاجها ، أو تتطوير قوانينها التشريعية أو الإدارية، والإهتمام أكثر بالعنصر البشري .

4- نشأة عبد العال (**الإستثمارالأجنبي والترابط الإقتصادي 2012**) : الهدف من الدراسة هو التأكيد على أن متغيرات العلاقات الإقتصادية ماهي إلا إنعكاسا للمتغيرات في طريقة الإنتاج الرأسمالية .ومن أهم هذه المتغيرات التطور العلمي والتكنلوجي بتأثيره على الشروط الموضوعية والتنظيمية للعملية الإنتاج ، ومن ثم يعد التطور العلمي والتكنلوجي قائد عملية التغير في مختلف ظواهر الإقتصاد الدولي .كما يعد إنتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود الدولية من أهم العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج ،ومن أهم هذه العناصر (**رأس المال**) الذي يطلق على عملية إنتقاله **(الإستثمار الأجنبي)**، وله تأثيره على التقسم الدولي للعمل، ونشر الأنماط التكنلوجية ونقل عمليات الإنتاج . لذلك حسب رأي المؤلف فيعتبر آلية للترابط الإقتصادي .

5- عبد الرحمان تومي (**الإنحراف الإقتصادي ، العولمة والهيمنة والإستبداد السياسي2014)** : تطرق المؤلف إلى مصطلح العولمة والهيمنة بهدف الربط بين هذه المصطلحات، وبالتالي الوقوف على إنعكاساتها وآثارها حاضرا ومستقبلا . وهي تؤكد حقيقة واحدة بالنسبة للمؤلف تتمثل في إعادة صياغة النموذج الإستعماري بأقل التكاليف .

هيكل الدراسة

على ضوء ما تم توضيحه حول طبيعة الموضوع وأبعاده، وبهدف الالمام بجميع جوانبه، قسمت الدراسة وفق التفصيل التالي:

الفصل الأول: اهتمت الدراسة في هذا الفصل بتحليل ظاهرة العولمة والتعرف على أساسها التاريخي والفكري، وذلك من خلال ثلاث مباحث. ركز المبحث الأول على استعراض مختلف تعاريف العولمة، الأمر الذي وفر مدخلا لتسليط الضوء على مختلف أبعادها : الاقتصادية والسياسية والثقافية، و ذلك في المبحث الثاني . أما المبحث الثالث فقد تناول البعد التاريخي للعولمة، حيث تم التعرف من خلاله على كيفية نشوء العولمة وتطورها ، و كذا المرجعية الفكرية لها، و ذلك بتتبع مراحل تطور الليبرالية والمتغيرات الفكرية التي مرت بها من ناحية، والمستجدات التي حققتها عبر المراحل التاريخية من ناحية أخرى.

الفصل الثاني: تم تخصيص هذا الفصل للإطار النظري للإعتماد المتبادل وذلك بتقسيمه إلى مبحثين: تناول المبحث الأول مفهوم الإعتماد المتبادل وطبيعته، ومن منطلق أن الامر يتعلق بالعلاقات الدولية كان من الطبيعي أن يتحدد مفهوم الإعتماد المتبادل بالبعد السياسي والإقتصادي . أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أنواع الإعتماد المتبادل، مع ابراز خصائص وسمات كل نوع، ومراحل تطوره.

الفصل الثالث: تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى الوقوف على أهم العوامل التي ساهمت وخلقت الشروط الموضوعية لقيام وتزايد درجة الإعتماد المتبادل ، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث اهتم المبحث الأول بأثر التحرير المالي والتجاري، وفيما يتعلق بالتحرير التجاري، فقد تناول المبحث تحرير التجارة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، مما قاد بالضرورة إلى التطرق لمنظمة التجارة العالمية، وكذا الترتيبات الإقليمية، وتم إبراز أثر التقسيم الدولي للعمل في خلق ما يسمى بالتشابك الإنتاجي، مع التركيز على مراحل تطوره وهذا ما تناوله المبحث الثاني، وجاء المبحث الثالث ليبرز آثار الثورة العلمية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للإعتماد المتبادل.

الفصل الرابع: مسعى الدراسة في هذا الفصل هو ابراز طبيعة العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول الرأسمالية المتطورة ، في ظل متغيرات البيئة الإقتصادية الدولية، والتأكيد على أن الدول النامية لا تزال تعاني من تبعية بكل أشكالها وصورها، وهذا ما تم توضيحه بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، اهتمت الدراسة في المبحث الأول بالبعد التاريخي للعلاقات الإقتصادية بين الدول النامية والمتطورة، مما وفر مدخلا للمبحث الثاني الذي تناول تقسيم العمل الدولي الجديد وموضع الدول النامية فيه، في حين جاء المبحث الثالث ليؤكد على دور المؤسسات الدولية والترتيبات الاقليمية ، في تكريس علاقات اللاتكافئ بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتطورة، والتي تسعى إلى دمج الدول النامية في الإقتصاد العالمي خدمة لمصالحها.

مقدمة

1

الفصل الأول:

العولمة: مفهومها، أبعادها، و أسسها الفكرية والتاريخية

الفصل الأول

العولمة: مفهومها، أبعادها، و أسسها الفكرية والتاريخية

تعتبر العولمة من أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات المعاصرة، وذلك منذ عقد التسعينات، ومن أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد للعولمة إلى التحولات الكبيرة التي شهدها العالم، والتي أدت إلى تغير عميق في البيئة التي تعمل فيها الدول، ومن أهم هذه التحولات: انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع النظام الاشتراكي، الذي فشل في اللحاق بمقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما في مستوى الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية لدول العالم الرأسمالي المتطور.

هذا التراجع أدى إلى عودة وحدة الاقتصاد العالمي، وسيادة نظام اقتصادي ذي طبيعة ايديولوجية موحدة، يحكمه نظام السوق والحرية الاقتصادية، مع انفتاح اقتصاديات دول العالم على بعضها، وتدعيم مبادئ حرية التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**"، وبذلك دخل الاقتصاد العالمي مرحلة التوحيد والتقارب بين الايديولوجيات التي كانت متنافرة، والتي سادت العالم لفترة تزيد على قرن من الزمن، اتسمت بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، بين الحرية المطلقة والتدخل المطلق.

إذا كان فشل الاشتراكية كنظام اقتصادي أدى إلى بروز النظام الرأسمالي كقوة وانفراده بقيادة العالم، فإن دخول الاقتصاد العالمي في أزمة اقتصادية طاحنة، ساهم في تغيير هيكل الاقتصاد العالمي؛ وهي أزمة الكساد التضخمي، حيث تميزت هذه الأزمة بكساد في مجال الإنتاج، وارتفاع في مستويات الأسعار، تدهور شديد في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة، هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى العالمي، فالأزمة أدت إلى تغيرات في هيكل علاقات القوى النسبية في الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بصعود اليابان وتراجع وزن

أمريكا وأوروبا الغربية نسبيا، واستفحال علاقات الصراع والتنافس على الأسواق، وزيادة التناقض بين الدول المصدرة والمستوردة للمواد الأولية والطاقة، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية، وانهيار نظام النقد الدولي، وتزايد عجز ميزان المدفوعات... إلخ.

مع ظهور هذه الأزمة عجز الفكر **الكينزي** في إيجاد حلول لهذه المشكلة، مما أدى إلى بروز تيارت فكرية جديدة تنادي بالعودة إلى الحرية الاقتصادية الواسعة، وإلى البحث عن ظروف جديدة ملائمة تسمح باستئناف التوسع في عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالي. وقد تجسدت هذه الأفكار في السياسات الليبيرالية الجديدة، التي روجت لها المؤسسات المالية والتي شكلت الأرضية الملائمة لنشر العولمة الاقتصادية، وشكلت هذه الآلية مع آلية الشركات متعددة الجنسيات، وتحرير التجارة، الأساس لنقل الأفكار الليبرالية الجديدة.

كما ساهمت عوامل عديدة في تسريع العولمة؛ فالتقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية معهما تطورت آليات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، واتجهت آليات الهيمنة نحو تدويل رأس المال والعمل، وتدويل أنماط الاستهلاك وتدويل الثقافة أيضا، لربط العالم وعولمته.

لا شك أن ظاهرة العولمة، تؤثر على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كافة أنحاء العالم، مما يثير التساؤل التالي : هل العولمة نظاما جديدا ظهر عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية ، أم أنه تعبيرا عن شكل تطور الرأسمالية منذ نهاية القرن العشرين ؟

المبحث الأول: مفهوم العولمة

لقد ارتبط مفهوم العولمة بالتحولات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، مما يشبه الثورات الكبرى التي قادت العالم الحديث نحو المجتمع الصناعي، على أنها ثورات تحدث على مستوى العالم في لحظات متقاربة، فالثورة العلمية والتكنولوجيا جعلت العالم أكثر اندماجا

وهي التي سهلت وعجلت حركة الأفراد، ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص، وهي التي ساهمت في انتقال المفاهيم و القناعات و الأذواق فيما بين الثقافات والحضارات.

من هنا وإن بدت آثار العولمة تظهر في الأفق إلا أن موضوعها لا يزال صعب التحديد ويصعب وضعه في إطار منهجي محدد. فمصطلح العولمة شاع بسرعة تفوق شروط تشكل المعنى وتأسيس المرجعية التي تحيل إليها في الواقع.

إن ظاهرة العولمة تأخذ أكثر من شكل، وتأتي في أكثر من صيغة، ولهذا فإن تعبيرها يستخدم في الأدبيات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية كما أن المفاهيم المتعددة المطروحة لظاهرة العولمة، وإن تقاربت في بعض جوانبها، إلا أن التمعن فيها يجد أنها تنطلق من خلفيات واتجاهات سياسية إيديولوجية لأصحابها، ذلك أن مثل هذه المفاهيم وغيرها في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، من الصعب جدا أن تكون حيادية، ومن ثم فلا يمكن اعتبارها مصطلحات علمية متفق عليها.

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى محاولة الاقتراب من تعريف العولمة، وإلقاء الضوء على المحتوى الفكري لمفهوم العولمة ، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية.

المطلب الأول: المعنى اللغوي للعولمة ونشأة المصطلح

لقد أصبح مصطلح العولمة متداولا منذ بداية التسعينات، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي في عام **1991**، وسقوط جدار برلين عام **1989**، قبل هذا التاريخ لم يكن لمصطلح العولمة مكانا في القواميس العربية والأجنبية، وبالرغم من أن المهتمين بالعولمة متفقون على أن الكلمة جديدة، لكن مضمونها ليس جديد، وبهدف التعرف على مصطلح العولمة، سنتعرض

لمرادفاته في القواميس والأدبيات المعاصرة، وهذا يقودنا بالضرورة إلى أصل ومنشأ مصطلح العولمة.

الفرع الأول: المعنى اللغوي لمصطلح العولمة

العولمة في اللسان العربي من العالم، ويتصل بمعنى فعل "**عولم** " على صيغة "عولمة"،وهي من أدبية الموازين الصرفية العربية، ودلالة الصيغة تفيد وجود "فاعل" يفعل أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم، ولقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال العولمة، بمعنى جعل الشيء عالميا ،والعولمة ترجمة لكلمة "**Mondialisation**" الفرنسية بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة، هي ترجمة "**globalisation**" الانجليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء، وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فمصطلح العولمة إذا بمعنى جعل العالم عالما واحدا موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة.[1]

العولمة من حيث اللغة كلمة غريبة عن اللغة العربية، ويقصد بها عند استعمالها اليوم تعميم الشيء وجعله يشمل العالم كله، وقد ورد في **القرآن الكريم** لفظ الكوكب، عبر عنها نزوع الإنسان للسياحة في كوكب الأرض – استجابة لدعوة الخالق أو يمشي في مناكب الأرض وينتشر فيها.[2]

جاء في معجم العالم الجديد وسيستر "**wester**" أن العولمة "**Globalisation**" هي إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نظام الشيء أو تطبيقه عالميا، ويفضل الكثير من الاقتصاديين العرب استخدام كلمتي الكوكبة، أو التكوكب، أو الكونية، بدلا من العولمة وهذا الميل ارتبط بسياقات دلالية مختلفة، مقابل الأغلبية التي تشيع مصطلح العولمة وتعمل

[1]– حسن حنفي وصادق جلال العظم، حوارات لقرن جديد، ما العولمة ،دار الفكر بدمشق 1999،ص1.

[2]– ياسر عبد الجواد ، مقاربتان عربيتان للعولمة، المستقبل العربي، عدد 252 ،شباط 2000، ص20.

على تعميمها، وترجمتها بصورة أخرى لتعيين المقابل المفترض للمصطلحين الكوكبة أو الكونية. إن اعتماد المحبذين لكلمة كوكبة قائم على معطيات لغوية وتاريخية مؤكدة، غير أن القوانين التاريخية الدلالية واللغوية رجحت استخدام مفردة على حساب مفردة أخرى، يتحدد ضمن سياق لا تكفي فيه معطيات التاريخ واللغة ، بقدر ما توجهه وترسخه عوامل أخرى منها بساطة الكلمة وسهولة التعبير وإرادة المستعملين لها.[1]

يرى محمد محمود الإمام أن ما يمكن أن نسميه بالكوكبة هو العمل على انطواء مختلف المجتمعات البشرية تحت لواء الكوكبة، سواء بدفع من جانب القوى الموجهة لحركتها، أو باستنكافه من جانب الكيانات التي تعتقد أنها مسلوبة الإرادة تجاهها، والثاني هو نتيجة للأول، بمعنى أن أمريكا امتلكت من القدرات ما أعانها على صياغة مسار الكوكبة، حتى الآن مما اكسبها وضعا متميزا، أي أنها تؤثر في الكوكب من ناحيتين؛ التعامل مع الظاهرة الموضوعية واستحداث عوامل ذاتية لدى الآخرين الأقل قدرة، تدفعهم إلى تقبل ناتج هذا التعامل وهذا هو مفهوم القطب الأكبر في الكوكبة.[2]

الفرع الثاني: نشأة مصطلح العولمة

لقد دخلت العولمة أو الكوكبة كمصطلح جديد ومفهوم خاف عن التفكير، وأطلق معرفيا من قبل **(مرشال ماك لوهان) "MARSHALL MCLUHAN"**، عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية "**Global Village**"، من استدلاله للحتمية التكنولوجية التي نشرها في كتابه **(الاستكشاف في عوالم الاتصال)**، نجد كذلك "**Zebiaiew**" "**Brzezins**" أكد أن هذه الظاهرة هي عالم تتقارب أجزاؤه لتصبح كقرية عالمية، بفضل الثورة العلمية

[1]– محمد محمود، تعقيب، ندوة العرب والعولمة، ط1، بيروت، يونيو 1998، ص253.

[2]– هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في والاقتصاد العربي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، 2009، ص27.

والتكنولوجية، أو كما يسميها بريزنكي **(العصر التكنتروتي)** [1] . حيث يتوجه العالم إلى الاندماج وإزالة الحدود، وخصوصياته الثقافية وإدخاله في آلية تمكن المالكين لتقنيات الاتصالات من فرض أفكارهم والتأثير على هوية الآخرين".[2]

وفقا لما سبق فالعولمة لا تخرج عن كونها نتاجا لحركة التقدم التقني، وثورة المعلومات والاتصالات وظهور العقول الالكترونية كمتغيرات برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والكتابات الغربية تؤكد بأن العولمة ما هي إلا زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات، مما يعني أن الإعلام قد أنجز أول مفهوم عولمي، عندما بشر منذ الستينات لولادة القرية الكونية التي تعبر عن اختصار العالم.

المطلب الثاني: العولمة بين المفهوم والمضمون

إن التعريف مفهوم فلسفي من غير الممكن أن يكون محلا للإجماع، إلا حد لا نجد تعريفا جامعا مانعا لأي مصطلح، لأنه متعدد الدلالات ومختلف المعاني، والعولمة كمصطلح بالرغم من استحواذها على اهتمام المفكرين المهتمين بشؤون السياسة والاقتصاد و الاجتماع والثقافة، وحتى البيئة، إلا أن تعريفاتها في العالم تعددت، ولم تتفق وجهات النظر في صياغة تعريف محدد ودقيق، ولقد تنوعت تعريفات العولمة متأثرة في ذلك بتعدد الايديولوجيات، وتنوع اهتمام المفكرين، فضلا عن اختلاف المواقف اتجاه العولمة رفضا أو قبولا، حيث تعكس هذه المواقف تعدد المصالح والأهداف والمواقع.

---

[1]– بريزنكي زيبراو، بين عصرين أمريكا والعصر التكنتروني ،ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة ،بيروت، 1980 ص50.

[2]– سيار الجميل ، العولمة والمستقبل ، استراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الواحد والعشرين،الأهلية ط1،عمان الأردن، 2000، ص40.

إن الانتشار العالمي السريع لمفهوم العولمة، بالرغم من تناقضاتها وتوافقاتها فهي جزء من حركة وعي عالمية العالم، وتأكيدا أن البشرية تعيش فعلا و ليس قولا عصر العولمة[1]،

فما هي إذن العولمة وما هي سماتها...؟

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة

إن صندوق النقد الدولي الذي يمثل أحد المؤسسات الدولية التي تتبنى العولمة و يعرفها بأنها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم ، والذي يحكمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات، وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، والعولمة بالنسبة لصندوق النقد الدولي تتمثل في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم ، إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.[2]

الفرع الثاني: مقاربات مفاهمية حول العولمة ومضمونها

يرى "**TOMAS L.FRIDMAN**" أن نظام العولمة يعتبر عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم، وفي التكنولوجيا لدرجة لم تحدث من قبل وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات بعيدة، وبصورة سريعة وارخص من أي وقت مضى، داعيا إلى فتح أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة. [3]

---

[1] –Ronald Robertson–London Globalization, sage1992, p2.

[2]– صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي واشنطن ، أكتوبر 1997.

[3]– توماس ل فرندمان، السيارة ليكساس و شجرة الزيتون ، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان، مراجعة فايزة الحكيم الدار الدولية للنشر، ط1، القاهرة 2000، ص30.

يتفق "**OMAN CHARL**" مع **فريدمان**، حيث اعتبر العولمة ظاهرة تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية القومية والإقليمية، وتعبر عن نفسها من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود ، عن طريق التجارة والاستثمار وأحيانا من خلال تزايد حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق الهجرة. [1]

أما ديكن "**DICKEN**" فيرى أن النشاط الاقتصادي "**يعولم**"، وبذلك يعني أنه يتكامل وظيفيا عبر الحدود الوطنية، بطرق غيرت حظوظ الدول والمناطق الاقتصادية، يرى **ديكن** أيضا أن التغير ليس دوليا فقط، لأن الدولي يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما العولمة معقدة أكثر، وتعني تكاملا وظيفيا بين نشاطات منتشرة جغرافيا، يركز **ديكن** على العولمة "**كعملية**" لا كحالة ثابتة، كما يعترف بأنها لم تمس كل الدول أو المناطق بالقوة نفسها ، وأن وقعها غير متساو بين المناطق، إنما يعني هناك مناطق قليلة في العالم لم تتأثر بها، ويرى **ديكن** أنه وفضلا عن الدول وتغيرات البيئية، للشركات المتعددة الجنسيات دور محوري في عملية العولمة هذه، وبينما كان الإنتاج والصناعة والشركات أمورا قطرية في السابق أصبحت اليوم ذات توجهات عالمية، اليوم ينظم الإنتاج حول الدول لا داخل الدولة، فهناك تقسيم جديد للتخصص الدولي لم تعد معه لعبارة "صنع في ..." ، معنى كذلك يرى أن زمن المركز والمحيط قد انتهى، فاليوم تقطع العمليات الحدود وحتى طرق الإنتاج تغيرت.[2]

في نفس المعنى يؤكد "**بول هيرست**" أن هناك فرق بين اقتصاد كوكبي بالمعنى الدقيق واقتصاد بلغ درجة عالية من التدويل، وفيه تتاجر معظم الشركات من قواعدها في اقتصادات قومية متميزة، ففي الاقتصاد الكوكبي تكون السياسات القومية عقيمة ، لأن النواتج

[1]–ثامر محمد زيدان العاني ، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، سنابل للكتاب ، القاهرة ، 2012 ، ص 14 .

[2] – Dicken,P , Global Shift : THE Internationalization of Economic Activity, 2nd Ed. LONDON. PAUL CHAPMAN PUBLISHING Ltd, 1992, p77.

الاقتصادية تتحد كلية بواسطة قوى السوق العالمية ، وبواسطة القرارات الداخلية للشركات متعددة الجنسيات، ولكن في الاقتصاد الذي بلغ درجة عالية من التدويل ، فإن السياسات القومية تبقى نشطة بل هي في الحقيقة جوهرية للمحافظة على الأساليب المتميزة، وقوة الاقتصاد تتمثل في القاعدة الاقتصادية القومية والشركات التي تتاجر تنطلق منها.[1]

يتفق فتح الله ولعلو مع "بول هيرست" حيث يعتبر العولمة ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية للموارد ضمن تصاعد و تكثيف المنافسة [2].ضمن هذا السياق يرى تومسون أن العلاقات الاقتصادية مرت بثلاثة مراحل : المرحلة الأولى تمثل مرحلة الاقتصادات الدولية " **international** " و فيها تبادل تجاري قليل وثنائي في معظمه ، بينما ظل التوجه داخليا. أما المرحلة الثانية فتمثل اقتصاد حول العالم "**world-wide** "و فيه توجه نحو التعددية في التجارة و الاستثمار اللذان يصبحان ثابتين . و نجد هنا عمليات خارجية لكنها ذات قاعدة محلية في وطن أم . بينما تمثل المرحلة الثالثة الاقتصادات العالمية فيها توسع أكبر في التعددية التجارية و الاستثمارية ، لكن تقل فيها أهمية الاقتصاد الوطني و القاعدة الوطنية . و هذه المراحل ليست متعارضة و لا تخلو من تداخل في نظره.[3]

يقسم ديكن أيضا العالم الا فترات متماثلة ، الفترة الأولى قبل **1450** حين كان حجم التجارة بين الدول صغيرا و المسافات التي تغطيها التجارة قصيرة ، و السلع المتبادلة كمالية أو نادرة ، الفترة الثانية بين سنة **1450** و**1600** و فيها توسعت التجارة بدرجة كبيرة مع

---

[1]– بول هيرست ، مسائلة العولمة، الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم، ترجمة ابراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، الكويت، 1999، ص272.

[2]– فتح الله ولعلو ، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها في المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة 1996 ، ص19.

3-Thompson.Economic Autonomy and the Advanced Industrial State . Cambridge U.K: polity Press . 1992, PP 1-28.

توسع الدول البحرية الأوروبية ، أما الفترة الثالثة بين سنة **1600** و **1945** و فيها زاد التصنيع و ظهرت بريطانيا كقوة تجارية و كذلك الشركات التجارية الكبرى ، و الفترة الأخيرة تبدأ من **1945** و ما بعدها و خلالها أخذ النظام الاقتصادي الجديد و المؤسسات الدولية و كذا التجارة تنمو بسرعة أكبر من نمو الانتاج . [1]

وفقا لما تقدم فان للعولمة تاريخا ليس قريبا ، فهي نتاج تفاعل المتغيرات الاقتصادية الرأسمالية منذ أكثر من **300** عام ، كما يعتقد عدد من العلماء و المفكرين ، حيث أنها ظهرت في التاريخ الرأسمالي من خلال الظروف و الشروط نفسها في عهد **الميركانتيلة "الرأسمالية التجارية** " .

في هذا المعنى يرى جاك آدا أن العولمة تعني سيطرة نظام اقتصادي **– و هو الرأسمالية –** على العالم ، هذه السيطرة تتجاوز بكثير حدود الجغرافية السياسية ، انها لا تقتصر فقط على انتصار مجموعة دول على مجموعة أخرى ، أو حتى انتصار أسلوب انتاج على أساليب الانتاج المنافسة ، انما تمتد هذه السيطرة الى تجاوز منطق العلاقات بين الدول ، لتحل محله شبكة من العلاقات متعددة الجنسيات .

إن العولمة هي أيضا وقبل كل شيء عملية التفاف على الحدود المادية والتنظيمية المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، ومن ثم تفسيخ هذه الحدود وإنهائها و إزالتها. ويميز جاك آدا بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد الدولي حيث هذا الأخير يحترم سيادة الدول ويضع البلدان الوحدات المستقلة أجزاء من كل ليس مندمجا بعد، بوساطة تدفقات التبادل والاستثمارات والقروض، إنه يتوافق مع مرحلة خاصة من تاريخ الرأسمالية. مرحلة تتشكل خلالها الأسواق الوطنية المحمية بشدة، وحتى المنظمة من قبل الدول القاعدة الأولى الأساسية لتراكم رأس المال، في هذه المرحلة يبقى التبادل والاستثمار الدولي قائما

1-Dicken,P , Global Shift : THE Internationalization of Economic Activity, .OP cit ,P 80.

على نحو أساس على معايير تكاملية، أما الاقتصاد العالمي فيعبر عن مرحلة تغير فالاندماج المتزايد للأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي، يعطي هذا الأخير حركية خاصة تفلت أكثر فأكثر من رقابة الدول ، وتمس بعض سمات سيادتها الوطنية مثل الرقابة على النقد وإدارة المالية العامة. [1]

عن البعد الايديولوجي للعولمة قد بين كل من حميد الجميلي وصالح إبراهيم أن العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات، إلا أن جذورها تمتد إلى بدء انهيار **الكنزية** وظهور مدرسة جانب العرض، وعودة المدرسة الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانيات .والعولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي ، تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمحورة على الذات ، إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية ، وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني . [2]

يرى سمير أمين أن العولمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل المنظومة الرأسمالية، التي توصل مفكروها أخيرا إلى الخيار الأمثل في نظرهم، وهو الليبرالية الاقتصادية التي بشر بها "**فرنسيس فوكوياما**" في أطروحته نهاية التاريخ **–نهاية الصراع الايديولوجي**– يشدد على أنه لا توجد تناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة، ومع ذلك ليس من الضروري عند نهاية التاريخ أن تصبح كل المجتمعات ليبرالية، بل بالعكس يرفض هذا التجانس ويؤكد على أن البلدان التي تنتمي فقط إلى الحضارة الغربية ؛ هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله، على قاعدة السادة والعبيد، لأن بلدان العالم الثالث

1– جاك أدا ، عولمة الاقتصاد من التشكل الى المشكلات ، ترجمة حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، ط1 ، 1998 ، ص 1.

2– حميد الجميلي ،إبراهيم صالح، الاقتصاد السياسي للعولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005 ص13.

عموما حسب **فوكوياما** ستكون مصدرا يهدد الحضارة الغربية، سواء بشعارات التطرف القومي أو الديني أو بالأوبئة والأمراض والتخلف، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم أعداء الغد. [1]

تأكيدا لهذا المفهوم العنصري للعولمة يرى روبرت هوب أن المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لا بد من انجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا، وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية، ويستطرد أن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، والمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية حيث تضع مرادفه للإمبراطورية الإنسانية.

على ضوء ما تقدم فالعولمة هي دعوة إلى تبني أيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة و فشل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وأصبحت أمريكا هي القطب الوحيد، وكان ذلك إيذانا ببروز نظام عالمي جديد الذي تم الإعلان عنه من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق في **01/ 09/ 1990** ، في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج، حيث تحدث عن فكرة عصر جديد وحقبة للحرية، وزمن السلام لكل الشعوب، وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد.[2]

إن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن حدثا روسيا فقط، بقدر ما كان تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على افصاح وتفعيل تراكماتها الداخلية والخارجية تمهيدا لدورها – **الذي تمارسه اليوم –** كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فالقرارات المتخذة في مجلس الأمن الدولي أو

[1]–عبد الكريم لوريكات،الملتقى الرابع حول الحوار في عالم متغير– 2، 23 أفريل، الأردن، 2001، ص17.

[2]– غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة، كتاب قضايا فكرية ، القاهرة، 1999، ص193.

صندوق النقد الدولي التي تعكس مصالح الغرب بشكل عام، ومصالح أمريكا بشكل خاص يجري تقديمها إلى العالم وكأنها تعبر عن مصالح المجتمع الدولي ورغباته، وعن طريق استخدام صندوق النقد الدولي مع مؤسسات اقتصادية أخرى يدعم الغرب مصالحه الاقتصادية، ويفرض على الدول الأخرى جملة من الخطط والسياسات الاقتصادية التي يراها تناسبه، والتي تعزز القيم السياسية والاقتصادية الكونية.

كثيرا ما تطرح العولمة بمفهوم قريب من الرؤية المضادة لاتجاه الامبريالية الاستعمارية للرأسمالية، ولقد سار هذا الاتجاه في جزء كبير من دول الجنوب، في هذا الخصوص يرى باسل البستاني "العولمة" هي عملية احتوائية شاملة لبلدان الجنوب في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي ، وقواعده غير المتوازنة في توزيع المنافع[1]. وفي نفس السياق يقول صادق جلال العظم محاولا تعريف العولمة بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. [2]

أما **آربنوبنـابون** فقد ركز على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من خلال الآليات التي تستخدمها ، في تحويل الموارد المالية والأرباح الكبيرة التي تحققها في بلدان المحيط إلى الخارج، كما اهتم بالكشف عن الأكذوبة القائلة بأن الشركات متعددة الجنسيات تجلب الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان التي تعمل فيها، وتسهم في تقدمها وتحقق التنمية في اقتصاداتها، ولكنه يتساءل إن كان هذا صحيحا، فلماذا يزداد البؤس والديون والبطالة والتخلف في هذه البلدان؟ ومن جانب آخر أثبت بأن البلدان التي فتحت أسواقها للاستثمارات الأجنبية المباشرة تكبدت

[1]– باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، لأمم المتحدة، نيويورك 1996، ص2 .

[2]– صادق جلال العظم، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1997، ص10.

خسائر كبيرة ، وتدهورت اقتصاداتها وغرقت في أزمات مالية واقتصادية، لا تزال تعاني منها، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين وبعض الدول الآسيوية.[1]

لاشك أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد سهل للشركات متعددة الجنسيات التغلغل بسلعها في مختلف الدول ، ونفوذها السياسي لتأخذ دورا رياديا في نهب ثروات الشعوب وهذا ما يعكس شكل الاستعمار الحديث ، الذي يبحث عن مصادر النجاح الاقتصادي في المستقبل ، بتطوير انجازات تكنولوجية جديدة وكذلك التمتع بقدرات اجتماعية وثقافية واتجاهات فكرية لاستغلال هذه التكنولوجية الجديدة.

لقد حلت القوة الناعمة للسيطرة والهيمنة الثقافية العلمية والتكنولوجية، محل القوة العميقة للحكم الاستعماري والتوسع الاستعماري العسكري، الذي أصبح يشكل عبئا اقتصاديا، بحيث يكلف الدول المستعمرة أكثر مما يمكنها أن تحصل عليه منها.

ساهمت البيئة الاقتصادية والتكنولوجية في انطلاقة العولمة، وفي هذا المجال يرى **لسترثورو** أن العالم وسط ثلاث ثورات تحدث في آن واحد، الثورة الأولى تمثلت في ظهور مجموعة من التكنولوجيا الجديدة لينتج ما سوف يطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة، إن العالم يتحرك من حقبة صناعية اعتمدت على الموارد الطبيعية ، إلى حقبة تعتمد على المعرفة تتوقف على المهارات والتحكم والتطوير والبحث، أما الثورة الثانية فتتمثل في تكنولوجيا الاتصال الجديدة التي تتجلى في هذه الثورة الصناعية الثالثة، جعلت من الممكن إنشاء اقتصاد عالمي، فالشركات التجارية الموجودة في أي مكان يمكن أن تدير أنشطة في كل مكان، كما أن الاقتصاديات الوطنية بدأت تتراجع ببطيء ، ليحل محلها اقتصاد عالمي، في حين تمثلت الثورة الثالثة في انهيار الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، كما أن الاشتراكية في أوروبا الغربية تراجعت مع انتشار الخوصصة

[1]– آربنوبنابون ، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص15.

ورفع القيود والسيطرة الحكومية، بل أكثر الدول رأسمالية هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث رفعت القيود والسيطرة الحكومية إلى حد بعيد عن النقل والاتصالات والقوة الكهربائية والتمويل. [1]

عملت هذه الثورات على تغير العالم الاقتصادي، فيجري الآن سيادة نظام اقتصادي يقوم على الرأسمالية باستخدام التكنولوجيا، بحيث يمكن صنع أي شيء وبيعه في أي مكان على وجه الأرض، مع تراجع الحكومات القومية، وانفصال منشآت قطاع الأعمال ذات النظرة العولمية عن الحكومات القومية، وتشكل الكتل التجارية الاقليمية وأصبح الاقتصاد أكثر ترابطا. [2]

من وجهه نظر السيد ياسين أن الاقتراب من صياغة تعريف شامل للعولمة ، فلابد أن نضع في الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها، العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات حتى تصبح مشاعة بين الناس، والعملية الثانية: تذويب الحدود بين الدول،والعملية الثالثة: زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة للبعض الآخر، وإن المكونات الأساسية لفكرة العولمة تتركز على مبادئ أساسية هي سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني، ويتضمن ذلك انتقال الأفكار والمعلومات التي تتم من خلال التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه، عن طريق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، قادت إلى تحولات مهمة في أنماط و أساليب الانتاج. [3]

---

[1]– ليسترثور، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة أحمد مثنى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية س، م، م، القاهرة 2006، ص37.

2– نفس المرجع السابق ن ص 38.

3 - – السيد ياسين ، في مفهوم العولمة، العرب والعولمة ، المستقبل العربي ع 228 شباط 1998 ، ص7.

يشير هذا التعريف إلى دور قوى العولمة المتمثلة في الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات... وغيرها، والتي تدفع بشكل تلقائي إلى مزيد من العولمة، وعدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الالكترونية، جعل الظاهرة تبدو فيما تقرره يوميا من نتائج، وفي ذات الاتجاه يعرف بعض الاقتصادين العولمة بأنها: التوسع المتزايد المطرد في أنشطة الاتصالات والمعلومات ؛ التي جعلت البعض يتصور العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة. [1]

تميل بعض التعاريف إلى التركيز على التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة، وهذا ما يمكن فهمه من تعريف أليرو ، وحسب رأيه" تشير العولمة إلى جميع تلك السيرورات الموظفة لإذابة شعوب العالم في بوتقة مجتمع عالمي واحد، نظرا لتعدد هذه السيرورات فإنه بالإمكان تصور عدد من العولمات بصيغة الجمع ففي مجال الاقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الاقتصادي و انتشار علاقات السوق الرأسمالية أما في العلاقات الدولية فيكون التركيز على الكثافة المتزايدة للعلاقات الدولية، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل، أما على المستوى الاجتماعي فتشير العولمة إلى عملية تغير الأنماط والنظم الثقافية و الاجتماعية ، ومجموعة القيم والعلاقات السائدة، وإزالة الفوارق الدينة والوطنية، وانصهار مختلف ثقافات دول العالم في بوتقة واحدة، بحيث يخضع العالم لمنظومة ثقافية واحدة." [2]

إن هذه المقاربات والأطروحات مهمة إذا نظرنا إلى العولمة بوصفها عملية مركبة ومتعددة الابعاد، ومفهوم العولمة يشمل مجالات متعددة و متباينة يقتضي الوقوف عندها في

[1]– عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2007،ص22.

[2]– جان ندرفين بترسه، العولمة: الطوفان ام الانقاذ ، ترجمة فاضل جنكر، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دارسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت ،2004، ص 17.

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة . وبقدر ما هي عملية معقدة فإنه لا يمكن بلورة رؤية واحدة للعولمة.

المطلب الثالث: المواقف المختلفة من العولمة.

من خلال العرض السابق لمختلف مفاهيم العولمة، يتضح لنا أنه لا توجد رؤية واحدة للعولمة على مستوى الأدبيات العالمية، ويمكن استخلاص مجموعة مواقف رئيسية للعولمة حسب التوضيح التالي:

الفرع الأول: موقف الليبرالية الجديدة .

ترى الليبرالية الجديدة من خلال ما تطرحه من أفكار بخصوص التحولات في النسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، أن العولمة ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية، فالعولمة تعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسيات، كما تفترض هذه الرؤية أن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية والثقافية.

في هذا السياق يرى **Robert Slow**؛ ويعتبر من أنصار العولمة، أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتزايد بين الدول في ظل العولمة، وتقلص تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعميم قواعد السوق يشكل عامل تضامن وسلام . والفكرة القائلة بأن ازدهار التجارة الدولية سيجعل السلم يسود العلاقات الدولية ؛ هي فكرة تعود إلى أصول النظرية الكلاسيكية، التي ترى أن زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي القائم على مبادئ السوق ، يزيد من الرخاء الاقتصادي لكل الأمم التي تساهم في التبادلات، مؤدية في نفس الوقت إلى التقليص من الدور الاقتصادي للدولة، و ضمن هذا المنطق سيختفي السياسي تدريجيا أمام المستلزمات الاقتصادية، ولعل ما يؤيد هذا الاتجاه كون المتغيرات الاقتصادية قد أنشأت شبكة من

المصالح الاقتصادية العالمية المتكاملة ، جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى أقل شأنا من ذي قبل .[1].

أما توماس فريدمان وهو من أبرز المدافعين عن العولمة يرى أنها نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات ، التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأت عنها سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية بالأساس، وفي هذه الظاهرة التي تجسد طبيعة النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإن قوة الدول لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي، وإنما بعدد خطوط شبكة الانترنت التي تستخدم في الدولة، وكيفية استخدام وفهم وتوجيه تلك المعلومات، وكذلك فإن العولمة ظاهرة ايجابية تؤدي إلى ارتقاء الدول التي ترتبط بها، وانحطاط الدول التي قد تحاول الانفصال عنها، والعولمة ظاهرة حتمية، نشأت تلقائيا نتيجة الثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من تقدم تكنولوجي، وهي ليست ظاهرة مقصودة تدفعها قوى دولية معنية.[2]

ما يمكن استخلاصه من هذا الموقف من العولمة ؛ أنه يدعو إلى الاندماج الكامل مع قوى العولمة، بما يمكن أن توفره من فرص من جذب الاستثمارات ، والحصول على التكنولوجيا، وتصريف الكثير من المنتجات لتطوير الأوضاع الاقتصادية بالنسبة للدول النامية.

الفرع الثاني: الموقف الناقد للعولمة

يمثل هذا الموقف عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية، ومن تلك المدارس مدرسة الواقعية الجديدة ، ومدرسة التبعية ، والمدرسة الماركسية. بالنسبة للواقعية الجديدة فالنظام الدولي في ظل العولمة لم يغير من دور الدول في هذا النظام، فهي تمثل الفواعل المهيمنة

[1]– جاك فونتانال ،العولمة الاقتصادية والآمن الدولي، ترجمة محمود براهم ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006،ص12.

[2]– سيف صفاء عبد الكريم، العولمة والاسلام على الرابط www. Alukah. Net ، تاريخ المعاينة 2015/07/10.

على السياسة الدولية، وحتى وإن وجدت فواعل أخرى فهي تابعة للدول أو تقوم بدور الدول مثل الاتحاد الأوروبي الذي يسعى للاضطلاع بدور الدول ، من خلال سعي حكومات الاتحاد القيام بإصلاحات داخل مؤسساته، يضاف إلى ذلك أن كل دولة هدفها البقاء، لذلك فهي تحافظ على تماسكها الاقليمي واستغلال نظامها السياسي المحلي.[1]

أما الماركسية فترى أن النظام الرأسمالي ذا طابع عالمي، فطوال توسع الرأسمالية عالميا لم تقدم أبدا على جعل العالم متجانسا، بل زادت من حدة اللامساواة في التنمية بين المراكز النشطة والتخوم التي شكلتها تلك المراكز، و أحدثت استقطابا في الثروة والسلطة لم يعرفها العالم من قبل . فالإمبريالية والاستقطاب وجهان لعملة واحدة ألا و هي التوسع العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل.

لقد قامت الرأسمالية على أساس اخضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية لمنطقة تراكم دون غيره – **وفي الصيغة الشائعة انتصار الأسواق**– وهذا سمح بقفزة نوعية في التقدم المادي، وإلى جانبه التقدم السياسي والثقافي، وحافظ على معدلات النمو لم تعرف لها الانسانية مثيلا من قبل، لقد خلقت الرأسمالية جميع الوسائل التي تسمح بحل المشاكل الكبيرة لجميع الشعوب على مستوى العالم، ولكن المنطق الذي يسوسها، جعل من المستحيل في الوقت ذاته، استخدام امكانياتها بهذه الطريقة، وهذا التناقض الأساسي يعطي الرأسمالية أبعادا مدمرة، تضخمت مع مرور الزمن، حتى صارت اليوم خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية، الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية، وهذه الأبعاد المدمرة جميعها تدور حول محور أساس هو توسع السوق، وهو توسع لا حدود له ويميل لمصلحة رأس المال المسيطر **(المراكز الاحتكارية)**. [2]

---

[1]– سيف صفاء عبد الكريم، العولمة والاسلام .مرجع سابق.

[2]– سمير أمين و فرونسوا أوتار، مناهضه العولمة، مكتبة مدبولي، 2004، ص269.

تأكيدا لهذا الاتجاه يرى منير الحمش أن العولمة الاقتصادية – كمشروع ايديولوجي لليبرالية الجديدة – وثيقة الصلة بمنطقة الرأسمالية العالمية ،التي لا تتطور ولا تتجدد آلياتها أو تتقدم إلا بفعل التناقض القائم بينها وبين تقدمها وتطورها من جهة، وما بين التهميش الحاصل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم، والذي نجم أصلا عن الاستقطاب الصارخ للثروات والدخول، مع تلازم هذه الظاهرة مع اتساع حالات الفقر والبطالة ، سواء في المراكز الرأسمالية الأساسية أم في دول الأطراف، والعولمة لا تتخذ شكل مسار اقتصادي عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل كما يروج لها، إنما تبرز بوصفها صراع تجاريا وماليا قاسيا يزيد من ذلك الاستقطاب، الذي يؤدي بدوره إلى تعميق الهوة في مستوى التطور بين الشمال والجنوب، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم أجمع. [1]

يركز بعض المنتمين لهذا الاتجاه على الطبيعة الاستقطابية للرأسمالية؛ ففي رأيهم أن الرأسمالية كطريقة انتاج مؤسسة على السوق المتكامل بأبعاده **الثلاث (سوق منتجات العمل، وسوق رأس المال، وسوق العمل)** ولكن الرأسمالية كنظام عالمي قائم بالفعل، تقوم على أساس التوسع العالمي للسوق في بعديه الأولين فقط، لأن قيام سوق عالمي حقيقي للعمل غير ممكن بسبب بقاء الحدود السياسية للدول، على الرغم من العولمة الاقتصادية. ولهذا السبب فالرأسمالية القائمة بالفعل استقطابية بالضرورة على المستوى العالمي، وتصبح التنمية غير المتساوية التي تبنيها، التناقض النامي الأكثر عنفا في الأزمنة الحديثة، والتي لا يمكن التغلب عليها في إطار منطق الرأسمالية.[2]

يتوصل أصحاب هذا الاتجاه أنه من الضروري البحث عن تنمية ترتكز على الذات ومنفصلة أي قادرة على الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للسكان، وليس على متطلبات التركز الشديد للثروة ، وتمثل هذه النتيجة ما توصل إليها أنصار نظرية التبعية، الذين يركزون على

[1]– منير الحمش، العولمة ليست التيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1998، ص47.

[2]– سمير أمين ، مناهضة العولمة ، مرجع سابق ، ص 321.

طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية، بالنسبة إليهم هذه العلاقة تتسم بالتبعية والتبادل الغير متكافئ، وتعود أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **غ.ميردال** والأرجنتيني **راؤول بريتيش** و الفرنسي **إمانويل** الذين أوضحوا أن علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة تتميز بعدم المساواة، أو بمعنى آخر أن التبادل بينها غير متكافئ، وذلك نتيجة تواطئ جماعي عام في الدول الغنية ، حيث يساهم سكانها في استغلال الدول الفقيرة، فجميع الطبقات الاجتماعية المساهمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، يكون شغلها الشاغل زيادة نصيبها من الدخل الوطني، دون أن توجه أدنى اهتمام لأشكال الاستغلال الرأسمالي للدول المتخلفة، وهكذا نرى أن سكان الدول الغنية ، لا يترددون في مساندة المؤسسات العسكرية والشركات الاحتكارية، التي تتعاون في إنتاج الأسلحة وبيعها، بصرف النظر عن أشكال الاستغلال اللاحق بالدول المتخلفة، حسب رأي ايمانويل.

لقد ساهم فيما بعد أتباع هذه النظرية و تطويرها، ونذكر منهم سمير أمين الذي استخدم لغة الأرقام مأخوذة من الواقع، توصل من خلالها إلى أن القيمة المحولة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تمثل ضعف أو يزيد رأس المال الخاص ، و المعونات الموجهة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والسبب يعود إلى التبادل اللامتكافئ، وفي رأيه أن هذا الأخير أبديا . قد ساهم في ذلك وجود الشركات متعددة الجنسيات، واحتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا و المغالاة في رفع أسعارها.

بالنسبة لهذا الاتجاه فإن التبادل اللامتكافئ قد زاد في ظل العولمة، وهذه الأخيرة عملية تشير إلى سعي القوى الرأسمالية إلى الهيمنة على أسواق الجنوب، والحاق اقتصادياتها باقتصاديات قوى العولمة، وإن الحل لا يكون بالاندماج مع العولمة وإنما باللجوء الى

الاعتماد على الذات سواء على مستوى الدول أو في إطار تكاملات اقتصادية بين الدول النامية. [1]

نشير في هذا السياق أنه مع الموازاة بتطور الفكر المناهض للعولمة، فقد نشأت حركات مضادة للعولمة، ولها قناعة أن العولمة لا تحقق العدالة الاجتماعية ، وهو ما يؤكده عالم الاجتماع الفرنسي **Jacques Orrida** في كتابه الأفق اللانهائي للعولمة ، ويتأثر به الكثيرون من مناهضي العولمة ، حيث يرى أن للاقتصاد قيمة فقط عند ما يكون لعلم الاجتماع قيمة . [2]

الفرع الثالث: الموقف التفاعلي للعولمة

وفقا لهذا الموقف فإن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه ، و ليس قبوله بكافة عناصره، ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة، بهدف الاقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب، بمعنى التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة ، من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة، هذا الموقف ينزع إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا إيجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها، ففي مقابل الفرص الايجابية التي أتاحتها العولمة ومنها التطور التكنولوجي ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات التي تكسح العالم منذ بداية التسعينات. لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة التي أسست لعالم التسعينات، ولمعظم التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المتلاحقة. إن الثورة العلمية التكنولوجية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجا.[3]

1-محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل البناني ، بيروت، 2010، ص 134- 136.

2- سيف صفاء عبد الكريم الدوري، العولمة والإسلام- مرجع سبق ذكره.

3-محيي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الأسكندرية للكتاب ،2004، ص31 و مابعدها.

إن الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الطاقة المولدة والمحركة للعولمة وتمثل هذه الأخيرة لحظة الاستفادة القصوى من معطيات ونتائج هذه الثورة، فالعولمة تشير إلى كل التطورات التي من شأنها ربط العالم وتوحيده، وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان، والعولمة تتضمن توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أنحاء العالم، وذلك عبر التجارة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية، والتعليم الالكتروني، ...إلخ.

من ضمن الفرص التي تتيحها العولمة إمكانية اختراق الدول النامية للسوق العالمية في كثير من المنتجات ؛ حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول ، اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع ، في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيميائية، وتمثل تجربة دول جنوب شرق آسيا مثالا على ذلك[1] ، يضاف إلى ذلك دور الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالاستثمارات، فهي المستثمر الرئيسي في الدول النامية، كما تضطلع بدور كبير في نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال سيطرتها على البحث العلمي و الابتكار، وبذلك فهي محفزة لعملية هجرة الأدمغة، وهي تساهم في ذلك في نشر المعارف المهنية و تبادل الخبرات بين العاملين ، في فروعها المختلفة في مختلف البلدان وبذلك يتجلى دورها في نشوء سوق العمل الدولية.[2]

بالرغم من هذه الفرص التي تمنحها العولمة خاصة بالنسبة للدول النامية، إلا أن هناك الكثير من السلبيات، فيرى البعض أن العولمة تعني زيادة توظيف الشركات الاحتكارية بقدراتها المالية و التنظيمية من أجل استغلال ثروات الشعوب ، وزيادة تغلغلها في اقتصاديات الدول النامية التي عانت ما بكفيها من الاستغلال والنهب الاستعماري و

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها و شركاؤها، تداعياتها) ، الدار الجامعية ، القاهرة ،2006 ص30.

[2]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الامبيريالي، والعولمة يمكن أن تعمق من الفجوة الاقتصادية والحضارية القائمة حاليا في العالم بين الدول الغنية ، التي تزداد غنا والدول الفقيرة التي تزداد فقرا.

وفقا لهذا الموقف فالعولمة حقيقية يتعين التكامل معها للإقلال من آثارها السلبية ، على الأقل مع التسليم بأن لها آثارا ايجابية، كذلك من الممكن من خلال الحوار الايجابي مع الدول الصناعية المتقدمة ، والمؤسسات الدولية التغلب على الآثار السلبية ، وتحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاد العالمي، فيما يتعلق بالقضايا الناجمة عن العولمة والتي يتعين على الدول النامية أن تتعامل معها، فإن هذا الموقف يركز على صياغة أجندة جديدة للنظام الدولي ، من خلال الحوار الايجابي المتوازن مع الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على أن يكون على قمة تلك الأجندة معالجة مشكلة الفقر والحرية المتكافئة للتجارة، بحيث تفتح الأسواق بشكل متكافئ ، مع وضع نظام تجاري عالمي منصف والتطبيق الكامل لاتفاقيات أورغواي ، وجذب رؤوس الأموال العالمية والاستثمارات إلى الدول النامية، من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتطوير آليات لتمكين الدول النامية من مواجهة الأزمات المالية الدولية.

الفرع الرابع: الإسلام والعولمة

إن العولمة التي تقوم على آلية الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول، وعلى مذهب حرية السوق وتحرير التجارة من جميع القيود، وتدعيم حرية تنقل رؤوس الأموال،وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهي بذلك تنشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه، فهي لا تتوقف عند تشكيل نسق القيم الكونية عبر آلياتها الاقتصادية، بل إنها على الصعيد الثقافي تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة وبالتالي فإنها تهدد الهوية الشخصية ، ولذلك فإن الشعائر والأعراف والاديان والطوائف في أنحاء العالم تعيد صقل الحضارات القديمة، وتعيد اكتشاف القيم الأصلية ، و التأكيد على

الحقيقة الأبدية، وتكتسب قوة الكفاح من أجل الحقيقة، وهي ما يطلق عليها البعض بالحركات الأصولية الجديدة، التي ترى أن عصر المعلومات وحرية التجارة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية، بالإضافة إلى التحالفات **المركنتالية** بين الحكومة وقطاع الأعمال، والمنظمين البارعين مع تقنيتهم المتقدمة، لديهم قوة جبارة للتأثير على الحكومات، والعمل على عدم استقرار الاقتصاديات، وانتهاك قدسية القيم الأخلاقية، وتخريب العرف الجدير بالاحترام، ولذلك فالأصولية تنبعث كرد فعل على ذلك[1] .في هذا السياق نتساءل عن رؤية الإسلام للعالمية والعالم، وهل القيم الإسلامية بما تحمل من خصائص وصفات متميزة مؤهلة للانتشار، ومؤهلة لأداء الدور الغالب؟

أولا: عالمية الإسلام

إن الإسلام دين يتميز بالعالمية ؛ العالمية تعني عالمية الهدف والوسيلة، وجاء كرسالة لبني البشر أجمعين ***قال تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون) سورة سبأ الآية 28، وقوله تعالى (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا) الأعراف الآية 128. وقوله تعالى (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا) الفرقان الآية 1. (وما هو إلا ذكر للعالمين) القلم الآية 52.***

إن هذه الآيات الكريمة تؤكد على عالمية التشريعات والأحكام القرآنية، وذلك أن الإسلام يعتمد في أحكامه و تشريعاته وأنظمته على طبيعة الإنسان ؛ التي يتساوى فيها الناس جميعا، إنها العالمية التي تناسب الإنسان وفطرته وطبيعته، وتناسب أوضاعه المعيشية في كل زمان ومكان، وهكذا ***يقول الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا***

[1]– وليام هلال، كينث ب. تايلور ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير ، ترجمة د.حسن عبد الله بدر ، د. عبد الوهاب حميد رشيد ، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، بيروت، 2009، ص85.

حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا) النساء 58.

لقد حارب الإسلام دعاوي التفرقة بين الناس والنزاعات الإقليمية والطائفية، فالإسلام لا يفرق بين أبيض أو أسود ولا بين جنس وآخر، بل ينبذ العنصرية والطائفية، والمعيار الوحيد للتفاعل بين الناس هو التقوى ، ***قال تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) الحجرات[1]: 13.***

اتجه الإسلام صوب العالمية منذ الخطوات الأولى، وقدم رسالته إلى الإنسان أينما كان بكل مكوناته المادية والروحية، وحاجاته الدنوية والأخروية، وما الخطاب إلى الناس في الكتاب والسنة و رسائل الرسول (ﷺ) إلى الملوك ، إلا دليل على عالمية الرسالة التي جاء بها، *قال* ***(صلى الله عليه وسلم)*** *موجها خطابه إلى قومه* ***"والله الذي لا إله إلا هو إني رسول الله إليكم خاصة وإلى الناس عامة".[2]***

إن الحضارة الإسلامية قامت على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت الآخر وتفاعلت معه أخذا و عطاء ، بل إن حضارة الإسلام تعاملت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من سنن الكون، لذلك دعى الخطاب القرآني إلى اعتبار الاختلاف في الجنس والدين واللغة من عوامل التعارف بين البشر، اتساقا مع نفس المبادئ: أن الإسلام يوحد بين البشر جميعا رجالا ونساء، في قضايا محددة: أصل الخلق والنشأة، والكرامة الانسانية والحقوق

---

[1]– صالح الرقب، بين عالمية الإسلام والعولمة على الرابط www.kamala kji. Com/ meolia 11/09/2015 تاريخ المعاينة :2015/09/11.

[2]– محمد عبيد ، ظاهرة العولمة ، على الرابط: http://librany Islam web. Net. تاريخ المعاينة:2015/09/11.

الإنسانية العامة، ووحدانية الإله، وحرية الاختيار وعدم الإكراه، ووحدة القيم الإنسانية العليا.[1]

ثانيا: الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة

تقوم عالمية الإسلام لعالمية الجنس البشرى و القيم المطلقة، وتحترم خصوصيته، وتفرد الشعوب والثقافات المحلية، غير أن العولمة تنفي وتستبعد ثقافات الأمم والشعوب، وتحاول فرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوة المادية وتهدف عبر العولمة تحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر.

في هذا المعنى يرى جابر الجابري أن العولمة هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينا ؛ هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع ، وهي أيضا ايديولوجية تعبر عن صورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم و أمركته. [2]

ثمة فرق بين عالمية الإسلام والعولمة، فالإسلام يقوم على العدل وإنصاف المظلوم ويرفض الاعتداء ويعترف بحق الآخر في الدين والرأي المخالف، أما العولمة فتقوم على الظلم، وتفتقد للعدل وتهدف الى تحقيق مصالح الاستعمار الغربي، وضد مصالح الشعوب الفقيرة، وفقا لسياسة التبعية التي تفسر العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، تأكيدا لهذا المعنى يقول أحد الكتاب الفرنسيين عن النظام الرأسمالي الأمريكي: كلما ازداد هذا النظام الرأسمالي الجشع انتشارا بالعولمة، ازدادت الحروب العرقية والعنصرية والدينية ، وكلما تفشت المعلوماتية والأجهزة التليفزيونية والسلكية واللاسلكية، تكبلت الأيدي بقيود العبودية، وازدادت مظاهر الوحدة والانعزال والخوف والهلع دون عائلة ولا قبيلة ولا وطن، وكلما ازداد معدل

[1]– صالح الرقب ، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ط1، 2003– ص13.

[2]– محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص137.

الحياة سوف تزداد وسائل القتل، وكلما ازدادت وسائل الرفاهية سوف تزداد أكثر فأكثر جرائم البربرية والعبودية.[1]

إن التشريعات الإسلامية تؤكد على إشباع الرغبات المادية والحاجات الروحية على حد سواء ، فالإسلام يدعوا إلى عبادة الله و التقرب اليه ، و يدعوا كذلك الى الاستمتاع بالحلال وملذات الحياة الدنيا، والإسلام يرفض البخل ويرفض الإسراف ويحث على اتخاذ موقف وسط بينهما[2]، بينما العولمة باعتبارها امتدادا للنظام الرأسمالي الغربي، بل هي أعلى مراحل تطوره المادي النفعي، هذا النظام الذي بني على فكرة بلوغ مستويات ارفع من الاستهلاك من السلع والخدمات؛ أي الهدف هو الرفاهية المادية. يصف أحد المفكرين هذا الهدف بأنه أبله، فمنذ ستينات القرن العشرين، أصبح انتقاد النمط الاستهلاكي أمرا شائعا بين أنصار الحركات ذات الثقافة المضادة، التي جاءت أساسا كرد فعل على تعاظم الانفاق الاستهلاكي في فترة ما بعد الحرب، وقد تطلع هؤلاء الأنصار إلى نمط للحياة من شأنه استهلاك وإنتاج القليل، وتطلعوا إلى أن يستمدوا الإشباع من التأمل والتعايش مع الطبيعة والتماسك، والاهتمام بالعلاقات الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها. [3]

إن هذه الحركات تعتنق فلسفة البساطة الإرادية، التي تتضمن قرار بتحديد الانفاق من السلع والخدمات الاستهلاكية، والاهتمام بالمصادر غير المادية للإشباع، وذلك انطلاقا من الإرادة الحرة، وليس تحت ضغط الفقر، أو البرامج الصارمة للحكومة، ويعتر"**Duaneel gim**" وهو أحد أنصار هذه الطريقة يقول: إنها طريقة للحياة بسيطة خارجيا وغنية

[1]– صالح الرقب ،العولمة ،مرجع سابق،ص15.

[2]– نفس المرجع السابق ص16.

[3]– وليام هلال ، كنيث ب تايلور ، اقتصاد القرن الواحد والعشرون، مرجع سابق، ص 187.

داخليا...واختيار واعي للحياة بما هو قليل على سبيل الاعتقاد بأننا سوف نستعيد المزيد من الحياة في أثناء هذه العملية). [1]

إن انتقاد النمط الاستهلاكي، والبحث عن بدائل قديم قدم الرأسمالية نفسها، لقد ساد اعتقاد بعد انهيار النظام الاشتراكي أن الرأسمالية هي النظام الأفضل، وبالتالي تفادي نقد أهدافها غير أن الرأسمالية، تظهر الكثير من النقائص ،أهمها أنها لا تهتم بالاعتبارات الروحية والتي هي مهمة بالنسبة للجميع

علاوة على ما سبق، فإن الكثير من المجتمعات ذات معدل النمو السكاني العالي تطمح إلى الغني كهدف رئيسي لها، فهي تواجه قضايا بيئية ونفسية وقضايا أخرى تبحث عن النمط الاستهلاكي غير معهود من قبل، نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي أتاحت في ظل العولمة التي سهلت انتقال السلع من مكان إلى الآخر، كما تلعب الدعاية والإعلان دورا في زيادة الاستهلاك، خاصة لاستهلاك المظهري.

في ظل العولمة أصبح الاستهلاك السمة الرئيسية وصار الترويج له أحد أهم الصناعات التي تتفق فيها مبالغ طائلة، وتعد من أجلها البحوث والدراسات المختلفة، لا شك أن ارتفاع معدلات الاستهلاك من أهم العوامل التي تؤثر على البيئة، في هذا المضمون حذر تقرير " **وورلدواتش** " عن حالة العالم سنة **2010** من المخاطر البيئة والمناخية الداهمة، وحسب التقرير فإن التعهدات الحكومية والتطوير التكنولوجي لا يكفي لإنقاذ البشرية من هذه المخاطر، ما لم يحصل تحول ثقافي مقصود يغلب الاستدامة على النزعة الاستهلاكية، التقرير الذي أعده **60** مؤلفا يقدم استراتيجيات لإعادة توجيه الثقافات، وتتراوح من تصحيح

[1]– نفس المرجع السابق ص 188.

الخيارات الاستهلاكية إلى تسخير قدرات الجماعات ، والشعائر الدينية لإدماج قيم الاستدامة في السلوك.[1]

يتفق الإسلام مع ما توصل إليه هذا التقرير، فالاستهلاك في الإسلام الهدف منه سد الحاجة مع القصد والاعتدال، فإذا تجاوز حدودا معينة أصبح تبذيرا، ولذلك فالإسلام تدخل في مستوى الانفاق ورسم له سبيلا سويا وطريقا سليما، في سياق منهجه الوسطي المعتدل في كل شيء ***قال تعالى (والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) – سورة الفرقان، الآية 67 . وقال (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) الإسراء 29.***

إن ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد بجميع مضامينه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، على الرغم مما يمتلكه من سرعة وأدوات، ويمتلك من فلسفات تؤكد في الوقت نفسه بأنه سوف لا يستطيع إلغاء التنوع والخصوصية، لأن التنوع بنية الحياة وسبب امتدادها ونموها وإثرائها ، والدليل على ذلك أن الدول المتقدمة تكنولوجيا المسيرة لعجلة العولمة اليوم، هي دول تحوي على قوميات وأعراق وألوان وطبقات، هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصيتها، ضمن محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من ذوبانها، رغم كل المحاولات، على العكس من ذلك فكثيرا ما تؤدي هذه المحاولات إلى زيادة تأكيدها.

على ضوء التحليل السابق، يتضح لنا ما أثارته العولمة بتعبيراتها الكثيرة وأطروحاتها المتعددة ، الكثير من الجدل والاختلاف في الرؤية وفي الطرح، وفي مدلولات الفهم، والتحليل وما أفرزته من نتائج، وردود فعل بين التأييد والرفض، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على

[1]– تقرير حالة العالم 2010 ، تحويل الثقافات من الاستهلاك الى الاستدامة ، الصادر عن معهد وورلدواتش لأبحاث البيئة واشنطن .

تشعب المحتوى الفكري لمفهوم العولمة ، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية ، الأمر الذي يقودنا بالضرورة إلى تحليل مختلف جوانب وأبعاد العولمة.

المبحث الثاني: أبعاد العولمة

تعتبر العولمة عملية شمولية لها آثار عميقة في شتى مجالات النشاط الإنساني، ويستخدم مصطلح العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب بيها العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل **(سقوط الحدود)** ، وتلاشي المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية أصبحت أكثر اتصالا وأكثر تنظيما ، على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم بعضهم البعض.

العولمة هي الانتقال السريع والأموال والأفكار ، بصورة مكثفة عبر العالم، مما يعني مضاعفة الاتصالات والعلاقات في كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصال، بحيث تتحرك بسرعة عبر الكرة الأرضية بأسرها، وتتجاوز الحدود السياسية بين الدول، ما يخلق حالة مكثفة من التشابك والتواصل العالمي، ومن ثم فإن العولمة تقوم في جوهرها على تذويب الحدود والقيود التي كانت تعوق الاتصال والتشابك العالمي، في كافة مجالات الاقتصاد والاتصال والسياسة، بحيث يمكن القول أن هناك أنماط عدة للعولمة يوازي عدد الأدوات والآليات المتعولمة، تندرج هذه تاريخيا من تجارة المسافات الطويلة العابرة للحدود الثقافية، المنظمات الدينية وشبكات المعرفة، إلى شركات متعددة الجنسيات، والبنوك العابرة للحدود القومية، والمؤسسات الدولية والتبادل التكنولوجي، وشبكات الحركات الاجتماعية...الخ

بالرغم من أن العولمة بدأت أساسا في المجال الاقتصادي ، من خلال الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة وتسريع حركة التبادل الاقتصادي، فإنها اتسعت بعد ذلك بحيث امتدت إلى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والإعلامية وغيرها، تشير جملة هذه المجالات

المتباينة إلى عدم ثبات العولمة وانفتاحها على احتمالات كثيرة، وهي في مفهومها العام اتجاه متنام ، يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية واحدة.

تهدف الدراسة في هذا المبحث الى التعرف على المضامين المختلفة للعولمة، والوقوف على التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للعولمة.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للعولمة

إن العولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساسا في جانبه الاقتصادي ، وبدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية، حيث نجد مفهومها ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية، لتظهر في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ بعين الاعتبار أن العولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها، باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة، وهي الابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة وعولمة الإنتاج... إلخ.

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة تعكس ولا شك مظهرا من مظاهر التطور الحضاري، كما تحمل في ظل الوضع الراهن وفي القطب الواحد إرادة الهيمنة، وهي تختلف عن النظام الدولي لأن ما يرسم معالمها هو رأس المال المعولم.

إن آليات التطور الرأسمالي جزء من وسائل التوسع المستمر خارج الحدود الوطنية ، ولهذا نجد أن العولمة تنحو باتجاه إيجاد نمط جديد غير مسبوق لهذا التوسع، ويتنامى بتنامي توسع البعد العالمي للرأسمالية، ومحاولة توحيد السوق العالمية وإخضاعها لقوانين مشتركة

موحدة، مما يحد من حرية الدول في اتخاذ سياسات وطنية مستقلة، خالقة بذلك قوة اقتصادية مؤثرة في مختلف جوانب الحياة العالمية، دون أن تقابلها سلطة سياسية على المستوى العالمي، يقول "**Malcom waters**" "**إن الأسواق التجارية والعالمية لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر، بل خارجة عن تحكم كل دول العالم بما فيها أكبرها وأكثرها غنى**".[1]

إن العولمة كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمركزة على الذات، إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية العالمية **(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة)** وعلى سلطة القرار الاقتصادي العالمي، لذا يمكن النظر إلى العولمة كمرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، بما يهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية، منظورا إليها من وجهة النظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائما على آليات السوق كعلاج لكل المشاكل الاقتصادية في العالم، وبتعبير آخر تحقيق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل.

يرى البعض أن العولمة تعني عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملاءم خارج تجمعات المركز للدولة، ذلك أن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة ، وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها، الأمر الذي أدى إلى بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي غير خاضع للرقابة التقليدية ، بعيدا عن تدخل الدولة في نشاطاته فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي

[1]– هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص229.

وبروز الشركات متعددة الجنسيات، التي تدير عملياتها الاستثمارية والإنتاجية كقوة مستقلة عن الدول. [1]

يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود. قبل قرون انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم **(ما وراء البحار)** في عملية من الزحف الاستعماري واسعة، شملت مناطق جنوب الأرض بحثا عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق، مما نتج عنه تقسيم العمل العالمي؛ أي دول المركز تصدر مصنوعات مرتفعة الأسعار، بينما الأطراف توفر المواد الأولية والزراعية بأسعار زهيدة وهكذا نجد قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور المنافسة الحرة ، إلى مرحلة الاحتكار أو الامبريالية، وبلغ التوسع الرأسمالي ذروته في نهاية القرن العشرين، حيث بدأت الحدود القومية تتلاشى في المعسكر الرأسمالي نفسه، إن هذا النمط الجديد من التوسع هو ما يطلق عليه بالعولمة، سمته الأساسية هي توحيد العالم واخضاعه لقوانين مشتركة تضع فيه حدا لكل أنواع السيادة، ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، قبل عقود لتصل اليوم الى نظام التجارة الحرة.

يعتبر "**بول كندي و أنجومار هرشلر**" جوهر العولمة الاقتصادية انتقال مراكز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وإن نمو وسلامة الاقتصاد العالمي هو محور الاهتمام العالمي وليست الاقتصاديات المحلية الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة ، هي حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، والاستجابة لقرارات المؤسسات العالمية واحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات متعددة الجنسيات ، أكثر من استجابتها للاقتصاديات الوطنية التي

[1]– اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبه: الرأسمالية العالمية ما بعد الامبريالية، مجله المستقبل العربي، العدد 212 أغسطس ،1997، ص85.

أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي ، ويقران بأن العولمة الاقتصادية تشكل نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ،لإعادة تأسيس قواعد ومؤسسات بنية النظام الاقتصادي العالمي، ويحددان الاتجاهات التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، والتي تفرض أن العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق والتي لم تعد محكومة بدور الدولة، بل ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات. [1]

لقد ارتبط تعريف العولمة الاقتصادية لدى كثير من الاقتصاديين بقوى العولمة، بما في ذلك القوى الجديدة التي ساهمت في تعميق الظاهرة، ومازالت تدفعها بشكل يبدو وكأنه "يد خفية" تعمل على دفع الظاهرة بشكل تلقائي، وفقا لهذا الاتجاه تعرف العولمة بكونها التوسع المتزايد المطرد في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة. [2]

يذهب البعض إلى اعتبار العولمة الاقتصادية تحرير العلاقات الاقتصادية، القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها، بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.[3]

ضمن هذا السياق يرى "**ليسترثورو**" أن النظام العالمي الجديد يستند على أساس رأسمالي مقام بتكنولوجيا جديدة فالعالم يشهد ثلاث ثورات تحدث في وقت واحد، الثورة الأولى تتمثل

---

[1] –ingomar Harrchler and paul kenedy – global trands- new york continum 1994, p 201.

[2]– أسامة المحجوب، العولمة و الأقلمة– مستقل الوطن العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة 1999 ص12.

[3]– عبد الرحمان يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2001،ص327.

في ظهور مجموعة تكنولوجيا جديدة لتنتج ما سوف يطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة، إن العالم يتحرك من حقبة صناعية اعتمدت على الموارد الطبيعة ، إلى حقبة تعتمد على معرفة هي الأخرى تعتمد على المهارات والتعليم والبحث والتطوير، أما الثورة الثانية تتمثل في تكنولوجيا الاتصال الجديدة ، التي تتجلى في هذه الثورة الصناعية الثالثة جعلت من الممكن إنشاء اقتصاد عالمي، فالشركات التجارية الموجودة في أي مكان يمكنها أن تدير أنشطة في كل مكان، كما أن الاقتصاديات القومية آخذة في التصفية ببطيء، ليحل محلها اقتصاد عالمي، في حين تتمثل الثورة الثالثة في انهيار المعسكر الاشتراكي واتجاهه نحو الرأسمالية عبر سلسلة من الإجراءات كالخوصصة، ورفع القيود والسيطرة الحكومية.[1]

يعرف محمد الأطرش العولمة بأنها اندماج أسواق العالم في مجال التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى امتداد الحدود القومية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.

هذا التعريف للعولمة ركز على أن العولمة تكون في النواحي التجارية والاقتصادية التي تجاوزت حدود الدولة ، مما يتضمن بالضرورة زوال سيادة الدولة، حيث أن كل عامل من عوامل الانتاج ينتقل دون جهد ، من اجراءات تصدير واستيراد أو حواجز جمركية، فهي سوق عولمة واحدة لا أحد يسيطر عليها كشبكة الانترنت العالمية. [2]

1-ليستر ثورو ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ترجمة احمد مثنى، مرجع سابق،ص37.

2- يوسف حسن يوسف، نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1 2012، ص10.

هناك من يرى أن مصطلح العولمة الاقتصادية يشير إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل **Interdépendance** ، بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء، من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة، وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي ، لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي ، وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي، فيتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. [1]

يتضح من هذا التعريف للعولمة أنه يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساسا إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل، والوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر تقريبا على نصف الانتاج الصناعي العالمي، وعلى **63%** من التجارة الدولية، وتقريبا على أربعة اخماس براءات الاختراع والتراخيص في التكنولوجيا.[2]

الفرع الثاني: مظاهر العولمة الاقتصادية

اولا: عولمة الانتاج

تشير عولمة الإنتاج إلى كون السلعة الواحدة يتم انتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة ومعنى ذلك أنه حتى في حالة قيام منشأة بإنتاج سلعة لا تتنافس في الأسواق العالمية نجد

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة (منظماتها، شركاؤها، تداعياتها) مرجع سبق، ذكره ص17.

[2] –UNCTAD. World investement report 2004 : the shift towards services ,Geneva 2005.

ان ترتيباتها وبيعها ثم تدويلها، فالبحوث المحلية لتطوير السلع تتفاعل مع البحوث المناظرة التي تجري في أماكن أخرى من العالم، والمواد تجلب من مصادر مختلفة والأجزاء المكونة للمشروع تمارس نشاطها في بلدان عديدة، وحتى موقع الانتاج المحلي فإن السلع يتم تجميعها بصورة نهائية من قبل قوة عمل من عدة بلدان وعدة قوميات ولإنتاج سلعة مركبة حتى تلك الموجهة للسوق المحلية، فإن المنشأة تضطر إلى نسج الكثير من شبكات العلاقات العالمية، مما يعني أن السلعة الواحدة يتم انتاج مكوناتها في أكثر من دولة.

لقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات * دورا أساسيا في عولمة الانتاج ، عن طريق إقامة فروع لها في دول مختلفة. بحيث يقوم كل فرع بإنتاج جزء معين من سلعة ما على مستوى الحجم الكبير، ثم يتم تجميع الأجزاء في بلد من البلدان أو التجارة في هذه الأجزاء بين الدول المختلفة، وبهذه الطريقة يحدث تكاملا انتاجيا ؛ عن طريق التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الملاحظ أن العمليات الصناعية البسيطة مثل تجميع الأجزاء تتركز في الدول ذات مستوى التصنيع المنخفض (الدول النامية)، أما العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مستوى تكنولوجي مرتفع ، وعمالة ماهرة تتركز في الدول المتقدمة.

إن الشركات متعددة الجنسيات ليست ظاهرة جديدة، بل تعتبر امتدادا للشركات الاحتكارية التي اتسمت بها مرحلة الامبريالية، حيث ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، على الرغم من أن استراتيجيتها، وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي

* تعتبر الشركة متعددة الجنسيات في الأصل منشأة أعمال دولية ، ذات مراكز انتاجية متوطنة في أكثر من دولة واحدة ، لا تنحصر ملكية الفروع الأجنبية التابعة للمنشأة متعددة القوميات فقط لشركة الأم ، و التي يكون مركزها الرئيسي في أرض الوطن و تكون عمليات الفرع محكومة بالكامل و موجهة عن طريق الشركة الأم .

الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية و الإقليمية لهذه الدولة، وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة. [1]

إن الاستراتيجية التي تستند إليها الشركات متعددة الجنسيات تقوم على التقسيم الدولي للعمل، والنظرة إلى العالم كوحدة اقتصادية، من منطلق أن العالم كله مساحتها، وتعمل تنظيما متكاملا عضويا كل جزء فيه يخدم المجموع، وتوزيع الأنشطة وتنويع المنتجات قائم على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، مع التمييز بين الدول ذات التكلفة القصيرة والطويلة الأجل، في نشاط متجانس المنتجات، وتحت فروض معينة في الأسواق وقواعد تحديد الاسعار فيها، وعلاقة أسواق المنتجات بالأسواق الأخرى محليا و عالميا، والهدف الأساسي من التقسيم هو تنظيم وادماج النشاط الاقتصادي عالميا . يتحقق نجاح هذه الاستراتيجية من خلال السمات والخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات ، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:[2]

1-ضخامة الحجم: تمثل الشركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة، وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، والاستثمارات التي تقوم بها، وحجم الانتاج المتنوع الذي تنتجه وارقام المبيعات والايرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وكذلك مخصصات الانفاق على البحث والتطوير، والهياكل المنظمة المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة، يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن، وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخاطر عدم التأكد.

تشير بعض البيانات أنه في سنة **1999** بلغت اجمالي ايرادات أكبر **500** شركة في العالم حوالي أحد عشر ترليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليار دولار، ويمثل هذا الرقم **7%** من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية،

---

1 – فرناندو فاجنزوليد، الشركات عبر الوطنية والاعتماد الجماعي على الذات– الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة– 1985– ص125.

2– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة (منظماتها– شركاؤها– تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص160.

و**45%** من الناتج المحلي الاجمالي في العالم، وتتحكم في نحو**80%** من حجم المبيعات على مستوى العالم.[1]

في سنة **2005** وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم ، إلى **960** مليار وشكلت مبيعات هذه الشركات **25%** من مجموع المبيعات العالمية، علما أن ثلث منتجات هذه الشركات تنتج في فروعها الخارجية، وقد نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات خلال السنوات الأخيرة ، حوالي ثلاثة مرات أسرع من الاستثمارات الداخلية.[2]

2- تنوع الأنشطة: لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على انتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية، حيث تتعدد منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع يسوغ قيام الشركة بها، ومرد ذلك اعتبارات اقتصادية مهمة تتمثل في تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين، بأرباح تحققها أنشطة أخرى للشركة، وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين، بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط **economies of scope** محل وفورات الحجم **economies of seale** التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال امتلاك الشركة الدولية للتلغراف والتليفون "**itt** لشبكة فنادق شيراتون المنتشرة في مدن العالم كله تقريبا، وأن شركة ليون لمياه الشرب، تمتلك عددا من الصحف، وشركة **roytheon**، لها الكثير من مجالات النشاط تمتد من صناعة الطاقة النووية والتكنولوجيا الحيوية ، إلى الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة ومن خطوط المترو إلى الخدمات البيئية المختلفة. [3]

---

[1]- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص374.

[2]- محمد دياب، التجارة الدولية في ظل العولمة،مرجع سابق، ص294.

[3]- محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة، الحقائق والأوهام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية- 2004، ص60.

3- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من امكانيات تسويقية هائلة وفروع وشركات تابعة ، تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان.

تشير معطيات اليونيكتاد إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات في عام **2004**، بلغ **64** ألف شركة لديها **830** ألف فرع في الخارج، وللمقارنة نشير إلى أن عددها عام **1939** بلغ **30** شركة فقط، وارتفع عام **1970** إلى **7** آلاف وإلى **11** ألف عام **1976** مع **86** ألف فرع، وتستثمر الشركات متعددة الجنسيات حوالي **3.5** ترليون دولار، تنتج هذه الشركات ربع اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

يتركز القسم الأكبر من الشركات متعددة الجنسيات واستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان (**90%** من المقار الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات تقع في العالم المتقدم).

يبين هذا العدد الكبير من الشركات متعددة الجنسيات في العالم، هناك بناء لمعطيات اليونيكتاد **100** شركة هي الأكبر؛ أكثر من نصفها في الولايات المتحددة (**55** شركة) وأكبر من الثلث في أوروبا الغربية (**35** شركة)، أما الشركات اليابانية فعددها ستة فقط، يتركز في أيدي هذه الشركات التي تشكل **0.2%** من مجموع العدد الاجمالي ، **13%** من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وتبلغ حصتها **14 %** من المبيعات العالمية للفروع الخارجية و**12 %** من موجوداتها، و**13%** من عدد العاملين في هذه الفروع. [1]

4- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم: هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع يجوب أنحاء العالم، بالإضافة إلى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي، ناهيك عن سعيها إلى توسيع مساحات أسواقها وزيادة امتداداتها وانتشارها الجغرافي. فكل هذه

[1] -UNCTAD World investment report 2004, op.cit.

الخصائص أكسبت الشركات متعددة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الانتاج وكذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم، وخاصة مع استهدافها تحقيق عولمة الانتاج أو تدويل الانتاج، وبالتالي فإن القدرة على تحويل الانتاج من دولة ما إلى مواقع أخرى في دولة أخرى عبر الحدود، يمكن اعتباره جزءا أساسيا من استراتيجية هذه الشركات التي تخدم أهدافها الاستراتيجية المختلفة، ومن ثم فقد تمت صياغة سياسات الانتاج والاستثمار الدولي لهذه الشركات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

5- الاندماج والابتلاع: تشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات وتميل هذه الشركات أكثر فأكثر إلى تشكيل مجموعات عملاقة، تضم شركات صناعية وتجارية ومالية، هذه العمليات تتم بصورة طوعية أحيانا، وبصورة قسرية أحيانا أخرى. وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح في قطاع صناعة السيارات، فشركة "فورد" الأمريكية صارت تملك بصورة كاملة او جزئية شركتي "**جاكوارد**" و"**أستون مارتين**" الانجليزيتين، وشركة "**فولفو**" السويدية و"**مازدا**" اليابانية، ومن خلالهما شركة "كيا" الكورية الجنوبية. وشركة "**جنرال موتور**" صارت تملك شركة "**فوكسهول**" الانجليزية و"**أوبل** "الألمانية وشركتي "**اسبوزد**" و"**سوزوكي**" اليابانيتين .وكذلك **20%** من أسهم "فيات" الايطالية، والحدث شركة "**كرايلس**" الأمريكية مع "**شركة دايمربينز**" الألمانية. وفي عام **2000** اشترت "**دايملركرايسلر**" **33%** من أسهم شركة "**ميتسوبيشي**" اليابانية، أما شركة "رونو" الفرنسية فابتلعت شركة "نيسان" اليابانية بعدما أشترت **37%** من أسهمها في عام **1999** .[1]

هذه الظاهرة شملت أيضا مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، كاتحاد شركتي "**إكسون**" و"**موبيل اويل**" عام **1998**، وشركتي "**رويال داتش بتروليوم** " " **وشال**" عام **2004**[2]، وشهد عام**2007**، اعلى منتوجات من حالات الاندماج والابتلاع في قطاع

[1] -r.i.khasbulatov. world economy and economic relation moskow p616, 2006.

[2]- نفس المرجع السابق ص 620.

صناعة الطيران والصناعات الدفاعية في الولايات المتحدة(بلغت فيه قيمة الصفقات في هذا العام **71** مليار دولار)، وبرزت هذه الظاهرة في القطاع المالي، الذي شهد عام **1997** ظهور أكبر شركة مالية في العالم وهي "**طوكيو ميتسو بيشي بنك**" نتيجة اندماج مؤسستين مصرفيتين هما: "بنك طوكيو و" **بنك ميتسو بيشي**"، وقد بلغت موجودات البنك الموحد 800 مليار دولار، واعقب عملية الاندماج تلك عملية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية حين ظهرت شركة مصرفية جديدة هي "**تشيز مانهاتن**" نتيجه اندماج مصرفين "**تشيز**" و" **مانهاتن** " **وفي عام 2004 اندمج "جي بي مورغان تشيز" مع "بنك وان** " ..ألخ. وغالبا ما تنظم الشركات متعددة الجنسيات في اطار الشركات المساهمة وتعتبر شركة "ميتسوبيشي" مثالا على ذلك حيث بلع حجم مبيعاتها **330** مليار[1].

يرى محمد مرتضى أن الاندماج والتركز مظهر من مظاهر التناقض الذي تدعو له العولمة من فتح الأسواق وإزالة القيود والحواجز، ومن الاتجاهات الاحتكارية المتنامية، فالاندفاع نحو التركز و الاندماجات الكبرى ينطوي على طابع جدلي وتناقض واضح في الفلسفة الأساسية لنظام الاقتصاد الحر القائم على اطلاق المنافسة، فما يحدث في عملية الاندماج خاصة بين شركات مسيطرة على صناعة معينة هو خلق حالة أشبه بالاحتكار، لا يملك أمامها المنافسون سوى الخروج من السوق، وتبدو العملية وكأنها عودة إلى حالة الاحتكار. [2]

لاشك أن تطور عملية الاندماج والتركز بين الشركات يسفر على بقاء قلة من الشركات متعددة الجنسيات العملاقة المنتصرة، في صراع تقاسم الأسواق فيما بينها ، فتعود إليها تركة الشركات الخاسرة، وبذلك تسيطر على السوق العالمية، ما يحقق الانتقال من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي، اقتصاد معولم انتاجا وتكنولوجيا و خدميا.

---

[1]– عثمان أبو حرب، الاقتصاج الدولي،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن، 2008،ص284.

[2]– محمد مرتضى،ظاهرة العولمة وتحديات المستقبل، مجلة الثوابت العدد 10 سبتمبر 97، صنعاء ،اليمن،ص15.

من خلال التأمل في خصائص الشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن يتضح لنا عن اتجاهات تأثيرها على العولمة الاقتصادية في كل من آلياتها وخصائصها ومكوناته، فهي من خلال إعادة تقسيمها للعمل الدولي تسيطر على عمليات الانتاج والتسويق، كما تتحكم في معظم عمليات التصدير والاستيراد على النطاق العالمي.

ثانيا: عولمة الاستثمار

إن كفاءة السوق العالمي من الناحية النظرية يتحدد بعمل الأسواق بصورة تنافسية حيث يتم تخصيص المدخرات والاستثمارات على مستوى العالم بما يحقق التساوي في عوائد رأس المال وتقارب معدلات الفائدة ، وقيم الأسهم في البورصات العالمية، وهذا يعني زيادة تكامل أسواق رأس المال، ومن ثم زيادة حركة رؤوس الأموال على مستوى العالم، وبالتالي لا يصبح الاستثمار المحلي متوقفا على المدخرات المحلية حيث يمكن الحصول على رأس المال المطلوب من السوق العالمية ، وبسعر فائدة مقارب لسعر الفائدة المحلي.

في واقع الأمر منذ انهيار نظام النقد الدولي واتفاقية **بريتون وودز**، بدأ تحرير النقد من سيطرة الدولة مع الغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام **1973**، كما ألغت كل القيود والحدود

على أسواق النقد والمال، وطالما أن صندوق النقد الدولي تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى، فإنه يتبنى سياسة تحرير النقد والمال، ففي كل الحالات التي يمنح فيها المهيمنون على مقدرات الصندوق قروضا كانوا قد ربطوا هذه القروض بقيام الدولة المقترضة بإطلاق سعر صرف عملتها، وانفتاحها على أسواق المال العالمية.

يرى كثير من الاقتصاديين أن النظام النقدي الدولي الذي كانت تقوده الحكومات ؛ وهو نظام بيرتون وودز قد استبدل بالنظام النقدي الدولي الذي تقوده الأسواق والذي يتصف بالخصائص التالية: [1]

- تحويل الأسهم والسندات المالية.
- هبوط أهمية المصارف بالقياس إلى أهمية الأسواق كهيئات وسيطة.
- قيام الأسواق بتحرير أسعار الصرف في ضوء اتساع نطاق الصفقات المالية العالمية بالقياس إلى الصفقات التجارية.
- تقلب السوق بتعاظم الصفقات عبر النظام كله ، ويرجع السبب في ذلك إلى توفر المعلومات وسهولة الاتصالات.

لقد انتهجت حكومات الدول الصناعية سياسة وقوانين عديدة من أجل الوصول إلى الحرية الكاملة لأسواق النقد والمال، ما ربط أسهم العالم بعضها ببعض عن طريق أموال المصارف، وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي. وتستخدم شبكات الربط الالكترونية في تحقيق ذلك، اذ غدى بإمكان كل فرد في العالم التعرف على مستوى الأسعار السائد في

[1]– بول هيرست و براهام تومسون، ما العولمة، ترجمة فاتح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 273 سبتمبر 2001، ص298.

كل بورصات العالم، واجراء صفقات بيع وشراء؛ فحينما مثلا الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكي أقل عائدا، فإن المستثمرين سرعان ما يتحولون إلى الأسهم الأجنبية.

بالنسبة للقائمين على مقدرات صناديق الاستثمار، فهم غالبا ما يحركون في ساعات وجيزة مليارات زبائنهم من استثمار إلى آخر، ومن سوق إلى أخرى مختلفة كليا، بما يحقق لهم أرباح كبيرة حتى ولو كان ذلك على حساب الأمم والشعوب، وإن جميع البنوك المركزية في العالم تراقب بحذر شديد أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم ، من أجل حماية احتياطاتها من العملات الأجنبية قبل أن تقع كارثة مالية.

في هذا المضمون يصرح هانس تيتمابر وهو من أكبر دعاة اقتصاد السوق أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في فبراير 1996 ، "أولا وأخيرا إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل أنهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها".[1]

يتفق هذا الرأي مع التحليل النظري السابق، أو ما يطلق عليه بالنظرية النقدية الحديثة لفريد مان، والتي تحضى الآن بالقبول العام، وتكاد تكون سياسة مطبقة على المستوى العالمي.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال ، وبالتالي عولمة الاستثمار، يمكن تفسيرها بالعوامل التالية[2]:

- **صعود الرأسمالية الصناعية:** ويعني الأهمية المتزايدة لرأس المال، التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المعرفية وغير المعرفية، لذلك أصبح الاقتصاد

[1]– عبد الحميد وداي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع.2001 ، ص 136

[2]– رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي، دار المستقبل العربي– ط1– 1999، ص85.

العالمي محركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية **(داوجونز، نيكاي)** ، والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر ومن أي عوائق داخل البلد الواحد وعبر الحدود الجغرافية.

- **بروز فوائض بنسبة كبيرة لرؤوس الأموال:** إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي، تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي.
- **التقدم التكنولوجي:** يتجلى ذلك من خلال الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات، التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.
- **سياسات الانفتاح المالي:** ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها من سوق الى آخر بشكل وثيق، مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

ثالثا:عولمة الأسواق السلعية

من الملاحظ أن هناك علاقة ارتباط بين تحرير النشاط الاقتصادي الداخلي وتحرير الأسواق ، يمكن ايجاد هذه العلاقة في نقطتين أساسيتين:

- وجود ارتباط فكري بين التحرير داخليا وخارجيا، فأكثر الدول ليبرالية اقتصاديا في الداخل هي أيضا من أكثرها فتحا لأسواقها أمام الآخرين.
- رفع القيود عن القطاع الخاص، ما يساعده على النحو الذي يقوده بعد فترة إلى البحث عن أسواق خارجية لمواصلة النمو، ما يعني تزايد الترابط العالمي عن طريق عمليات التبادل الخارجي.

يرى فتح الله ولعلو أن عولمة الأسواق تعني أن البنيات الجديدة التي تكون أساس الأسواق وأنماط الاستهلاك ، التي صاحبت العولمة ليست مجرد مظاهر امتداد للأنماط القديمة التي أفرزها التدويل الاقتصادي، بل إن الأمر يتعلق بتجاوز المنطق التقليدي للسوق سواء كانت وطنية أو دولية، حيث ترفض السوق المعولمة، وجود خصائص ثقافية أو سيكولوجية محلية، مما يعني أن العولمة تفضي بميلاد نموذج جديد للتبادل له بعد كوني.[1]

إن السعي لتحقيق هدف تحرير التجارة الدولية عبر مراحل التاريخ الاقتصادي ليس أمرا سهلا ، فقد شهد العالم مجموعة من الصراعات العنيفة الظاهرة منها والمستترة، نتيجة لخدمة المصالح التجارية لدولة ما أو مجموعة من الدول على حساب المصالح التجارية لدولة ما أو مجموعة من الدول.

إن الانتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**" ، والتي تسعى إلى إلغاء كل الحدود التجارية في العالم لنقل الاقتصاد العالمي إلى دكتاتورية السوق، أو عولمة السوق كان له أثرا واضحا على التجارة الخارجية التي زادت بدرجة كبرى، فقد بلغت التجارة السلعية في عام **2000** حوالي **6254** مليار دولار بمعدل نمو بلغ **2.5%** بالمقارنة مع عام **1999** ومن ناحية أخرى نلاحظ أن التجارة الدولية في الخدمات

[1]– فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، سلسلة دراسات عربية، بيروت، 1999 ص25.

بلغت **1505** مليار دولار عام **2000** بمعدل نمو بلغ **1%** بالمقارنة مع عام 1999، وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ **11.2%** عام **2000** بالمقارنة مع عام **1999** وبقيمة بلغت **7759** مليار دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي العالمي عام **2000** ما قيمته **31171** مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ **4.7%** في عام **2000** بالمقارنة مع عام **1999**. [1]

في عام **2004** بلغت نسبة التجارة الدولية في السلع حوالي **45%** من اجمالي الناتج العالمي بينما كانت هذه النسبة **32%** في عام **1990**. وخلال نفس الفترة ارتفعت نسبة تجارة الخدمات من **8%** إلى **11%** من الناتج الاجمالي العالمي.[2]

على ضوء البيانات الاحصائية السابقة يتضح لنا أن حركة السلع والخدمات بين مختلف بلدان العالم، تجمع الأسواق الوطنية للسلع والخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة **(المعولمة)**، معززة بذلك الترابط ، أو بالأحرى التبعية التجارية والاقتصادية المتبادلة بين الدول، ويأتي ذلك كمحصلة لانخراط البلدان المختلفة المتزايد في المنظومة الموحدة للتجارة الدولية، وكنتيجة للاندماج العالمي والنظام التجاري المفتوح.

رابعا: عولمة الاتصالات والمعلومات

إن الوثبات السريعة إلى الأمام والتفاعلات بين ستة تكنولوجيات هامة جدا (الالكترونيات الدقيقة، أجهزة الكمبيوتر، الاتصالات عن بعد، المواد التي صنعها الانسان

[1]– عبد المطلب عبد الحميد : العولمة(منظماتها –شركاؤها– تداعياتها) ،مرجع سابق ،ص44.

[2]– اطلس التنمية العالمية ،اصدارات البنك الدولي، الهيئة المصرية العام للكتاب ،2007،ص78–79.

وتكنولوجيا تعميم وبناء وتشغيل وتطبيقات الروبوط أو الانسان الآلي، والتكنولوجية الحيوية) تدفع بالاقتصاد المتحرك في اتجاهات جديدة، وهذه التكنولوجيا مجتمعة وتفاعلاتها تنشئ اقتصادا يعتمد على المعرفة ، يغير بشكل منظم الكيفية التي تسير بها حياتنا الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا التطور في مجال التكنولوجيا وهو ما يطلق عليه بالثورة الصناعية الثالثة، تتجلى فيها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي تمثل أهم القوى التي تقف وراء ظاهرة العولمة،حيث أصبحت أجهزة الاتصالات وعمليات الاتصال على المستوى العالمي متاحة بشكل غير مسبوق، وأصبح العالم مرتبطا بأجهزة التلكس والفاكس والهاتف المحمول، والبريد الالكتروني، كما غدت أجهزة الكمبيوتر تتيح لأصحابها في أي لحظة عن طريق شبكة الانترنت، التعرف على فرص الاستثمار في أي مكان من العالم، وأسعار الأوراق المالية في بورصات العالم، والفرص المتاحة للتصدير والاستيراد من أماكن مختلفة في العالم.

لقد أدى التطور التكنولوجي **hightechnology** في مجال الاتصالات والمعلومات إلى ادماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم، وقد ساعدت أجهزة الحاسب الآلي والفضائيات وشبكة الانترنت على التغلب على الحواجز المكانية والزمانية، بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة ، حيث لوحظ أن المكالمة التلفونية انخفضت بحوالي **60** مرة من عام **1930** وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة. [1]

كل ذلك كان له أثرا كبيرا في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق، غير أنه من الملاحظ عبر التكنولوجيا العالمية يمكن للأموال أن تدخل وتخرج عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات المالية والنقدية من مراقبتها، أو معرفة اتجاهاتها أو الحد منها أو التأثير فيها، وهكذا أصبح التقدم

[1]– عبد المطلب عبد الحميد– العولمة (منظماتها، تداعياتها)،مرجع سابق ، ص58.

التكنولوجي والثورة المعلوماتية والاتصالات مظهران من مظاهر العولمة الاقتصادية، وفي نفس الوقت عاملان مهمان من عوامل تعميقها سواء فيما يتعلق بعولمة الانتاج أو الاستثمار أو الأسواق.

المطلب الثاني: البعد السياسي للعولمة

ان السياسة تقوم أساسا على انقسام العالم الى دول تفصل بينها حدود سياسية ، و تطبق قوانينها التي ترمز الى سيادة الدولة على أرضها و مواطنيها ، ولكن العولمة التي بدأت في مجالات الاقتصاد و الاتصال تمضي في سيبيل التأثير على السياسة ، و هذا ما سوف يتم توضيحه من خلال مفهوم العولمة السياسية و مظاهرها .

الفرع الأول: مفهوم العولمة السياسية

إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأفكار والسلع والناس ، عبر الحدود الجيوسياسية تقلص العالم ليس تقليصا ماديا فقط (يجعلنا على اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر) ، ولكن نفسيا أيضا (يجعلنا أكثر وعيا لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقد)، ويشكل أثر تقلص العالم وعينا وعملنا الفردي، والمهم بالقدر نفسه أنه يشكل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معا ، ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية ويهاجم ويقلل من بعض الترتيبات المؤسساتية التي نفذت في الماضي عمل اعطاء الأفراد هوية فردية ، ونوعا من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم، فهو يدفع الحاجة ويؤمن الفرص للأفراد ليشكلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسسات تستطيع أن تكمل أو تحل محل المؤسسات القديمة، في هذه المناسبات تِؤثر العولمة في طلب وعرض الحكم. [1]

[1]– جوزيف ناي و أخرون ، كتاب الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكات، الرياض 2002، ص124.

لقد عمقت العولمة بواسطة التغيرات في النظام السياسي العالمي السوق الاقتصادية العالمية وتكنولوجيا النقل والمعلومات، علاوة على ذلك فانهيار الاتحاد السوفياتي وانهاء الحرب الباردة أدت إلى نشوء حركات عالمية باتجاه الديمقراطية، فالأنظمة التي كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو المعسكر الاشتراكي، وجدت نفسها مكشوفة بانهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة، لقد أصبحت هذه الأنظمة معرضة للهجوم من طرف مواطنيها الذين يطمحون إلى الحرية والديمقراطية، ولم تجد أية مساعدة من القوى التي كانت تنافس من أجلها لتأمين مزايا الحرب الباردة. إن تحول السوق إلى سوق عالمية، الذي أثارته حرية رأس المال والتكنولوجيا، ترك المجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا عرضة للاستغلال.

لقد أكد الانتقال السريع للناس وللمعلومات عبر الكرة الأرضية الأحوال المادية والسياسية غير المتساوية، بشكل كبير التي كان يعيشها سكان العالم، وأثارت طلبا واسعا للمساواة في السياسة والاقتصاد. [1]

لقد أسهمت هذه المتغيرات في التأثير على التوازن في أدوار الدولة والسوق والمجتمع المدني في الدولة المنفردة ، وفي الاقتصاد السياسي العالمي. فيما سبق كانت الدولة لها سيادة، فهي المسؤولة عما يجري ضمن حدودها، وما كان يجري عبر حدودها، في الأراضي الدولية ، ولكن في عصر العولمة حيث اتسعت السوق تقلص دور الدولة في العديد من الدول، في الغرب والشمال، وكذلك في الشرق والجنوب. إن التحول الى اقتصاد كبير مفتوح قد قلل من سلطة الدولة الواحدة، في إدارة مصائرها الاقتصادية ، ولما كانت القضايا الاقتصادية هامة فإنها تؤثر في استقرار الأنظمة السياسية.

إن العولمة من المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكنه توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات

[1]– حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة ،العدد 257، الكويت 2000، ص140.

عالمية، وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة ، التي تسعى إلى تحقيق مزيدا من الترابط والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل، تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، وهذا يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالدول قد تكون لها سيادة من الناحية القانونية، لكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف حسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.[1]

يرى البعض أن العالم أصبح أكثر تعددية من حيث الفواعل المنخرطة في التفاعلات الدولية، لكن خصوصية هذا التفاعل هو الاعتماد المتبادل المتزايد لهذه الفواعل على بعضها البعض، قد صاغ كوهايين و جوزيف ناي أهم خصائص ظاهرة الاعتماد المتبادل فيما يلي[2] :

- زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الدول والفواعل غير الدول، مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.
- وجود الاجندة الجديدة للقضايا الدولية التي تميز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ومن الأمثلة المشهورة في هذا السياق قضايا البيئة و التنمية وتغير المناخ.
- الاعتراف بالقنوات المتعددة للتفاعل بين الفواعل عبر الحدود الوطنية، التي أصبحت الدول أحد أطرافه فقط إلى جانب الأطراف الأخرى.
- تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة الحكم، وتقدم الاعتبارات الاقتصادية في تفاعل العلاقات الدولية على غيرها.

1- عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 86-87.

2- عامر مصباح: نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص105.

يرى أنصار العولمة أن الاقتصاد الدولي قد خضع لتحولات لا رجوع فيها تعيد النظر في الدور الاقتصادي للدولة، وبالتالي في أي فكرة للحرب الاقتصادية طالما أن الدول كلها تستفيد من تطور المبادلات الدولية، **بهاغوات BHAGWATE** يرى بأن الدور الاقتصادي للقوة العمومية سينزع أكثر فأكثر إلى التلاشي، وإن الاقتصاد الدولي سيتمكن في النهاية من تحصيل فوائد التجارة عن طريق فوائد المزايا المقارنة. [1]

تتوقع تحاليل أخرى بهيمنة الثالثوت : الولايات المتحدة الأمريكية– اليابان– أوروبا على الاقتصاد العالمي، وتصبح الدولة ضمن هذا المنظور أكثر خدمة للمصالح الخاصة وتفقد كل سلطة حيال تطورات الاقتصاد العالمي، وقد نشهد عندئذ ازدهار دولي، مناطق وعوامل جديدة للنمو، وعندها ستصير الشركات متعددة الجنسيات هي الفاعلة الأساسية في الاقتصاد الدولي، وستساعد على حركة رأس المال واجراءات تحويل مواطن الشركات، وقد تحد من التأثير الاقتصادي الكلي للدول، وقد تؤدي إلى جعل تكاليف العمل متساوية، وإلى هجر تدريجي لحقوق العمال، وقد تختفي تكاليف التأمين الاجتماعي. [2]

لا يتفق **REICH*** مع هذه التحاليل، وعلى العكس من ذلك يرى أن دور الدولة مهما، لأن السياسة الصناعية المناسبة هي التي من شأنها أن تسمح لدولة ما أن تصبح في خضم المنافسة الدولية مهيمنة ،على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ، وأن تحافظ بذلك على مستوى معيشي لمواطنيها، لأن التفتيت للاقتصاديات الوطنية قد يزيد من حدة اللا أمن والفقر...إلخ.

الفرع الثاني: مظاهر العولمة السياسية

[1]– جاك فونتامال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ، ترجمة محمود براهم، مرجع سابق، ص37.

[2]– نفس المرجع السابق ، ص 38.

* – كان أحد مستشاري الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون .

لعل من أهم مظاهر العولمة السياسية هو سقوط الأنظمة الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية و الترويج إلى التعددية السياسية، وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان ويشهد العالم تطورا ديمقراطيا يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة، بما فيها بعض الدول النامية، وكما يقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة : حرية العقيدة والفكر والتعبير ، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب وحرية الاختيار.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية ، والتي أصبحت تلعب دورا في التأثير على قرارات الحكومات، إن لم يكن في صنع القرارات خاصة في الدول المتقدمة، ويبدو هذا واضحا خاصة في مجالي البيئة وحقوق الإنسان، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في تدفق المعلومات وزيادة الوعي من جانب المواطن بالمسائل العامة، ويبدو أن هذا الاتجاه في طريق صاعد يعم الدول الأخرى كما أن له تأثير واضحا في المنظمات الدولية، في هذا المعنى يرى بعض المفكرين أن ظهور المنظمات غير الحكومية وتزايد تأثيرها ، متوافق مع أهدافها النهائية في تعزيز نوعية الحكم الديمقراطي والمسؤولية الديمقراطية لقرارات ومؤسسات الحكم العالمي. لقد تعرفت المنظمات غير الحكومية العالمية على المشكلات البارزة، وصاغت قيم و مبادئ جديدة وأصلحت الاجراءات المؤسسية، و تعهدت التحديدات في الممارسات العالمية وساعدت في حل الصراعات وإدارة الاختلافات. [1]و الجدول التالي يوضح بعض المنظمات غير الحكومية وأهدافها:

[1]– جوزيف ناي و أخرون ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة محمد شريف الطرح، مرجع سبق ذكره، ص400.

الجدول رقم (1)

بعض المنظمات الحكومية و أهدافها

المنظمات	أهم أهدافها
ATTAC	ضرائب على الصفات المالية نقد العولمة الليبرالية
تعاونية من أجل المساعدة والاغاثة في أي مكان	مساعدة ضد الجوع والمرض
رقابة عالمية على التجارة	الدفاع عن المستهلكين
العمل العالمي للشعوب ضد التبادل الحر OMC	ضد العولمة ومع حماية بلدان الجنوب
المنتدى العالمي حول العولمة	مراقبة العولمة ومحاكمتها
السلام الأخضر GREEN PEACE	حماية البيئة والتنمية المستدامة
أحباب الأرض	حماية البيئة والتنمية المستدامة
شبكة العمل المباشر	رفض الرأسمالية
التحالف الشامل	من أجل الغاء ديون العالم الثالث
رقابة عالمية على التجارة	الدفاع عن المستهلكين ضد L'AMI

المصدر: جاك فونتانال– العولمة الاقتصادية والأمن الدولي– مرجع سابق ص420– 421.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة

إن البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة أكثر الأبعاد اتساعا، حيث تتشابك تشابكا عميقا مع الأبعاد الأخرى للعولمة، أي البعد الاقتصادي والسياسي، في هذا المجال يقول المنظر الثقافي **جون تومسون**" إن عمليات التحول الضخمة في زماننا والتي تصفها العولمة لا يمكن فهمها فهما صحيحا ، حتى يتم إدراكها من خلال مفردات متعلقة بالمفاهيم

الثقافية وكذلك تغير هذه التحولات خيوط الخبرة الثقافية ذاتها ، وتؤثر بالفعل في إحساسنا بما هي الثقافة حقا في عالمنا".[1]

إن العولمة شكل جديد للحياة في كل أنحاء العالم، آخذا في التطور يوما بعد يوم، وهي عملية مستمرة ومتغيرة، والعولمة في سعيها لصهر الزمان والمكان في كل ركن من أركان الأرض ، تحدث تغيرات هائلة في أسلوب الحياة التي عهدناها في مختلف الحالات.

تسعى العولمة إلى تذويب الحدود والقيود التي كانت من قبل تعوق الاتصال والتشابك العالمي في كل المجالات، وعلى كافة المستويات، فهي تعمل على تحقيق الحرية الكاملة للانسياب وتدفق المعلومات والمعاملات، وزيادة التشابه بين قيم وسلوكيات وأذواق وأسلوب حياة البشر في أنحاء العالم، بغض النظر عن الحدود والفوارق بين الدول.

تقوم العولمة الثقافية على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، بمعنى أنها تقوم على ايجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتصالات عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقا عبر شبكة الانترنت التي تربط البشر بكل أنحاء العالم.

كما تعني العولمة الثقافية توحيد القيم، وخاصة حول المرأة والأسرة، باختصار تركز العولمة الثقافية على مفهوم الشمولية ثقافة بلا حدود.

يذهب البعض إلى اعتبار العولمة الثقافية من أخطر العولمة، فهي تتجاوز الحدود التي أقامتها الشعوب لتمكين كيان وجودها، وما له من خصائص تاريخية وقومية وسياسية ودينية، ولتحمي ثروتها الطبيعية والبشرية وتراثها الفكري، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار والقدرة على التنمية ، ومن ثم الحصول على دور مؤثر في المجتمع الدولي. فالعولمة الثقافية تعمل على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنها ترسم حدودا أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية ، مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على

[1]–جوزيف ناي و آخرون ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة محمد شريف الطرح ، مرجع سابق، ص 400.

الاقتصاد والأذواق والثقافة، هذه الحدود هي حدود الفضاء، والذي هو بحق وطن جديد، لا ينتمي إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، هو وطن دون حدود، دون ذاكرة، انه وطن بنته شبكة الاتصال المعلوماتية الالكترونية. (1)

يندرج تحت هذا المعنى قول عبد الاله بلقريز "ليس صحيحا أن العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة و من ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية ، إلى ثقافة عليا جديدة في الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، بل أنها – بالتعريف– فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات ، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة ، فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة." ويؤكد بأن العولمة الثقافية هي سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات ، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الاتصال، وهي التتويج التاريخي لتجربة طويلة من السيطرة تعود إلى انطلاقة عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون، وحققت نجاحاتها الكبيرة بتصفية ومسخ ثقافات جنوبية عديدة،خاصة في إفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، والعولمة لا تؤرخ لنهاية عصر الدولة القومية، بل تعلن عن حقبة جديدة من تمددها المستمر، والعولمة الثقافية اليوم، ما هي إلا مظهر من مظاهر ذلك التمدد خارج الحدود، الذي هو آلية طبيعية في نظام اشتغال الدولة القومية الحديثة. (2)

في ذات السياق يرى البعض أن العولمة الثقافية لا تكتفي بتسييد ثقافة ما، بل تنفي الثقافة من حيث المبدأ، ذلك أن الثقافة التي يجري تسييدها تعبر عن عداء شديد لأي صورة من

---

[1]– محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص147.

[2]– عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة– ندوة العرب والعولمة، مرجع سابق،ص314.

صور التميز، إن الثقافة الغربية تريد من العالم أجمع أن يعتمد المعايير المادية، كأساس لتطوره، وكيفية أخلاقية واجتماعية، وبهذا فإن ما تبقى يجب أن يسقط، وما يبقى هذا هو ليست خصوصية قومية بل مفهوم الخصوصية نفسه، وليس تاريخيا بعينه بل فكرة التاريخ وليس هوية يتبعها بل كل الهويات، وليس منظومة قيمية بل فكرة القيمة، وليس نوعا بشريا،وانما فكرة الإنسان المطلق نفسه. [1]

يرى جيمس روزناد في المجال الثقافي أن هناك ثلاث عمليات متداخلة ترتبط بالعولمة، وينتج عنها، وهي: [2]

- تذويب الحدود بين الدول، مما يسهل انتقال الناس ورأس المال والسلع والأفكار،والمنتجات الثقافية سواء كانت كتبا أم أفلاما سنيمائية، أم مسلسلات تليفزيونية، أم ألعاب جديدة.. إلخ.
- نتشار المعلومات والأفكار، والمضامين القيمية بين الشعوب والأفراد.
- زيادة التشابه بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، وخاصة ما يتعلق بالمعلومات وأنماط الاستهلاك والقيم، وأنماط السلوك اليومي بشكل عام.

يوضح روزناد أن آليات العولمة الثقافية وطرقها سلمية الطابع، وطوعية الجوهر وهي تتمثل في التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه ، باستخدام ثقافة الاتصال والمعلوماتية والاتصال الأحادي عن طريق الطبقة الوسطى، والمحاكاة والتقليد بين الشعوب، إضافة إلى المنافسة التي تؤدي إلى استخدام طرق وتقنيات متشابهة وخاصة في المنافسة التجارية، والمنافسات الرياضية والعلمية، وتماثل المؤسسات وخاصة في المجالات المالية والتسويقية والعلمية والسياسية، والادارية.

[1]– جلال أمين، العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة– نفس المرجع السابق ،ص62.

[2]– مجد الدين حسن، العولمة والمجتمع العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الأردن– المجلد 37– عدد4، ص73.

هذه العمليات، إضافة إلى الآليات، والطرق المتشابهة في انجاز الأعمال تؤدي إلى نتائج ايجابية على كثير من المجتمعات والثقافات، وقد تؤدي إلى نتائج سلبية على ثقافات أخرى وخاصة المغلقة منها.

يعد موقف **روزناد** هذا امتدادا وتأكيدا لموقف **فرانسيس فوكوياما**، الذي أكد فيه أن الحضارة الغربية الليبرالية وقد خرجت منتصرة على الاشتراكية ، بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات، سيتم استعارتها طوعيا من قبل مجتمعات الدول النامية التي تسعى جاهدة، وعن طيب خاطر للتحول إلى الديمقراطيات الليبرالية على الرغم من بعض المعوقات الحضارية و الاجتماعية، التي توجد لديها والتي تعوقها على النمو و التقدم ، وتشمل هذه المعوقات بحسب تحليلات **فوكاياما**[1] ما يلي:

- المبالغة في التميز القومي الذي قد يدفع المجتمع النامي إلى الانغلاق والتعصب.
- عدم نضوج مؤسسات المجتمع المدني، بما يمكن الأفراد من ممارسة حرياتهم وخياراتهم بشكل مستقل عن مؤسسات الدولة.
- عدم توافر ما يكفي من التفسيرات الدينية المستنيرة لتحل محل القديمة، أو التفسيرات القومية، مما يدعم قيم التسامح والمساواة والتجديد.
- عدم وجود ما يكفي من الضغوط السياسية التي تدعم الممارسات الديمقراطية الليبرالية في الحياة اليومية، ومن هذه الممارسات حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وانشاء الأحزاب، والمشاركة السياسية.

في هذا المضمون للعولمة الثقافية، جاء مفهوم لجنة اليونسكو الذي يربط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط "**UNIEORMALISATION**" أو التوحيد "**UNIFICATION**" الثقافي العالمي، على حد التعبير الذي استخدمته لجنة اليونسكو للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت في اجتماعاتها في مدينة ستوكهولم عام **1998**، حيث رأت

[1]– فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، ط1، بيروت 1993، ص195– 198.

اللجنة أن النمط الثقافي يتم استغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي والانتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.

ما يمكن استخلاصه من هذا المفهوم أن التوحيد أو التنميط الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة فمن البديهي أن يتكامل البناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي والمعلوماتي، ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي بعدا اقتصاديا و اعلاميا، ومن ثم فإن عولمة الثقافة تصبح شكلا من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية.

بجانب هذه المواقف التي ترى أن العولمة الثقافية تتضمن ايجابيات أو تتضمن سلبيات هناك موقف لا يرى بالضرورة أن العولمة تهدف إلى محو الهويات الثقافية المتعددة والعولمة تفرض نفسها، وليست بحاجة إلى فرض نظام ثقافي معين على كل أنحاء العالم، ومن المستحيل محو التعددية والخصوصية الثقافية، فالثقافات تنشأ وتتطور وتزداد فاعليتها في مراحل المد التاريخي، فتضعف في عهود الانحصار والتراجع غير أنها تبقى مستمرة ولن تتغير مع الزمن، كما يوحي هذا الاتجاه بأن العولمة الثقافية هي حدث من أحداث الطبيعة وليس لنا القدرة على ردها والوقوف بوجهها، فهي نتيجة حتمية وليس أمامنا إلا الاذعان لها،فالعولمة لن تتمكن من إلغاء تميز الثقافات لأي شعب له حضارة وثقافة، و بإمكانه انتقاء ما يمكن من الاستفادة من الثقافات الأخرى، فالذي يأخذ ثقافة الآخر ليس له ثقافة أو حضارة أو قيم. [1]

فالعولمة الثقافية من وجهة النظر هذه ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمة وسلوكية ، برزت بوضوح في التسعينات منها انفتاح الثقافات العالمية المختلفة مع بعضها البعض الذي يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ولا يتضمن ذلك بالضرورة ذوبان الثقافات والحضارات، والعولمة الثقافية تحافظ على الخصوصيات والثقافات، وتسعى بالتنوع

[1]– هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص250.

الثقافي لنقلها الثقافات والقناعات والايديولوجيات، والارتقاء بالثقافات يستتبع ببروز مفاهيم وقناعات، وقيم وموقف وسلوكيات إنسانية مشتركة ومعبرة لكل المناطق الحضارية والثقافية، والهدف النهائي للعولمة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية، بل عالم بلا حدود ثقافية.

في ظل العولمة الثقافية سيزداد الوعي بعالمية العالم، ووحدة البشرية ويبرز موضوع الهوية والمواطنة العالمية على المدى البعيد محل الولاء والانتماءات الوطنية، وبروز الهوية العالمية لا يعني تراجع أو تهميش أو نفي الهوية، بجانب الهوية الوطنية ستنمو الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية.

غير **أن صاموئيل هنتجيون** يؤكد بشكل خاص أن التفاعل المتزايد بين الحضارات الرئيسية في العالم ، والذي نشهده حاليا لا تنتج منه ثقافة عامة سائدة ، على الرغم من أنه يسهل انتقال الأساليب التقنية، والاختراعات، والممارسات بين الحضارات بطريقة أكثر يسرا وسهولة من السابق، وهو يلاحظ أن الشعوب تعود لتتمسك بتقاليدها القديمة، وهويتها الأصلية وهي تنشر تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة لتحقيق ذلك، كما يلاحظ أيضا تزايد التمسك برموز الهوية التقليدية، مثل الكوفية، والحجاب والصليب والهلال، ولذلك فإن الهويات الثقافية وحدات حضارية ،وهي تشكل أنماط التماسك والتصدع و التصادم في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو بذلك يرد منتقدا على أطروحة فوكوياما ، مؤكدا أن الحض تغزو الحضارات الأخرى ولا تستطيع أن تحل محلها. [1]

هناك اتجاه آخر يؤكد على التفاعل بين الثقافات، ويرى في التفاعل الايجابي ترسيخا لقيم رئيسية مشتركة تجمع الثقافات في جوهر واحد، بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجا من ثقافة دولية تحترم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على الأصول والمنابع، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى فكرة الخصوصية الثقافية للثقافات الفرعية التي تميز بطابع خاص في اطار

[1]- صاموئيل هنتجون، صدام الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، كتاب سطور، القاهرة 1998، ص24- 39.

الثقافة التي تنتمي إليها ، على سبيل المثال الثقافة الآسيوية لها قوانينها المشتركة، غير أن لها خصوصياتها التي تميز الثقافة اليابانية عن الثقافة الصينية أو الكوري . [2]

المبحث الثالث: الأسس التاريخية والفكرية للعولمة

إن العولمة عملية تراكميه، مما يعني أن هناك عولمات صغيرة سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة ، بفضل تقدم وسائل الاعلام والاتصال، ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام.

بالرجوع إلى التاريخ نجد أن العالم كان بغير حدود سياسية، ودون قيود إدارية تحد من حرية تبادل السلع بين مختلف أرجاء العالم، فلم يعرف التبادل قديما غير القيود الفنية **(مستوى وسائط النقل ، صعوبة حفظ المواد الأولية... إلخ)**، ولكن عندما تحقق تراكم رأس المال لدى بعض الأمم، وهي الأمم الأوروبية، بدأت تتصارع فيما بينها للسيطرة على العالم وبذلك انقسم العالم إلى أوروبا المركز والعالم الآخر الذي يمثل الأطراف، كان الاقتصاد الأوروبي جزءا من الاقتصاد العالمي، لكنه جزء يتمدد و ينتشر ليصبح مجالات اقتصادية أوسع، وليعم أسلوب الانتاج الرأسمالي.

إن الرأسمالية ما إن ضربت جذورها في الأرض واستقرت خلال القرون **(السادس عشر والسابع والثامن عشر)** ، حتى نمت وانتشرت وترسخت عمليا، والرأسمالية ترتكز إلى المنطلقات الفكرية اللبيرالية التي تتفق وتنسجم مع الظروف والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي مرآة تعكس خصائص الرأسمالية كنمط انتاج يميل إلى التوسع والانتشار.

لقد تسارعت وتيرة العولمة في نهاية القرن العشرين تلبية لحاجات ومتطلبات تطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم ، تتبدى هذه السيطرة قبل كل شيء على

2- محي محمد مسعد ، دور الدولة في ظل العولمة ، مرجع سابق ، ص 34

مستوى الجغرافية السياسية، فسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، أدى إلى زوال أكبر العقبات في وجه توسع الرأسمالية، وبقاء بعض بقايا الأنظمة الشيوعية، كما هو الحال مثلا في الصين. فذلك يرجع إلى تطبيق هذه الأنظمة سياسات انفتاحية على الاقتصاد العالمي، نجم عنه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، أما في افريقيا وأمريكا اللاتينية فقد توغلت الرأسمالية بوساطة المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وهي مرغمة على ذلك بسبب المديونية التي وقعت فيها هذه الدول في بداية الثمانيات، فقد جندت المؤسسات المالية الدولية كل طاقتها الاقتصادية في خدمة اصلاح السياسات المؤسسات الاقتصادية في الدول المدينة، هذا الاصلاح الذي قاد إلى انتشار قاعدة اقتصاد السوق.

ان فهم والوصول إلى الجذور التاريخية للعولمة، يقودنا بالضرورة إلى الرجوع إلى التاريخ الاقتصادي الذي يحدد الاطار العام للمشاكل الاقتصادية، والفكر الاقتصادي الذي يعكس هذه المشاكل ويحاول فهمها وإيجاد الحلول لها، وهذا ما يهتم به هذا المبحث الذي يجيب على التساؤل: ما هي سيرورة تكوين العولمة؟ وما هي المتغيرات الفكرية التي رافقت هذه السيرورة؟

المطلب الأول: الأسس التاريخية للعولمة

إن الواقع أثبت أن الدولة مهما كانت متطورة، وتملك المصادر الأولية والصناعات المتقدمة، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي، وتعزل نفسها عن بقية الدول الأخرى ويوضح التاريخ الإنساني أن الدول على مر التاريخ كانت بحاجة لبعضها البعض ، من أجل أن تعيش وتبقى على قيد الحياة، فالعلاقات التجارية بين المجتمعات تعد حاجة ماسة وضرورية.

كانت الحاجة للآخرين أحد العوامل التي دفعت الدول الاستعمارية إلى الاستيلاء على الأقاليم والسيطرة على ثرواتها ، وإن بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية لم تكتف بنهب المواد الأساسية من الدول الأخرى فحسب، بل عملت على امتهان الرقيق، وخطف الأطفال بسبب حاجتها إلى اليد العاملة.

إن العولمة هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي، إنها امتدادا لتلك المراحل، ابتداءا من مرحلة الرأسمالية التجارية وإلى يومنا هذا، حيث لعبت الرأسمالية كنظام وخلال مراحل تطورها دورا كبيرا في بلورة وصياغة أفكار وقوانين وآليات العولمة.

لقد انتقلت الرأسمالية بوصفها حركة تتوسع بشكل دائم من مرحلة المنافسة الحادة ؛حيث كانت رأسمالية صناعية تنمو داخل الحدود القومية للمجتمعات الأوروبية، إلى مرحلة الاحتكار، حيث تحولت إلى رأسمالية احتكارية تتجاوز حدودها القومية وتتجاوز إطارها الصناعي التقليدي بعد نشوء رأس المال المالي، ثم تحولت إلى رأسمالية توسعية مدفوعة بتوسعها إلى الحد الأقصى في عصر الثورة الثقافية واقتصاد المعلومات.

الفرع الأول : بعض الآراء المفسرة للأساس التاريخي للعولمة .

يرى جلال أمين أن بداية ظاهرة العولمة اقترن ببزوغ الدولة القومية، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات التبادلية بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، إن كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون ،و يرى

أن الظاهرة بدايتها وغدها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقنية تقدم الاتصالات ، والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية. [1]

يذهب السيد أحمد مصطفى في هذا الاتجاه حيث يشير إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، على أن بدايتها الأولى تعود إلى نهاية القرن السادس عشر، مع بدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا وافريقيا و الأمريكتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الجديد في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد ،عرف بالعالمية ثم العولمة بعد ذلك. [2]

يتفق غازي الصوراني مع السيد مصطفى حيث يرى أن العولمة كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية،دولية و اقليمية، ليست حتمية تاريخية، والعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتدادا بالمعنى التاريخي والسياسي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي ، التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو المتسارع و البطيء، ومرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر، إلى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر، ومن ثم تطورها إلى شكلها الامبريالي في نهاية القرن التاسع عشر،هذه المرحلة التي وصل إليها النظام الرأسمالي طوره المعولم. [3]

علاوة على وجهات النظر السابقة حول الأساس التاريخي للعولمة، هناك من يرى أن العولمة ليست حدثا بذاته يمكن التأريخ له بل تحقق بفعل مجموعة من العوامل السياسية

---

[1]– سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، 2008،ص37.

[2]– السيد أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مرجع سابق ،ص72.

[3]– غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي وأفاق المستقبل، ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بغداد 14– 15 نيسان 2002، بيت الحكمة، ص24.

العالمية عبر العقود الماضية، وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقا لتوقيت غرينيتش عام **1884**، وظهور أول خدمة دولية للتلغراف عام المحيطات عام **1866**، وانشاء عصبة الأمم عام **1919**، وظهور أول إذاعة عالمية بالراديو عبر القارات في آن واحد عام **1930**، وميثاق الأمم المتحدة عام **1945**، كما عقدت بدايات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية **(GATT)** وذلك عام **1946**، وفي عام **1976** تم أول بث اذاعي مباشر للأقمار الصناعية إلى الأطباق المقامة فوق أسطح المنازل، وأول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية ،والتي عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية عام **1977**، ثم اتمام ربط كابل من الأنسجة البصرية حول العالم في عام **1997** .وبذلك صارت العولمة وكأنها تيارا متدفقا يسري في جميع أنحاء العالم لوحده سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا.[1]

هناك من يميل الى اعتبارها حقبة محددة من التاريخ، تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة "**الوفاق**" ، التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، ونعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إلى أن انتهى الصراع والذي يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة، ومصطلح العولمة بالنسبة لهذا المنظور يؤدي دوره كحد زمني لوصف سياق تحدث فيه الأحداث، كأن يقال مثلا نحن نعيش عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة، اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية. [2]

بالرغم من أن التعاريف السابقة تتفق إلى حد بعيد في اعتبار بداية العولمة ترافق مع نشوء الدول القومية و الاقتصاديات الوطنية، غير أن

[1]– كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 الاسكندرية، 2005 ص14.

[2]– محي الدين محمد مسعد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، مرجع سبق ذكره، ص44.

جاك آدا يشير إلى فرضية ترى أن الاقتصادات الوطنية التي تقسم العالم إلى كيانات مجزأة ، كانت نتيجة للعولمة وليست سببا لها، ويستدل في ذلك أن العالم كان بلا حدود سياسية ولا قيود تحدد من انتقال السلع بين مختلف أنحاء العالم، ولكن عندما تحقق تراكم رأسمالي عند بعض الأمم، والمقصود هنا الدول القومية الأوروبية الذي نشأت في القرن الخامس عشر، ومنذ نشأتها بدأت تتنافس وتتصارع حول السيطرة على ثروات العالم، ما نتج عنه تقسيم العالم إلى أوروبا والأطراف والتخوم، ما انفك الاقتصاد الأوروبي يتمدد و ينتشر ليضم مجالات اقتصادية أوسع ، وليعم أسلوب الانتاج الرأسمالي مدفوعا برغبته للحصول على المواد الأولية الرخيصة، وتأمين الأسواق اللازمة لتصريف السلع. [1]

الفرع الثاني: نموذج رونالد روبنسون لنشوء و تطور العولمة

اعتمد رونالد روبنسون نموذجا تاريخيا لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها الزماني والمكاني وأثر العوامل الاجتماعية وأحيانا السياسية و الاقتصادية في ذلك، والمراحل التي أشار إليها هي : [2]

المرحلة الأولى – المرحلة الجنينية: 1400–1750

استمرت في اوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر،شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، و تخفيف حدة النظام المتعدد القوميات السائدة في العصور الوسطى، وقد اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية، وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية، وبدأت الجغرافية الحديثة....الخ.

---

[1]– جاك آدا، العولمة من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب ،مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]– رونالد روبنسون، العولمة النظرة الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ومنور أمين، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت1998، ص1931– 1935.

يتضح مما تقدم أن روبنسون ربط المرحلة الأولى من مراحل العولمة بمرحلة نشوء النظام الرأسمالي في اوروبا، بعد انهيار النظام الاقطاعي ، وبدأ الوسط الاقتصادي والاجتماعي في التحول نحو مرحلة جديدة ، تسودها العلمانية والاهتمام بالعلوم الطبيعة والانسانية، والابتعاد عن العلوم الدينية في تفسير الظواهر، مما يعني انتصار النظرة العلمية للأمور وحلولها محل النظرة الدينة، وقد ادى هذا الاتجاه الى احداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الاوروبية، وكذلك ظهور النزعة الفردية.

من الملاحظ خلال هذه المرحلة بروز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية ،عملت على الانتقال من مجتمع العصور الوسطى إلى مجتمع العصر الحديث، بازدياد الأمن والنظام أصبحت التجارة بالبر والبحر أكثر أمنا ، حيث تضاءلت الحاجة إلى الحماية من جانب الاقطاعيين، وتحسنت الطرق ووسائل النقل وازداد ثراء المشتغلين بالتجارة، وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا في حياة المجتمع، كل هذه العوامل حطمت التقليد القديم المبني على الانتاج لغرض الاستهلاك المحلي، وفسحت المجال للنظام **الجديد (الرأسمالية التجارية)**، وكان لاكتشاف الذهب أثره في تسهيل نمو التجارة وزيادة رقعتها، كما أن الاكتشافات الجغرافية لعبت هي الأخرى دورا في توسيع التجارة الخارجية والانتاج، مما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال في مجال التجارة وبعدها تحولت إلى مجال الانتاج، مما نجم عنه سيطرة وهيمنة رجال الأعمال، كما ظهرت الدولة القومية وبدأ الصراع بين القوميات الناشئة في أوروبا حول تقسيم العالم، وأصبحت تبحث عن مستعمرات لتوسيع رقعتها الجغرافية،والبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية.

هكذا بدأت تتشكل شبكة من المبادلات بأبعاد دولية ، اندمجت فيها تدريجيا باقي القارات، وهو ما تحقق بالقوة. إن المجال الاقتصادي الدولي يتشكل بعد الانتشار الكوني

الكبير، كان فور تشكله مجالا متسلسلا بشدة، ولا يمكن فصل توسعه عن المنافسة التي واجهت الأمم الغربية، وهذا الصراع من أجل السيطرة على المناطق المحيطة.[1]

المرحلة الثانية– مرحلة النشوء

تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام **1870**، حيث حدث تحول كبير في فكرة الدولة الموحدة المتجانسة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة تنظم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأ من الواضح أن هذه المرحلة ترتبط بعهد التنوير ، الذي جاء ليقضي على مفاهيم مغلقة سادت في أوروبا ،نتيجة لهيمنة الفكر الكنسي لفترة من الزمن، ويشير روبنسون أيضا إلى أهمية تبلور الفكر القومي الذي تزامن مع الانفتاح إلى العالمية، وقبول المجتمعات غير الأوروبية.

من الجدير ملاحظته على المستوى الاقتصادي هو زيادة كثافة شبكة المبادلات التجارية فالسوق العالمية والتي تمثل الشرط المسبق والضروري للمجتمع الرأسمالي، دائبة على التطور أمد بعيد . تشير بعض الاحصائيات الى أن التجارة الدولية قد تضاعف حجمها أكثر من مرة بين عام **1720و1780** ، ومع حلول عام **1870** كانت قيم التجارة الخارجية بالنسبة إلى كل مواطن في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والنمسا، واسكندنافيا تتراوح بين أربعة وخمسة أضعاف حجمها عام **1720** ، بالنسبة إلى كل من هولندا وبلجيكا حوالي ثلاثة اضعاف، وحتى بالنسبة إلى كل مواطن في الولايات المتحدة الامريكية تلك البلاد ، التي لم تكن التجارة فيها تنطوي إلا على قدر هامشي من الاهمية ، أكثر من الضعف بشكل ملحوظ. [1]

[1]– جاك آدا ، العولمة من التشكل الى المشكلات ،ترجمة حبيب مطانيوس ، مرجع سابق ، ص 36.

[1]– أي جي هو بيزبارم ،العالم موحد، العولمة الطوفان ام الانقاذ، ترجمة فاضل جنكر، مرجع سابق، ص120.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

تبدأ هذه المرحلة من عام **1870** الى العشرينات من القرن العشرين، أهم ما ميز هذه المرحلة هو صياغة العديد من المفاهيم ،ومحاولة تنميطها على مستوى العالم، فما حدث تطور هائل في اشكال الاتصال وادخال التنسيق على مستوى العالم للساعات، وفقا لتوقيت غرينيتش ، ظهور الالعاب الأوليمبية وجوائز نوبل، وقامت الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم.

تمثل أهمية هذه المرحلة بالنسبة لروبنسون في كونها بداية الثورة ، لذلك أطلق عليها مرحلة الانطلاق ، وتحقيق أولى الامبراطوريات **الأوروبية (البرتغالية- الاسبانية- الايطالية- الانجليزية).**

يمكن رصد أهم التطورات على الصعيد الاقتصادي خلال هذه المرحلة فيما يلي[1]:

- تطور المؤسسات المالية والبنكية، التي أصبحت تلعب دورا في تمويل المؤسسات الكبرى.
- تطور وسائل النقل ووسائل الاتصال المتمثلة بالسكك الحديدية والسفن التجارية والبرق، الأمر الذي نجم عنه توسع الأسواق الداخلية والخارجية.
- استيلاء الدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كان من مظاهر القرن التاسع عشر، لقد جاء هذا المد الامبريالي من طبقة النظام الرأسمالي ، الذي يبحث دوما وباستمرار على أرباح وأسواق جديدة، وكان له أثرا في العلاقات بين الدول الرأسمالية التي كانت تتنافس في السطو على المستعمرات، الأمر الذي أدى إلى تناقضات كبرى بينها، تجد محلها أحيانا في حروب ومعارك، وخير دليل على ذلك الحرب العالمية الأولى عام **1914.**

[1]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة ، بيروت 1981، ص52 وما بعدها.

لقد واكب المد الاستعماري تغلغل الشركات الكبرى ، التي أصبحت تستغل مشاريع المواد الأولية التي توجهها إلى صناعات الدول الامبريالية، وكان فتح قناة السويس من الأحداث الاقتصادية الكبرى التي طبعت هذه الفترة التاريخية، أنه مكن من ربط المستعمرات المتعددة بمراكز الهيمنة الأوروبية.

يصنف جيفري فرانكل العولمة التي حدثت في القرن التاسع عشر بأنها رائعة بقدر روعة الحدث الذي يجري الآن على الأقل، لقد حدثت الانطلاقات الثورية في النقل والاتصالات حتى سنة **1900** مثلا: القطارات، السفن والبرقيات، وانخفضت أجور الشحن انخفاضا حادا. ويستشهد فرانكل بما قاله جون مينارد كينز" أي حدث خارق في تقدم الانسان في ذلك العصر الذي انتهى في **1914**... يستطيع القاطن في لندن أن يطلب بواسطة الهاتف وهو يحتسي كوبا من الشاي في سريره، منتجات متنوعة من جميع أنحاء العالم، ويستطيع في الوقت نفسه، وبذات الوسيلة أن يغامر بثروته، فالمصادر الطبيعة والشركات الجديدة في أي حي من أحياء العالم. [1]

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

تمتد هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، اعتمد روبنسون في تصنيفه لهذه المرحلة من خلال واقع التحديات بين الفكرين الماركسي والرأسمالي ، التي نمت بشكل كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واتجاهها نحو الصراع والتوسع الواحد على حساب الآخر، بحثا عن عولمة رأس المال بالنسبة للنظام الرأسمالي، وتوسع وهيمنة **البروليتاريا** على الانتاج، ونشر الفكر الماركسي، كما شهدت هذه المرحلة ظهور الأمم المتحدة ومحاولتها ارساء مبدأ الاستقلال القومي، تبعتها الحرب الباردة كما تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم بعض الأحداث مثل: القاء القنبلة النووية

[1]– جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، مرجع سبق ذكره، ص80.

على اليابان **والهولوكست**، كما تبلور في هذه المرحلة العالم الثالث، الذي يشمل مجموع الدول المتخلفة في القارات الثلاث: آسيا، افريقيا و أمريكا اللاتينية.

يقسم **جيفري فرانكل** هذه المرحلة إلى فترتين، حيث تميزت الفترة الممتدة بين **1914** و**1944** تراجع العولمة الاقتصادية، نتيجة للحرب العالمية الأولى، وعدم الاستقرار المالي والكساد العظيم عام **1929**، وزيادة التعريفات الجمركية والعوائق التجارية، في حين تميزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بقيام مؤسسات متعددة الجوانب، للتحكم بالأموال والاستثمار والتجارة العالمية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية. لقد استغرقت الولايات المتحدة الأمريكية **23** سنة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قبل أن تصل قرابة سنة **1970** إلى المستوى نفسه من العولمة ،التي كانت تمارسه عشية الحرب العالمية الأولى. [1]

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

بدأت هذه المرحلة منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات من القرن العشرين، أهم ما ميز هذه المرحلة محاولات إدماج دول العالم الثالث في المجمع العالمي تصاعد الوعي العالمي في الستينات، كما شهدت هذه المرحلة أهم حدث والمتمثل في نهاية الحرب الباردة، وانتهى بذلك النظام ثنائي القطب، كما زاد دور المؤسسات الدولية، والحركات العالمية والمنظمات غير الحكومية، كما ظهرت مفاهيم حقوق الإنسان والمحافظة على البيئية والمواطنة العالمية، و تدعم نظام الاعلام العالمي.

مما سبق يبدو واضحا أن روبنسون يربط العولمة بالتطورات السياسية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات المتطورة، وإذا كان مقتنعا بأن النصر لكل ما هو عالمي وليس محلي أو وطني، فإن ذلك لا يتم على أساس اقتصادي، بل على أساس اجتماعي و سياسي،بحيث

[1]– جيفري فرانكل ،عولمة الاقتصاد ، كتاب الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، مرجع سابق ،ص 81.

تؤدي التطورات الاجتماعية إلى تطورات اقتصادية، وهذا ما يناقض النظرية الماركسية التي ترى أن التغيرات الاجتماعية تابعة للتطور الاقتصادي **(المادية التاريخية)**.

في واقع الأمر فالعولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساسا في جانبيه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى، التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية للعولمة

إن فهم العولمة يتطلب الرجوع بشكل منهجي إلى الجذور الفكرية للرأسمالية منذ مرحلة الرأسمالية التجارية، التي ظهرت فيها اللبنات الأولى للعولمة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي وحتى الليبرالية الجديدة في نهايات القرن العشرين، لقد كانت آلية التبادل التجاري هي الأسلوب التطبيقي للعولمة، مما يعني أن العولمة ظهرت في التاريخ الرأسمالي من خلال الشروط والظروف نفسها في عهد الرأسمالية التجارية.

للوصول إلى الأسس الفكرية للعولمة، من الضروري العودة إلى البدايات الأولى للفكر الرأسمالي، وذلك منذ نشوء الرأسمالية التجارية .

الفرع الأول: الرأسمالية التجارية

عرف الاقتصاد الأوروبي تقدما كبيرا ابتداء من القرن السادس عشر، وصاحب هذا التقدم ميلاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي، ويعود ذلك إلى الاكتشافات الجغرافية الكبيرة،وخاصة اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا، الذين مهد السبيل نحو تطور تيارات جديدة، وانفتاح أسواق ومجالات وآفاق واسعة أمام الشركات التجارية الأوروبية، لقد مكنت هذه الاكتشافات الكبرى من دخول العالم مرحلة المبادلات التجارية الواسعة، ولكنها مكنت كذلك من التوسع الاستعماري، واستيلاء الدول

الأوروبية على البلدان الآسيوية والافريقية، والأمريكية، ويمكن ايجاز أهم أسس التغيرات التي عرفها المجتمع الأوروبي عند ميلاد الرأسمالية التجارية فيما يلي[1]:

أولا:ميلاد الأمم

صاحب التحولات الكبرى التي عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر ميلاد الأمم بالمفهوم الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطاتها على المقيمين في اقليمها ولقد ظهرت الأمة الحديثة وفيها تدعمت الملكية والسلطة المركزية، ما أدى إلى اضمحلال سلطة الأمراء والاقطاعيين، ويعتبر ميلاد الأمة حدثا من الناحية الاقتصادية، لأنه اخرج الأقاليم من عزلتها وازال الحدود التي كانت تفصل بينها، فأدى ذلك إلى اتساع رقعة الأسواق الوطنية و الانفتاح الاجتماعي.

ثانيا:تراكم الأموال في يد التجار

كان ذلك نتيجة لازدهار التجارة، ما أدى إلى زيادة الأرباح، واتسعت آفاق نشاط التجار، حيث أقدموا على جمع الأموال واستعمالها في استثمارات تجارية جديدة، وفي انشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس اولى الشركات، ونذكر في هذا السياق "**شركة الهند الشرقية**" التي تولت نقل ذهب وثروات المستعمرات إلى الدول الأوروبية الرأسمالية، وتزداد المبادلات التجارية في هذه المرحلة بهدف توفير المعادن النفيسة وجلبها إلى البلاد.

---

[1]– فتح الله ولعلو– الاقتصاد السياسي، مرجع سابق،ص 52– 55.

انظر كذلك :

–سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية بيروت، 1977،ص50 و مابعدها .

لقد كان الغرب في أمس الحاجة إلى الثروة في ذلك الوقت لمواجهة التوسع **الكولونيالية** ومتطلباته الكبيرة، مما دفع الأمراء والتجار للبحث عن منافذ جديدة ،مما ادى لاكتشاف الهند والعالم الجديد، وإيجاد أسواق جديدة، ومواد أولية ، إضافة إلى تزايد الفعاليات التجارية بين المركز والأطراف (المستعمرات) ، كما زادت المبادلات التجارية بين دول المركز ذاتها.[1]

أدى التوسع الاستعماري وما يقتضيه من زيادة في الانفاق على الجيوش إلى تحالف الدولة مع طبقة التجار، من أجل تعبئة كل الأموال بكل الوسائل، حيث كان رجال الأعمال يوردون للملك السلاح والمعادن والقروض، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأسواق وكذلك شبكة اتصالاتهم الدولية .[2]

لا شك أن ميلاد الرأسمالية التجارية يعود إلى الدور القيادي الذي لعبه التاجر، لأن التجارة كانت وسيلة لفتح الأسواق للمنتوجات الصناعية، كما أنها كانت متعلقة بميلاد جهاز بنكي ومالي يغذي النهضة الاقتصادية برؤوس الأموال.

ثالثا- التقدم التقني

شهد التقدم التقني ابتكار استعمال البارود، وظهور الطباعة، وتحسين البوصلة التي جعلت القيام بالأسفار البحرية البعيدة أمرا ممكنا، وبناء السفن الكبيرة الحربية العابرة للمحيطات. كانت السيادة الأوروبية تبط هيمنتها وسيطرتها على العالم، حيث ساهمت التطورات(**الاكتشافات، التقدم التقني**) في ربط الكرة الأرضية شرقها وغربها، شمالها وجنوبها .[3]

---

[1]- عبد الكريم محمود غرابة، مقدمة تاريخ العرب الحديث،(1500- 1918) دمشق ،1960،ص8.

[2]- جاك ادى، العولمة من التشكل إلى المشكلات، مرجع سابق ، ص48.

[3]- رمزي زكي،الصراع الفكري والاجتماعي حول الموازنة في العالم الثالث، دار سناء للنشر ،القاهرة، 1985، ص23.

كان توسع الاقتصاد- **العالم الأوروبي**- منذ القرن السادس عشر إلى تشكيل شبكة مبادلات بأبعاد دولية، اندمجت فيها تدريجيا باقي القارات، وغالبا ما تم هذا الادماج بالقوة،وهذا ما يعكس عولمة الاستعمار الاقتصادي.[1]

على المستوى الفكري فقد ظهرت مجموعة من الأفكار التي أطلق عليها اسم التجارية،التي كانت ترى أن تراكم المعادن النفيسة تمثل وسيلة تسليف للدولة وأداة الحرب، وأيضا وسيلة للمحافظة على مستوى مرتفع من التداول النقدي، وبالتالي منع انخفاض الأسعار من جهة ،ومن جهة أخرى منع ارتفاع معدلات أسعار الفائدة. وبرأي التجاريين يمكن تحقيق هذا التراكم على نحو كبير باعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق فوائض تجارية، أكثر من اللجوء إلى منع خروج المعادن القيمة.

لقد كان الأمر الهام بالنسبة للتجاريين هو تحفيز الناتج الداخلي، باللجوء إلى اجراءات الحماية الجمركية ضد الواردات من ناحية، وتشجيع الصادرات من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، وهذا يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان زيادة الصادرات على الواردات، فيما يتعلق بالصادرات دعى التجاريون إلى دعم السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية، أما الواردات فقد نادى التجاريون بضرورة تقيدها عبر سياسات حمائية.

إن هذه السياسة لها انعكاس ايجابي على الميزان التجاري، كما أنها توسع الوعاء الضريبي، مما يسمح بزيادة ايرادات الدولة. وعلى العموم فإن تمجيد العمل الصناعي والتجاري إضافة إلى التوسع الاستعماري، كانت الطروحات الرئيسية للفكر التجاري الذي كان مكرسا لزيادة قوة الدولة. [2]

[1]- جاك أدا، العولمة من التشكل إلى المشكلات، مرجع سابق، ص63.

[2]- نفس المرجع السابق ص52.

إن التجارية بوصفها مجموعة من التدابير العملية أكثر من كونها مذهبا، فقد كانت مصدر الالهام للسياسة الاقتصادية، حيث أدت خدمة جليلة لبلاد أوروبا الغربية . ويصدق ذلك بصفة خاصة على انجلترا حيث بلغت فيها التجارية أوجها وأنقى صورها. فقد ساعدت التجارية على تبرير تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وكانت الدولة أداة التغير الذي تتطلبه ظروف التطور حينذاك، فلا يجب أن ننسى أن النظام الاقتصادي والاجتماعي في القرن السادس عشر والسابع عشر كان مازال مطبوعا إلى درجة كبيرة بطابع النظام الاقطاعي، فالحواجز الجمركية بين المقاطعات والولايات كانت قائمة، ونظام الطوائف يفرض سلطاته على ظروف الانتاج وأصوله في كل مهنة، كذلك لم تكن حواجز الأفراد تحررت بعد من الطابع الغير اقتصادي، الذي ميز العصور الوسطى، لا شك أن هذه العوامل قيدت النظام الاقتصادي الذي بدأ يتحرك نحو الرأسمالية الصاعدة، ويتطلع إلى كنوز الدنيا الجديدة، وثروات الدنيا القديمة، لذلك استخدمت الدولة سلطانها في تلك المرحلة لتحقيق انطلاق النظام الاقتصادي نحو الرأسمالية. [1]

على ضوء ما سبق يتضح لنا أن الرأسمالية التجارية تعتبر الأسلوب الأول للعولمة في الفكر الرأسمالي، فقد عكس هذا الأخير المنافسة بين الأمم والصراع من أجل السيطرة على المناطق المحيطة.

إن هذا التنافس لا يمثل في واقع الأمر سوى هامش تاريخي طويل وناتج للتحالف بين الامراء والتجار، والقابل للانفجار في الوقت نفسه، هكذا فإن العولمة تندرج في إطار اتجاه تطوري أطول؛ أي اتجاه نحو اخضاع كل حيز مادي واجتماعي لقانون رأس المال، قانون التراكم غير

[1]– عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة– 200،ص97.

انضر كذلك :

–فتح الله ولعلو – الاقتصاد السياسي– مرجع سابق، ص93.

سعيد النخار– الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين– مرجع سابق، ص23.

المحـــدود، الـــذي يمثـــل الهـــدف الرئيســـي لنظـــام اقتصـــادي ابتدعتـــه المـــدن التجارية المتوسطية منذ مئات السنين .

الفرع الثاني: الرأسمالية الزراعية (الطبيعيون)

انتشر فكر الطبيعيين وطروحاتهم النظرية في القرن الثامن عشر في فرنسا، ولقد نشأ هذا الاتجاه في الفكر الاقتصادي في عهد ازدهرت فيه العلوم والأدب والفلسفة والفنون، حيث اشتهر بعصر الأنوار، ظهرت فيه دراسات سياسية وفلسفية... إلخ.

تنطلق النظرية الاقتصادية الطبيعية من منطلقات فكرية مستمدة من مبادئ القانون الطبيعي؛ أي الاعتقاد بوجود قانون خالد تحرسه الذات العليا، تتبدى في شكل قواعد تسري من تلقاء ذاتها دون تدخل إنساني يذكر، وما على الإنسان إلا السعي إلى تحقيق مصلحته الخاصة .مصلحة خاصة باتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة، وقد أكد الفكر الطبيعي أن هناك مبادئ أساسية تهيمن على سير الحياة الاقتصادية:[1]

1–ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منظمة. ومن الواضح أن الفلسفة التي ينطلق منها الطبيعيون هي الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.

2 – إن المصلحة العامة لا تتعارض مع المصلحة الخاصة، اي مبدأ انسجام المصالح .

يعتبر الفكر الطبيعي وخاصة رائدها فرانسوا كيني **(1694–1774)**ان الحرية الاقتصادية بما فيها حرية التجارة، هي الاطار الملائم لزيادة ثروة المجتمع، هذه الاخيرة التي تنتج في قطاع الزراعة ما جعل البعض يعتبر ان الفكر الطبيعي قد اسهم في وقت مبكر في تحديد ظاهرة العولمة كما اعطاها بعدا اقتصاديا.

[1] –فتح الله ولعلو – الاقتصاد السياسي– مرجع سابق، ص102.

الفرع الثالث: المدرسة الكلاسيكية (الليبيرالية الاقتصادية)

نشأت المدرسة الكلاسيكية في انجلترا بأواخر القرن الثامن عشر، فاعتبرها كل الاقتصادية الاطار الفكري للثورة الصناعية ، والمعبر عن الاتجاه الليبرالي الذي ساد هذه الفترة التاريخية.

تستند الليبرالية الاقتصادية الى فلسفة وجود القانون الطبيعي وعلى الدولة أن لا تتدخل في وضع قوانين تعيق سير النظام الطبيعي ،فالقوانين الاقتصادية تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الانسان وارادته ،وقد فسر الكلاسيك الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية ، أو أنها نتيجة لتأثير قوى اعظم هي قوة الطبيعة الخالدة .

ان الحرية الاقتصادية بالنسبة للكلاسيك تمثل الاطار الملائم لزيادة ثروة الامة ، وبذلك كانت الليبرالية اعظم سند للرأسمالية الصناعية التي كانت في مراحل تكوينها ، والحرية بالنسبة اليهم لا تعني الفوضى لان هناك مبدأ انسجام المصالح و في هذا المجال يقول **ادم سميث** : "ان المصلحة الخاصة هي التي تضمن عمل وتوازن النظام ، وممارسة البحث عن المصلحة الخاصة ،وبشكل متكامل يستوجب توفر الحرية كشرط اساسي لكي يحقق الفرد ما يرغب من مصالح شخصية بالطريقة التي يرغب" .[1]

[1] – عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،مطبعة عصام ،بغداد 1979. ص183.

أنظر كذلك :

– أريك رول، الاقتصاد الكلي ، ترجمة راشد البراوي، الكتاب العربي، القاهرة ،1968

–Mark Blaug, la pensée économique, traduit par Alam et Crstiene Alcouffe, office publications universitaire Alger 1981 .P46.

لم تقتصر دعوة الكلاسيك إلى الحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الداخلي، بل تعدت الى الحرية على مستوى المبادلات الخارجية، لأنها تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وتقوم التجارة الخارجية على مبدأ تقسيم العمل ويبرز في هذا المجال آدم سميث الذي أعطى اهمية بالغة لتقسيم العمل على المستوى الدولي .ان معيار التخصص بالنسبة اليه هو مقارنة تكاليف الانتاج المطلقة ،هذه الاخيرة تتجه بالنسبة لكل منتج نحو التعادل في الاطار التنافسي الذي تشكله الاسواق الداخلية الوحدة، ليس فقط لان المنتجين غير التنافسين يتجهون الى الزوال ، بل لأن اسعار عوال الانتاج ذاتها **(الأرض ، العمل و رأس المال)** تتشكل في أسواق تنافسية أيضا . أما على المستوى الدولي فتبقى فروق الأسعار دائما بسبب عدم قدرة عوامل الانتاج على الانتقال ، و عدم تعادل التقنيات الداخلة بالإنتاج ، من هنا تبرز أهمية حرية التجارة و التخصص الدولي اللذين يسمحان لكل أمة بالاستغلال طاقتها الانتاجية المتاحة على نحو أفضل ، و أن تستفيد من المزايا المطلقة لكل الأمم الأخرى . [1]

أما بالنسبة **لريكاردو** فقد بين أنه في الواقع أن البلد الذي ينتج بميزة مطلقة في الانتاجية **(التكلفة)** في جميع المنتجات له مع هذا مصلحة في المتاجرة، وتتمثل هذه المصلحة في ان تتخصص بإنتاج السلع التي تكون تكاليفها النسبية أدنى ما يمكن ، فالتبادل الخارجي بالنسبة لريكاردو امرا مرغوب فيه وهو في مصلحة جميع الدول . [2]

إن دعوة الكلاسيك إلى حرية التجارة الخارجية وما يترتب عنها من تقسيم العمل الدولي، انما يعكس تجارة بين أنشطة ،لأنها تتعلق بتبادل سلع وسيطة وسلع استهلاكية، يتطلب انتاجها تعبئة الموارد الطبيعية والمنتجات نصف المصنعة المتوزعة في مجال متعدد الامم.

-Robert L.heilbroner ,les grands économistes. Traduit de l'américain par Pierre Antomattei .Edition du seuil pour la traduction française .Paris 1971.p40-43.

[1]–جاك أدا: العولمة من الشكل الى المشكلات، ترجمة حبيب مطانيوس، مرجع سابق ص54.

[2]– محمد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة ،مرجع سابق ص97.

مما سبق يتضح لنا ان الفكر الكلاسيكي يتبلور في وسط تاريخي يسيطر فيه النظام الرأسمالي، ليكون النظام العالمي ، فهو نظام موجها هيكليا نحو تراكم غير محدود لرأس المال ، وله نزعة عالمية ؛بمعنى ميلة للانتشار على مجمل الكرة الارضية.

الفرع الرابع: الليبرالية التدخلية (الكينربة)

شهد الاقتصاد الرأسمالي اعنف ازمة كساد **(1929–1933)**، وقد مثلت هذه الازمة واحدة من الحقائق التي احرجت الاقتصاديين الكلاسيك الذين لم يتوقعوا حدوث أزمة فيض في الانتاج وفق لقانون الا سواق **لساي**" ان السلع تبادل بالسلع، والعرض يخلق الطلب عليه ولا خوف من أزمة فيض في الانتاج ." ان هذه الازمة شككت الاقتصاديين في مدى صحة الفرضيات التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وكان من ابرز هؤلاء الاقتصاديين جون مينارد كينز، الذي نشر كتابه عام **1936** بعنوان **(النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود).** [1]

إن المنطلقات الفكرية الكينزية جديدة على الفكر الاقتصادي فمنظري الفكر الكلاسيكي كانوا يؤمنون بان مستويات التشغيل تتحقق باستمرار؛ بمعنى ان كل الطاقات الانتاجية في حالة تشغيل، وبالتالي من غير المتوقع أن تحدث حالات البطالة الاجبارية وهي الفرضية التي ينتقدها كينز ؛لان الوقائع الاقتصادية في بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين سجلت معدلات بطالة عالية ومزمنة. ومن هنا حاول كينز البحث عن العوامل التي تحدد حجم العمالة.

انتقد كينز معظم مسلمات الفكر الاقتصادي الليبرالي ونظرياته، وفي المقابل ارسى القواعد الاساسية لنظرية التوظيف الحديثة والتي تتعارض بشدة مع الليبرالية الاقتصادية في معالجة مشكلة البطالة و النمو المتوازن ,مشيرا الى ان آليات السوق في ظل المنافسة

[1] -John maynard keneys ,théorie générale de l’emploi ,de l’ intérêt et de la monnaie .traduction de jean de largentaye ,petite bibliothèque,106,boulevard saint-germain,75006 paris .

التامة لا يمكن ان يتحقق التوظيف الكامل لطاقات الانتاجية ،والتوظيف المصحوب باستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار هي حالة عرضية وليست الحالة العادية .فأزمة الكساد لا يمكن ارجاعها فقط للعوامل الخارجية **(الحروب مثلا)** بل ان اسباب البطالة هي نتيجة للفشل في اتخاذ قرارات الادخار والاستثمار –متزامنة– فالعوامل الداخلية والخارجية تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

بالنسبة لكينز ما يحدد حجم التشغيل هو الطلب الكلي الفعال ، الذين يتكون من الطلب على سلع الاستثمار والطلب على سلع الاستهلاك، فالعوامل التي تحدد الطلب الكلي فيما يتعلق بالطلب على سلع الاستهلاك فهي تتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ،في حين يتوقف الطلب على سلع الاستثمار على سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. ومن خلال تحليل هذه العوامل توصل كينز الى[1]:

- عندما يزداد الدخل القومي يزيد الميل للادخار ويقل الميل نحو الاستهلاك، وبذلك تنخفض الكفاية الحدية لراس المال وبالتالي ينخفض الميل نحو الاستثمار ، ما يؤدي الى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار.
- الادخار عنصر انكماشي بالنسبة لكينز ،اما الاستثمار فهو عنصر ايجابي يعوض الاثر الانكماشي للادخار. فاذا كان الادخار مساويا للاستثمار؛ م يعني الانتاج والتشغيل عند نفس المستوى ،فالبطالة تنشأ من عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. لذلك يؤكد كينز على اهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر سياساتها النقدية والمالية طالما آليات لا تحقق التشغيل الكامل.

---

[1]– مدحت القرشي،تطور الفكر الاقتصادي،مرجع سبق ذكره، 251.

انظر كذلك :

احمد عبد الرحمن فردي، تطور الفكر الاقتصادي الدار لجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية ،1990

راشد اليراوي، تطور الفكر الاقتصادي دار النهضة–،القاهرة، 1976.

اراد كينز من خلال الاصلاحات التي دعى اليها ان يعالج مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه، لذلك فقد قبلت مراكز المنظومة الرأسمالية، اضافة الى قبول البرجوازية مبدأ التدخل الحكومي والوصفة الكنزية للمحافظة على النظام الرأسمالي من الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية .

الفرع الخامس :الليبرالية المتطرفة

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات والافكار الكينزية في اواخر الستينات وبداية السبعينات مشكلات كبيرة وتحديات ؛ تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معا وهو ما عرف بظاهرة الكساد والتضخم، ولم تستطيع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة كما لم تنفع السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة .حينها ظهرت المدرسة النقدية **(مدرسة شيكاغو)**، وقد كان الاقتصادي الامريكي ميلتون فريد مان قد طور نظرية نقدية منذ الاربعينات و لكنه افكاره لم تلقى القبول الا بعد عدة عقود من السنين اي في السبعينات . و نظرا لضعف الاداء في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية خلال هذه الفترة ظهرت مدرسة الكلاسيكية الجدد الذين يرفضون المقاربة الكينزية وفلسفتها، ويتجهون الى المدرسة الكلاسيكية لاستلهام الافكار منها .وقد بنت هذه المدرسة التي اسسها فريد مان و النقديون اضافة الى مدرسة اقتصاديات العرض التي تمثل الطور الثاني لإعادة احياء الفكر الكلاسيكي .وعليه فان التيار الليبيرالي الجديد انقسم الى تيارين رئيسيين يهدفان الى اطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الواسع.

التيار الأول: مدرسة الكلاسيك الجدد والتي اسسها فريد مان وطورها آخرون امثال**(كارل برونز وفرانك تايت ...الخ)**، وجوهر فكر هذا التيار يقوم بالأساس على :

- التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وهدف تحقيق التشغيل الكامل هو المسؤول عن البطالة و زيادة الاسعار وركود الاستثمار وتراجع معدل النمو فالسعي لتحقيق التشغيل

الكامل يتطلب زيادة الانفاق العام ما ادى الى عجز الموازنة العامة للدولة ،ومنه زيادة عرض النقود كان له اثر واضح في التضخم [1].

- العودة الى مبادئ آلية **آدم سميث (اليد الخفية)** باستطاعتها ان تحقق التوازن العام. وخلال التوازن الذي حدث عبر تاريخ الرأسمالية في القرن الثامن عشر والقرن العشرين سببه عدم احترام قوانين السوق، نظرا لتدخل الدولة وضغط النقابات العمالية. وعليه فالرسمالية نظام لا ينطوي على عيوب خطيرة، بل ان عيوبه تكمن في العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق.[2]
- الحرية الاقتصادية هي الاساس في حياة الفرد والمجتمع والضرائب هي الاستثناء، ولا يوجد هناك تعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع.

التيار الثاني: تمثله اقتصاديات جانب العرض وهي لا تمثل نظاما متماسكا من العلاقات بل تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضها البعض، ويرجع اصلها الى الاقتصاد الكلاسيكي وتستمد منه الاطار الفكري وهاتان الفكرتان هما[3]:

- الايمان الكامل بقانون ساي الأسواق او المنافذ.
- الاعتقاد بان معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.

ان الاساس النظري لاقتصاديات جانب العرض يكمن في الاعتقاد بان الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحد من حجم الانتاج ،ويسبب البطالة ويولد التضخم، فالضرائب على رأس المال لا تشجع على الاستثمار ،والضرائب على الافراد لا تشجع على العمل. وعليه فإن هذه المدرسة تنضر الى الدولة انها غير منتجة ويتعين عليها ان لا تتدخل في الشؤون

---

[1]– رمزي زكي: التضخم المستورد دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرأسمالية على الدول العربية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المنهل العربي القاهرة 86. ص88.

[2]– رمزي زكي– فكر الازمة ، دارسة في ازمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي– مكتبة مديولي. القاهرة 1987، ص 59.

[3]–معروف هو شينار، التحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر و التوزيع– عمان 2005. ص51.

الاقتصادية ،وتكتفي فقط بتسيير المتجمع قانونيا ونظاميا، وهذا ما يفسر دعوة هذه المدرسة الى خوصصة مؤسسات القطاع العام بحجة كفاءة القطاع الخاص، وتخفيض الضرائب لتحفيز الاستثمار والادخار.

من الناحية النظرية فإن مثل هذه السياسات يمكن ان توقف التضخم ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو ، بحيث تزداد ايرادات الحكومة لتعوض عن النقص في الايرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب .لكن في واقع الامر فإن تطبيق هذه السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية ادت الى انكماش شديد والى عجز كبير في الموازنة .و يرى البعض ان تخفيض الضرائب لم يكن كافيا لتحفيز العمل والادخار، كما ان الانفاق الحكومي لم ينخفض بالقدر المطلوب لتحرير رأس المال الخاص لتمويل الاستثمار الخاص، وقد ترتب على السياسات النقدية الانكماشية على ارتفاع سعر الفائدة.

لقد تجسدت اجراءات الليبيرالية المتطرفة في تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وخفض معدلات الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة وبيع القطاع العام الى القطاع الخاص، سعيا منها لإيجاد حلول لأزمة الكساد التضخم ،وذلك بالتراجع عن الكينزية والاتجاه نحو **النيوكلاسيكية** لتأمين الفاعلية المطلق لقوى السوق والحرية الفردية.[1]

استنادا الى التحليل السابق نخلص الى ان الافكار والنظريات الاقتصادية هي وليدة الواقع والظروف التي تتفاعل معه وتعالجه، ولا يمكن فهمها بشكل سليم بمعزل عن الاهداف المرتبطة بها ودرجة التطور المادي والاجتماعي العام، فالعولمة مفهوم حديث من حيث المصطلح لكنها بالأساس نتاح تطور الرأسمالية بمراحلها واصولها تمتد الى خمسة قرون وما المبادئ والمنطلقات الفكرية التي تقوم عليها الرأسمالية الا انعكاسا لخصائص وسمات الليبرالية.

[1]– رمزي زكي– الدراسة الليبرالية المتوهة ط1، دار السعيد العربي– القاهرة، 1993–184.

ان الموجة التي اجتاحت العالم بمفاهيم العولمة الجديدة ضمنت شيوع فكرها الليبرالي، وان بدايتها ومستقبلها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنلوجيا الاتصال .و والعولمة بالرغم من شموليتها لمختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإن مفهومها يتجسد ويشكل اساسا في جانبه الاقتصادي، وينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية. بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ؛من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة واهمها السلع والخدمات وعناصر الانتاج ؛بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون اشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي ،يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي مما ينتج عنه تحول الاقتصاد العالمي الى سوق واحدة نتيجة لتعميق الاعتماد المتبادل، واعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي والوصول الى نمط للتخصص وتقسيم العمل الدولي. وهكذا فأن العولمة ماهي الى انعكاس لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الدول .

خلاصة الفصل الأول

تناولت الدراسة في هذا الفصل مناقشة ظاهرة العولمة، بهدف التعرف على أهم خصائصها وأسبابها...الخ، اتضح أن مفهوم العولمة ارتبط بالتحولات التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين، ومن أبرز هذه التحولات انهيار المعسكر الاشتراكي، وسيادة الإيديولوجية اللبرالية، أي نظام السوق، فضلا عن ثورة المعلومات والاتصال، التي تعتبر المحرك الأساسي للعولمة.

استعرضت الدراسة مختلف تعاريف العولمة، منها ما يرى أنها تعبر عن تحول العالم بفضل التكنولوجية المعلوماتية، وانخفاض الإنتاج وحرية التجارة، وتحول العالم إلى سوق واحدة، وهناك بعض التعاريف التي تغير العولمة مؤشرا على زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، في حين تركز بعض التعريفات على البعد الاقتصادي للعولمة فهي تعتبر بالنسبة لهم؟ عولمة الإنتاج، ورأس المال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية، بينما يركز البعض على الجانب الاجتماعي حيث تعتبر العولمة عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم، على نحو يهيئ لترابط المجتمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة.

أوضحت الدراسة أن العولمة عملية مركبة ومتعددة الأبعاد، حيث يتضمن مفهومها البعد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وصفة التركيب تلك لا تنبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم، وإنما من استخدامه أيضا للتعبير عن كل التغيرات التي تحدث في هذه الأبعاد المختلفة، والآثار الناجمة عنها، والعولمة ليست عملية أحادية الاتجاه، بل هي في جوهرها تعبر عن ديناميكية معقدة.

من خلال استعراض عملية العولمة من حيث مفهومها وأبعادها، اتضح أنها ظاهرة تتحكم في خيوطها وتحدد قواعدها، وضواحيها واتجاهاتها القوى الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات، والحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح هذه الشركات، وتقود تلك القوى ظاهرة العولمة، مستدينة إلى مكتسبات الثورة الصناعية الثالثة، التي أعطتها قوة تكنولوجية هائلة.

بينت الدراسة أن العولمة قديمة قدم التاريخ الرأسمالي، غير أن ظهورها بصيغتها الحديثة، تمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، ليصبح فيها الاقتصاد الدولي أكثر تكاملا واندماجا، وأنها ظهرت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور التكنولوجيا، وتقنية الاتصالات المتطورة وعليه فإن فهم العولمة يتطلب الرجوع وبشكل منهجي إلى الجذور الفكرية للرأسمالية، منذ مرحلة الرأسمالية التجارية. وهذا ما تناولته الدراسة، والمدارس الفكرية العريقة ثلاثة: المدرسة التجارية، المدرسة الطبيعية، والمدرسة الكلاسيكية، ما جاء بعد هذه المدارس من فكر اقتصادي رأسمالي، لا يزيد عن كونه محاولة لتطوير فكر المدارس الثلاثة، لتتلاءم مع متطلبات المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالي.

النتيجة التي يمكن التوصل اليها من خلال مضامين هذا الفصل أن التحولات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين من تحرير التجارة العالمية ، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال ، مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، حولت العالم إلى قرية عالمية، مما يعكس حالة من تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول . وهذا ما يشكل محور اهتمام الدراسة في الفصل الموالي .

.

الفصل الثاني:

الاعتماد المتبادل : مفهومه وأنواعه

الفصل الثاني

الاعتماد المتبادل: مفهومه وأنواعه

شاعت خلال العقد الاخير من القرن العشرين جملة من التغيرات والمصطلحات منها :الاعتماد المتبادل ، التبادل المتكافئ ، وهي كلها تعكس عددا من المتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية في العقد الاخير، من القرن وذلك بعد سقوط حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

لقد تزامنت هذه التغيرات مع اتجاه عالمي نحو تحرير التجارة العالمية واطلاق المبادرات الخاصة، بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الدولي وانفتاح الاسواق، وإلغاء القيود الحمائية ،وتأكيد مبدأ المنافسة في إطار تشريعات دولية تجعل من السوق العالمية سوقا واحدة مفتوحة بلا حواجز .

إن ظهور هذه التغيرات والمصطلحات في الأدبيات المعاصرة تعكس الأسس الجديدة التي باتت تحكم النظام الاقتصادي الدولي الجديد، و التي أصبحت تعطي للإعتماد المتبادل أهمية كبيرة لتطوير التعاون الاقتصادي وتعزيزه ،باعتباره المدخل الفعلي لتحقيق السوق العالمية الواحدة. إن تحرير التجارة الخارجية وتزايد حرية انتقال رؤوس الاموال الدولية ،مع وجود الثورة التكنلوجية والمعلوماتية ،قد ساعد على الترابط الاقتصادي بين الدول، وتأكيد عالمية الأسواق. بذلك تزايد احتمال التأثير والتأثر نتيجة لإسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي بمقتضاه يتم توزيع العمليات الإنتاجية الصناعية بين اكثر من دولة، يشير هذا الإتجاه إلى تغير موازين القوى الاقتصادية، والتي تطرح معايير جديدة تتمثل في السعي لاكتساب الميزة التنافسية للأمم وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوى الاقتصادية والقدرة الاقتصادية في الموارد الطبيعية

وانما اصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك القدرة التنافسية في المجال الدولي والتي تدور حول التكلفة والسعر والانتاجية والجودة، وهو ما عمق الاتجاه نحو الإعتماد المتبادل .

لم يختفي الإعتماد المتبادل خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، غير ان استقرار أسعار الصرف وحدود التبادل الدولي ، بالإضافة الى التقيد الشديد لحركة رؤوس الاموال قد خفف كثيرا من آثار الإعتماد المتبادل . إلا أن انهيار نظام **بريتون وودز** عام **1971** كان له دلالة مهمة ، إذ يحدث في سياق تسارع النمو العالمي ؛ أو بتعبير آخر فإن كان هناك اعتماد متبادل، فإنه كان في جانبه الايجابي ،إضافة الى ذلك أزمة الكساد التضخمي التي تعرضت لها الدول الصناعية وما تطلبته من تنسيق السياسات بين هذه الدول ، الأمر الذي قلص من قائمة خيارات السياسات الاقتصادية المتاحة لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السياسات الداخلية للدول الكبرى أصبحت تتجاوز حدودها ،وتترك آثارها على اقتصاديات البلاد الأخرى ،بحيث أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الداخلية والخارجية، من حيث ما يتولد عليها من آثار تقع على البلاد الأخرى .

تأسيسا على ما سبق، فإن هدف الدراسة في هذا الفصل هو إلقاء الضوء على مفهوم الإعتماد المتبادل، الذي أصبح يميز العلاقات الاقتصادية المعاصرة الأمر الذي يوفر لنا مدخلا للتعرف على أنواعه ،و مجالاته وموضوعه.

المبحث الاول: مفهوم الاعتماد المتبادل

إن فكرة الإعتماد المتبادل ليست فكرة جديدة، بل فكرة لها جذورها التاريخية فهي تجاوز مفهوم المشاورة والتفاهم بين الدول إلى مرحلة التنسيق الموضوعي المبني على أسس واقعية، فرضته طبيعة التطور والنهوض التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، والتي تستدعي درجة عالية من التعاون على المستوى الاقليمي أو الدولي . فالإعتماد المتبادل بين أطراف العملية الاقتصادية يمثل إطارا للتعاون الاقتصادي ،أو التبادل التجاري، نظرا إلى تنوع

الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والتفاوت في المستويات الصناعية بين مختلف أجزاء العالم. إن الجديد في ظل العولمة هو تعميق الاعتماد المتبادل من خلال المنافسة والابتكارات التكنلوجية وتحرير التجارة الدولية ،وانتشار عولمة الانتاج والأسواق.

أما مصطلح الإعتماد المتبادل فقد انتشر بشكل واسع في مجال السياسة منذ الخمسينات من القرن العشرين، واستخدم هذا المصطلح في لغة الفلسفة السياسية ،ويشير إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة، هذه التأثيرات تنشأ من التبادلات التجارية. وقد ركز علماء السياسة على تحليل تداعيات العلاقات الاقتصادية على النزاع السياسي بين الدول.

في مجال الاقتصاد فإن مصطلح الاعتماد المتبادل انتشر خلال السنوات **1970-1980** ،وتزامن ذلك مع سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي ، والنمو الكبير للتجارة الدولية و التدفقات الرأسمالية ،إضافة إلى الدور الذي لعبه التقدم التكنلوجي في إدماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم.

يعتبر مصطلح الاعتماد المتبادل من العبارات الغامضة والذي يستخدم على عدة أوجه متباينة، وظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات ،فدراسات العلاقات الدولية تشير إلى تزايد الاعتماد المتبادل، كما لا تخلو دراسات الاقتصاد السياسي الدولي من الاشارة الى الاعتماد المتبادل،مما يعني ان هذه الظاهرة تتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية . هذا ما يقودنا بالضرورة الى تحليل مفهوم الاعتماد المتبادل ، من المنظور الاقتصادي و السياسي .

المطلب الاول: الاعتماد المتبادل من المنظور السياسي

لقد تجدد الإهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال التسعينيات من القرن العشرينحيث نزعت الأبحاث المعاصرة إلى التركيز على مجالات القضايا الاقتصادية

المتعلقة بالثروة والرفاه بدلا من القضايا الأمنية، ويعود ذلك إلى نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي ،باعتبار أن فترة الحرب الباردة كانت القوة العسكرية تلعب الدور الأساسي الفعال في رسم ملامح العلاقات الدولية وهي الفترة التي تميزت بحالات التوتر والردع والتهديد الناتجة عن سياسة سباق التسلح المنتهجة من قبل القوتيين العظميين .بنهاية الحرب الباردة لم تعد المجتمعات تبحث عن الدفاع عن أقاليمها وحدودها بل تعتزم تدعيم قوتها الاقتصادية ،والوسائل المستعملة في ذلك هي البحث والتطوير والإستثمارات الكبرى قصد النفوذ في الأسواق، والإتجاه نحو التكاملات الاقتصادية ،من خلال التركيز على ميكانزيم الاعتماد المتبادل .

الفرع الأول: أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة أدى ذلك الى زيادة أهمية دور العامل الاقتصادي في تحليل مختلف الظواهر الدولية ، مما يعكس تنامي دور القوة الاقتصادية ،ويدل على ذلك الكثير من المؤشرات فالتوجه الواسع نحو التكتلات الاقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية كسلطة تفاوضية عالمية في عام**1994** محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ،والتي أوكلت إليها مهمة الإشراف على التجارة في النظام الدولي الجديد . لا شك أن القوة الاقتصادية مكون مهم للقوة السياسية وتتضمن القوة الاقتصادية ثلاثة انماط[1] :

- قوة البلاد الصناعية وحجم ومستوى مهارة سكانها ، درجة التقدم التكنلوجي ،درجة اكتفائها الذاتي من الغذاء والمواد الأولية الحيوية. كل هذه العوامل تساهم في قدرة الدولة على شن الحرب ، وفي قدرتها على الإنتصار فيها ،فالدولة الأكثر تصنيعا

1-Paul Kennedy . The Rise and Fall of the Great Powers, Randon house,USA,1987,p120.

تملك درجة عالية من الإكتفاء الذاتي ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تملك هذه القوة لحد الآن.

- هناك أنماط من القوة الاقتصادية لا ترتبط مباشرة بقدرة الحرب، لكنها تزود الدولة بتأثير دولي واسع . بعض الدول على سبيل المثال تملك قوة مالية بحكم قدرتها على دعم أو تعويض عملات دول أخرى ،وقدرتها على مساعدة أو عرقلة مخططات استثمار دول اخرى ،وقد ينطوي هذا على امتلاكها صوت كبير في منظمات التمويل الدولية كصندوق النقل الدولي أو البنك الدولي، فبعض الدول تمتلك انتاج القوة بواسطة قدرتها على الإستثمار المباشر في دول أخرى ،وهو ما يمكنها من التهديد بمنع شركائها من الإستثمار في دولة اخرى، ودول أخرى تملك قوى سوقية بواسطة امتلاكها لأسواق واسعة ومربحة ،تمكنها من فرض تعريفات جمركية ،ونظام الحصص على صادرات دولة أخرى وذلك في سياق الوصول إلى بعض الأهداف السياسية والاقتصادية.
- هناك أنماط من القوة الاقتصادية التي تنجم عن بعض المزايا الهيكلية من خلال القدرة على تحديد جدول الأعمال ،هيكلة السياق والبيئة التي يتم اتخاذ القرار فيها،لتحديد الفرص أو مجموعة الخيارات .على سبيل المثال إنه بالرغم من العجز المسجل في ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية وانخفاض القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية بين **1970-1980** لاتزال تملك وتمارس سلطة وهيمنة ومازال الدولار الأمريكي يمثل عملة الإحتياط في العالم .وقد يعزى ذلك إلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات المالية الدولية ،يضاف إلى ذلك تأثير الشركات الأمريكية بشان المبادلات التجارية الأمريكية ،والحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي.....الخ.

إن أهمية القوة الاقتصادية في تزايد مستمر نتيجة إلى توجهات مختلف الدول سواء في الشمال المتقدم أم في الجنوب المتخلف نحو التكتلات والعمليات التكاملية فيما بينها ، من خلال تركيزها على ميكانزيم الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي ،الكفيل بتأمين واستمرارية الروابط الاقتصادية ،وتنميتها فيما بين الدول والأطراف في هذه التكتلات والعمليات التكاملية .و مما في تلك الاهمية هو تحول في بؤرة الإهتمام من القضايا الأمنية والعسكرية الى القضايا الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة .

الفرع الثاني: تعريف الاعتماد المتبادل

يعرف كارل دوتش الاعتماد المتبادل بأنه يعني وجود دولتين أو أكثر في علاقات مترابطة ؛بحيث أن أي تغير في الدولة "أ" يتبعه أثر أو نتيجة في الدولة "ب" وفي باقي الدول الأخرى ذات العلاقة ،وفي نفس الوقت يكون الأمر في العلاقة المعاكسة وهذا ما يطلق عليه دوتش إسم "الاعتماد المتبادل المتماثل "**Interdependence Symmetrical**" .لقد حدد **كارل دوتش** مؤشرا **امريقيا** • لمعرفة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية ،وهو التأثير والتأثير المعاكس بين أطراف العلاقة الذي يساعد على التميز بين أنواع الاعتماد المتبادل[1]:

- **الاعتماد المتبادل الإيجابي** :حينما يكون التغير في الدول" أ " يدرك كمكافئة هناك ويتبع بتغير المكافئة في "ب" وإذا كان التغير السيئ ل" أ" يتبع بتغيرات سيئة في دولة "ب" والعكس بالعكس، وهو ما يسمى بالتغاير المشترك في المكافئات .

• تعرف الامريقية بأنها :اتجاه في نظرية المعرفة يرد المعرفة إلى الاحتكام إلى الواقع بواسطة ملاحظته واختباره وتفترض الامريقية أنه باستطاعة الانسان ان يعرف الاشياء الناتجة مباشرة عن ادراكه الحسي وخبرته فقط ويسود هذا الاتجاه في ظل قناعات شخصية الباحث فيمكن أن تعبر عن نفسها باستقلال عن التصورات السائدة .وفي علم الإجتماع يستعمل هذا المصطلح غالبا على سبيل النقد والقصور ؛اليعني غياب الإطار النظري والتركيز الضيق المنغلق عن المشكلة بعينها ،والاعتماد الغالب على تقنية الاستمارة وحساب النسب والمتوسطات بما يبدو أن حضور الرقم كاف في حد ذاته لإثبات العملية .ولمزيد من التفصيل انظر توم بوتومور ،مدرسة فرانكفورت.ترجمة.سعد هجرس،ط.1 . طرابلس دار أوبا،1998 ،ص169.

1-عامر مصباح: معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية-دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010، ص، 45.نقلا عن:

karl W.Deutsch, The analysis of international Relation, 3rd edition (U.S.A: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp.285-86.

- **الاعتماد المتبادل السلبي:** حينما تكون تغيرات الاعتماد المتبادل جيدة للدولة "أ" او سيئة بالنسبة للدولة "**ب**" والعكس بالعكس ،هذا ما يطلق عليه التغاير المشترك السلبي في المكافئات .

إن الاعتماد المتبادل شديد الإيجابية يميل إلى التضامن والسلام ،في حين يميل نظيره السلبي إلى تقوية الصراع والنزاع .إذا من خلال المعيار الذي وضعه دوتش في معرفة حالة الاعتماد المتبادل بين أطراف العلاقات الدولية يمكن أن يصبح ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل المتماثل هناك السلبي والايجابي .

كلما زاد الاعتماد المتبادل، زاد تأثيره على الأحداث الجارية بين الدول المنخرطة فيه ،مما يؤدي إلى الإعتقاد بأن هذا التأثير للاعتماد المتبادل يشبه التكامل .وهذا يعني من منظور دوتش أن علاقات الاعتماد المتبادل هي مقدمة لعلاقات التكامل الجهوي أو الاقليمي .والمتأمل في العلاقات الدولية يجد أنه قد زاد بوضوح مجال ومصادر الاعتماد المتبادل ،اذ نادرا ما يوجد اقليم ما مأهول في كوكبنا لا ينخرط سكانه في علاقات تبادلية مع اشخاص او منظمات في مناطق اخرى.

تعبر حالة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية على حدود الدولة في تحقيق حاجاتها الوطنية الحيوية والثانوية لمواطنها ، وهي شرط اساسي للتوجه نحو التكامل الاقتصاد .بمعنى الشعور لحاجة كل طرف لأخر، من أجل اشباع الحاجات , وليس بالضرورة ان يكون هذا الاشباع موزع بشكل متساوي بين اطراف العلاقة وانما يشترط رضى كل طرف على حالة التكامل ،النابع من التقدير العقلاني للأرباح التكامل وتكاليف العزلة ،وبذلك يكون طريق التكامل السبيل الملائم لاحتواء المشاكل الامنية التي تهدد استقرار وحدات النظام الاقليمي. [1]

1-عامر مصباح: معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص46.

في هذا المعنى يرى **دوتش** انه نتيجة للتطور التكنلوجي ،يمكن للدول القومية أن تعتمد على نفسها في توفير العديد من السلع، لكنها لا تستطيع القيام بذلك فيما يتعلق بالطلب الكبير والمتزايد على سلع معينة كالبترول نتيجة لزيادة نمو الاقتصاديات المحلية ،وكذلك الامر بالنسبة للقمح بعد تعرض مناطق كثيرة من العالم للجفاف، او توقفها على الإنتاج بسبب توسع الصناعة والعمران ،وكذلك مختلف انواع الحديد والخشب والمنتجات الاستوائية والحواسب والطائرات النفاثة والمنتجات الاخرى ذات التكنلوجيا العالية .

بصفة عامة أراد **دوتش** تأكيد فكرة ان تطور العلاقات الدولية هو باتجاه حالة الاعتماد المتبادل التي تزداد كثافة كلما تتطور الاقتصاد العالمي، وهذه الوضعية للاقتصاد العالمي هي مقدمة لمستوى بنيوي اكثر تتطورا هو تكامل الاقليمي أو الدولي .[1]

هناك تعريف للاعتماد المتبادل يركز على العوامل التي ادت الى كثافته بالنسبة الى هذا التعريف يرى ان ظاهرة الاعتماد المتبادل تمثل خاصية من الخصائص الي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر والظاهرة رغم تميزها بمحدوديتها وضيق نظام حركيتها في مراحل تاريخية معينة، فإنها نتيجة للتقدم التقني و التطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات، برزت على نحو مكثف وبشكل غير مسبوق ،اذ اوجدت هذه التطورات ميلا قويا لدى وحدات النظام الدولي لأن تشبع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها من خلال الدخول في تفاعلات التعاون ،وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على البعض الأخر شكلا تصاعديا. [2]

في حين يذهب جوزيف ناي الى اعتبار الاعتماد المتبادل تعبير غامض يستخدم على عدة أوجه متباينة مثله في ذلك مثل العبارات السياسية الاخرى كالقومية والامبريالية ،ولكن على المستوى التحليلي تشير الكلمة إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الاحداث

1-نفس المرجع السابق ص47.
2-انور محمد فرح: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مركز كوردستان في الدراسات الاستراتيجية السليمانية ،2008،ص،281.

المتعددة في الأجزاء المختلفة من نظام معين على بعضهم البعض ،وببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك، وهذا الموقف في حد ذاته ليس جيدا او سلبيا ،ويمكن ان يكون هناك اكثر أو اقل .[1] يؤكد جوزيف ناي ان الاعتماد المتبادل لا يعني التعاون والسلام ،فالمنازعات المستمرة حتى في عالم يسوده الاعتماد المتبادل ،ولأن التحالفات معقدة وتستخدم اشكالا متباينة من القوة ،تصبح المنازعات مثل لعب الشطرنج على اكثر من رقعة في الوقت نفسه.[2]

هذا ما أشار اليه البعض أنه لابد من تحرير مفهوم الاعتماد المتبادل من مضامينه البسيطة المتمثلة في معنى الندية او التعاون، أو الخير المشترك ،ولابد أن يتسع لكافة علاقات التأثير أو التأثر وذلك لكي يحتمل التعاون كما يحتمل الصراع ، ويحتمل الندية كما يحتمل غيابها. [3]

من هنا فإن الاعتماد المتبادل ليس دائما ايجابيا ،وإنما هو حالة تحتمل الوجهين وانه خلافا لما يذهب اليه المنطق السائد ،لا يقود الى الغاء التضارب في المصالح المتناقضة بل من الممكن أن يؤدي الى تكيفها بدرجات معينة ولكن لا يقود الى الغائها على نحو مطلق. [4]

يميز كوهين وناي بين التبعية والاعتماد المتبادل ،فالتبعية تشير إلى الحالة التي يتم فيها التأثير من قبل قوة خارجية في حين أن الاعتماد المتبادل يعني الاعتماد المشترك أو

1-جوزيف ناي: المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ،ترجمة احمد امين ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،القاهرة ،1977،ص124.

2-نفس المرجع السابق ،ص،233.

3-شريف عبد الرحمان عبد الحميد: نظرية النظم ودراسة التغير الدولي ،رسالة ماجيستر ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2003،ص،98.

4- انور محمد فرح :نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ،ص،294.

التبادلي .في السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن تعاملات دولية مثل حالات انسياب المال، والسلع والناس والرسائل عبر الحدود الدولية .هذه التعاملات ازدادت بشكل دراماتيكيي منذ الحرب العالمية الثانية بحيث كل عقد من الزمن بعد الحرب تشهد عمليات تضاعف عن العقد السابق له .

كما يميز" **كوهين وناي** "بين نوعين من الاعتماد المتبادل :الأول يخلق هيكلا راسخا أو اطارا محددا ومقبولا من كل الأطراف ،وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية وجزئية، ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة "**Sensibility**".أما النمط الثاني: فإنه يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أن السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطل النظام ،وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الإنتقام .ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر "**Vulnerability** " .[1]

من هنا يرى البعض ان الاعتماد المتبادل يتوقف على المؤشرات التالية:[2]

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام .
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين .
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

1- Robert Keohane,Joseph S. Nye: Power and Interdependence: World Politics in Transition, 2d ed .,(Boston: Little Brown,1989)PP.2-4.

2- محمد السيد سليم :، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية،1989 ،ص،16.

فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للاعتماد المتبادل تعرفه نادية محمود بأنه ظاهرة عبر قومية تتضمن أبعادا تفاعلية متعددة الابعاد ومتعددة القطاعات بين الدول ،ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم ،كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والاحداث الخارجية ، ومن ثم تتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية والإعتماد المتبادل يكون متعدد الابعاد اي اقليميا او قاريا او عالميا ، وهو متعدد القطاعات اي يكون سياسيا واقتصاديا وعسكريا وغيرهما في نفس الوقت.[1]

أما العلاقة بين الاعتماد المتبادل واحتمالات الحرب يرى البعض أنه لا يمكن الجزم بفرضيات متشائمة أو متفائلة بشكل مطلق ، وإنما يمكن الاعتماد على العوامل الديناميكية التي تحدد التوقعات بشأن التجارة المستقبلية ، ويمكن الإستنتاج بأنه عندما تكون التوقعات بشأن التجارة المستقبلية إجابيا تتجه القادة نحو التوقع بأن الفوائد والمكاسب من التجارة ستكون حقيقية في المستقبل لذلك يقللون ويخفضون من الأسباب التي تؤدي إلى إحتمالات الحرب ،وفي حالة التشاؤم فالنتائج تكون معاكسة .[2]

الاعتماد المتبادل ليس دائما حالات مستقرة حسب جوزيف ناي ؛ أي من الممكن أن تسير نحو الاستقرار ،كذلك إستغلال الإعتماد المتبادل في ظل الظروف الراهنة هو أيضا مكلف .فالاعتماد المتبادل الاقتصادي يحمل عادة بعض المنافع في كلا الاتجاهين، فإن التهديد بإفساد تلك العلاقة يمكن أن يكون باهض الثمن إذا ما تم تنفيذه .[3]و الاعتماد المتبادل المعقد بالنسبة لكوهيين ، يتميز بمجموعة من الخصائص: [4]

1- نادية محمود مصطفى ،نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة الى منظور جديد ،مجلة السياسة الدولية العدد82،اكتوبر 1985 صفحة 45.

[2]-انور محمد فرح : نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ،ص 293-294.

[3]- جوزيف ناي :حتمية القيادة -الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية، ترجمة عبد القادر عثمان ، مركز الكتب الاردني ، عمان ،1990، صفحة 170.

[4]- Robert Keohane,Joseph S. Nye: Power and Interdependence ,Op.Cit.,PP. 20-25 .

- ارتباط المجتمعات بالعديد من الروابط الغير رسمية بين النخب الحكومية بالإضافة إلى الروابط الخارجية الرسمية ، وكذلك العلاقات الغير رسمية بين النخب الغير حكومية والمنظمات عبر القومية .
- تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز بتراتبية معينة في الأهمية ؛بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لا تسيطر دوما على الأجندة الدولية .
- تصبح القوة العسكرية غير ذات مغزى في حل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل المعقد.

لا شك أن نهاية الحرب الباردة قد أدى إلى إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي،فبعد أن كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري أصبح اليوم التركيز أكثر على العامل الاقتصادي ، وهو ما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة فابنتهاء الحرب الباردة إنتهت مركزية لعبة الردع النووي أو التقليد الكثيف ، فيما حصل صعود في دور القوة الاقتصادية، وهو ما سماه جوزيف ناي ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة. (1)

إن مسالة النفوذ وقوة الدول في مسار العولمة والاعتماد المتبادل هي مسألة تكتسي أهمية كبيرة ، فقد أصبح الاقتصاد سلاح في خدمة قوة الدولة ، فالتنافس الدولي حول ثروات العالم يشبه احيانا الحرب .فالقوة العسكرية ومثلها الدبلوماسية قد فقدتا اهميتهما التقليدية، لتحل القوة الاقتصادية محلهما فرأس المال يعوض القوة النارية والبحث والتطوير يعوض نوعية الاسلحة ،والنفوذ داخل الأسواق يأخذ مكان الدبلوماسية والحواجز الجمركية وهي الأسلحة.(2)

[1]- عبد الناصر جندلي :التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية لحرب الباردة ،دار قانة للنشر والتجليد ، الجزائر 2010، ص 126.
[2]- جاك فونتانال:العولمة الاقتصادية والامن الدولي ،ترجمة محمود براهم، مرجع سابق.ص47.

الفرع الثالث: الاعتماد المتبادل والامن

على ضوء التعريفات السابقة للاعتماد المتبادل نلاحظ أن الاتجاه الكلاسيكي يعتبر الاعتماد المتبادل مقدمة للتكامل الاقتصادي[1] .اما الإتجاه المعاصر يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل، لوصف خاصية النظام الدولي الجديد المتمثلة بتنامي وتزايد علاقات تبعية متبادلة تدعمت عن طريق عوامل مثل التطور التكنلوجي، وتطور وسائل الإتصال ،وكذلك التحرر الإقتصادي ؛أي تحرير التجارة ورؤوس الأموال .

أما فيما يتعلق بالاعتماد المتبادل والأمن ،فمازال الجدل قائم ما إذا كان الاعتماد المتبادل يؤدي إلى الاستقرار والسلام ، أم أن زيادة الاعتماد المتبادل يؤدي إلى زيادة النزاعات والصراعات السياسية .في هذا السياق قام ماك ميلان **(1997)** بعشرين دراسة تجريبية ، عشرة منها تدعم الفكرة القائلة أن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى السلام والاستقرار وأربعة منها تدعم الحجة القائلة أن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى الصراع ، بينما ستة دراسات كانت نتائجها مختلطة[2]). وفيما يلي عرض لأهم الحجج التي صاغتها المدارس الفكرية التي تناولت العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن :[3])

أولا: الاعتماد المتبادل عامل سلام

يرى منظرو المدرسة الليبرالية أن المستويات العليا للاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول ، يجعلها من غير المحتمل أن تدخل في صراع سياسي فإن أصل الاستقرار هو خلق

1- Bela.Blasse-Theoy of economique integration home Wood .I.L.R.O-Irwin-1961-PP-2-3.

2-MARK JC CRESCENZI :economic Interdependence and Conflict in World Politics , University of North Carolina in Chapel Hill ,USA ,2002.pp.18-19.

3- Charles-phlippe David et Afef Benessaieh :la paix par integration ?Theories sur linterdependance et les nouveaux problemes de securite revue–étude internationale,vol.28,n2,1997,pp227-254.

انظر كذلك:

-Pierrejacquet ,revue economique,annee1988,volume39,numero3pp.651-626.,

لويد جنسن ،الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، ترجمة بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم . http://www.alukah.net/culture/0/72128
تاريخ المعاينة:04/11/2014

والحفاظ على النظام الليبرالي والاقتصادي ، الذي يسمح بحرية التبادل الاقتصادي بين الدول مثل هذا النظام. يجعل الدول أكثرا إزدهار وبالتالي تدعم السلم [1].تعود أصول هذه النظرة إلى نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية مثل نظريه ريكاردو **وهيكشر و اولاين**، أو تحديثات هذه النظرية عن طريق **كروغ مان** وغيره، التي ترى أن التخصص الاقتصادي بما يتضمنه من تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها بميزة نسبية سيؤدي إلى زيادة الإستقرار السياسي العالمي ،والتخصص الاقتصادي في نظرهم سيحقق مصلحة جميع الدول كما أنه سيحقق نوعا من الاعتماد المتبادل بينهما مما يؤدي إلى الاقلال من حجم صراعاتها ، لأنها تخشى أن تؤدي تلك الصراعات إلى وقف و إرادتها من منتجات الدول الأخرى .ففي عالم متخصص ومترابط اقتصاديا تستعمل المصالح الاقتصادية كعنصر ضاغط على الحكومات من أجل المحافظة على السلام الدولي.

ضمن السياق السابق يرى البعض أن الاعتماد المتبادل قد يؤدي إلى الإقلال من الصراعات بين الدول، لأن هذه الأخيرة تتردد في دخول صراعات خشية تجميد أرصدتها الخارجية مثلا ،أو توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وكل ما ازداد حجم استثمار الدول في دول اخرى وأزداد حجم تجارتها معها أصبحت أكثر اعتمادا على الإستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدولة .

علاوة على ما سبق فالاعتماد الاقتصادي المتبادل يؤدي إلى تخفيف حدة الصراع الدولي بصورة أخرى ،ذلك أن المنافع التي تعود على الدول الداخلة في عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل تؤدي بها إلى التمسك بتلك العملية حتى ولو اتبعت الدول الأخرى بعض السياسات الضارة بعضا من الوقت، فالمشاركون في عملية الاعتماد المتبادل يميلون

1- عامر مصباح : نظرية العلاقات الدولية ، دار الكتاب الجديد ،القاهرة، 2011 ،ص،85

إلى قبول فكرة انهم لا يحققون مكاسب في كل معاملة من المعاملات التي تحدث والى قبول الحلول الوسطى على أساس توقع أن الأخرين ينتهجون النهج ذاته في المستقبل. [1]

ثانيا: الاعتماد المتبادل عامل صراع

على عكس ما تراه النظرية اللبرالية من أن الاعتماد المتبادل عامل سلام ، فانه يمكن القول أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يؤدي إلى زيادة الصراعات الدولية، فمع ازدياده بين الدول يزداد عدد القضايا الخلافية بين تلك الدول ، ذلك أنه كلما قل التفاعل بين الدول قلة الصراعات بينها ، وكلما ازداد حجم عملية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ازدادت التناقضات بينها خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تشعر بالغبن الاقتصادي نتيجة لتلك العملية.[2]

مما يؤيد مقولة العلاقة بين زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وبين زيادة حجم الصراع أن عملية الاعتماد الاقتصاد المتبادل تزيد من قابلية الدولة بالتأثر بالأزمات الناشئة من الدول الاخرى المشتركة معها في تلك العملية ، فإذا كانت إحدى الدول تعتمد على تدفق الاستثمارات وعلى التجارة وعلى المواد الأولية لتحقيق رفاهية الاقتصادية فإنها تنزع إلى التدخل في الصراعات الدولية التي قد تؤثر على هذه المصالح . وقد يؤدي الاعتماد المتبادل الاقتصادي من ناحية أخرى إلى زيادة التفاعل بين الدول ، فإنه بذلك يؤدي إلى توسيع نطاق قضايا الخلاف بينها ، كذلك يبدو أن العلاقة بين الاعتماد المتبادل والصراع تأخذ شكل المنحنى ، فالصراع يبلغ أدناه بين الدول الغير المعتمدة بعضها على بعض وبين الدول الشديدة الاعتماد بعضها على بعض ، ففي الحالة الأخيرة يصبح

1- لويد جنسن ،الاعتماد الاقتصادي المتبادل ،ترجمة بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره .

2-Bruce M.Russett,International Regions and the International System (Chicago:Rand McNally,1967)pp.99198-

الصـــراع احـــد العوامـــل التـــي تهـــدد رفاهيـــة تلـــك الـــدول ،ولا تـــؤدي عمليـــة الاعتمـــاد المتبـــادل الاقتصـــادي إلـــى التـــوتر فـــي العلاقـــات بـــين الـــدول إلا حينمـــا تشـــعر بعـــض الـــدول بأنهـــا لا تســـتفيد مـــن تلـــك العمليـــة بالقـــدر الـــذي تســـتفيد دول أخرى، كما هو الحال في الخلاف بين الشمال والجنوب .

يمثل هذا الإتجاه في العلاقات الدولية النظرية الواقعية الجديدة و التجارية ، التي ترى ان التجارة اداة في خدمة سياسة القوة التي تتبعها الدولة . ويؤدي المنطق التجاري الجديد الى توسع في تحليل الامن الوطني ليشمل الدائرة الاقتصادية .وفي مقال خصص للعلاقة بين التنافسية الصناعية وبين الامن الوطني الامريكي اكد بوروس "**BORRUS**" "وزيسمان"**ZYSMAN**" على استحالة الفصل بين اهداف الامن الاقتصادي والعسكري فالأمن الاقتصادي لامة ما يخضع لقدرة الحاكمين على تخصيص الموارد الاقتصادية للممارسة المباشرة للحكم او التأثير بشكل غير مباشر على النظام الدولي ومعاييره.

فـــي النظـــام الامنـــي لمـــا بعـــد الحـــرب ،يعـــد البعـــد الاقتصـــادي اساســـيا بالنســـبة لممارســـة الولايـــات المتحـــدة لنفوذهـــا المباشـــر. فقـــد دعمـــت المـــوارد الاقتصـــادية والتكنلوجيـــا قـــوة الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة العســـكرية وحكمـــت اســـتعمال المســـاعدة التقنيـــة والتجاريـــة مـــع الحلفـــاء تبعـــا لتطـــابقهم مـــع اهـــداف الولايـــات المتحـــدة. وقـــد اكـــد العديـــد مـــن المـــؤلفين ان السياســـة الاقتصـــادية الامريكيـــة قـــد تميـــزت دائمـــا باعتبـــارات **جيـــو اقتصـــادية** حتـــى وان قـــدمت الولايـــات المتحـــدة نفســـها علـــى انهـــا المـــدافع عـــن تبـــادل حـــر اقتصـــادي نزيـــه ولا سياســـي .فهـــذا التقـــديم " التجـــاري الجديـــد * " لا يقتصـــر علـــى دراســـة اســـتعمال الســـلاح الاقتصـــادي بـــل يهـــتم ايضـــا بتصـــور اوســـع

* هو اتجاه يرى ان الكثير من المنافسة التكنلوجيا الشديدة بين الدول والمزيد من التدخل الحكومي في اقتصاديات الدول الراس مالية ولذلك تظهر هذه الافكار التي تدور حول السياسة الصناعية .

للصـــراعات الدوليـــة، ذلـــك الـــذي يـــدخل ضـــمن التنـــافس الـــدولي ،اي الحـــرب الاقتصادية بمعناها الواسع .[1]

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل من المنظور الاقتصادي

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية علاقات مبادلة تتم عبر الحدود السياسية للدول الداخلة في تلك العلاقات ، فهي علاقات خارجية فلا تتم في داخل الدولة الواحدة الخارجية وانما يجب ان تتم بين دولتين على الاقل ، ويتمثل موضوع علاقات المبادلة في السلع المادية والخدمات ورؤوس الاموال وانتقال الاشخاص، وتقوم علاقات المبادلة الدولية طبقا لأسس طريقة الانتاج السائدة وهي طرق الإنتاج الرأسمالي.[1]

فالاقتصاد العالمي ما هو الى اقتصاد دولي يتشكل من اقتصاديات قومية تقوم بينها علاقات اقتصادية مختلفة .وفي هذا النظام تقوم التجارة والاستثمار بين الوحدات الدولية بأداء وظائفها الرئيسية بهدف خدمة اقتصادها القومي ، مما يولد نوعا من الترابط بين الاقتصادات الدولية، خاصة مع التعميق المستمر لظاهرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وكذلك تجسيد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الدولية كعامل حاسم في رسم السياسات الاقتصادية .

لتحديد مفهوم الاعتماد المتبادل يتطلب الامر اولا تعريفه، ومن ثمة التعرف على طبيعة الاعمال المتبادلة ثانيا .

الفرع الأول: تعريف الاعتماد المتبادل

لقد شاع استخدام مصطلح الاعتماد المتبادل "**Interdependence**" في الادبيات الاقتصادية ، في النصف الثاني من القرن العشرين ، ويشير هذا الاصطلاح الى تعاظم

1-جاك فونتانال : العولمة الاقتصادية والامن الدولي ،مدخل الى الجيوا قتصادي ، مرجع سابق ،ص، 39-40..
1 -اسامة القولي ومجدي محمود شهاب: مبادئ العلاقات الدولية الاقتصادية ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،1997،ص،7.

التشابك بين البلدان المتاجرة ، هذا التشابك هو خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد واخر او بين مجموعة واخرى من البلدان وهو بذلك يختلف عن التبعية الاقتصادية" **EconomicDependence**" ، والتي تعني تأثير احد الاطراف في الاخر ، بحيث يكون أحدهما تابعا والاخر متبوعا ،فالاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كل الطرفين في الاخر بحيث يكون كل منهما تابعا ومتبوعا في الوقت نفسه. [1]

يعرف البعض الاعتماد المتبادل بأنه المدى الذي تؤثر فيه احداث تجري في جزء معين من نطاق العلاقات الاقتصادية، او داخل وحدة معينة منه على الاحداث التي تتم في كل الاجزاء او الوحدات الدولية الاخرى ،سواء كان ماديا أو ادراكيا .يشير هذا التعريف الى حساسية اقتصاد دولة ما في التأثر بالأحداث التي تجري في اقتصاد اخر مما يعني ان الاعتماد المتبادل هو تجاوب العلاقات الاقتصادية الدولية مع ما يجري من أحداث على الصعيد الدولي .فإذا كانت العلاقات الاقتصادية تتم بين جانبين فإن الاحداث الجارية في أي منهما تؤثر في الجانب الاخر .فكل طرف من اطراف العلاقات الاقتصادية الدولية لا يستطيع الانعزال عن العامل الخارجي، فهو يؤثر ويتأثر بما يجري في العالم من احداث سواء كانت ايجابية او سلبية ،ويتوقف مدى هذا التأثر على درجة العلاقات الدولية وحجمها.[2]

في ذات المعنى يرى سعيد النجار ان الاعتماد المتبادل يعني زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي سواء كانت ايجابية او سلبية .وهذا يعني ان مستوى الاداء الاقتصادي لأية دولة لا يتوقف على ما يحدث داخله وانما ايضا على ما يحدث في دول اخرى المرتبطة معها في علاقات تجارية او مالية. وليس المقصود بالصدمات الاقتصادية في هذا السياق التغيرات الاقتصادية ذات الاثار السلبية فقط . قد

---

[1]-سعيد النجار : الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات ،مطابع الشروق، القاهرة ،1999،ص،53.

2 - محمد السيد سعيد :الشركات دولية النشاط ومستقبل الظاهرة القومية ،عالم المعرفة عدد 107،نوفمبر1986،المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ،ص95.

تكون التأثيرات الوافدة من الخارج ذات صفة ايجابية حيث تساعد مثلا على زيادة معدلات النمو ،او تخفيض معدلات التضخم او رفع مستوى العمالة او غير ذلك[3] .ففي التاريخ امثلة لا حصر لها على ما يمكن تسميته بالاعتماد المتبادل ، من ذلك الازمات الاقتصادية المالية بداية من الكساد العظيم **(1929)** مرورا بأزمات الانكماش في الخمسينات وازمة الكساد التضخمي في السبعينات وانتهاء بالأزمة المالية سنة **2008**.

هناك من يرى ان الاعتماد المتبادل يعبر عن ما يلحق العلاقات الاقتصادية من تطور نحو نوع من اقتصاد عالمي ، يتجاوز العلاقات الاقتصادية الجزئية بين الدول وينبغي ان ينظر الى هذا التطور في سياقه التاريخي ، حيث ننتقل من وحدات اقتصادية تغلب عليها الوحدة الوطنية والسياسية الى وحدة اقتصادية اشمل هي العالم ، مع ما يترتب على ذلك من تآكل لفكرة الحدود السياسية والاقليمية . وفي نفس السياق هناك من يعتبر ان الدولة في النظام الدولي القديم تشكل الوحدة الاساسية اي تشكل **(بذاتها)** الى حد بعيد **(كل)** . ونتيجة لأوجه التداخل والاندماجات العديدة يصبح الكل الاساس هو النظام العالمي ذاته وبهذا المعنى يتم الانتقال من كل **(صغير)**هو الدولة الى كل **(كبير)** هو النظام العالمي والاعتماد المتبادل تعبير ا عن مرحلة انتقالية بينهما ، اي ان للعملية بعدا تاريخيا. [1]

ضمن السياق السابق يرى البعض أن ظاهرة الاعتماد المتبادل تعبر عن التغير الذي لحق العلاقات الاقتصادية، وهو تطور نحو نوع من الاقتصاد العالمي يتجاوز العلاقات الاقتصادية الجزئية بين الدول .ويجب النظر إلى هذا التطور في العلاقات الاقتصادية في ضوء ما يحدث من تطورات مقابلة في الجهاز الإنتاجي وفي التنظيم المالي .فالإنتاج قد أصبح عالميا ، ليس من حيث إنتشار الأسواق في مختلف أجزاء المعمورة وإتساع حجم التجارة الدولية فقط، وإنما من حيث توزع العملية الانتاجية نفسها بين عدة مراحل موزعة

3- سعيد النجار : الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة الى الواقع العربي، أعمال المؤتمر العلمي الاول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ،مقاربة نظرية ،القاهرة ،مايو ،1989.، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990،ص 15.

1- تعقيب محمد سيد احمد :مؤتمر الاعتماد المتبادل والواقع العربي ،نفس المرجع السابق ،ص،164.

على مختلف الأجزاء .وفي الوقت ذاته أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى توسيع افاق النشاط الاقتصادي. ولم تعد الدولة تمثل الإطار الوحيد للنشاط الاقتصادي ، وقد انعكس هذا بشكل كبير على الأدوات المالية التي بدأت تتحرر من القيود المادية لتصبح نوع من الرمز ينفر من كل الحدود السياسية . ولعل أخطر التطورات هو ما لحق بالنقود ،فهي لم تعد نقود سلعية ولا حتى ورقية ، بل تحولت الى نقود اليكترونية تفيد من ثورة من المعلومات والإتصالات ، ومن ثمة لا تكاد تعرف مكانا. [1]

هناك من يركز على تعريفه للاعتماد المتبادل على خواصه وآلياته، وحسب وجهة النظر هذه ؛ فإن ظاهرة الاعتماد المتبادل ليست ظاهرة جديدة في الحياة الاقتصادية ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنشوء تقسيم العمل، أو ربما يكون الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل وجهين لحقيقة واحدة .فتقسيم العمل منذ نشأته سواء في اطار الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو انفصال المدينة على القرية ، او في زيادة التخصص بنشوء قطاعات اقتصادية **(الزراعة الصناعة...الخ)**، او في اطار نشوء الاقتصاد القطري والاقليمي الدولي .هذا التقسيم قد املى ضرورة موضوعية هي الاعتماد المتبادل بين اطراف العملية الاقتصادية كإطار للتعاون الاقتصادي او التبادل التجاري نظرا الى توزع الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والتفاوت في المستويات الصناعية بين اجزاء العالم لذا اتخذ هذا الاطار العام؛ اي الاعتماد المتبادل ،محتوى وخواص مختلفة تبعا لشروط التبادل القائم عبر التاريخ . و في عالمنا الراهن، ومنذ قرون انطوى الاعتماد المتبادل على ظاهرة معروفة هي التبعية **– اي تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتطورة–.**

[1] - تعقيب حازم الببلاوي: نفس المرجع السابق ،ص،170.

لذا فالمشكلة لا تكمن في الاعتماد المتبادل ذاته باعتباره اطارا في عملية التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، وانما في محتوى الاعتماد المتبادل وخواصه وآلياته . وما نراه الآن هو اتصاف هذه الظاهرة بطابع غير متكافئ بالنسبة للدول النامية. [2]

استناد الى ما سبق فالاعتماد المتبادل بين الدول يعكس مدى الترابط بينها وبهذا المعنى فهو بذلك يشمل نشاط اقتصادات هذه الدول سواء في الجوانب التجارية او الانتاجية و السياسات والقواعد المنظمة . فمن عوامل قيام العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ وجود نشاط اقتصادي له ناتج يتم مبادلته بين الدول ، او ان انتاجه يتوقف على عناصر موجودة في العالم الخارجي ،او أن معدل زيادة هذا الناتج يتوقف على استهلاك العالم الخارجي له ،ومن ثم يكون للسياسات والقواعد المنظمة لهذا النشاط صدى وتأثير في العالم الخارجي .

الفرع الثاني: طبيعة الاعتماد المتبادل

كشفت الرأسمالية الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين عن توجهاتها نحو العالمية بصورة متزايدة، وتجسد ذلك في ما عرف بظاهرة التدويل؛ وهي تعني البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. وتتمثل ملامح هذا التدويل في النمو المتصاعد لحركة التجارة الدولية ،التي نمت بتزايد حركة تصدير السلع ورؤوس الاموال وزيادة درجة التشابك بين مختلف الانشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي ، خاصة مع ظهور عمليات التكامل في النظام الانتاجي والتسويق ، كذلك ما تشهده الساحة الدولية من توسع شركات دولية النشاط والاندماج فيما بينها لتزيد من تضخمها وانتشارها، واصبحت هذه الشركات تشكل الاجزاء الرئيسية في الاقتصاد العالمي في سيطرتها على التجارة والانتاج في العالم [1] . فهي تقريبا تسيطر على نصف الانتاج الصناعي في العالم، وعلى **65%** من التجارة الدولية وتقريبا على أربعة

2- تعقيب مهدي الحافظ: مؤتمر الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي .مرجع سابق، ص، 162-161.

[1]- رمزي زكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي واثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط،1993،ص،11.

أخماس براءات الاختراع والتراخيص في التكنلوجيا الحديثة ،كما تسيطر على حركة رأسمال والاستثمارات الاجنبية المباشرة وعلى اعمال البحث العلمي والابتكار عبر المراكز العلمية التابعة لها. كذلك من ملامح التدويل النمو الهائل في الاسواق المالية بكاملها.[2]

ان تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية يميز العلاقة والتبعية المتبادلتين بين الاقتصادات الوطنية للدول ، بحيث نشأ وضع لم يعد فيه من مصلحة اي بلد الاكتفاء بإنتاجه الخاص . لذا تسعى الاقتصادات الوطنية الى الانخراط في الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة . مما يؤكد ان النشاط الاقتصادي يمارس بصورة اساسية على مستوى فوق قومي عابر للحدود والمجتمعات .ويشكل المستوى الراهن من وحدة التجارة والانتاج والميدان الائتماني المالي لغالبية بلدان العالم، مؤشر على تشكل مجتمع الاقتصاد الدولي .

تتمثل أهم العوامل التي اسهمت في نمو ظاهرة التدويل فيما يلي : [1](1)

- حاجة رؤوس الاموال للحركة و الخروج للبحث عن الاستثمار والارباح في العالم الخارجي.
- حاجة التجارة الدولية الى التحرر من القيود التي تعيق حركتها ،ودمج الاسواق المختلفة واحتوائها داخل اطار الوحدة الدولية .
- دور المشروعات الرأسمالية ،الشركات متعددة الجنسيات ،وبرأسمالها الكبير وتكنولوجيتها المتقدمة ،في نشر عمليات الانتاج وتنميطها على الصعيد الدولي .

هذه العوامل تطورت عبر المراحل المختلفة للنظام الرأسمالي منذ مرحلة التجاريين، وهي عوامل كامنة في بنية النظام الرأسمالي. يشير ذلك الى أن تزايد اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي ، قد تطورت عبر المراحل المختلفة للرأسمالية الدولية ، وهو ما يؤكد فكرة أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي كامن في طبيعة النظام الرأسمالي، وتطور

---

[2]- محمد دياب : التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق ،ص،293.

1- نشأت عبد العال :الاستثمار والترابط الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ،2012.ص78.

تاريخيا مع تطور الرأسمالية اذ كانت محاولات الاندماج والتنسيق بين عناصر الوحدات الانتاجية–للسيطرة على عوامل الانتاج والتسويق وتعظيم الارباح–امر كامن في بنية الاقتصاد الرأسمالي ، فإن توجه الاقتصادات الدولية نحو الترابط والاعتماد المتبادل ، يعد انعكاسا لهذا النظام السائد ؛ أي أن تشابك العلاقات الاقتصادية يعتبر تطورا طبيعيا للنظام الرأسمالي .

على هذا الوصف يمكن اعتبار تزايد الاعتماد المتبادل الدولي يمثل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية الدولية؛ أي ان توجه الرأسمالية العالمية يتجسد في الاقتصاد المعاصر في مرحلة الاعتماد المتبادل، فالتاريخ الاقتصادي يشير الى أن العولمة تمحورت في تطورين أساسيين ، تمثل الاول في التطور الذي بلغ ذروته ونشأ منذ بضعة مئات السنين، عندما دحرت علاقات الانتاج الرأسمالية علاقات الانتاج ، التي كانت سائدة قبل الرأسمالية، إلى أن حلت محلها لتنتشر فيما بعد الى كافة انحاء العالم. أما ثاني هذين التطورين فهو الانتقال خلال العقود الاربعة الاخيرة المنصرمة من العلاقات التجارية التقليدية ، التي تنطوي على تبادل السلع ورؤوس الاموال الى عولمة عمليات الانتاج نفسها ، وذلك من خلال آليتين : الاولى تصاعد تأثير الاستثمارات المباشرة في التجارة الدولية، والذي أدى الى فتح آفاق للتفكير جديا بإنشاء شبكة دولية مركزية، تدور في رحاها شركات عالمية متعددة الجنسيات .اما ثاني هاتين الآليتين هي التدويل الواسع لرأسمال ، في ظل التطور الكبير الذي شهدته وسائل الاتصال ، التي أفرزتها الثورة الصناعية الثالثة. من ثم فإن انماط التجارة أصبحت مرتبطة بحركية الاموال الساخنة **(قصيرة الاجل)** ، وبدرجة أكبر من الحقبة السابقة. [1]

فالعولمة ماهي الا نتيجة للاعتماد المتبادل للاقتصاديات الدولية، هذا الاعتماد الذي زادت وتيرته مع بروز آثار الثورة العلمية والتكنلوجية، حيث تعاظمت مظاهر الاعتماد

1- كامل علاوي الفتلاوي، وعاطف لافي مرزوق: العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009 ،ص،46

المتبادل الدولي منها: تدويل عمليات الإنتاج وازدياد حركات الرأسمال وتنامي احجام الشركات متعددة الجنسيات واتساع اعمالها.

المبحث الثاني : انواع الاعتماد المتبادل

لقد أدت التطورات الاقتصادية في ظل سيادة الايدلوجية الرأسمالية الى تداخل عمليات الانتاج والتجارة وتشابكه في العالم. حيث اصبح النشاط الاقتصادي لا يجد محددات قيامه في الاسواق المحلية فقط ، بل في السوق الدولية أيضا ، فقد اصبحت عملية الإنتاج تتحدد بظروف الطلب في السوق الدولية؛ اي ان الانتاج يتم لتلبية حاجة الدول الاخرى كما اصبح اتمام عملية الانتاج تتوقف على مساهمة الوحدات الانتاجية في الدول الاخرى بعنصر إنتاج ، قد يكون جزء من السلعة المنتجة او الامداد بمعرفة تكنلوجيا متقدمة .....الخ.

اصبح الاعتماد المتبادل التجاري أمرا ضروريا في ظل التطورات المعاصرة في النشاط الاقتصادي، حيث اصبح هذا الاخير بشكل عام يعتمد على التجارة الخارجية اعتمادا متزايدا ، خاصة في ظل التركيز الانتاجي في العالم الذي يتم وفقا لشروط الربحية والمنافسة في السوق. كما ان التشابك في عمليات الانتاج يتم عبر الصعيد الدولي ، خاصة مع زيادة التخصص والتفتيت السلعي ،فقد أصبحت عملية الانتاج دولية ،اي انها تتم في اكثر من دولة ، ثم يوجه هذا الانتاج الى السوق الدولية . لقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تركيز عمليات الانتاج في العالم، طبقا لمقتضيات المنافسة والربح ،ومن اجل ذلك سعت الى توحيد ظروف الانتاج على المستوى الدولي ،ادت هذه الممارسات الى تشابك عملية الانتاج في العالم .

علاوة على ما سبق فإن القواعد والمعايير المنظمة للنشاط الاقتصادي اصبحت موحدة في مختلف الدول ، خاصة التي تم الاتفاق عليها وتطبيقها في الاتفاقيات الدولية

ثنائية ومتعددة الاطراف. فالمنظمات الدولية المعاصرة اصبحت متشابكة سواء من حيث اطرافها أو من حيث الموضوعات، ومن ثم خلقت هذه المنظمات قواعد ومعايير دولية التطبيق، بما يمكن أن يطلق عليها الاطار الموحد المنظم للنشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي .

ان الاعتماد المتبادل هو حالة الترابط العضوي بين الاقتصادات الدولية، وبذلك فهو يشمل كل نشاط هذه الاقتصادات سواء في الجوانب التجارية او الانتاجية او السياسات او القواعد المنظمة، مما يعني ان هناك انواع من الاعتماد المتبادل، فضلا عن ان طبيعة العلاقات الاقتصادية تختلف بين الدول باختلاف موقعها في التطور الاقتصادي وهو ما يحدد سند هذه العلاقات ما إذا كانت هيمنة ام تكامل .

على ضوء ما تقدم يأتي هذا المبحث ليبرز أهم أنواع الاعتماد المتبادل من خلال مطالبه.

المطلب الاول: الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول النامية

إن ظاهرة الاعتماد المتبادل تزداد تعمقا بحكم عدد من الأمور منها : تحرير التجارة زيادة التدفقات المالية بين الدول و التطورات العلمية و التكنلوجية . كما تعود ايضا الى انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر ، و ما ترتب على ذلك من زيادة العلاقات و التشابك بين اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة من ناحية ، و بينها و بين مجموع الدول النامية من ناحية أخرى .

غير أن الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة هو أقرب الى التناظر ،في حين يمكن اعتبار الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة و النامية ، هو نوعا من الاعتماد المتبادل المتخلف نوعيا ، و هو ما يعرف بالتبعية . بحكم أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من التجارة الدولية ، الأمر الذي يجعلها أكثر تحكما في نسب التبادل ، كما أنها

تمتلك رؤوس الأموال و القادرة على جذبها و تعبئتها ، الأمر الذي يجعلها أكثر تحكما بهذه التدفقات و بأسعار الفائدة ، فضلا على امتلاكها للتكنلوجيا .

لذلك تشير الكثير من الدراسات الى وجود ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل . و فيما يلي سوف نتطرق لهذه الأنواع وفقا للترتيب التالي :

الفرع الأول: الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلاد الصناعية الرئيسية

يعرف بالتشابك الماكرو اقتصادي " **Interdependenc Macroeconomic**" ، ويتلخص جوهر هذه الظاهرة في أن السياسات النقدية والمالية للدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوروبي ذات آثار تتعدى حدودها الى الدول الاخرى ، بل أنها من الاهمية بحيث تكيف البيئة الاقتصادية العالمية بصفة عامة ، ومن ثم فإن الدول الاخرى سواء كانت متقدمة او نامية ، ذات مصلحة حيوية في نوعية السياسات **الماكرواقتصادية** ، التي تمارسها البلاد الصناعية الكبرى التي تمثل نسبة عالية من مجموع النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في العالم . ومن حق الجماعة الدولية أن تباشر شيئا من الرقابة على النحو الذي يكفل قدرا من التنسيق بين تلك السياسات ويضمن تماشيها مع هدف النمو المتواصل للاقتصاد العالمي [1]. أفضل مثال على ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول السبع الكبار في اعقاب الصدمة البترولية، وأزمة الركود التضخمي التي اجتاحت الدول الرأسمالية في سبعينيات القرن العشرين.[2]

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية

يتلخص جوهر هذه الظاهرة في الافتراضات الآتية [3] :

---

[1] سعيد النجار الاقتصاد العالمي والبلاد العربية، مرجع سابق ،ص،56.
[2] جاك ادا :عولمة الاقتصاد من التشكل الى المشكلات ، ترجمة ،مطانيوس حبيب، مرجع سابق ،ص،225.
[3] سعيد النجار ، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص 57.

الافتراض الاول: أن نمو الصادرات يعتبر من أهم العوامل في تحديد معدلات النمو في الناتج القومي في البلدان النامية.

الافتراض الثاني :أن نمو الصادرات من الدول النامية يتوقف الى حد كبير على معدلات النمو في الدول المتقدمة، كما يتوقف على السياسات التجارية في هذه الاخيرة ، وهذا ما يعرف بدور المحرك الساحب للتجارة الخارجية.

اذا صحت هذه الافتراضات فإنها تعني أن العوامل والصدمات الخارجية، تؤدي دورا رئيسيا في تحديد مستوى الأداء في الدول النامية ، يزيد كثيرا في أهميته على الدور الذي تؤديه الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة ، اذ تبدأ علاقة السببية من نمو البلدان المتقدمة ، ومنها تنتقل الى نمو الصادرات من الدول النامية ومنها الى نمو الناتج القومي فيها .

هذا ما جعل بعض الاقتصاديين يرون ان الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الدول النامية ، انما هي نتيجة طبيعية لهياكلها الانتاجية وطبيعة العلاقة التي تربطها بالاقتصاد العالمي . وعند هؤلاء أن الاعتماد المتبادل بمعنى التأثير المتبادل بين طرفي العلاقة ، انما يميز العلاقة فيما بين الدول المتقدمة بعضها ببعض ،ولكنه لا يعتبر وصفا دقيق للعلاقة بين هذه الدول والدول النامية ، التبعية الاقتصادية وليس الاعتماد المتبادل هي الطابع الاساسي لتلك العلاقة ، ويتضح ذلك من عدم التماثل بين قدرة كلى الطرفين على التأثير على الاخر.[1]

الفرع الثالث: التشابك البيئي"Ecological Interdependence "

يتمثل في الاعتماد المتبادل الناشئ عن تصرفات أو احداث تقع في بلد معين ،ولكنها تولد آثار اقتصادية في بلد أخر . ومن ذلك القاء العوادم السمية في البحار أو البحيرات

[1]-ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989، ص 17.

،مما يقضي على الأحياء المائية في بلد اخر .كذلك الدخان المنبعث من صناعات المداخن أو الاشعاعات المنبعثة من منفعلات والانشطة الذرية، والتي تتعدى آثارها حدود الدول التي وقعت فيها .

علاوة على ما ذكر هناك من يحصر الاعتماد المتبادل في نوعين أساسيين : أولهما "الاعتماد المتبادل التجاري ،" وثانيهما " الاعتماد المتبادل الغير تجاري " ، الذي يفسر كيفية توسع الشركات الدولية من خلال تنظيم عمليات انتاجية ، وتركيزه في الاقتصاد العالمي.[2] وهو بذلك يعد احدى الوسائل التي تستخدمها الشركات لتوسيع نشاطها، من أجل الاستمرار مما أسهم بدوره أيضا في تحديد الاعتماد المتبادل التجاري على أنه أثر مباشر، فهذا الاتجاه أخذ بالمفهوم العام للاعتماد المتبادل المتمثل في تعاظم التشابك بين البلدان المتاجرة، وأضاف اليه حالة توسع الشركات الدولية في الأسواق العالمية، عن طريق الاندماج مع شركات اخرى للسيطرة على الاسواق أو تعزيز مكانتها في المنافسة. [1]

المطلب الثاني: الاعتماد المتبادل التجاري.

إن المقصود بالاعتماد التجاري المتبادل هو تعاظم التشابك بين الدول المتاجرة ويتوقف وجود هذا النوع على قيام علاقات تجارية بين الدول ، ويستلزم الامر أن تحتل هذه العلاقات مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ، بحيث يتوقف اتمامه سواء في مرحلة الانتاج او اعادة الانتاج او الاستهلاك على وجود هذه العلاقات ، ومن ثم تكون هذه العلاقات متشابكة؛ اي لا تستطيع أية دولة الانعزال بنشاطها التجاري عن البلدان الاخرى أطراف علاقاتها التجارية .وهو ما يعني ان وجود العلاقات التجارية امر لازم لعملية النمو والتنمية في البلدان المتاجرة، ومع سيادة النظام الرأسمالي على المستوى الدولي القائم على المبادلة

[2]- بول هيرست وبراهام تومسون : ما العولمة ،ترجمة فاتح عبد الجبار، مرجع سابق ، ص 138.
[1]- نشأة علي عبد العال: الاستثمار والترابط الاقتصادي مرجع سابق ص :78.

الرأسمالية ، تصبح العلاقات التجارية شرطا لا غنى عنه لإتمام النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي ، ومن ثم يتعذر على اية دولة الخروج من السوق الدولية .

الفرع الأول :خصائص الاعتماد التجاري المتبادل .

تتحدد الخصائص الرئيسية للاعتماد المتبادل في الآتي[1] :

اولا: يعد مرحلة من مراحل اتمام النشاط الاقتصادي :ان خاصية الاعتماد المتبادل التجاري هي أن النشاط الاقتصادي يتوقف على قيام الوحدات الانتاجية في البلدان الاخرى، بإتمام نشاطها الاقتصادي ؛ اي أن تبادل مخرجات الوحدات الانتاجية ومدخلاتها يعد شرطا أساسيا للقيام بدورة الانتاج .

فالاعتماد المتبادل التجاري يسهم في خلق استراتيجيات الوحدات الانتاجية لإتمام عملية الإنتاج ،فتحديد حجم الانتاج اللازم انتاجه يتوقف على حجم الانتاج المطلوب من الوحدات الإنتاجية الاخرى ، لذلك فإن الاعتماد المتبادل التجاري نتيجة طبيعية لعملية التخصص وتقسيم العمل .

ثانيا: يتوقف على عملية التخصص وتقسيم العمل :قاعدة تقسيم العمل في تطورها عملت على خلق نوع من تركيز الانتاج ،هذا التركيز أدى الى تنميط العوامل الفنية للإنتاج ،وهو ما ادى الى دفع عملية الاعتماد المتبادل التجاري الى تحقيق قدر من النمو داخل الهيكل الاقتصادي على صعيد الاقتصادات الدولية ، و من هنا نجد الاعتماد المتبادل يتوقف على مدى تعميق تقسيم العمل وتطوره بين الوحدات الانتاجية .

ثالثا: يرتكز على تكنلوجيا المعلومات و الاتصالات : ان الاعتماد التجاري المتبادل لا يرتكز على عمليات تبادل عشوائية بين الوحدات الانتاجية ، وانما يرتكز تركيزا كبيرا على

[1]-نفس المرجع السابق ،ص79.

توافر الاتصالات والمعلومات ، خاصة في ظل التقارب العالمي ، وبروز المعلومات في التطورات الحديثة لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات ، فمع قيام ما يسمى باقتصاد المعلومات ، اصبح الاعتماد المتبادل التجاري شرط لازم للتحقيق عملية الانتاج. ففي ظل فرضية التقسيم الدولي للعمل تدخل تكنلوجيا المعلومات والاتصال ركيزة اساسية لعملية الانتاج وتصبح على ذلك عمليات الاعتماد المتبادل التجاري متركزة على تكنلوجيا المعلومات و الاتصال ومدى نموها وتطورها في الاقتصادات الدولية.[1]

الفرع الثاني: تطور الاعتماد المتبادل التجاري.

يتحدد تطور الاعتماد المتبادل التجاري تاريخيا من اربعة مراحل متتابعة ، تبرز مدى اهميته واثره على العلاقات الاقتصادية الدولية ،وذلك على النحو التالي:

المرحلة الاولى :

تمثل المرحلة الاولى بداية تكون الرأسمالية الحديثة في اوروبا ، سادت أواخر القرن السادس عشر الى أواخر القرن الثامن عشر ،برزت فيها ظاهرة الكولونيالية **(مرحلة الاستعمار التجاري)** وسيادة الطابع التجاري للتوسع الرأسمالي الاوروبي ، وقيام السوق الدولية وتحديد شروط التبادل في هذه السوق ، وذلك عن طريق الاهتمام بالتجارة الخارجية الذي دفع التبادل الدولي الى الامام . وتميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، خاصة في مجال التجارة الخارجية عن طريق تشجيع الصادرات، وتقيد الواردات. ومن ثم تميزت الرأسمالية التجارية بالصراع على الاسواق ، الذي يتمثل في البحث عن المستعمرات للحصول على المواد الاولية وتصريف المنتجات.[2]

[1] جمال سالمي ، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة ، من كينز الى فوراي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، سنة 2010. ص 27.
[1] مجد محمد شهاب: الاقتصاد الدولي ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2006،ص،6.

لقد تحقق وجود السوق الدولية بفعل الاكتشافات الجغرافية، حيث اصبح للتجارة الدولية طرق بحرية، عن طريقها تمكن التجار من الوصول الى مختلف مناطق العالم في ظل تطور فنون الملاحة البحرية ، ومن ثم زيادة تبادل مختلف السلع بين المجتمعات الدولية المختلفة، وبذلك شكلت هذه المرحلة تاريخيا البدايات الفعلية للاعتماد المتبادل التجاري .

المرحلة الثانية:

تمتد هذه المرحلة من اواخر القرن الثامن عشر الى نهاية الحرب العالمية الثانية ،تميزت هذه المرحلة في بدايتها بالثورة الصناعية في غرب اوروبا ، حيث توجهت الاقتصادات الصناعية الى احتواء الاسواق الدولية المختلفة، لتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة وتصريف الفائض من المنتجات الصناعية ، لذا اتسعت السوق الدولية التي تكونت منذ المرحلة التجارية ، وعند هذا التطور اصبح للسوق الدولية فاعليتها في ضبط أداء النشاط الدولي ، حيث أصبح انتاج السلع الصناعية يخضع لمدى فعالية السوق الدولية واتساعها، ويرجع ذلك لعدد من العوامل أهمها[1]:

- نمو حجم الانتاج السلعي الصناعي ،باستخدام الآلات الميكانيكية ونظام الانتاج بالمصنع.
- تطور وسائل النقل ، سواء منها البرية عن طريق السكك الحديدة ،او البحرية عن طريق السفن التي شهدت طفرة عالية من التطور، باستخدام الطاقة البخارية ،أو في بناء السفن التجارية العملاقة.
- حرية التجارة وتزايد أهميتها في خدمة النشاط الصناعي، سواء تعلق الامر بتصدير السلع الصناعية او استيراد المواد الاولية.

1- نشأة عبد العال : الاستثمار والترابط الاقتصادي، مرجع سابق ، ص،558.

إن هذه العوامل ساهمت في نمو الاعتماد المتبادل التجاري في هذه المرحلة، الامر الذي ادى الى ربط الاقتصادات الدولية برباط التجارة، لما له من اهمية بالغة لهذه الاقتصادات ، ومع نمو هذا الترابط اصبح مجمل الاقتصادات متأثرا بالأزمات الاقتصادات الناشئة في الاقتصادات الدولية الاخرى . وخير مثال على ذلك ازمة الكساد الكبير **1929-1930**،التي افصحت عن مدى الاعتماد المتبادل التجاري بين الاقتصادات الدولية ، حيث تأثرت مجمل هذه الاقتصادات بهذه الازمة ،الامر الذي استدعى ضرورة التعاون والتنسيق في حل ومواجهة المشكلات الاقتصادية .

المرحلة الثالثة:

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى السبعينات من القرن العشرين تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التطورات الكيفية التي طرأت على الاقتصاد الدولي [1(1)]:

- انطلاق الثورة العلمية والتكنلوجية وتأثيرها على مجال الانتاج .
- تطور وسائل النقل والاتصالات ، الامر الذي ساهم في التقارب الجغرافي بين الدول المختلفة.
- زيادة فاعلية رأسمال في الاستثمار والإنتاج الدولي، عبر شركات البلدان الصناعية والمتطورة.
- تحت تأثير الثورة العلمية والتكنلوجيا تسارعت عمليات التقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية .

لا شك أن تظافر هذه العوامل أدى الى نمو درجة الترابط الاقتصادي بين الدول المختلفة ، فبزيادة الترابط الانتاجي بفعل تطور تقسيم العمل ،أدى بدوره الى تعميق الاعتماد المتبادل التجاري وبالتالي زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية .

1-محمد دياب :التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 45-46 .

المرحلة الرابعة:

بداية هذه المرحلة منذ مطلع السبعينات ، تميزت بأزمة البترول وازمة الكساد التضخمي ، الامر الذي نجم عنه ارتفاع أسعار السلع الصناعية ،واختلال شروط التبادل التجاري بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، بالإضافة الى انهيار نظام النقد الدولي وهو ما استدعى الى ضرورة التعاون الدولي وخلق آليات وأطر اقتصادية لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، وعلى العموم تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- اتباع سياسات اكثر انفتاحا وتقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و زيادة عمليات التدويل الاقتصادي .
- التطور التكنلوجي الذي أدى الى تغيرات جذرية في التقسيم الدولي للعمل .

ساهمت هذه العوامل في زيادة الروابط الدولية الاقتصادية ، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان اتباع استراتيجية اقتصادية في دولة لا تراعي الاستراتيجيات الاقتصادية في الدول الاخرى ، التي تربطها معها علاقات تجارية واقتصادية ، وهو ما يعبر عنه بتآكل سيادة الدولة .

في أواخر القرن العشرين ومع انتهاء جولة أوروغواي ودخول مرحلة التنظيم الشامل للتجارة الدولية، ظهرت مجموعة من العوامل جعلت من الاعتماد المتبادل أمرا حتميا، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- انفتاح الأسواق الدولية وتحديات المنافسة لكسب الأسواق .
- ضرورة التخصص تبعا للميزات في الانتاج والتجارة .
- حركة الرأسمال الدولي الذي اصبح يتصف بالكونية في انتقاله .
- التوجه الاستراتيجي نحو التقارب الدولي الذي وضع الشراكة الاقتصادية في الاطر والاليات وضعا فعالا .

هذه العوامل اصبحت احكامها مفروضة على كل دولة، حيث لا يمكن التحلل منها وهو ما جعل عمليات الاعتماد المتبادل حتمية بين الاقتصادات الدولية ، فمع نمطية الانتاج الراسخة وعمليات تقسيم العمل الدولي وطبيعة الهياكل الاقتصادية وترابط الاسواق المحلية مع الاسواق الدولية ، كان الاعتماد المتبادل نتيجة طبيعية بين الاقتصادات الدولية .

المطلب الثالث : التشابك الانتاجي

التشابك الاقتصادي او التداخل في عمليات الانتاج في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي يقوم على الاعتماد المتبادل من جانب ، وعلى تحقيق التكامل الافقي والرأسي بين المشروعات والانشطة الاقتصادية من جانب اخر. وقد أدى ذلك الى انتقال عدد من مراحل الانتاج او العمليات الانتاجية ، التي تمر بها الانشطة الاقتصادية من مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة الى العديد من الدول النامية، بحيث اصبح من الصعب التعرف على جنسية المنتج النهائي سواء كان سلعة او خدمة.[1]

نتيجة لسيادة تقسيم العمل الدولي ،كان من الطبيعي ان تظهر عملية التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية، يتحقق التشابك الانتاجي بوجود تعاون بين عدة وحدات انتاجية لإتمام دورة الانتاج لأية سلعة . يعتبر هذا النوع من التشابك الانتاجي نتيجة لتفتيت عملية الانتاج؛ اي التخصص لإنتاج القطع وانتاج اجزاء سلعة ما ، ثم ارسالها الى المؤسسة التي تقوم بتجميع هذه الاجزاء وانتاج السلعة الجاهزة .هذا النوع من التخصص يرتبط بالثورة العلمية التكنلوجية المعاصرة ، اذ ان تعقد البنية التكنلوجية للإنتاج ادى الى زيادة عدد القطع والاجزاء المستخدمة في السلعة الجاهزة . فعلى سبيل المثال يوجد في السيارة الصغيرة قرابة **20** الف قطعة ، وفي آلة التصفيح حوالي **100** الف قطعة ، ومن أبرز الامثلة على هذا

[1] - صلاح سالم زرنوقة :كيف تستفيد مصر من التقسيم الدولي للعمل ،كتاب الاقتصاد العالمي وموقع مصر فيه . تحرير مصطفى كامل السيد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،1998،ص431.

النوع من التخصص انتاج سيارة فولفو "السويدية" ، فثلث مكونات هذه السيارة من انتاج سويدي ، في حين ان اكثر من **60%** من اجزائها تستورد من الخارج .[2]

الفرع الأول: خصائص التشابك الانتاجي

تتحدد خصائص التشابك الانتاجي في العلاقات الاقتصادية في النقاط الاتية: [1]

أولا: تقسيم العمل المصدر الرئيسي للتشابك الانتاجي :يعد تقسيم العمل المصدر الأساسي لوجود عملية التشابك الانتاجي ، حيث اصبحت نفس السلعة يتم انتاجها في دول مختلفة ويتم تجميعها في دول مختلفة ايضا .وقد يجري ذا لك في اطار فروع شركة دولية ثالثة ، او يتم بالتعاون بين الشركة الام وشركات تابعة لها ، او حتى مع شركة ام او شركات متعاقدة معها ، ولا تنطوي معها في اطار قانوني واحد من خلال ما يعرف بالتعاقد من الباطن .وهكذا فان الوحدات الانتاجية تعتمد على منتجات غيرها لإتمام عملية الانتاج النهائي وبذلك تصبح عملية التشابك الانتاجي امرا حتميا لعملية تقسيم العمل والتخصص .

ثانيا: يرتكز التشابك الانتاجي على التطور التكنلوجي: لقد أحدثت التطورات التكنلوجيا تغيرا كيفيا وكميا في عملية تقسيم العمل الدولي، ومن ثم الى إحداث تغيرات كمية وكيفية كبيرة في ترابط الاقتصادات الدولية .ففي ظل الثورة العلمية والمعلوماتية وحدوث تغيرات جذرية في بيئة الاقتصاد الرأسمالي، وظهور ما يطلق علية باقتصاد المعلومات ، حدث تغير كيفي في الشروط الفنية للإنتاج ودخول المعلومات كعنصر أساسي في عملية الانتاج . وهو ما عمل على تشكيل نماذج انتاج مختلفة تقوم على قاعدة المعلومات التي يتطلب توافر نوع من التعاون بين الوحدات الانتاجية لتبادل المعلومات . ومع الاخذ في الحسبان ان الامر يتم في اقتصاد الرأسمالي يقوم على التخصص وتقسيم العمل، يمكن ان نرجع التشابك

[2]- محمد دياب :التجارة العالمية في عصر العولمة ،مرجع سابق،ص،49.
[1] - نشأة عبد العال : الاستثمار والترابط الاقتصادي، مرجع سابق ، ص، 94 و ما بعدها .

الانتاجي الى التطورات التكنلوجية التي عملت على خلق نماذج انتاج جديدة ومع سرعة الاتصالات الحديثة اصبح التشابك الانتاجي واقعا حتميا ، حيث عملت على زيادة تقارب العالم واندماج اجزائه السياسية والاجتماعية وبالتالي الاندماج الاقتصادي .[1]

الفرع الثاني: تطور التشابك الانتاجي

يتحدد تطور التشابك الانتاجي تاريخيا من ثلاث مراحل متتابعة، تبرز اهميته واثره في العلاقات الاقتصادية الدولية.

المرحلة الاولى:

في هذه المرحلة اخذ التشابك الانتاجي صورة تشابك عناصر الانتاج بين الاقتصادات المختلفة لإتمام عملية الانتاج، والمقصود بذلك المساهمة في العمليات الانتاجية بعنصر من عناصر الانتاج كالمواد الاولية او رأسمال او العمل . وقد ظهر هذا النوع من التشابك الانتاجي مع نمو الثورة الصناعية ، وظهور الصناعة الآلية الكبيرة في غرب اوروبا ، والتي افضى تطورها الى تقسيم العمل على المستوى الوطني اولا ، ومن ثم على الصعيد العالمي كما افضى الى زيادة الطلب على مختلف انواع الخامات، التي لم يعد المتوفر منها في الدول الصناعية كافيا لتلبية حاجات الصناعة الآلية المتعاظمة .ان الصناعة بطبيعتها انتاج للاستهلاك الواسع ، تطورت في البلدان الأوروبية بداية ،ثم تجاوزت الاطر الوطنية ، واخذت تسوق منتجاتها في مختلف بلدان العالم مقابل الحصول على المواد الأولية والزراعية .

1-منير الحمش :مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والازمات والفوضى ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع،2001،ص116.
ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :
عبد الرحمان الهاشمي ،فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان الطبعة الاولى 2007،ص24 وما بعدها.
جمال سالمي ، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص 81

وغدت اقتصادات غالبية الدول مترابطة فيما بينها . كانت هذه الصورة بداية ظهور عملية تشابك عمليات الانتاج في الاقتصاد الدولي ، وتعد البداية الفعلية لتطور الروابط الدولية خاصة في مجال التجارة .

المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بتحول في التقسيم الدولي للعمل ،الذي نشأ في مطلع القرن التاسع عشر واستمر حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهر في صورة تداخل مراحل الانتاج ، وبحيث تقوم وحدات انتاجية بإنتاج أحد اجزاء السلعة ، وتمثل هذه الصورة من التشابك الانتاجي بداية التغير الكيفي في عملية التقسيم الدولي للعمل ، التي زادت من درجة تشابك عمليات الانتاج . ويرجع التغير الكيفي لعملية التقسيم الدولي للعمل لأسباب عديدة أهمها .[1(1)]

- حصول الدول المختلفة على استقلالها السياسي ومحاولة بناء اقتصادها الصناعي .
- زوغ الثورة العلمية والتكنلوجيا ،وتطبيقاتها في مجالات الانتاج بعد الحرب العالمية الثانية .
- انتشار الشركات دولية النشاط وتوغلها العالمي ،خاصة في دول غرب اوروبا وبعض الدول النامية .
- زيادة حرية حركة الرأسمال الدولي وانتشاره خارج وطنه الام .

تعتبر هذه العوامل هي الاسباب الفعالة في التغير الكيفي لعملية التقسيم الدولي للعمل ،الذي كانت له نتائج عديدة اهمها[(2)]:

[1-] محمد دياب :التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق ،ص،45-46.
أنظر كذلك :
رمزي زكي: أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة، الاليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرة ،سبتمبر 1986،ص،52.

[2-] مصطفى كامل السيد ،التقسيم الدولي الجديد للعمل – كتاب الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه- مرجع سابق-ص18-19.

- زيادة معدلات الانتاج الصناعي .
- نمو نمطية الانتاج .
- نمو نشاط التجمع للسلع الصناعية .
- ظهور منتجات تقنية جديدة تتميز بإنتاج اجزائها في عدة دول .

لقد كان لهذه النتائج الاثر الفعال في زيادة درجة تشابك عمليات الانتاج على المستوى الدولي ، وتميزها بتداخل مراحلها المختلفة، وهو ما جعل انتاج المنتج النهائي يتوقف على العديد من المراحل ، كل مرحلة تمثل عملية انتاج مستقلة .

المرحلة الثالثة:

لقد دخلت عملية التشابك مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية في سبعينات القرن العشرين ، وهي مرحلة تدويل الانتاج ، بالنظر الى عناصر الانتاج نجد أن عنصر رأسمال اصبح في حركة سريعة على المستوى الدولي، بحثا عن الاستثمار والربح ،وكذلك دخول عنصر التكنولوجيا عنصرا فعالا لعملية الانتاج ، ومع اتسامه بالانتشار السريع وزيادة انتاج المواد التخليقية بديل للمواد الخام ، وهو ما أدى الى التغير الكيفي والنوعي لعملية الانتاج . ولقد ساهمت عوامل في زيادة تدويل الانتاج وانتشار نمطيته على الصعيد الدولي منها :

- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات مع احتكارها للتكنولوجيا وتطبيقاتها وامتلاك رأس المال.*
- التطور العلمي والتكنولوجي في الترشيد والتقليل من استخدام المواد الخام والطاقة .
- تركيز المنافسة الدولية حول احتكار المنتجات الجديدة و تصنيعها.

* يرى بول هيرست وجراهام تومبسون في كتابهما "ما العولمة" ، الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم ،بان فكرة وجود اقتصاد عالمي سائر الى الكونية تمخض عن ظاهرة كبرى هي تحول الشركات متعددة الجنسيات الى شركات عابرة للقوميات ، بوصفها الاعب الرئيسي في اقتصاد العالمي عندما تتحول هذه الشركات الى شركات عابرة للقوميات ،فإنها تصبح عبارة عن راس مال طليق من دوني هوية قومية محددة وبإدارة عالمية ، رأس مال مستعد بان يستقر في أي مكان في المعمورة وان يغير موقعه من اجل ان يحصل على افضل العوائد .

لقد ساهمت هذه العوامل في تعميق عملية تقسيم العمل الدولي والتخصص ، ومن بين الانواع الاساسية للتخصص الانتاجي الدولي ما يلي [1]:

- التخصص في انتاج السلع الجاهزة .
- التخصص في انتاج قطع ومكونات السلع .
- التخصص التكنلوجي.

ان هذا التغير الكيفي في تقسيم العمل الدولي أحدث تحولا في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، لم تتضح معالمه في ظل انتشار الحمائية الدولية ، و وضع عراقيل امام التجارة الدولية، قبل تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .

في اواخر القرن العشرين اصبحت ديناميكية الانتاج الدولي آلية فعالة لخلق الروابط الانتاجية التشابكية ، وذلك لسببين كان لهما أثر كبير على عمليات الانتاج الدولي .السبب الاول وهو ظهور اقتصاد المعلومات الذي ساعد بفاعلية كبيرة في أن يدخل الانتاج الدولي في صورة روابط متكاملة، وذلك في صورة التبادل العلمي والتكنلوجي والصناعي . ويتعلق الأمر بوضع المعايير والقواعد الدولية للإنتاج وتطبيق سياسات انتاجية، وتوحيد عملية الانتاج وفقا لمعاير الميزة النسبية والتقسيم الدولي للعمل اما السبب الثاني يتمثل في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وما أسفرت عنه من تطبيق اقتصاد السوق الحرة، وانفتاح الاسواق الدولية، وتحرير الاستثمار، والتجارة وكسر الحواجز الجمركية وجميع العوائق الفنية والسياسية امام عمليات الانتاج الدولي . فضلا عن دخول الانتاج الدولي في آليات تنظيميه جديدة ، كتطبيق قواعد الانتاج على الصعيد الدولي

[1] محمد دياب :التجارة الدولية في عصر العولمة: مرجع سابق ، ص48.

مثل المواصفات الفنية والقياسية ومعايير الجودة وسلامة البيئة. الأمر الذي ادى الى تكامل في سياسات الانتاج على المستوى الدولي، خاصة مع زيادة التنسيق داخل التكتلات الدولية وترتيب عمليات الانتاج في دول التكتل .

المطلب الرابع :الاليات التنظيمية المتشابكة (الاطار الموحد)

ان القواعد و المعايير المنظمة للنشاط الاقتصادي ، أصبحت موحدة في مختلف الدول . لاسيما التي تم الاتفاق عليها و تنظيمها في الاتفاقيات الدولية ثنائية و متعددة الأطراف. ما يمكن ملاحظته أن المنظمات الدولية المعاصرة أصبحت متشابكة ، سواء من حيث الموضوعات المختصة بها ، أو من حيث أطرافها ، و من ثم خلقت هذه المنظمات نوعا من الانسجام و النمطية في القواعد و المعايير المستخدمة في مختلف دول العالم ، بما يمكن أن نطلق عليه الاطار الموحد المنظم للنشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي .

الفرع الأول: المفهوم و الخصائص

يقصد بالاطار الموحد الاعتماد المتبادل في تنسيق السياسات والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومن ثم خلق قواعد موحدة لتنظيم النشاط الاقتصادي ،وبذلك تصبح الضوابط العامة للعلاقات الاقتصادية تسير وفق قواعد عالميه التطبيق .ويقوم بهذا الدور مجموعه من المؤسسات الاقتصادية الدولية ،أبرزها صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ومنظمه التجارة العالمية ،بالإضافة الي المؤسسات الإقليمية .ان دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية ، من شأنه ان يحقق الي مدي بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد ، و المعاير المستخدمة في مختلف دول العالم، وبذلك تعتبر هذه المنظمات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية.

أحدثت الآليات التنظيمية فاعلية كبيره في تحقيق ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال سيادة اقتصاد السوق ، خاصة بعد تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ومع انشاء العديد من التكتلات الاقتصادية ودخول بعض الدول في اكثر من تكتل وتجمع اقتصادي اقليمي ،افضى هذا الى تداخل وتشابك العلاقات الاقتصادية من حيث الاطراف المتعاقدة . إن هذا التشابك التنظيمي جعل العلاقات الاقتصادية تسير في اطار موحد من القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي الدولي الحالي.

لقد تبلورت سياسه التكتلات الاقتصادية انطاقا من ان الدول الصناعية رغم القوه الاقتصادية التي اصبحت تمتلكها كل على حده، إلى انها تشعر انها ليست قادره منفردة علي مواجهة ظروف المنافسة الحرة ،مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات ،وانها اذا أرادت ان تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديده في السوق العالمية، فإن مقتضيات ذلك هو بناء أسواق عالمية وسيطة ، تكون أكثر قدره علي حمايتها والسيطرة عليها مما يساعدها في مواجهه المنافسة الحرة. [1]

تعكس هذه التكتلات درجه عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي. علاوة على ذلك فإن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة" **OMC**" ، ويتمثل هدفها في ايجاد اطار مؤسسي واحد يشمل جميع الاتفاقيات متعددة الاطراف، وتعمل المنظمة على التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق تماسك وانسجام أكثر في مجال السياسة الاقتصادية ، كما سمحت المنظمة على قيام التكتلات الاقتصادية ووضعت قواعد لعمل هذه التكتلات ، حتى لا تؤثر على الأسس التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة . ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد وضعت وثيقة تفاهم خاصه لتفسير الماده**24** من **الجات 1994**

1- المركز العربي للدراسة الاستراتيجية، التحولات العالمية و مستقبل الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين ، دمشق ،2000،ص،130

(الاتحـــادات الجمركيـــة ومنـــاطق التجـــارة الحـــرة) للتنسـيق بـين عمـل التكـتلات وأهداف منظمه التجارة العالمية . [2]

الفرع الثاني: تطور الإطار الموحد

شـهدت فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة تطـورات مهمـة فـي تحليـل المشـكلات الإقليميـة، التـي عانـت مـن التجاهـل النسـبي .ان هـذا الاهتمـام بالمسـائل الإقليميـة لعـب دورا بـارزا فـي زيـاده التنسيق بين الدول وكثيرا من القضـايا الاقتصـادية، وهـو مـا خلـق معـه قواعـد عامة التطبيق علي أقاليم عدة ، وقد كان هذا التطور النواة الرئيسية التي بدأت منها القواعد والسياسـات الدوليـة تأخـذ طريقهـا نحـو التـدويل ، وذلـك مـن خـلال خلـق التكـتلات التجاريـة والاقتصـادية الدوليـة، مثـل السـوق الأوروبيـة المشـتركة. و فيمـا يلـي سـوف نسـتعرض المسـار التاريخي لتطور الاطار الموحد للقواعد والسياسات على النحو التالي:

المرحلة الاولى: المركزية التجارية والاقتصادية في القرن التاسع عشر

فـــي نهايـــة القـــرن التاســـع عشـــر كـــان التنظـــيم الاقتصـــادي فـــي العـــالم وكـــذلك التنظـيم التجـاري الـدولي يتسـمان بطـابع البسـاطة التـي مصـدرها دور السـيطرة الـذي لعبتـه بريطانيـا والجنيـه الإسـترليني، حيـث سـاد فـي هـذه الفتـرة اطـار عـام متميـز رسـمته العوامـل السياسـية فـي ذلـك الوقـت ، حيـث السـيطرة **الكلونياليـــة** السـائدة ، خاصـة الامبراطوريـة البريطانيـة التـي رسـمت اطـارا عامـا للنشـاط التجـاري والاقتصـادي ، مـع تبنيهـا نظـام الاقتصـاد الحـر. فقـد كانـت عمليـات الانتـاج موزعـة علـى عـدة منـاطق داخـل الامبراطوريـة البريطانيـة، وعلـى بـلاد تقـع خـارج نطـاق الامبراطوريـة تخضـع لهـا اقتصـاديا كمصـر ، وكانـت سـوق لنـدن تـتحكم فـي المبـادلات كافـة وتـوزع علـى سـائر الـدول الصـناعية الاوروبيـة المنتجـات الاساسـية كافـة. كمـا كانـت التجـارة متوازنـة

[2] نبيل حشاد :الجات ومنظمة التجارة العالمية ،اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ،الهيئة المصرية العام للكتاب ،2001،ص،77.

مـع الـدخول ، وذلـك عـن طريـق بيـع المنتجـات المصـنوعة بالمصـانع الاوروبيـة وتصـدير القمـح الانجليـزي ، والـدخول المحصـلة مقابـل خـدمات رؤوس الامـوال والخدمات البريطانية.[1]

المرحلة الثانية: الاتجاه نحو الاقليمية في فترة ما بين الحربين

شهدت هذه المرحلة محاولات من جانب العديد من الدول للاتجاه نحو الاقليمية لوضع قواعد وآليات دولية لإدارة الاحوال الاقتصادية ، وترجع الاسباب الرئيسية في الاتجاه نحو الاقليمية لترتيب الاحوال الاقتصادية الى سببين: اولهما هو اضمحلال السوق الدولية حيث انهارت معدلات التجارة الخارجية عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، رغم الجهود التي بذلتها العديد من الدول لتنظيم هذه السوق . فمن غير الممكن فصل التجارة الدولية عن السياسة النقدية فاضمحلال السوق الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وانهيارها بعد الحرب الاولى ، أدى الى عودة مختلف صور الحماية منها : الخروج عن قاعدة الذهب ، واقامة الرقابة النقدية ونظام الحماية عن طريق التعريفة الجمركية ، زيادة الضريبة عن الواردات..... الخ . اما السبب الثاني فهو انهيار النظام النقدي الدولي في فترة ما بين الحربين، الذي قامت دعائمه على اساس قاعدة الصرف بالذهب .وقد كان لأسباب الكساد الكبير **1929-1933** الدور الاساس في تحطيم قاعدة الذهب وذلك نتيجة للخسائر الناتجة عن الازمة .

في ظل هذه الاحوال اتخذت بعض الدول الاجراءات لعلاج ذلك في صورة اتفاقيات اقليمية، ابرمت الاتفاقيات ما بين عامي **1929-1935** بين بلجيكا ولكسمبورغ والاتفاق الذي ابرم في مؤتمر اوسلو عام **1930** بين البلدان الاسكندنافية ، والمؤتمرات الامريكية التي انتهت بعقد اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وكوبا ، وبينها وبين امريكا اللاتينية

[1]- بير جورج : اسواق العالم الكبرى ، ترجمة منى ابراهيم حنفي، اصدارات الدار القومية ، لطباعة والنشر ، سلسلة اخترنا لك ، عدد 197،سنة 1963،ص،22.

في مؤتمر " مونتا فيديو" و"بيونس اريس" ومؤتمرات" ليما" في سنوات **1933-1936-1938**. وفي المؤتمر الدولي المنعقد في يونيو **1933** لتدارس الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، والوصول الى اتفاق ثلاثي بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، على أساس التوصل الى تثبيت مؤقت لأسعار الدولار والاسترليني والفرنك، الا ان الرئيس الأمريكي وقتها أعلن الى أن السياسة النقدية لبلاده ، سوف تستهدف ما تتطلبه دواعي النمو والاستقرار في الاقتصاد الامريكي ،وليست ما تقتضيه اصول الاستقرار النقدي العالمي. [1]

رغم هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية نجد أن الاجراءات الجمركية المفروضة على التجارة الدولية، وكذلك الاجراءات المفروضة على سوق النقد ، كانت لها الفعالية في التطبيق داخل حدود الدولة كآلية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ،اكثر من الاتجاه الاقليمي الدولي . ومع قيام التكتلات النقدية في اعقاب ازمة الكساد ظهرت بعض الاطر التنظيمية بين اعضاء التكتل ، لوضع ترتيبات وسياسات نقدية وتجارية تطبق بين الدول اعضاء التكتل . وان كان تكوين هذه التكتلات يخضع أساسا للأحوال السياسية والعسكرية السائدة في ذلك الوقت والمفروضة من الدول الاستعمارية على مناطق نفوذها .[2]

الملاحظ أن هذه المرحلة التاريخية تحمل في طياتها نواة قيام اسس وقواعد عامة التطبيق، حيث اصبح الكثير من الدول الرأسمالية تسعى الى تقوية نفوذها الاقتصادي ،وذلك عن طريق ابرام العديد من الاتفاقات الاقليمية، ما يعني ان هذه المرحلة كانت مقدمة نحو تطبيق السياسات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي . وقد كان للازمات الاقتصادية الدور الفعال الذي ساهم في الاتجاه نحو الاقليمية مما يؤكد ان الاوضاع الاقتصادية الدولية اصبحت في ترابط كبير، خاصة في النشاط التجاري داخل السوق الدولية ، ولهذا تعتبر

[1] - بيار جورج ، اسواق العالم الكبرى ، ترجمة منى إبراهيم حنفي ، مرجع سابق ، ص43.
[2] - نفس المرجع السابق ص 48.

التجارة الخارجية الآلية الفعالة التي استدعت وجود قواعد وسياسات موحدة في السوق الدولية.

المرحلة الثالثة: تشابك الاطر التنظيمية

شهد النظام الاقتصادي الدولي عقد الحرب العالمية الثانية نشأة العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقليمية ، وقيام هذه المؤسسات أعلن عن وجود الاطر المؤسسية للتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك خلق قواعد وسياسات دولية عامة التطبيق ، وقد كانت البداية في **مؤتمر بريتون وودز** عام **1944**، لمعالجة احوال النقد والتمويل في العالم ، تمخض عن هذا المؤتمر انشاء مؤسستين هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويتعاملان مع قضايا النقد والتمويل على المستوى الدولي ، وذلك بهدف ادارة السياسات النقدية والمالية العالمية . فمؤتمر **بريتون وودز** وضع المبادئ التي ارست عليها آليات نظام النقد الدولي ، هذا النظام كان كفيلا لثبات اسعار الصرف بين مختلف الدول واستهدف أساسا حرية التجارة ، والغاء القيود على المدفوعات الخارجية ، وهي اهداف كانت في صالح الصعود المتوالي لقوة الاقتصاد الأمريكي وهيمنته.[1]

أما قضايا التجارة والتي تعرض لها ميثاق **هافانا** في **1947** ، فإنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة، حيث انشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة اورجواي في **1994** . وازاء الفشل في الوصول الى نظام تجاري عالمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة بشكل اساسي في ترتيبات خاصة ، عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **(الجات)** منذ **1947**. فيما

[1]- حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ،مرجع سابق ،ص،38 وما يليها .
انظر كذلك:
عبد المطلب عبد الحميد ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،مرجع سابق، ص،29.

لجأت الدول النامية الى الدعوة للتشكيل ترتيب مقابل هو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف باسم **(unctad)**.الأول نادي للأغنياء والثاني تجمع للفقراء [2]

كذلك اجريت اتفاقات التكامل الاقتصادي بين المجموعات الدولية المختلفة ، منها اتفاق البنلوكس عام **1948** ، بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ لرفع الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث وتسهيل التبادل بينهما ، وقد مثل اتفاق **البنلوكس** نواة لقيام السوق الاوروبية المشتركة ، التي امتدت الى ثلاثة دول اخرى هي فرنسا وايطاليا والمانيا ، حيث عقدت هذه الدول المعاهدة التي اقامت الوحدة الاوروبية للفحم والصلب عام **1951** بهدف خلق سوق متوازنة وانتاج متوازن .[1]

منذ ذلك الوقت اتجهت الدول المختلفة الى عقد مؤتمرات وانشاء التحالفات والتكتلات الاقليمية . وقد كان ذلك نتيجة لأمرين سادا في العلاقات الدولية في هذه الفترة، الأول هو حدة الصراع بين الكتلة الاشتراكية والرأسمالية **– الحرب الباردة**– والثاني صعود قضايا التنمية والنمو، ومواجهة مشكلات التخلف في بلاد العالم الثالث. وهكذا شهد العالم نشاطا متميزا على صعيد العلاقات الدولية بقيام التكتلات الاقتصادية التي عمت دول العالم البعض منها اتخذ شكلا وظيفيا –تشكيل منطقة تجارة حرة – والبعض الآخر اتخذ من التطور الاقتصادي والأساس الجغرافي في تشكيل التكتل ،وقد كانت الدول الصناعية السباقة في تحقيق ذلك .

ان مرحلة انشاء المؤسسات الدولية والاقليمية هي المرحلة التي انبثق فيها الاطار الموحد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وان كان ليس بالفاعلية ، فقد ظل الاتجاه نحو التوجه الاقليمي حديث العهد في تطبيق سياسات التكامل الاقليمي ، ورغم ذلك وجدت توجهات لها فاعلية في التطبيق ، خاصة في دول اوروبا الغربية التي انشأت السوق الاوروبية المشتركة .

[2] - 1محمد محمود الامام : تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ،2004 ، ص 11.

[1] - نرمين النواوي ، الاتحاد الاوروبي و الشرق الاوسط ، السياسة الدولية : العدد 142 ، اكتوبر 2000، ص 105.

في النصف الثاني من القرن العشرين ، مطلع التسعينات فقد احدثت المتغيرات العالمية السريعة والتطورات المتلاحقة التي شهدها العالم ، والمتمثلة أساسا في سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام النقدي الدولي، الذي كان قائما في اعقاب الحرب العالمية الثانية وسقوط النظم الاشتراكية في اوروبا الشرقية ،فقد احدثت هذه المتغيرات ظهور مفاهيم جديد على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك بنشوء نظام عالمي جديد **(العولمة)**القائم على حرية التجارة ، وتدفق رؤوس الاموال والتخصص في مراحل الانتاج المختلفة والاستثمار وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات .فضلا عن تزايد الاتجاه نحو الاندماج في تكتلات اقتصادية وتجمعات اقليمية، واعادة احياء التكتلات الاقتصادية القديمة ،التي كادت تتلاشى وظهورها بأنماط جديدة مختلفة في أبعادها وتوجهاتها بعضها في اطار اقليمي والبعض الاخر شبه اقليمي ، اضافة الى ظهور ترتيبات اقتصادية كبيرة اطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى لتجاوزها حدود الاقليم اذ تضم عددا من الدول من قارات مختلفة . لقد سعت غالبية دول العالم الى العمل داخل اطار التكتلات الاقتصادية ومن خلالها تسعى الى تحقيق اهدافها الاقتصادية. وفيما يلي عرض موجز الى أهم التطورات الحديثة في الاتفاقات الاقليمية.[1]

في آسيا حدثت تطورات ايجابية في بعض الاتفاقيات التجارية الاقليمية في التسعينات فعلى سبيل المثال نلاحظ ان اتحاد جنوب شرق اسيا **(ASEAN)** الذي تأسس بموجب اعلان بانكوك الصادر في اوغسطس سنة **1967** ، الذي تكون من إندونيسيا ، وماليزيا والفليبين وسنغافورا وتيلاند ، وانضمت بروناي اليها سنة **1984** ثم فيتنام **1995** ولاداس و ميانيمار سنة **1997** واخيرا كوريا سنة **1999** ، وبذلك تضم **10** دول اعضاء. ركزت الآسيان في البداية على الجوانب السياسية ، ولكن منذ منتصف السبعينات تحولت الرابطة الى التركيز على الجوانب الاقتصادية . وجاء اعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه الى انشاء

[1] أسامة المحجوب ، العولمة و الاقليمية ، مستقبل الوطن العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999.ص 49.

منطقة تجارة حرة بين دول الاعضاء ، بالإضافة الى ازالة جميع العراقيل التي تقف في وجه التجارة الخارجية في دول الاتحاد .[2]

في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية اسرعت خطى عقد الاتفاقيات الإقليمية ،حيث عقدت اتفاقيات منطقة التجارة الحرة الامريكية الشمالية **(NAFTA)** ، والتي تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك . وفعلا بدأ سريان هذا الاتفاق عام **1994** لتشمل على الفور الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء عن ستة الاف سلعة . شجع تكتل **(NAFTA)** على التعاون الاقتصادي بين اعضائها في عدة مجالات اهمها: تجارة السلع والاستثمار والطاقة والبيئة والعمالة وتجارة الخدمات ، والسعي لتحقيق مجموعة من الاهداف في مقدمتها زيادة معدلات نمو الناتج المحلي للدول الاعضاء من خلال الغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة . [1]

اما في امريكا الجنوبية فقد تم توقيع اتفاقية السوق المشتركة بين دول امريكا الجنوبية في عام **1991**، ليبدأ في عام **1995** بعضوية كل من الارجنتين والبرازيل وباراجواي وارغواي . تهدف الاتفاقية الى التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة وتسهيل حركة انتقال السلع والخدمات وكافة عناصر الانتاج بين هذه الدول ، كما تهدف الى تثبيت مجموعة موحدة من السياسات الداخلية في مجالات الغاء القيود وتوفير المناخ الملائم لاجتذاب رأسمال الاجنبي .

في اوروبا حدث تطورات سريعة وايجابية ، فقد عقدت دول المجموعة الاوروبية اتفاقيات تجارية مع كثير من دول وسط اوروبا واوروبا الشرقية ، وعقدت ايضا اتفاقيات

2-توفيق عبد الحميد: العولمة والتكتلات الاقتصادية ،دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2013،ص، 238—239.
ولمزيد من التفاصيل راجع : محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية ومخزاها للتكامل العربي ، مرجع سابق ،ص،225 وما يليها,

1-توفيق صالح الحفار :التكامل الاقتصادي العربي ، مكتبة النهضة الليبية ،ط 1 بن غازي، ،2013،ص،49.
انظر كذلك:
-Blouin et Anthony,Lintegration économique en Amérique du nord et les relations industrielles Giles ,Département des relation industrielles ,les presses de l'université LAVAL,SAINTE-Foy,1998.page39.

شراكة مع العديد من دول الاتحاد السوفياتي سابقا ، واتفاقيات شراكة مع بعض دول حوض البحر المتوسط كالجزائر ومصر، واتفاقيات تجارة حرة مع دول البلطيق واتحاد جمركي مع تركيا . وكونت جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك اتحادا جمركيا ، وعقدت هاتان الجمهوريتان اتفاقية تجارة حرة مع كل من هولندا والمجر ، كما قامت دول البلطيق بعقد اتفاقية تجارة حرة فيما بينها. [1]

بينما في أفريقيا سارعت الدول الافريقية منذ بداية التسعينات الى انشاء تكتلات اقتصادية اقليمية، لمواجهة الاجراءات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على تجارتها الخارجية ، وغيرها من الأثار السلبية للعولمة. وتعد الكوميسا" **COMESA**" أهم وأحدث محاولات التكامل في القارة الافريقية ، وهي اتفاقية ضمت دول شرق وجنوب افريقيا في تجمع واحد ،وتهدف الى الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية ، وتحقيق المصالح المشتركة للدول الاعضاء ، والحصول على وضع افضل في المفاوضات مع الغير .[2]

على ضوء ما تقدم يتضح لنا ان انهيار الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة كذلك توقيع اتفاقية لجنة الجات في جولة اورغواي ، وانشاء منظمة التجارة العالمية، دخلت العلاقات الاقتصادية مرحلة التشابك التنظيمي حيث تم احياء الاتفاقيات والاتحادات الدولية وتفعيلها وبروز التوجه الاقليمي في العمل الدولي .

---

[1] محمد محمود الامام : اتفاقيات الشراكة وموقعها في الفكر التكاملي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 7 ،سنة 1997،ص،18 -19.

2- عبد الحميد عبد المطلب :السوق الافريقية المشتركة والتحاد الافريقي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،2004. ،ص13.

انظر كذلك:

-ابو ستيست فؤاد : التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2004 ،ص ،33.

-توفيق عبد الحميد العولمة والتكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص، 231 .

- محمد محمود الامام : تحارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مرجع سابق ، ص،132.

Moussa Diakite ,Le défi de l'intégration économique en Afrique de l'Ouest ,Editions L'Harmattan,1997,page235.

خلاصة الفصل الثاني:

هدف الدراسة في هذا الفصل هو إلقاء الضوء على مفهوم الاعتماد المتبادل وأنواعه. اتضح من خلال الدراسة أن مصطلح الاعتماد المتبادل إنتشر بشكل واسع في مجال السياسة منذ الخمسينات من القرن العشرين، واستخدم هذا المصطلح في لغة الفلسفة السياسية، ويشير إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول، أو بين فاعلين من دول مختلفة، هذه التأثيرات تنشأ من التبادلات التجارية، وقد ركز علماء السياسة على تحليل تداعيات العلاقات الاقتصادية على النزاع والصراع السياسي بين الدول.

في مجال الاقتصاد، فان مصطلح الاعتماد المتبادل انتشر خلال السنوات **1970-1980**، وتزامن ذلك مع سياسات التحرير الاقتصادي، والنمو الكبير للتجارة الدولية،والتدفقات الرأسمالية، إضافة إلى الدور الذي لعبه التقدم التكنولوجي في إدماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم.

إن تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية يميز العلاقة والتبعية المتبادلتين بين الاقتصاديات الوطنية للدول، ولقد أسهمت عوامل في نمو ظاهرة التدويل وهي:

- حاجة رأس المال للحركة والخروج للبحث عن الاستثمار والأرباح في العالم الخارجي.
- حاجة التجارة الدولية إلى التحرر من القيود التي تعوق حركتها، ودمج الأسواق المختلفة، واحتوائها داخل إطار السوق الدولية.
- دور المشروعات الرأسمالية- الشركات متعددة الجنسيات- برأسمالها الكبير وتكنولوجيتها المتقدمة في نشر عمليات الإنتاج وتنظيمها على الصعيد الدولي.

تطورت هذه العوامل عبر المراحل المختلفة للنظام الرأسمالي، منذ مرحلة التجاريين، ما يؤكد أن تزايد الاعتماد المتبادل يمثل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية؛ بمعنى أن توجه الرأسمالية نحو العالمية يتجسد في الاقتصاد المعاصر في مرحلة الاعتماد المتبادل.

أوضحت الدراسة أن الاعتماد المتبادل هو حالة الترابط العضوي بين الاقتصادات،سواء في الجوانب التجارية، أو الانتاجية أو في السياسات والقواعد المنظمة وهذا ما يعكس أنواع الاعتماد المتبادل، فضلا عن أن طبيعة العلاقات الاقتصادية تختلف بين الدول باختلاف موقعها من التطور الاقتصادي، وهو ما يحدد سند هذه العلاقات، ما إذا كانت هيمنة وتبعية، أو تكامل.

بينت الدراسة أنه على مستوى العلاقة بين الدول المتقدمة أن الاعتماد المتبادل بينها هو اقرب إلى التناظر، في حين يمكن اعتبار العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية ما يميزها هو التبعية.

أما فيما يتعلق بموضوع الاعتماد المتبادل ومجالاته، فقد حصرت الدراسة أنواع الاعتماد المتبادل فيما يلي:

- الاعتماد المتبادل التجاري، ويقصد به تعاظم التشابك بين الدول المتاجرة، ويتوقف وجود هذا النوع على قيام علاقات تجارية بين الدول، ويستلزم أن تحتل هذه العلاقات مكانة هامة في النشاط الاقتصادي، بحيث يتوقف اتمامه سواء في مرحلة الإنتاج أو إعادة الإنتاج، أو الاستهلاك، على وجود هذه العلاقات، ومن ثم تكون هذه العلاقات متشابكة.
- لتشابك الانتاجي ويتحقق بوجود تعاون بين عدة وحدات انتاجية لإتمام دورة الانتاج لأية سلعة، وذلك نتيجة لتجزئة عملية الانتاج.

الاطار الموحد ويعني الاعتماد المتبادل في تنسيق السياسات والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومن ثم خلق قواعد موحدة لتنظيم النشاط الاقتصادي، وبذلك تصبح الضوابط العامة للعلاقات الاقتصادية تسير وفق قواعد عالمية التطبيق. ويقوم بهذا الدور المؤسسات الدولية ابرزها صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية.

ما يمكن استخلاصه من خلال مضامين هذا الفصل أن تحرير التجارة ،وظهور التكتلات الإقتصادية والتقسيم الدولي للعمل ، والثورة التكنلوجية ساهمة في وضع الإقتصادات الدولية في حالة من الترابط ودرجة عالية من الإعتماد المتبادل . وهذا مايشكل مضمون الفصل الموالي .

الفصل الثالث:

العوامل المؤثرة في الإعتماد المتبادل

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الاعتماد المتبادل

تعد العلاقات الاقتصادية الدولية علاقات مبادلة تتم عبر الحدود السياسية للدول الداخلة في تلك العلاقات ، فهي علاقات خارجية لا تتم داخل الدولة الواحدة ، و إنما يجب ان تتم بين دولتين على الأقل، ويتمثل موضوع علاقات المبادلة في السلع المادية والخدمات ورؤوس الأموال وانتقال الأشخاص .وتقوم علاقات المبادلة الدولية طبقا لأسس طريقة الانتاج السائدة وهي طريقة الانتاج الرأسمالية.

إن الاقتصاد العالمي ما هو إلا اقتصاد دولي، يتشكل من اقتصادات قومية تقوم بينها علاقات اقتصادية مختلفة (اقتصاد ما بين الدول) . في هذا النظام تقوم التجارة والاستثمار –بين الوحدات الدولية– بأداء وظائفها الرئيسية بهدف خدمة اقتصادها القومي .ضمن هذا الاطار نجد التجارة والاستثمار اصبحا يولدان ترابطا متناميا بين الاقتصادات الدولية. خاصة مع التعميق المستمر لظاهرة التخصص وتقسيم العمل الدولي. كذلك تجسد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الدولية كعامل حاسم في رسم السياسات الاقتصادية.

أصبح النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي في الحقبة الراهنة بؤرة تكثيف للقوانين الاساسية للتطور الرأسمالي ، حيث لم تعد الرأسمالية ذاتها نظاما اقتصاديا ممكنا تاريخيا الا مع التحول المضطرد الى نظام دولي مباشر؛ ويعني ذلك تحول جزء متزايد الاهمية من عمليات الانتاج والاصول المنتجة الى الانخراط في منظومة عالمية النطاق . لقد تبلورت طريقة الانتاج الرأسمالية منذ القرن السادس عشر في دول اوروبا الغربية ، و في تطورها احتوت المجتمع الانساني ، لتخلق بذلك اقتصادا عالميا ، عبر مراحل تاريخية انتهت الى الاقتصاد الدولي المعاصر .

لقد استطاعت طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال تطورها وخلق السوق العالمية وتدويل الانتاج ورأس المال ، من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل في ظل التطورات التكنولوجية المصاحبة، وهو ما أدى الى أن تصبح عملية الانتاج و التبادل الدولي داخل دائرة التطور طريقة الانتاج السائدة ، وبذلك اصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تعكس تطور عملية الانتاج الرأسمالي.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة قائمة على آثار ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، والثورة المالية و ابعادها في النظام الرأسمالي الدولي، سواء في عمليات الانتاج او التبادل، و اصبحت هذه العلاقات في وضع متشابك الاجزاء ، خاصة مع الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي ورفع جميع القيود امام التبادل الدولي . فعمليات التحرير اصبحت امرا يميز حركة نمو العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، فضلا عن توجهات العلاقات الاقتصادية الدولية نحو الاقليمية وتشكيل التكتلات الاقتصادية بما يمثله من احداث تغيرات كبيرة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية التي اصبحت غلى درجة كبيرة من التداخل و الترابط في شتى جوانبها .

تأسيسا على ما سبق يركز هذا الفصل على اهم العوامل التي ساهمت في تكثيف الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و خلقت الشروط اللازمة لقيامه.

المبحث الأول: التحرير التجاري والمالي

إن التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد الدولي في نهاية القرن العشرين هيأت الظروف والمناخ الملائم لظهور سياسات اقتصادية تحررية ، وتطبيق هذه السياسات في اقامة نظام اقتصادي جديد ومؤسساته ، منها منظمة التجارة العالمية ، ويعتبر قيامها من اهم احداث عصر ما بعد الحرب الباردة ، ومن ابرز الآليات لتحقيق العولمة الاقتصادية، كما ادى قيامها الى تغير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط و تشابك العلاقات

والمصالح التجارية بين عدد من البلدان . كما اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته. وتسعى الدول المنتمية الى المنظمة الاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الاموال الدولية.

لقد ترتب على انضمام غالبية دول العالم الى اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية ، وسعي الدول التي لم تنظم اليها بعد الى هذا الانضمام ، ترتب على كل هذا ان يكون لمجموعة القواعد والاحكام والاجهزة المتناسقة مع نفسها –التي تتكون منها منظمة التجارة العالمية والتي تحكم سياسة التجارة الدولية– نطاق عالمي من حيث التطبيق . وبهذا الشكل تتوحد سياسات التجارة الخارجية التي تتبعها الدول الاعضاء في المنظمة، تتوحد في سياسة تجارية واحدة على مستوى العالم بحيث تكون هناك سياسة عالمية للتجارة الخارجية.

يتماشى هذا المعنى مع ظاهرة الترابط الاقتصادي والذي يشمل الاشكال المختلفة للاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الدولية. فالاتجاه الى نوع من التكامل الانتاجي بين الدول، والزيادة في حجم تيارات السلع والخدمات التي تعبر حدود الدول تصديرا و استيرادا ، مما يسمح بوجود حركة كونية لتبادل المنتجات والتقنيات والخدمات ورؤوس الاموال، والمعلومات تتجاوز الاطر الاقليمية . في هذا السياق فان عالمية التجارة الخارجية انما تعكس أهم صور الاعتماد المتبادل بين الدول . قد كان لهذه التطورات في العلاقات التجارية نظيرها في العلاقات المالية ، نتيجة لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى الى تكامل وارتباط الاسواق المالية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال .

من خلال ما تقدم فان هذا المبحث يتناول التحرير التجاري والمالي واثرهما على تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول .

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية

لعبت التجارة الدولية دورا رئيسيا في تحريك أحداث التاريخ الإقتصادي ، و المسلمة الأساسية جوهرها أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم هو الاتجاه نحو تطوير وتوسيع نطاق التبادل التجاري الدولي ، فالإستنتاج الجوهري بهذا الصدد هو انتعاش التجارة الدولية و ازدهارها يصلح لأن يكون في أي حقبة من الحقب مؤثرا على حيوية ونمو و استقرار الإقتصاد العالمي.

إن السعي لتحقيق هدف تحرير التجارة الدولية لم يكن عبر مراحل التاريخ الاقتصادي أمرا سهلا ، فقد شهد العالم مجموعة من الصراعات العنيفة الظاهر منها والمستتر ، نتيجة خدمة المصالح التجارية لدولة ما او مجموعة الدول على حساب المصالح التجارية لدولة او مجموعة من الدول.

لقد بدأت مفاوضات تستهدف تحرير التجارة بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة تكون مهمتها العمل من أجل تحقيق ذلك ، الا أن الاختلاف بين الاطراف التي تمت بينها المفاوضات أعاق التوصل الى اتفاق نهائي بخصوص تحرير التجارة ، ولم ينجح في ايجاد منظمة عالمية تتولى هذه المهمة . رغم عدم الاتفاق بين الاطراف التي أجرت مفاوضات بخصوص تحرير التجارة على انشاء منظمة خاصة بذلك، الا ان هذه الاطراف توصلت الى اتفاق بين **23** دولة وقعت عليه اطلق عليه الاتفاقية العامية للتجارة والتعريفات، والتي تم اختصارها باسم " **GATT** " في جنيف بتاريخ **194.10.30** ، والتي مثلت الامتدادات والجذور التاريخية لقيام منظمة التجارة العالمية .[1]

1 - ابراهيم العيساوي ، الجات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1995 ، ص 13 و ما يليها .
أنظر كذلك :
- مصطفى رشدي شيحة ، منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية الجديدة ، 1999 .
- محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية الجديدة ، 2003

بقيام منظمة التجارة العالمية انشئت لجنة اتفاقيات التجارة الاقليمية ، يكون دورها دراسة الترتيبات الاقليمية في ضوء قواعد المنظمة، و تفحص الاثار المترتبة لكل من الترتيبات الاقليمية ،المتكاملة والمبادرات الرامية الى مزيد من تحرير التجارة في الاطار المتعدد و العلاقة بينهما[1]. وفيما يلي سوف نتناول تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة اولا ، وتحريرها في الاطار الاقليمي ثانيا .

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة

لقد نشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات لتتولى ادارة النظام التجاري العالمي بصورة اكثر شمولا، كما تضمنته الجات ، في مجالات اوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار. وتهدف المنظمة من خلال اتفاقياتها الى تحرير التجارة العالمية .

اولا: التعريف و النشأة

ان المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على ادارة واقامة دعائم النظام التجاري الدولي ، وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ، وزيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي ، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الاطراف المختلفة في العالم، للوصول الى ادارة اكثر كفاءة و افضل للنظام الاقتصادي العالمي. [2]

1- أسامة المحجوب ، العولمة و الاقليمية " مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "مرجع سابق ، ص 179 .
2-عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2010 ، ص 136.

نشأت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الجات ، بعد سلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، وتعتبر مفاوضات اوروجواي أهم هذه المفاوضات على الاطلاق ، بحكم انها أفضت الى قيام المنظمة العالمية للتجارة .

فيما يلي عرض موجز لجولات المفاوضات ما قبل اوروجواي وفقا للدور الذي لعبته في تطور النظام التجاري الدولي. [1]

1- مفاوضات ما قبل اوروغواي

في البداية كانت المفاوضات ثنائية، وكل اتفاق ثنائي حول تخفيضات تدريجية للحقوق الجمركية يعمم تلقائيا على بقية الدول بموجب مبدا "الدولة الاولى بالرعاية"، لكن ابتداء من الستينات اصبحت المفاوضات متعددة الاطراف فازدادت تعقيدا وطولا ولكنها باتت اكثر فاعلية .

- **جولة جنيف بسويسرا**

عقدت تلك الجولة عام **1947** بحضور **32** دولة وبلغت فيه التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي **10** مليار دولار، وكان الموضوع الأساس في تلك الجولة يدور حول اجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية ، و قد وصل خفض التعريفات الى **63%** ومتوسط خفض التعريفة **32%** . ويلاحظ ان هاذه الجولة الاساسية التي انتهت الى التوصل للاطار العام للاتفاقية .

1- توفيق عبد الحميد الحفار: العولمة و التكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 32.
أنظر كذلك :
-بن زغيوة محمد ، النظام التجاري الدولي و حقوق الدول النامية ، دار النعمان للنشر و التوزيع،2013 ، ص 10 .
-عمر مصطفى محمد : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة ،طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2014 ،ص 157 و ما يليها .

- **جولة انسي بفرنسا**

تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في اطار الاتفاقية، وقد عقدت عام **1949** ، واشترك فيها **13** دولة فقط ، وقد واصل فيها الدول الاعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

- **جولة نوركاي بإنجلترا**

عقدت تلك الجولة في تركيا و انجلترا عام **1958**، وقد ضمت **38** دولة بعد ان ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية. وتمت مناقشة حوالي **8700** بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع **25%** بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام**1948**.

- **جولة جنيف بسويسرا**

استغرقت الفترة من **1952** الى **1956** ، وعقدت بجنيف بسويسرا ، واشترك فيها **26** دولة، وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ **2.5**مليار دولار ، وهو رقم متواضع نسبيا بسبب تغير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الامريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض و تمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي **90** مليار دولار في حين انها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي **400** مليون دولار .

- **جولة ديلون بجنيف بسويسرا**

عقدت في جنيف ما بين عامي **1960-1961** ، وقد نتج عنها تخفيض **4400** بند من بنود التعريفة الجمركية وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي **4.9** مليار دولار ، وانطوت على تنسيق اكثر مع الجماعة الاوروبية في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الاوروبية الاقتصادية التي تحولت الى الاتحاد الاوروبي بداية العام **1992** .

- **جولة كينيدي بجنيف بسويسرا**

عقدت في جنيف خلال الفترة **1964-1967**، واشترك فيها **62** دولة تمثل **75%**من التجارة العالمية، و بلغت فيه التجارة الدولية محل التحرير حوالي **40** مليار دولار ، و كان موضوعها الاساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق ، ووصل خفض التعريفات الى **50%**. وقد دعم المفاوضات في تلك الجولة ان الكونجرس الامريكي وافق في تلك الفترة على قانون توسيع التجارة، و هذا القانون يخول للرئيس الامريكي الحق في ان يجري مفاوضات تجارية لتوسيع نطاق التجارة، ومنحه ايضا الحق في تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة **50%** خلال فترة **5** سنوات تنتهي في **30 جويلية 1987** . من ناحية اخرى اسفرت جولة كينيدي عن اتفاق لمكافحة الاغراق ، وقد عرف باسم تقنين الجات لمكافحة الاغراق -**Gatt anti-dumping code**- ، وهو الاتفاق الذي تطور في جولة طوكيو هكذا يمكن القول أن جولة كينيدي تمثل الجولة الاولى التي تعرضت للقيود غير التعريفية في وجه التجارة العالمية، بعد ان كانت الجولات السابقة تقتصر على تناول القيود التعريفية وحدها. [1]

- **جولة طوكيو**

تعتبر جولة طوكيو مختلفة عن باقي الجولات الست السابقة، لأنها تطرقت لأول مرة الى مناقشة العوائق التجارية الاخرى والقيود الكمية ، بالإضافة الى مناقشة التعريفات الجمركية.

عقدت في الفترة من **1973-1979** ، و بلغ عدد الدول المشاركة **102** دولة منهم **90** دولة اعضاء ، والباقي دول غير اعضاء في حكم المراقبين ، وتمخضت عنها تطورات غير

1-أسامة المجدوب ، ألجات و مصر و البلدان العربية من هافانا الى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996 ، ص 46 .
أنظر كذلك :
- عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصائي و التشريعي القاهرة 1975 ، ص 92.

مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية ، بلغت فيه التجارة الدولية المحررة حوالي **155** مليار دولار ، واشتملت على العديد من الموضوعات اهمها تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وبعض الموضوعات الاخرى .

من ناحية الاجراءات تعد جولة طوكيو بمثابة اول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية ، الداعية الى تحرير التجارة من القيود الغير الجمركية والتخلص من رواسب فكر المذهب التجاري الذي اسهم في السياسة الحمائية ، وفرض القيود غير التعريفية على الواردات، حيث تم التوصل في جولة طوكيو الى العديد من الاتفاقيات التي اسهمت في تخفيض مثل هاذه القيود، فضلا عن معالجتها لجانب من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي، وتقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات ، وقد اسفرت الجولة عن وثيقة اعلان طوكيو التي شملت العديد من الاتفاقيات، التي تهدف الى تحرير التجارة الدولية من القيود الغير تعريفية ، بل و تطوير الهيكل القانوني الذي يحكم التجارة الدولية على ان يسري من **1980.01.01** ، وأهم هذه الاتفاقيات كانت على النحو التالي:

- اتفاقية الدعم وتتضمن اجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم اضافية تعرف بالرسوم التعويضية ، وتلتزم الدول الاعضاء بضمان الا يتسبب تقديم الدعم في الحاق الضرر بتجارة الدول الاخرى الاعضاء.
- اتفاقية القيود الفنية على التجارة– **technical barriers to trade**– ، ويقصد بها الاجراءات التي تتخذها الدول لأغراض امنية او بيئية ، ويلزم الاتفاق الدول الاعضاء بضمان الا تشكل هذه الاجراءات عوائق غير ضرورية امام تحرير التجارة الدولية . كما يتضمن احكاما تتعلق بمنح المساعدات الفنية في هذا الخصوص للدول النامية مع معاملتها معاملة خاصة .
- اتفاق اجراءات تراخيص الاستيراد، التي تضع الضوابط الكفيلة باستخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات.

- اتفاق المشتريات الحكومية "**governement Procurement**" ،ويقصد بها القطاعات السلعية التي تحتكر الدولة التداول فيها عن طريق الاستيراد، والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها. ويهدف الاتفاق الى فتح سوق المشتريات الحكومية لقدر اكبر من المنافسة الدولية، ويتضمن مجموعة من القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصدرين من الاجانب في عطاءات المشتريات الحكومية ، وعدم قصرها على المنتجين او المنتجات المحلية فقط.
- اتفاقية مكافحة الاغراق الذي تم التوصل اليه في جولة كينيدي، وقد تم تطويره و تفسير احكامه بصورة تفصيلية في جولة طوكيو .

2-جولة الاورغواي (1986-1994) وانشاء منظمة التجارة العالمية

تعتبر جولة الاورغواي من اهم جولات الجات على الاطلاق واطولها من ناحية المفاوضات ، حيث امتدت **7** سنوات و انتهت في **15 افريل عام 1994** بمراكش بالمغرب، بلغ عدد الدول المشاركة **125** دولة، والدول الموقعة بالفعل عليها **117** دولة اعضاء في الجات . بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي **755** مليار دولار ، وهو رقم لم تشهده أية جولة أخرى من جولات الجات ، بل وصل التخفيض في التعريفات الى **40%** ، لقد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها من حيث نطاقها والموضوعات التي انطوت عليها .

ادخلت جولة الاوروغواي لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية، وتم ادخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية **2005** . كما تم ادخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات " **GATS**" ، بل ادخلت جولة اوروغواي المجال الخاص بالملكية الفكرية و

تحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية و غيرها من المجالات مثل النفاذ الى الاسواق وتسوية المنازعات ، و غيرهما من الاطر المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة. بحيث يمكن القول ان تلك الجولة شملت معظم ان لم يكن كل مجالات التجارة الدولية، بل وبرزت في هاذه الجولة التأكيد على الارتباط بين السياسات التجارية و الاقتصادية، والتفاوض حولها لوحدة واحدة ، و من ناحية اخرى التعامل مع القطاعات التي كانت مهملة في مجال تحرير التجارة مثل السلع الزراعية والخدمات، او تلك التي كانت تخضع لأنظمة خاصة مثل المنسوجات والملابس الجاهزة .

بل والاهم ان هذه الجولة شهدت نهاية العمل بنظام سكرتارية الجات، وحل محل الجات كاطار مؤسس لمنظمة التجارة العالمية ، التي انشئت بعد ان اصبح **95%** من التجارة الدولية تقع في نطاق الدول الاعضاء ، وان الجولة شملت كل مجالات التجارة الدولية سواء في السلع ،او الخدمات، او الاستثمار، او الملكية الفكرية ، و بالتالي اكتمال النظام التجاري العالمي من خلال تلك الجولة من كل الجوانب حتى الجانب المؤسسي ، لتصبح منظمة التجارة العالمية هي الضلع الثالث المكون لمثلث ادارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي[1(1)] .والجدول التالي يلخص اهم تطورات جولات التفاوض ونتائجها وعدد الدول المشاركة .

1- بن زغيوة محمد،النظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دارالنعمان للنشر والتوزيع ،2012،ص21ومايليها .
انظر كذلك :
- بدوي براهيم ، أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية ، دار الفكر العربي ،ص55.
- محمد صفوة قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ،الدار الجامعية،2009،ص61 ومابعدها .

الجدول رقم(2)

جولات التفاوض وعدد الدول المشاركة

الجولات	النتائج	عدد الدول المشاركة
جنيف 1947	تخفيض الرسوم الجمركية	23
انيسي 1949	تخفيض الرسوم الجمركية	13
توركواي1951	تخفيض الرسوم الجمركية	38
جنيف 1956	تخفيض الرسوم الجمركية	62
ديلون1960-1961	تخفيض الرسوم الجمركية	62
كينيدي1964-1976	1- تخفيض الرسوم الجمركية 2- تجنب الاغراق	62
طوكيو1973-1979	1- تخفيض الرسوم الجمركية 2- تجنب الاغراق 3- تحسين آليات حسم المنازعات	102
اوروغواي 1986-1994	1- اضافة تحرير تجارة الخدمات 2- الوصول للأسواق 3- حقوق الملكية الفكرية	108

المصدر: فريد راغب النجار ، الحروب التجارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2010 ص17.

لقد جاء قيام منظمة التجارة العالمية استكمالا للنظام الدولي الاقتصادي ، بوضع اطار عالمي لقضايا التجارة والاستثمار والملكية الفكرية. واصبحت المجتمعات الدولية تعيش في عالم اكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية ولم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والاخذ بأسبابه ان تنعزل عما يجري فيه . حيث بدأت غالبية الدول في اجراء اعادة هيكلة لاقتصاداتها و تطبيق اقتصاد السوق الحرة .

في ظل التنظيم الحديث للتجارة الدولية، اصبحت السوق الدولية تمثل الاهمية القصوى لمجالات الاعمال و النشاط الاقتصادي عامة ، كما انها سوقا وحيدة للتبادل وتخصيص الموارد ، ومن ثم اصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية خاضعة لآليات السوق الدولية ،كما تمثل هذه الاخيرة محورا لهذه العلاقات ، حيث تعد الاطار الذي يتم داخله مختلف الروابط الاقتصادية على الصعيد الدولي سواء كانت روابط انتاجية او تجارية.

ثانيا: أثر تحرير التجارة الخارجية على حجم التجارة الدولية

أدت الاتفاقيات الدولية الى مزيد من تحرير التجارة الخارجية بين الدول، وهو ما ادى الى زيادة معدل التجارة الدولية الى الناتج العالمي خلال الفترة **(1995.1985)** بمقدار **3** مرات مقارنة بنفس المعدل خلال العشر سنوات السابقة [1]. وخلال العقد الاخير من القرن العشرين حقق الاقتصاد العالمي معدلات نمو مرتفعة في حجم التجارة العالمية(صادرات و واردات)، والجدول التالي يوضح حجم التجارة العالمية خلال الفترة **(1998-1990)**.

[1]- نبيل حشاد ، ألجات و انعكاساتها على الدول العربية ، سلسلة رسائل ، البنك الصناعي 42 ، الكويت 1994، ص 28.

الجدول رقم(3)

نمو حجم التجارة العالمية خلال الفترة(1990-1998)

البيان	الصادرات%				الواردات%			
السنة	90-95	1996	1997	1998	90-95	1996	1997	1998
العالم	6	5.5	10.5	3.5	6.5	6	9.5	4
امريكا الشمالية	7	6	11	3	7	5.5	13	10.5
امريكا اللاتينية	8	11	11	6.5	12	8.8	22	9.5
غرب اوروبا	5.5	5.5	9.5	4.5	4.5	5.5	7.5	7.5
الاتحاد الاوروبي	5.5	5.5	9.5	5	4.5	5	7	7.5
دول التحول الاقتصادي	5	6.5	12.5	10	2.5	16	17	10
آسيا	7.5	5	13	1	10.5	6	6	8.5
اليابان	1.5	1	12	1.5	6.5	5.5	1.5	5.5
شرق آسيا	1.5	7.5	11.5	2	12	4.5	6.5	16

Source: W.T.O International Trade developments1998.

يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول ان العالم شهد اعلى معدل نمو للصادرات عام **1997** بنسبة **15.5%** والواردات بنسبة **9.5%** ، ثم انخفضت هاذه النسب بصورة ملحوظة عام **1998** والصادرات انخفضت الى **3.5%** والواردات انخفضت الى **4%** نتيجة للازمة المالية التي تعرضت لها اقتصاديات جنوب شرق آسيا في منتصف عام **1997**.

الفرع الثاني: تحرير التجارة في إطار إقليمي

مع قيام منظمة التجارة العالمية برزت الاقليمية الجديدة * على نحو واضح ، احياء لأفكار الستينات و لكنه في اطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة وازالة العوائق الجمركية والغير جمركية . وانطلاقا من الحاجة الى تدعيم التكتلات الاقتصادية الاقليمية، اعيد احياء السوق المشتركة لأمريكا، و السوق المشتركة الجنوبية في امريكا اللاتينية بين الارجنتين والبرازيل و البارغواي هذا الى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في اوروبا و في امريكا .

اولا: دوافع الاقليمية الجديدة

هناك مجموعة من التطورات و الدوافع التي أدت الى بروز التكتلات الاقتصادية التجارية الاقليمية، وهي دوافع متنوعة تجارية واقتصادية و سياسية من اهمها [1]:

1- حدثت تغيرات عميقة في البيئة التجارية العالمية ، منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والاخذ في صيف **1973** بنظام اسعار الصرف العائمة .

*- يستخدم مصطلح الاقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي التجاري ، للعلاقات و التفاعلات التي تحدث داخل التكتلات و التجمعات الاقليمية الجديدة ، و بين المضمون السياسي و العسكري و الاستراتيجي ، الذي ظل يحكم علاقات و تفاعلات النظم الاقليمية ، بمفهومها التقليدي و يعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي و الحديث ، مجموعة واسعة من الاختلافات بينهما ، سواء من ناحية دوافع النشأة أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته ،ثم- و هذا هو الأهم- نمط العلاقات مع قيام النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة .

[1]- أحمد السيد النجار ، الصراعات التجارية الدولية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، 1994 ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، 1995 ص 183-184

2- صعود قوى تجارية جديدة، وحدوث تغيرات مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم، وتعتبر البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا من اهم هاذه القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة ، تؤهلها لتحل مكانة مهمة في التجارة الدولية .ان ظهور هاذه القوى التجارية الجديدة كان من اهم العوامل التي ساهمت في اشعال و تأجيج النزاعات التجارية الدولية .

3-تزايد التباين في العناصر المكونة في القدرة التنافسية لإنتاج الدول المختلفة، حيث تركزت القدرة التنافسية لصادرات احدى الدول على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لرفع الانتاجية ، بينما تركزت القدرة التنافسية لصادرات دول اخرى على الانخفاض النسبي لأجور العمالة فيها او على قربها من مصادر المواد الخام من الاسواق التي تتجه اليها صادراتها او على كفاءة الادارة في توظيف الميزات النسبية من اجل تحقيق انتاجية اعلى وقدرة تنافسية اكبر . ونظرا لتأثير زيادة القدرة التنافسية للقوى الصناعية الجديدة على مكانة الدول الرأسمالية الكبرى ، فان الاخيرة تحرص بشتى السبل على افقاد الدول الصناعية الجديدة تلك الميزة التنافسية المتزايدة من خلال العمل على حرمانها من ميزتها النسبية التي تشكل العامل الرئيسي في تمتع صادراتها بقدرة تنافسية عالية ، تحت دعاوي تبدو في مظهرها انسانية على غرار ما تفعل الولايات المتحدة الامريكية مع الصين ، وبعض دول الشرق الاقصى متهمة اياهم باستخدام العمل الرخيص كعامل رئيسي لرفع القوة التنافسية لصادراتها .

4-ان التطورات الثلاثة السابقة خاصة ما حدث من انقلاب في موازين القوى الاقتصادية في غير صالح الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا و، ولصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة في الشرق الاقصى ، وجنوب شرق اسيا ، مما ادى الى شيوع الفوضى في النظام الاقتصادي العالمي وتزايد شدة الخلاف في مفاوضات جولة الاوروغواي ، الامر الذي كان

له الاثر الحاسم في احداث تحول ملحوظ * في الموقف الامريكي ، من ظاهرة التكتل الاقتصادي الاقليمي كرد انتقامي على الحمائية المفروضة من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين .

لا شك ان التدهور النسبي في القدرات الاقتصادية الامريكية وتراجع الوزن العسكري للوجود الامريكي في اوروبا و جنوب شرق آسيا بعد انتهاء الخطر السوفياتي ترك مجالا اكبر لنمو قوة التكتلات الاقليمية في اوروبا حول المجموعة الاوروبية **(الاتحاد الاوروبي)** وفي اسيا حول اليابان .علاوة على ذلك فان اختفاء معالم الصراع السياسي والايديولوجي التقليدي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، دفع الى صياغة مفهوم الامن الدولي، بحيث تتراجع فيه الابعاد السياسية و العسكرية وتتزايد فيه المكونات الاقتصادية .

ثانيا: مظاهر الاقليمية الجديدة

ان التطورات السابقة ساهمت مجتمعة في بروز موجة الاقليمية الجديدة التي اخذت مظهرين الاول هو شكل التكتل التجاري و الاقليمي القائم على فرضية تسيير العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول الغير اعضاء والشكل الثاني قائم على اساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات او صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل . [1]

1-نموذج التكتل التجاري

توجد أربع درجات او مستويات للتكتل التجاري ، ادناها هو المناطق التجارية الحرة حيث تقوم الدول الاعضاء بتخفيض او الغاء القيود على التجارة داخل المنطقة مع المحافظة

* كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات ، معاديا لتجارب التكامل الاقتصادي و التجاري و الاقليمي ، حفاظا على التحرير الجماعي للتجارة الدولية ، و استبعاد أي محاولات تمييزية في التجارة الدولية بالاعتبار الولايات المتحدة هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي العالمي المرتكز على اتفاقية بروتن وودز .

1-عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية ، تجربة التكامل و الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 ، ص 21-22 .

على حماية– متمايزة – الدول الغير أعضاء ، وبعدها في المرتبة الثانية تأتي الاتحادات الجمركية ، حيث تقوم الدول الاعضاء بوضع تعريفات خارجية مشتركة ، اي توحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الاعضاء ، بالإضافة الى تحرير التجارة بين الدول الاعضاء من اي قيود او حواجز جمركية . تأتي المرتبة الثالثة السوق المشتركة، حيث يتم توسيع الاتحاد الجمركي ليتجاوز حدود الغاء الحواجز الجمركية المشتركة، وتوحيد التعريفة الجمركية مع الخارج الى الغاء كافة الحواجز الغير جمركية ايضا ، بحيث تتوفر حرية انتقال عوامل الانتاج : حرية انتقال العمال، وراس المال، والسلع والخدمات. اما اعلى المراتب او الدرجات فهو الاتحاد الاقتصادي حيث يتم تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بالإضافة إلى السوق المشتركة . من امثلة التكتلات التجارية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(NAFTA)** التي بدا التفكير فيها بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا عام **1981** ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1987 ، ثم تم توسيعها بانضمام المكسيك عام **1991** على مرحلتين الاولى بين الولايات المتحدة والمكسيك في عام **1990** ثم اشتراك كندا عام **1991**. ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا وحوض الهادي **(APAC)** الذي تأسس عام **1989** بدعوة استرالية وتأييد امريكي .ويعتبر الاتحاد الاوروبي اهم التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية.[1]

2- نموذج التكتل الصناعي

يعتمد على الروابط التجارية ولكنه ينشئ في الاساس بدوافع تفرضها العلاقات الصناعية و التكنولوجية ، لا يشترط ان يربط بين دول كما هو الحال بالنسبة للتكتلات التجارية ، ولكنه يمكن ان يربط بين مناطق داخل دولة واحدة ، او مناطق تجمع بين عضوية اكثر من دولة ، لا يشترط فيها ان تكون متقاربة جغرافيا بقدر ما تكون متكاملة

[1] -توفيق صالح الحفار، التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ،ص 350.
أنظر كذلك :
- محمد توفيق عبد الحميد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 222 .
- محمد محمود الامام ، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي ، مرجع سابق ،2004 .

صناعيا ، يسميها البعض بالإقليمية الفرعية والبعض الأخر يطلق عليها الدولة الأقاليم **(Region state)** ، وهذا النوع يوجد بصفة أساسية في جنوب شرق آسيا ، وبعض المناطق الأوروبية، وهو احد نتائج تدويل الاقتصادي والثورة التكنولوجية ومن أمثلة الدول الأقاليم التي تقع داخل دولة واحدة منطقة شمال ايطاليا ،و الالزاس ،و اللورين ،و بادين وفيرنميرج ،وكتالونيا. اما بالنسبة لتلك التي تتشكل من مناطق متفرقة في اكثر من دولة منها على سبيل المثال: المنطقة الإقليمية التي تربط بين بوهيميا في جمهورية تشيك مع ساكوني في المانيا و سيليزيا في بولندا. [1]

على ضوء ما تقدم يتضح لنا غلبة وأهمية العامل الاقتصادي و أولية عامل التفاعلات على العوامل الأخرى ، التي تحدد النظم الإقليمية بما فيها العامل الجغرافي والأولوية ستكون للمصالح الاقتصادية، وما تفرضه من علاقات اعتماد متبادل بين الدول ووجود فرص اكبر للمشاركة في النظام العالمي بدلا من التهميش.

ثالثا: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة

لعل ابرز تأثير للانتشار الكبير للإقليمية الجديدة هو ارتفاع معدلات التجارة، او ما يعرف بالتجارة داخل الاقليم، و التي تجاوزت **40%** في اجمالي تجارة الدول الاعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات الاقليمية الفاعلة ، فقد عرفت التجارة الاوروبية البينية على سبيل المثال نمو بلغت نسبته **48%** عامي **2003 –2005** ، يعود بالدرجة الاولى الى التوسع الذي شهده الاتحاد الاوروبي، و قد كان لهذا التوسع الاثر الايجابي حيث ارتفع حجم التجارة البينية الاوروبية من **3470** مليار دولار لسنة **2003** الى حوالي **5137** مليار دولار لسنة **2005** ، ليتجاوز **7602** مليار دولار مع نهاية **2007** اما التجارة البينية لدول رابطة شرق آسيا (الاسيان) ، فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا فقد ارتفع اجمالي التجارة البينية

1- محمد السعيد ادريس ، تحليل النظم الاقليمية : دراسة في أصول العلاقة الدولية الاقليمية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، مصر ، 2011، ص 4 و ما بعدها .

من **211** مليار دولار في عام **2003** الى **305** مليار دولار لسنة **2005** ، لتصل سنة **2007** الى حوالي **437** مليار دولار ، اي بزيادة تقدر ب **44%** . في حين ارتفعت التجارة البينية بين كندا والولايات المتحدة الامريكية و المكسيك من 1308 مليار دولار سنة **2003** الى **1634** مليار دولار سنة **2005** ثم **2040** مليار دولار مع نهاية سنة **2007** اي بنسبة **25%** .

ان ما يؤكد تنامي وتطور ظاهرة الأقلمة هو نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية، حيث بلغت في دول الاتحاد الأوروبي **62.8%** سنة **2007** ، بعد ما كانت **60.6%** سنة **2003** ، و **45%** في مجموعة النافتا سنة **2007** ، لتصل لدى رابطة جنوب شرق آسيا إلى **25.7%** لنفس السنة، كما هو مبين في الشكل التالي :

نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية

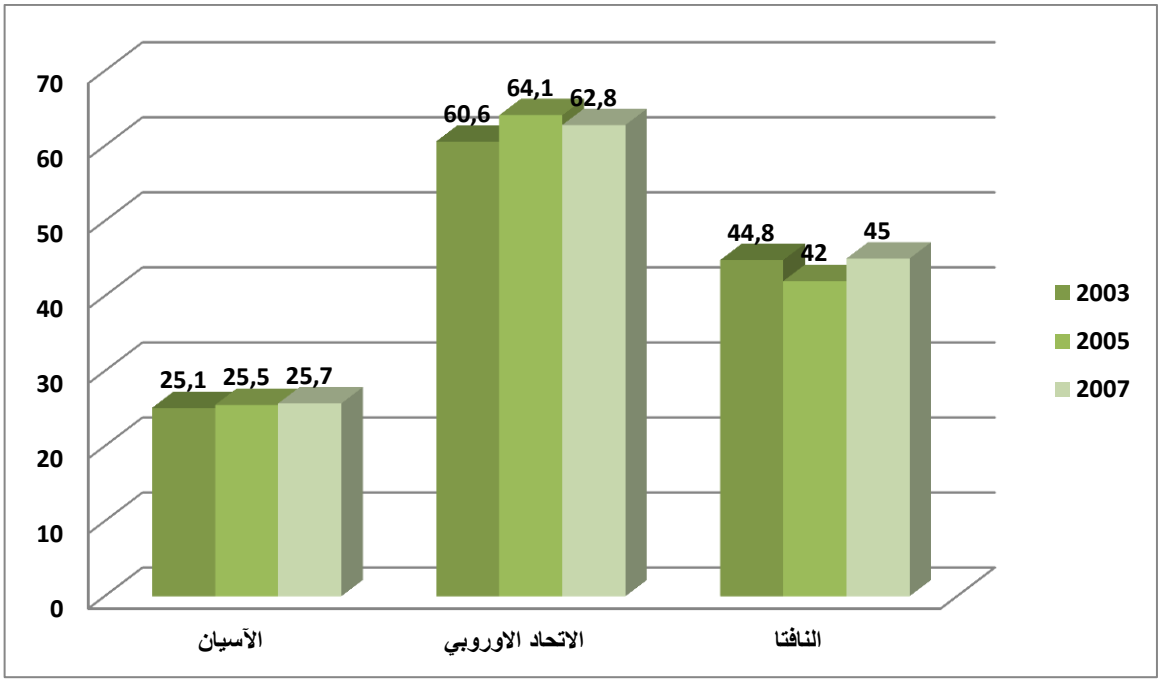

المصدر : توفيق عبد الحميد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 226.

كما تشير بيانات **الجدول رقم (4)** الى ان التجارة السلعية على الصعيد العالمي اتسعت بوتيرة سريعة ، نتيجة الزيادة الضخمة في قيمة التدفقات التجارية للنفط والسلع الاساسية غير النفطية من ناحية ، والزيادة الملحوظة في حجم التدفقات التجارية للسلع الرأسمالية (التي يحركها انتعاش الاستثمارات على الصعيد العالمي) من ناحية اخرى، وقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية على مستوى العالم بمعدل **16%** مقابل **14%** خلال العام السابق لتسجل قيمتها نحو **11920** بليون دولار ، و ارتفع معدل نمو الصادرات الخدمية الى **11.3 %** خلال عام **2006** مقابل **10.9%** خلال العام السابق ، وسجلت تقييماتها **2797** بليون دولار خلال عام **2006**. وكان محصلة ذلك أن ارتفع معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية العالمية خلال عام **2006** إلى **15.1 %** ، مقابل **13.3 %** خلال العام السابق ، وبلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمية العالمية نحو **14717** بليون دولار مقابل **12787** بليون دولار خلال العام السابق. وهذا ما تبينه بيانات الجدول التالي :

الجدول(4)

تطور التجارة السلعية والخدمية للعالم خلال الاعوام(2006/2002)

البيان	القيمة (بالبليون دولار الامريكي)				معدل النمو %			
	2002	2003	2004	2005	2006	2003	2004	2005	2006
الصادرات السلعية العالمية	6349	7418	9017	10275	11920	16.8	21.6	14	16
الصادرات الخدمية العالمية	1645	1885	2266	2512	2797	16.6	20.2	10.9	11.3
الصادرات السلعية والخدمية العالمية	7994	93.3	11273	12787	14717	16.4	21.3	13.3	15.1

المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،الطبعة الأولى ، القاهرة، ص 107.

لقد ساهمت الدول المتقدمة بنحو **67.3%** من اجمالي الصادرات السلعية و الخدمية العالمية عام **2006** ، وساهمت الدول الصناعية السبع (**G^7**) بنحو **39.2%** وساهمت منطقة اليورو بنحو **29%** ، وساهمت الدول الأسيوية حديثة التصنيع بنحو **9.2%** .

المطلب الثاني: التحرير المالي

ان التحرير المالي أو الانفتاح المالي أدى الى تكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي ، من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال ، ومن ثم اخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية ،بحيث أصبحت اسواق راس المال اكثر ارتباطا وتكاملا مما يعكس حالة من الاعتماد المتبادل .سوف نتناول هذا المطلب وفقا للترتيب التالي :

الفرع الأول: ماهية التمويل الدولي

ان التمويل الدولي يتضمن كافة حركات و انتقالات الأموال بين الدول من اجل الحصول على عائد او امتلاك اصول عينية او نقدية ، سواء كانت عقارات، او مشروعات او اسهم ،او سندات، او ودائع، او عملات اجنبية.....الخ. وعليه فان انتقال رؤوس الاموال يشمل ما يلي[1] :

- انتقال وحركة رؤوس الاموال بين الدول من طرف واحد، والتي تمثلها المساعدات والمنح والهبات الخاصة او العامة ، وغيرهما .
- انتقال الأموال من دولة الى أخرى، و ذلك بإيداعها في الدولة الاخرى من أجل الحصول على عائد اكبر .
- حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة الى اخرى ، سواء كانت فورية، او آجلة والتي ترافق حركة وانتقال السلع، او الاشخاص عبر الدول ، و ترتبط بها.
- اشتراك مواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة ، أو حكومة في دولة اخرى من خلال اشتراك صريح في المشروعات ، أو عن طريق شراء أسهم المشروعات

[1] - جون هيدسون و مارك هوندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور ، دار المريخ ، الرياض 1987 ، ص 335.

وبالذات من خلال ما توفره الشركات المساهمة من امكانية للقيام بذلك ارتباطا بطبيعة المساهمة فيها.

- ابقاء مواطني دولة معينة الأرباح التي تحققها مشروعات ، يملكونها في دولة اخرى من أجل اعادة استخدامها في تلك الدولة او ايداعها للحصول على عائد اكبر وامتلاك اصول فيها .

هكذا فان التمويل الدولي يتضمن كافة الحركات و انتقالات رؤوس الاموال بين الدول، و التي تتضمن بالضرورة طرفين احدهما في دولة معينة و الآخر في الدولة الاخرى سواء كان هذا الطرف في الدولة المعينة ، او في الدولة الاخرى ، شخصا طبيعيا او معنويا، وسواء كان جهة خاصة ، او جهة حكومية، او هيئة او منظمة دولية او اقليمية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الدولي

تتعدد مصادر التمويل الدولي، وتتنوع أشكاله وأدواته الى حد كبير، نتيجة أهمية هذا التمويل وتزايد هذه الاهمية عبر الزمن، باتساع وتزايد عمليات التمويل الدولي وتسارعها ومن اهم مصادر التمويل الدولي ما يلي [1]:

أولا: المصادر الرسمية الجماعية، وتشمل الهيئات الدولية، والهيئات الاقليمية، وهي بشكل أساسي البنك الدولي الذي يختص بالتمويل المتوسط والطويل الاجل لأغراض البناء و الاعمار والتطوير والمؤسسات التابعة له، وصندوق النقد الدولي الذي يختص بالتمويل قصير الاجل لمعالجة حالات العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الاعضاء .

ثانيا: المصادر الرسمية الثنائية و تشمل المساعدات بين حكومتين أو بين هيئات حكومية والتمويل يتم من خلالها بشروط ميسرة في الغالب .

[1]- فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتب الحديث الأردن ،2010 ، ص 183 – 184.

ثالثـــا: البنـــوك التجاريـــة و بالـــذات فـــي الـــدول الرأســـمالية المتقدمـــة ، حيـــث أدت البنـــوك التجاريـــة وخاصـــة دوليـــة النشـــاط منهـــا دورا مهمـــا و مكمـــلا و ســـاندا للمصادر الأخرى في توفير التمويل.

رابعـــا: الشـــركات الاجنبيـــة و خاصـــة منهـــا متعـــددة الجنســـيات عـــابرة الحـــدود و المتخطيـــة لهـــا والتـــي تـــوفر التمويـــل الـــدولي مـــن خـــلال الاســـتثمار الاجنبـــي المباشـــر ، و الـــذي كـــان يمثـــل اهـــم مصـــادر التمويـــل الـــدولي فـــي الـــدول الناميـــة قبـــل الحـــرب العالميـــة الثانيـــة، غيـــر أن أهميتـــه النســـبية وليســـت المطلقيـــة ، وقـــد تراجعـــت بعـــدها ، و عـــادت اهميتـــه للظهـــور وتزايـــد دوره و بالـــذات فـــي الاستثمار والانتاج ....الخ.

خامســـا: الأســـواق الماليـــة التـــي يـــتم مـــن خلالهـــا التمويـــل الـــدولي فـــي اصـــدار الاســـهم و الســـندات و الاوراق الماليـــة الاخـــرى التـــي يـــتم تـــداولها والتعامـــل بهـــا فـــي هـــاذه الاســـواق ، والتـــي تمثـــل الاســـتثمار المـــالي الـــذي يفتـــرض انـــه يـــرتبط بالاســـتثمار الحقيقـــي ويســـهم فيـــه ، والـــذي تـــزداد اهميتـــه كمصـــدر للتمويـــل بحكـــم التطـــورات فـــي الادوات والوســـائل والتقنيـــات التـــي تتضـــمنها التقنيـــات المتقدمـــة المتمثلـــة فـــي المعلومـــات والحاســـوب والانترنـــت والاتصـــالات ، وغيرهـــا، خاصـــة وان التعامـــل فـــي هـــاذه الاســـواق اصـــبح يشـــمل العـــالم كلـــه مـــن خـــلال عولمتهـــا ، و مـــا نجـــم عـــن ذلـــك مـــن زيـــادة الاســـتثمار المـــالي علـــى الاستثمار الحقيقي بدرجة كبيرة جدا في ظل العولمة الاقتصادية .

تشـــير الاحصـــائيات الـــى ان تطـــور حجـــم المعـــاملات عبـــر الحـــدود فـــي الاســـهم والســـندات فـــي الـــدول الصـــناعية المتقدمـــة، حيـــث تشـــير البيانـــات الـــى ان المعـــاملات الخارجيـــة فـــي الاســـهم و الســـندات كانـــت تمثـــل اقـــل مـــن **10%**

من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول في عام **1980**، بينما وصلت الى ما يزيد عن **100%** في كل من الولايات المتحدة الامريكية و المانيا عام **1996** و عن ما يزيد عن **200%** في فرنسا و ايطاليا و كندا في نفس العام[1].

الفرع الثالث: التحرير المالي و ترابط أسواق المال الدولية

لقد ارتبط التحرير المالي ارتباطا وثيقا بما يسمى عولمة أسواق المال ، التي تتم فيها عملية تبادل و تتداول وتصفية الديون و الأصول النقدية، و المالية خارج الحدود الوطنية واصبحت الاسواق المالية اكثر الآليات التي تربط دول العالم بعضها ببعض، والتي تشمل سوق العملات وأسواق الاسهم والسندات ، والقروض والأوراق المالية الأخرى. وذلك نتيجة لإلغاء جميع الحواجز المكانية والزمنية والتنظيمية .

أولا: إلغاء الحواجز الزمانية والمكانية والتنظيمية

تخضع عمليات التبادل في أسواق المال لمقتضيات تحرير انتقال راس المال، هذا التحرير يتجسد في :

1- الغاء الحواجز المكانية (التحرير الجغرافي) ، حيث لم يعد للعوامل الجغرافية أي قيود على انتقال رأس المال .

2-الغاء الحواجز الزمنية، فلم يعد للوقت أي قيد في انتقال رأس المال ، حيث تجري عمليات مبادلة بأرقام كبير جدا في أجزاء يسيرة من الوقت. وذلك نتيجة لما وفرته ثورة المعلومات و الاتصالات والتقنيات ذات الصلة بهما ، ومنها التوسع في استخدام الحاسوب و الانترنت ، من امكانيات

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ،منظماتها ، شركاؤها ، تداعياتها ، مرجع سابق ، ص 49.

للتعامل في الاسواق المالية بالشكل الذي أدى الى تجاوز قيد الزمان و المكان معا .

3-الغاء القيود الاجرائية و التنظيمية ، تعويم أسعار الصرف، الغاء الاجراءات المقيدة لانتقال راس المال ، أمر تسعى اليه كل الدول لتنشيط عمليات الاستثمار وتنشيط اقتصادها.

ثانيا: أهم المعاملات التي تم تحريرها

يمكن إيجاز أهم المعاملات التي تم تحريرها فيما يلي: [1]

1-المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، مثل الأسهم و السندات و الاوراق الاستثمارية والمشتقات.

2-المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، اي المعاملات الخاصة بشراء او بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين ، او شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين .

3-المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي ، والضمانات والكفالات ، والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل او على التدفقات الى الخارج .

4-المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الاموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع او القروض او تسوية الديون.....الخ.

5-المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود .

1-نفس المرجع السابق ، ص 50.

لقد تزايدت أهمية أسواق المال الدولية أواخر القرن العشرين ، نتيجة النمو المتزايد لهذه الأسواق حيث بلغت مرحلة كبيرة من الاندماج والتكامل، و يعكس ذلك مدى سيطرة النشاط المالي على الاقتصادات الدولية . مع ترابط الأسواق المالية ينشئ ترابط مماثل للاقتصادات المرسملة ، وهو ما أدى إلى خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع نمو حجم الأسواق المالية وتكاملها ، تنمو العلاقات الاقتصادية وتتشابك أكثر، مما يعكس تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي، وبالتالي درجة عالية من الاعتماد المتبادل.

المبحث الثاني : التقسيم الدولي للعمل

يعتبر التقسيم الدولي للعمل شرطا جوهريا لوجود حالة الاعتماد المتبادل، وكلما تعمق تقسيم العمل كلما زادت درجة الاعتماد المتبادل، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي تحدثها هذه الظاهرة في الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد اسهمت هذه الظاهرة في خلق حالة الاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات الانتاجية الموجه انتاجها للسوق الدولية ، كذلك أدى تقسيم العمل الدولي المتزايد إلى خلق التشابك بين مراحل الانتاج المختلفة ، خاصة مع التفتيت السلعي و زيادة التخصص على المستوى الدولي .

لقد أولت النظرية الاقتصادية أهمية لظاهرة تقسيم العمل و التخصص الدولي في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي ، كذلك تتعرض النظرية لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم ، كما أنها تتعرض لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في انتاج سلع معينة دون غيرها .

ان النمط الحالي للتقسيم الدولي للعمل لم يكن أبدا ، و لا يمكن أن يكون الا نتاجا تاريخيا لتطور الرأسمالية ، هذا التطور الذي كان له انعكاسا على العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي لم تعد الحركات التجارية و حركات رؤوس الأموال وحدها تشكل العلاقات المهمة بين الدول ، بل أخذت الحركات التقنية و التكنولوجية في أواخر القرن العشرين تشكل

المؤشر الذي يمكن عن طريقه تحديد طبيعة الاعتماد المتبادل بين الدول ذات السيادة . لفهم طبيعة العلاقة بين تقسيم العمل و الاعتماد المتبادل ، من الضروري توضيح مفهوم تقسيم العمل الدولي ،و تتبع مراحل تطوره ،و اثر ذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية و هذا ما نتابعه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول : مفهوم تقسيم العمل الدولي

يعني تقسيم العمل الدولي تخصص بلدان معينة **(أو فروع انتاجية معينة في هذه البلدان)** بإنتاج أنواع محددة من السلع و الخدمات ، مخصصة للتبادل الدولي . يعرفه محمد دويدار بأنه " قيام عمليات الانتاج في البلدان المختلفة على التخصص في نوع معين من الانتاج تخصصا يستلزم قيام التبادل بين الدول ، وذلك على أساس المتاح من الموارد الطبيعية وعوامل الانتاج المختلفة، ابتداء من احتياجات رأس المال الدولي ومناطق تركزه في العالم".[1]

يعتبر تطور التقسيم الاجتماعي للعمل تاريخيا مقدمة للتقسيم الدولي للعمل ، و يقصد بالتقسيم الاجتماعي للعمل تحقيق قدر من التخصص و التعاون فيما بين المنتجين داخل المجتمع، مما يرفع من الانتاجية و خلق الفائض الاقتصادي ، الذي قد يتجاوز قدرات استيعاب السوق المحلية ، مما يمهد للاتجاه نحو التبادل الخارجي .

يعتبر آدم سميث * أول من اكد في كتابه " ثروة الامم " ان الثروة مصدرها العمل وتزايدها يتوقف على تقسيم العمل و التخصص ، لأن هذا الأخير يرفع من الانتاجية ، و يتوقف هو الآخر على مدى تراكم راس المال و على مدى اتساع السوق ، في هذا المجال يرى سميث ان من مزايا التجارة الدولية انها تعمق من تقسيم العمل و التخصص .

---

[1] - محمد دويدار ، الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2001، ص201 .

* - يرى ادم سميث ان السبب الحقيقي الذي يجعل الانسان يميل نحو التخصص ، هو ميله نحو المقايضة و المبادلة و هي طبيعة كامنة في الانسان

راجع في ذلك جوروج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية 1965.ص 64.

هناك من يرى ان مفهوم تقسيم العمل الدولي يشير إلى تحديد تكوينات أو المجتمعات و تميزها عن بعضها البعض ، حسب الوظائف أو الادوار التي يمكن ان تؤديها في الاقتصاد العالمي ، أو هو تحديد التخصصات و الانشطة التي يمكن ان تؤديها الدول في الاقتصاد العالمي اعتمادا على المزايا النسبية . و يرى البعض أنه بمثابة عملية التخصص الكفء للموارد في ظل سياق تكنولوجي معين . [1]

المطلب الثاني : تطور تقسيم العمل الدولي

لقد تطور تقسيم العمل الدولي منذ نشأة النظام الرأسمالي، وعملت هذه الظاهرة على أحداث متغيرات عديدة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . وفيما يلي سوف نتناول اهم مراحل تطور تقسيم العمل الدولي على النحو التالي:

الفرع الأول: المرحلة التجارية (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

في هذه المرحلة تم التحول من الاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد المبادلة النقدية ، على أثر التغيرات الاجتماعية التي سادت أوروبا، والاكتشافات الجغرافية الكبرى ، وخاصة اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح ، واكتشاف امريكا اللذين مهدا السبيل نحو تطور تيارات تجارية جديدة ، و انفتاح أسواق ومجالات وآفاق واسعة أمام الشركات التجارية الاوروبية ، لقد مكنت هذه الاكتشافات الكبرى من دخول العالم مرحلة المبادلات التجارية الواسعة .

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق النشاط الاقتصادي ، ففي الزراعة حدثت تحولات كبرى نحو الزراعة من أجل السوق وتغذية الصناعة بالمواد الأولية ، أدى إلى تغير التنظيم الاجتماعي للزراعة في اتجاه سيطرة رأس المال على الانتاج الزراعي . هذا التغير عمل على

[1] - جورج تيمونز روبيرتس و ايمي هايت – من الحداثة الى العولمة ، رؤى وجهات نظر في قضية التطور و التغير الاجتماعي، ترجمة سمير الششكلي عالم المعرفة ، الجزء الثاني ، عدد 318 ، ديسمبر 2004 ، الكويت ، ص 115.

احداث تغيرات كبيرة في فنون الانتاج الزراعية، مثل ادخال الدورة الزراعية و نظام الصرف وادخال محاصيل وأدوات عمل جديدة واستخدام الأسمدة إلى غير ذلك ، مما استلزم التوجه إلى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم للتغيرات في الزراعة.[1]

كذلك بدأ النشاط الصناعي يشهد تنظيما جديدا وفنونا إنتاجية جديدة ، حيث تم تأسيس معامل كبيرة سميت بالمانيفكتورات، و هي مشاريع رأسمالية خاضعة لإدارة صاحب رأس المال الذي يجمع العمال في مكان واحد و يخضعهم لنظام عمل معين . ولقد قامت الدولة في القرن السابع عشر بتأسيس مانيفكتورات تابعة لها كما وقع ذلك في فرنسا نتيجة لمبادرات الوزير كولبير ، الذي أسس مانيفكتورة ملكية لصناعة الأسلحة ، والزرابي والزجاج ....الخ على الصعيد التجاري اخذت الاسواق الوطنية تنفتح يوما عن يوم، والسلع تخرج من الإطار الإقليمي وتبحث عن الطالبين في كل مكان.

ان تقسيم العمل الدولي كان موجودا إلى حد ما في القرون الوسطى فاذا كان الاكتفاء الذاتي سمة من سمات الارياف ، فان المدن التجارية كانت مرتبطة بالتجارة داخل اوروبا وخارجها بقسم من استهلاكها كما بقسم من انتاجها. وهكذا كان نسيج بلاد الفلامنكا و شمال ايطاليا يتطلب لإنتاجه توافر الحرير المستورد من آسيا و الصوف الانجليزي غالبا ، في ذلك الحين كانت انجلترا تشكل سوقا للبلدان المحيطة المصدرة للمواد الأولية مثل سكوندنافيا أو روسيا [2]. غير أن قيام الأمم وتنمية الصناعات في عصر التجاريين عطلا إلى درجة كبيرة هذا التخصص بفعل الحماية الجمركية التي كان هدفها تشجيع الإنتاج الوطني . لكن بشكل عام يمكن اعتبار بداية ظهور التقسيم الدولي للعمل في المرحلة المانيفكتورية من تطور الرأسمالية، اي في القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر ، وظل حتى الثورة الصناعية

[1] - محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص 97.
[2] - جاك آدا ، العولمة من التشكل الى المشكلات ، ترجمة حبيب نطانيوس ، مرجع سابق ، ص 54.

قائما على أساس طبيعي أي ، على أساس الفوارق في الظروف المناخية أو الجغرافية لمختلف البلدان و فيما تملكه من المواد الأولية و مصادر الطاقة .

الفرع الثاني: مرحلة الثورة الصناعية (من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر)

تشكل التقسيم الدولي المعاصر للعمل مع نشوء المجتمع الرأسمالي المتطور، عندما أدت الثورة الصناعية إلى ظهور الآلة الكبيرة والتي أفضى تطورها إلى تقسيم العمل على المستوى الوطني أولا، ومن ثمة على الصعيد العالمي، كما أفضى إلى زيادة الطلب على أنواع الخامات التي لم يعد المتوفر منها في الدول الصناعية كافيا لتلبية حاجات الصناعة الآلية المتعاظمة .

حيث أدت الثورة الصناعية إلى زيادة نسبة النتاج الصناعي في اجمالي الانتاج العالمي و ذلك بتعاظم الدور الذي لعبه الانتاج السلعي الرأسمالي ، واصبح لراس المال الصناعي دور مهم في النشاط الاقتصادي ، حيث اضحت الصناعة المجال الرئيس للحصول على الارباح، ومن ثمة المجال الاساسي و الواسع للاستثمار [1]. عند هذا التطور اصبح راس المال التجاري تابعا و خادما لراس المال الصناعي ، وبظهور هذا الاخير تحققت الثورة الصناعية، و بدأت الدول الرأسمالية الاوروبية في تطويق المناطق المسيطرة عليها عبر التجارة وتكثيفها ، لكي تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية . فلم تعد حاجة هذه الدول مقصورة على السكر والشاي والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل على المواد الخام التي تلزم الصناعة والمواد الغذائية [2].

في الفترة ما بين **1700** و **1740** لم تكن انجلترا رائدة في أوروبا في التصدير الصناعي فحسب ، بل كانت المصدر الزراعي الرئيسي لأوروبا ، و في عام **1900** كان

---

[1]- جورج تيمونز روبيرتس و ايمي هايت – من الحداثة الى العولمة ، مرجع سابق ، ص 45.

2-رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث ، عالم المعرفة ، عدد 118، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، اكتوبر ، 1987ص 52.

اقل من **10%** من سكان انجلترا يعملون في المهن الزراعية وفي ظل الرأسمالية الصناعية تبادلت دول المركز المنتجات المصنعة مقابل المنتجات الزراعية للمحيط، وقد كانت بريطانيا من **1815** إلى **1873** ورشة عمل العالم ، حتى انها في هذه الفترة زودت البلدان (فرنسا المانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الامريكية) بحوالي نصف احتياجاتها من السلع المصنعة ثم تأتي الممارسات التجارية لتلك الدول لتنافس بريطانيا في مبيعاتها لدول المحيط ، منافسة أدت إلى التدافع إلى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية تدافعا ادى إلى زيادة تقسيم العمل الدولي لضمان استمرارية هيمنة المراكز الصناعية، وبذلك تم حصر عمليات الانتاج في البلاد المسيطرة عليها في قطاعات الزراعة والتعدين ، لكي تؤمن المواد الخام للدول الرأسمالية المتجهة إلى تصنيع اكثر ، وبهذه الطريقة امكن تزويد الاقتصادات المركزية المسيطرة بمواد خام رخيصة الاسعار ، وذلك في ظل تقويض نمو الاسواق الداخلية في الدول المستعمرة أو التابعة . [1]

الفرع الثالث : النصف الاول من القرن العشرين

بالرغم من الارتباط الشديد بين تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي ، لم تحدث تغيرات جوهرية في الاخير على نحو ما تم في تقسيم العمل الاجتماعي خلال النصف الاول من القرن العشرين ، وعليه سوف نركز في البداية على تطور تقسيم العمل الاجتماعي، ثم نرى العلاقة بينه و بين التقسيم الدولي للعمل ، وذلك على النحو التالي:

اولا: تطور تقسيم العمل الاجتماعي

افضت الثورة الصناعية إلى متغيرات اجتماعية جديدة ادت إلى اتساع و تعميق التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي . كانت المخترعات الجديدة من اهم العوامل المؤثرة في ذلك بالإضافة إلى تطور الإدارة العلمية التي تقوم على دراسة الوقت والحركة . فقد ظهرت

1-جورج تيمونز روبيرتس و ايمي هايت – من الحداثة الى العولمة ، مرجع سابق ، ص 201

آثار المخترعات خاصة الصناعية منها على تقسيم العمل الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر ، حيث تطورت عملية تقسيم العمل إلى حد كبير، وازداد ذلك عمقا مع ظهور الادارة العلمية مع اواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين . ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي :

1- النمو الحضري

تميز النمو الحضري منذ الحرب العالمية الأولى بزيادة مضطردة في حجم المدن ، فقد تضخمت المناطق الحضرية و تلاحمت مع بعضها ، نتيجة لهجرة السكان من الأرياف و التوسع الصناعي في المدن . وكان اختراع المحرك الكهربائي و المحرك داخلي الاحتراق و الكهرباء بشكل عام حرر الصناعة من الاعتماد على قرب الوقود ، اذ أصبحت القوة المحركة متاحة في اي مكان بفضل الشبكة الكهربائية ، وكذلك المحرك داخلي الاحتراق الذي حرر الصناعة من الاعتماد على السكك الحديدية والقنوات المائية لنقل المواد الخام و المنتجات ، علاوة على ذلك تطور وسائل النقل و توسع الطرق ، سهل نقل السلع إلى المدن في شاحنات عبر شبكة من الطرق السريعة ، كما هيأت السيارة قدرة كبيرة لانتقال الأفراد وبذلك أصبح بإمكانهم اختيار المكان الذي يسكنون فيه بعيدا عن مكان العمل .[1]

أدت هذه التطورات التقنية إلى تحرير الصناعة من القيود الفنية التي واجهتها في القرن التاسع عشر كما أدت أيضا إلى تحرير القوة العاملة و الصناعة من قيود المكان ، هذا التحرر كان له عظيم الأثر على جميع الأنشطة الإنتاجية، بل أدت إلى خلق أنشطة و مجالات إنتاجية جديدة ، أسهمت في نمو و تطور عمليات تقسيم العمل الاجتماعي ، و ما صاحب ذلك من خلق فرص التوظيف و زيادة درجات التخصص الإنتاجي . فعلى سبيل المثال كانت صناعة السيارات و الطائرات صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، لكن

1- آر بايا بوكنان ، الآلة قوة و سلطة ، التكنلوجيا و الانسان منذ القرن 17 حتى القرن الحاضر ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة، الكويت عدد 259 ، يونيو 2000 ، ص 231.

أمكن إنتاجها اختراع المحرك داخلي الاحتراق ، فالطائرات عند اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن معروفا بدقة طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه ،أكثر من كونها وسيلة رصد و استكشاف ، ولم يكد عام **1918** يبدئ حتى ظهرت للوجود صناعة مهمة للطائرات في جميع الدول المحاربة، فقد تم إنتاج مجموعة متنوعة من الماكينات و الهياكل المعدنية لعمل طائرة مقاتلة وأيضا طائرات نقل ، وظهر جيل من الخطوط الجوية التي صممت خصوصا لنقل الركاب ، التي أصبحت خطوط منتظمة منذ عام **1939** خاصة داخل القارة الأمريكية[1].

اذن أدت الابتكارات التكنولوجية إلى خلق صناعات لم تكن قائمة من قبل ، كان لها تأثيرها الشديد على النشاط الاقتصادي في مجمله. استلزمت هذه الصناعات بالضرورة التوجه إلى التخصص و تقسيم العمل الاجتماعي الشديد . إن هذا يعكس حقيقة جديدة في تطور القوى المنتجة تحققت في مجرى تطور الصناعة الآلية ، وبذلك تدخل عملية تقسيم العمل الاجتماعي خلال القرن العشرين مرحلة كبيرة من تقسيم العمل و التخصص ، وهي عملية مستمرة لأن تطوره (تقسيم العمل) يتم بصورة عفوية ، في خضم الصراع بين الدول على أسواق التصريف و على مصادر الموارد الأولية و ميادين الاستثمار.

2- الإدارة العلمية

مع مطلع القرن العشرين ازدادت أهمية التنظيم الإداري فيما يخص تطوير الإنتاج الصناعي ، حيث نتج عن التفكير الإداري فلسفة خاصة بالصناعة . ونذكر في هذا السياق المهندس الأمريكي فريدريك تايلور الذي قام ببناء اطار فلسفي جديد ، معتمدا في ذلك على الأساليب العلمية في دراسة الوقت و الحركة ، و قد بنى تصوراته الفكرية على خبرته كمهندس وعلى ملاحظاته على تسلسل العمل (مراحل الإنتاج) ، كما حاول الاقتصاد في

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 173.

الوقت، و تهيئة الظروف المادية الملائمة لكي يقوم العامل بإنجاز عمله بأعلى كفاءة و بأقل تكلفة مادية . لان الهدف من الإدارة العلمية هو رفع الانتاجية ، وقد اكد تايلور على ضرورة تقسيم العمل ، بل اعتبره من اهم قواعد الإدارة العلمية . وقد طبق النموذج التيلوري في صناعة السيارات (فورد) و في مجالات كثيرة . استمرت مبادؤه و افكاره في الإدارة في معظم البلدان الصناعية كأمريكا و انجلترا و فرنسا و المانيا خلال ثلث قرن. لكن سرعان ما بات واضحا ان النموذج التيلوري في الادارة عاجز عن حل جميع مشكلات الصناعة. لان النموذج التيلوري يقوم على فرضية ان العمال كالآلات و ما يحفزهم هو الاجر . لكن حيث ان العمال لهم مشاعر ورغبات وميول يمكن ان يكون لها تأثير على أدائهم الانتاجي . لذلك ظهرت تصورات جديدة ترى ضرورة خلق التوازن بين الابعاد المادية و الانسانية في المؤسسات الانتاجية. وقد اثبتت التجارب التي قام بها الباحث الامريكي التون مايو مع فريق من جامعة هارفرد بين سنة **1927 و 1932** ، في ورشات وسترن الكتريك بأمريكا ، ان لطبيعة التفاعل الاجتماعي دورا مؤثرا في سلوك الافراد داخل المؤسسة ، كذلك فان العلاقات المتبادلة و تفاعل الافراد في الاداء الوظيفي له اثر في تحقيق كفاءة و فاعلية المنظمة .[1]

ثانيا:ارتباط التقسيم الدولي بتقسيم العمل الاجتماعي

ان معظم التطورات والمتغيرات في تقسيم العمل الاجتماعي تمت بصفة خاصة في النشاط الصناعي، وان أبحاث التطوير كانت لخدمة المؤسسات الصناعية التي تتبعها معامل البحث؛ أي أن التغيرات التي حدثت في تقسيم العمل الاجتماعي تمت في الاقتصادات الصناعية بصفة اساسية ، أما الاقتصادات الخاضعة للاستعمار – نظرا لعلاقات التبعية المفروضة عليها – فقد ظل تطور تقسيم العمل بها خاضع لما يخدم الاقتصادات المستعمرة.

[1] - محمد قاسم ، مبادئ الادارة ، صفاء للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 39.
و لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : العزيز أبو نبعة ، المفاهيم الادارية الحديثة ، دار مجداوي للنشر و التوزيع ، عمان 2001
ياسر عربيات ، المفاهيم الادارية الحدي ، دار الجنادرية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008.

منذ مطلع القرن العشرين اضطلع رأس المال بدور هام في التقسيم الدولي للعمل . فكان رأس مال شركات الدول الصناعية المتطورة يوظف بنسبة كبيرة في اقتصادات الدول النامية ، حيث عمد رأس المال الأجنبي في تلك البلدان، إلى وضع اليد على القطاعات التي تتميز بتدني التركيب العضوي لرأس المال**(ذات الكثافة العمالية)** ، كالمشروعات الزراعية و الصناعة الاستخراجية، مساهما في ذلك في الابقاء على البنية الزراعية **–الخامية المتخلفة لاقتصادات تلك البلدان**– .

من الخصائص الكبيرة لتكوين التقسيم الدولي للعمل، أنه لم يحصل تحت تأثير العوامل الاقتصادية وحدها، بل و العوامل غير الاقتصادية أيضا. حيث لعب قيام النظام الاستعماري دورا كبيرا في تحديد نمط التطور الاقتصادي للبلدان المستعمرة. اذ عمدت السلطات الاستعمارية إلى تدمير البنى الاقتصادية التقليدية للمستعمرات ، و خلقت الظروف الملائمة لتدفق رأس المال من دول الميتروبول (الدول المستعمرة) ، و ارغمت السكان الاصليين على اعتماد الزراعات التصنيعية المخصصة للتصدير ،و اعاقت قيام الصناعة الوطنية .....الخ. وفي المحصلة أصبحت اقتصادات المستعمرات في حالة تبعية كاملة لدول الميتروبول.[1]

كذلك فان الحروب العالمية و الازمات الاقتصادية – التي حدثت خلال النصف الاول من القرن العشرين – قد أعاقت مستويات نمو و تطور تقسيم العمل بالمستعمرات، بالإضافة ال العوامل التي أعاقت نمو الاستثمارات الاجنبية بها – العوامل السياسية – مثل الثورة ضد الاحتلال وغير ذلك من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية. لذلك لم يتأثر تقسيم العمل بالمستعمرات كثيرا بما تم من تطور في الاقتصادات الصناعية ، فلم يكن تقسيم العمل الاجتماعي بالمستعمرات على نحو ما تم مثلا في الولايات المتحدة ، سواء في تطور القوى العاملة أو تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية ،و يرجع ذلك إلى ما قام به المستعمر من

1- محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 44.

ممارسات استبدادية في المناطق الخاضعة للاستعمار ، خاصة في فترات الحروب و الأزمات .

لقد تكرست الهيمنة الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث ازداد الصراع بين الدول لفرض سيطرتها على المستعمرات ، وطبقت هذه الدول قوانين وقواعد تهدف إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية . لذا ظلت عمليات التنمية بالمستعمرات غائبة إلى حد كبير خاصة بعد تطبيق الأحكام التي تحد من نمو رأس المال الوطني بهذه الاقاليم، و الابقاء على تخلفها الصناعي[1] .

من هنا ظل تطور تقسيم العمل الدولي على شكله الموروث من القرن التاسع عشر حيث تخصصت الدول الصناعية الكبرى بإنتاج السلع الصناعية، بينما بقيت الدول المستعمرة سوقا لهذه السلع و موردا للموارد الاولية و الزراعية ، مما حدد مسبقا بنية العلاقات الاقتصادية فيما بينها، فالمنتجات الصناعية تصدر إلى الاسواق العالمية من الدول الصناعية المتطورة وحدها في المقابل لا تزال المنتجات الزراعية والمواد الاولية حتى الآن تشكل القسم الاكبر من صادرات الدول المتخلفة.

الفرع الرابع : النمط المركب لتقسيم العمل(النصف الثاني من القرن العشرين)

لقد نهض تقسيم العمل الدولي الكلاسيكي على أساس الثورة الصناعية والتكنولوجيا الأولى ، ودعمته الثورة العلمية الثانية ، فانقسم العالم إلى دول منتجة و مصدرة للمواد الخام و الطاقة ، و دول اخرى تصنع هذه المواد وتستخدم هذه الطاقة على نطاق واسع ، وقد تكون هذه نفسها منتجه لهذه المواد الخام وتستهلك الجانب الأكبر منها داخلها ، و تصدر ما يفيض عن حاجتها منها، او تكون مستوردا صافيا لها ، وقد استند هذا البعد الاقتصادي لهذا

[1] - وانتر رودني ، أوروبا و التخلف في أفريقيا ، ترجمة ابراهيم عثمان ، عالم المعرفة ، عدد 132، الكويت 1988.ص 218.

التقسيم الدولي للعمل في بدايته إلى النظام الاستعماري في صورته التقليدية ، وسعت المؤسسات المالية الدولية إلى المحافظة عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

غير ان اتساع عمليات تدويل الانتاج و التبادل منذ السبعينات من القرن العشرين ساد نمط جديد لتقسيم العمل الدولي ، وهو نمط متداخل او متشابك داخل اطار السوق الدولية، و هو ما يطلق عليه بالنمط المركب لتقسيم العمل الدولي[1] . هذا النمط المتداخل تم بفعل الشركات متعددة الجنسيات ، التي قامت بتجزئة عملية الانتاج إلى اكثر من جزء، وانتاج كل جزء في احد الاسواق الدولية بوصفه عملية مستقلة ، كما تقوم بتجميع هذه الاجزاء في احد الاسواق . الامر الذي ترتب عليه دمج الاقتصادات الدولية المختلفة في اطار سوق واحدة دمجا يحتوي كل مظاهر النشاط الاقتصادي كافة ، ابتداء من تدويل الشروط الموضوعية والتنظيمية ، إلى تدويل عمليات الانتاج والتوزيع في الاقتصادات الدولية. وعليه يمكن الحديث عن أشكال التخصص الانتاجي وخصائص التقسيم الدولي الجديد للعمل في نقطة أولى ، ثم تبيان أهم القوى الدافعة في نقطة ثانية، وذلك على النحو التالي :

أولا: أشكال التخصص الانتاجي الدولي

تطور تخصص الانتاج الدولي في اتجاهين: اتجاه اقليمي واتجاه انتاجي.[2]

1- الاتجاه الاقليمي: يتضمن التخصص في انتاج سلع معينة ومكوناتها للسوق العالمية وذلك على مستوى بلدان معينة أو مجموعة من البلدان أو مناطق معينة .

2- الاتجاه الانتاجي وينقسم إلى:

- التخصص القطاعي، اي التخصص على مستوى فروع الانتاج الاساسية.
- تخصص مؤسسات معينة في انتاج سلع محددة .

[1] نشأت عبد العال ، الترابط الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي ، مرجع سابق ، ص 130.
[2] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص

من بين الانواع الاساسية للتخصص الإنتاجي الدولي ما يلي:

- التخصص في انتاج أجزاء ومكونات السلع : هذا يعني التخصص في انتاج قطع واجزاء سلعة ما، ثم ارسالها إلى المؤسسة التي تقوم بتجميع هذه الاجزاء وانتاج السلعة الجاهزة. هذا النوع من التخصص يرتبط بالثورة العلمية و التكنولوجية المعاصرة .اذ ان تعقد البنية التكنولوجية للإنتاج ادى إلى زيادة عدد القطع والاجزاء المستخدمة في السلعة الجاهزة .
- التخصص التكنولوجي : يعني تركيز جهود المؤسسة على تنفيذ عمليات محددة تصب في انتاج السلع الجاهزة (اي القيام بعمليات تكنولوجية محددة كأعمال التجميع و الترتيب، واللحام ، الدهان، اعداد القوالب ...الخ). وفي الصناعة الكيميائية يميز هذا النوع من التخصص المصانع التي تنتج سلع نصف جاهزة و ترسل إلى المصانع الكيميائية في بلدان اخرى لإنتاج السلع الجاهزة.
- التخصص في انتاج السلع الجاهزة : ينطوي هذا النمط من تقسيم العمل الدولي على التخصص الانتاجي داخل الفروع . وقد برز هذا النوع من تقسيم العمل في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين .حيث تم انتاج سلعة في فرع معين ولكن ذات خصائص استهلاكية مختلفة ، على سبيل المثال: الجرارات ذات الاطارات المطاطية والجرارات ذات الاطارات المعدنية، أو الاحذية الجلدية و الاحذية المطاطية وما شابه ذلك.

ثانيا:خصائص تقسيم العمل الدولي

تتمثل أهم خصائص تقسيم العمل الدولي فيما يلي [1]:

1- محمد دويدار ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق. ص 201.

1-استمرار تخصص بعض البلدان في انتاج منتجات كاملة، ويقوم البلد بكل العمليات اللازمة لإنتاج المنتج الواحد .

2- تخصص الدول أو بعضها في القيام بجزء من عملية انتاج سلعة واحدة، وتتخصص بعض البلدان في تجميع هذه الاجزاء .

3- انتقال التركيز في انتاج الغذاء من الدول النامية نحو الدول المتقدمة على نحو يمكنها من السيطرة على الزراعة و انتاج الغذاء، وذلك لامتلاكها التقنيات العلمية و التكنولوجية التي أصبحت ثورية في مختلف المجالات.

4- اتجاه الاجزاء المتقدمة نحو التخصص في انتاج السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدمات، مع استمرار توطين الصناعات الملوثة للبيئة أو كثيفة العمل في الاجزاء المتخلفة، هذا التوطين الذي عرف بإعادة نشر الزراعة شمالا و اعادة نشر الصناعة جنوبا ، غالبا ما يكون نتيجة لظهور تكنولوجية حديثة ادت إلى تقادم التكنولوجيا المستخدمة، خاصة التكنولوجيا الملوثة للبيئة، و هي الصناعات غير الحيوية، على حد قول جالبيريت : هي الصناعات القديمة أو المريضة .[1]

ثالثا: القوى الدافعة للتقسيم الدولي للعمل

يمكن إيجاز أهم القوى الدافعة للتقسيم الدولي للعمل فيما يلي:

1- الثورة العلمية و التكنولوجية

أصبحت التطورات العلمية والتكنولوجية المحدد العام لتغيرات تقسيم العمل الدولي . حيث يرى كثيرون أن تسارع انتاج المعرفة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، والذي بني على نتائج التقدم العلمي خلال النصف الأول من هذا القرن ، هو القوة الاساسية التي

[1]- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 147 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، مارس 1990 ،ص 342.

انتجت التحول في التقسيم الدولي للعمل ، مما كان معروفا طوال الحقبة الاستعمارية وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يسود العالم الآن. لقد أدت الثورة العلمية إلى وجود علوم جديدة أفرزت تكنولوجيا جديدة، كما تم في علوم الاحياء وتطبيقاتها في الهندسة الحيوية ، وتأثير ذلك على تقنيات صناعة الدواء و الزراعة. لقد صاحب هذه الثورة العلمية ثورة اخرى تكنولوجية أثرت تأثيرا جوهريا شمل الهيكل الصناعي العالمي، وتناول كافة النشاطات الانتاجية والخدمية، و احدثت تغيرات جوهرية على هيكل الاقتصاد في كافة الدول خاصة المتقدمة صناعيا. وتتناول هذه التغيرات بالدرجة الاولى ما تم في صناعة الالكترونيات اي ما يختص بالكمبيوتر ، سواء في تقنيات الحواسب نفسها أو في البرامج التي تحكم ادائها ، وتطبيق ذلك على الاداء الصناعي في التصميمات أو العمليات الانتاجية أو الإدارة. كما حصلت طفرة في علوم الاتصال التي ساهمت في سرعة تداول البيانات و حركة الاستثمارات.[1]

2-الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات القوة الثانية الدافعة للانتقال إلى تقسيم دولي جديد للعمل حيث انها المستفيد من الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتي ساهمت في ترجمة هذه الثورة إلى واقع اقتصادي جديد . و مع ان هذا النوع من الشركات ليست سمة جديدة في الاقتصاد العالمي، فالبعض نجد لها سوابق في الشركات التجارية الاستعمارية ، مثل الهند الشرقية الهولندية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أو شركة افريقيا الغربية البريطانية في القرن التاسع عشر، ومثلها شركة الهند الغربية البريطانية في القرنين الثامن والتاسع عشر . الا أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات قد نمت كثيرا من حيث الاهمية النسبية في الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك في اتجاهات عديدة منها[2] :

[1] علي نجيب ، التقسيم الدولي للعمل و عملية التصنيع في دول الجنوب ، كتاب الاقتصاد العالمي و موقع مصر فيه ، مرجع سابق ص 143.
2- مصطفى كامل السيد ، التقسيم الدولي الجديد للعمل ، نفس المرجع السابق ، ص 18.

تنوع المؤسسات العامة والخاصة التي تقوم بنشاط خارج حدود دولتها ، وبطبيعة الحال لا يكفي ان تنخرط اي شركة عامة أو خاصة في نشاط خارج الحدود حتى توصف بالشركة متعددة الجنسيات ، وانما لابد ان يمثل هذا النشاط نصف مبيعاتها أو ان يوجد نصف حجم اصولها خارج حدود دولة واحدة، اي كانت هذه الدولة ، سواء كانت دولة المنشأ أو دولة المقر . وقد أصبحت هذه الشركات تنشط في مجالات متعددة منها: التجارة ، والصناعة والزراعة، والخدمات بكافة أنواعها . وتشمل هذه الشركات كيانات متنوعة ، منها شركات خاصة و مؤسسات عامة ، و مصارف دولية ، وصناديق استثمار ...الخ.

الزيادة الهائلة في حجم رؤوس الأموال ، و قيمة انتاج ومبيعات هذه الشركات ، وكذلك في حجم سيطرتها على التجارة الدولية و التدفقات المالية و النقدية ، فقد قدر مركز الأمم المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات ، أن ثلث صادرات الولايات المتحدة الامريكية تتمثل في التجارة الداخلية بين فروع الشركات الامريكية .

ان الشركات متعددة الجنسيات اذ تقوم بنقل جزء من نشاطها الإنتاجي إلى خارج بلدانها الاصلية ، فإنها تساهم بذلك في تعميق التخصص الانتاجي بكل انواعه . على أن هذا التخصص يتركز بصورة أساسية في هذه الشركات ، وهذا يعني أن التقسيم الدولي للعمل رغم أنه دولي في الشكل، فانه يأخذ في الواقع سمات التقسيم داخل الشركات، وأحيانا فيما بينها ولكنه ذو طابع عالمي شامل .

نستخلص مما تقدم أن اعادة هيكلة تقسيم العمل الدولي قد أحدثت زيادة في درجة الاعتماد المتبادل ، و تشابك عمليات الانتاج على الصعيد الدولي. ويرجع ذلك إلى منجزات الثروة العلمية والتكنولوجية ، وكذلك تدويل الإنتاج ورأس المال ، والفاعل الرئيس في عمليات التدويل هي الشركات المتعددة الجنسيات قائد عمليات الإنتاج والتجارة على الصعيد الدولي.

ان تفتيت السلع و التخصص الدولي في احد اجزائها ، يخلق تشابك الانتاج الدولي ، و تتداخل مراحله ، فتخصص الدولة في احدى مراحل انتاج السلعة يستلزم زيادة درجة الاعتماد المتبادل ، حتى يمكن انتاج المنتج النهائي القابل للاستهلاك . وعلى جانب آخر مع زيادة التخصص ونموه في الاقتصادات الدولية تزداد درجة نمو السوق الدولية و اتساع حجمها . ومع اتجاه الانتاج الدولي نحو السوق الدولية تشكل احكام هذه السوق الاطار العام السائد في جميع الاقتصادات الدولية ، بما يحتويه من مبادئ و قواعد تحكم النشاط الاقتصادي في هذه الاقتصادات ، مما يعني أنه كلما زادت درجة تقسيم العمل و التخصص كلما زادت درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الدولية .

المبحث الثالث: ثورة التكنولوجيا و الاتصال

يكتسب موضوع تكنولوجيا المعلومات أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة و قد وصفت الثورة المعلوماتية بالموجة التطورية الثالثة ، انطلاقا من كونها يمكن ان تقود إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعرفة و المعلومات . ولا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات الذي يلعب الحاسوب الآلي الدور الرئيس فيها ، بل يقترن بها التطور المصاحب في تقانة الاتصالات ، ولذا فان هناك من يطلق عليها اصطلاح "المعلوتصالية" لوصف هذا التطور ألمعلوماتي، بمعنى الثورة المتوازنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد أسهم التطور التكنولوجي عامة في حدوث تغير في هيكل القطاعات الإنتاجية فصناعة المعلومات قد دفعت بقطاع الخدمات إلى المقدمة على حساب القطاعات السلعية بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة. فإذا كان مفهوم السلعة قد تغير ليصبح عمل الإنسان العقلي لا المادي هو السلعة الرئيسية ، فان نصيب القطاعات غير السلعية في الاقتصاد القومي قد تزايد. حيث أصبحت المعلومات تحتل الموضع الذي كانت تحتله الآلة في

المجتمع الصناعي، وزيادة المعلومات تدفع إلى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات وتطوير هذه الأخيرة بدوره يقود إلى توالد المعلومات.(1)

يقابل هذا التطور في الانتقال من التركيز على المادة الى التركيز على المعلومات تطور مقابل في نوع الآلات و وظائفها . فالألة في نهاية الامر محاولة من الانسان لمحاكاة الطبيعة ، و هي هنا انتاج الات تؤدي بعض الوظائف الصناعية ، المقابلة للوظائف الطبيعية . قد اتجهت الالة في اول الامر الى تقليد قوى الطبيعة العضلية ،فالألة تمثل قوة و سرعة أكبر . و في المرحلة التالية اتجهت الالة الى تقليد قوى الذكاء ، فالألة لم تعد تقوم بالأعمال المكانية فقط ، و انما بالعمليات الذهنية أيضا ، و هذا ما يتطلب ليس فقط المعلومات و نقلها و توزيعها و ترتيبها ، بل معالجتها أيضا بالاستخدام بعض النتائج ، و حل العديد من المشكلات باستخدام هذه المعلومات [1].

إن الشركات متعددة الجنسيات كانت أول المستفيد من الثورة العلمية و التكنولوجية والتي ساهمت في ترجمة هذه الثورة إلى واقع اقتصادي جديد. حيث أدت إلى تفعيل عمليات الأسواق الدولية و الاعتماد المتبادل ، وانعكست في توزيع الإمكانيات الاقتصادية بين الدول و المجموعات الدولية ، وأدت أيضا إلى إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل و تماثل السلع المستهلكة على المستوى الدولي ومن ثمة عملت على تعميق مستويات التفاعل و الاعتماد المتبادل بين الدول و المجتمعات .

على ضوء ما سبق تهدف الدراسة في هذا المبحث ، إلى إبراز أهمية التطور التكنولوجي والعلمي، باعتباره أهم العوامل المؤثرة على الاعتماد المتبادل ،حيث يشكل الركيزة الأساسية للترابط الاقتصادي بين الاقتصادات المختلفة . وتحقيقا لهذا الهدف نتناول هذا المبحث على الوجه التالي :

1-عبد الرحمان الهاشمي و فائزة محمد العزاوي ، المنهج و الاقتصاد المعرفي ، مرجع سابق ص 29.

[1]- حازم الببلاوي ، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبوظبي 2003 ، ص 106.

المطلب الأول: التعريف بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال

لقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي ، بتطورات مقابلة في الصناعة و في التكنولوجيا المتاحة. فضلا عن تطور المؤسسات و المنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية فالصناعة الحديثة لا تتميز بإمكاناتها التكنولوجية و التسويقية العالية فقط ، و انما أيضا باتجاهها العالمي في مراحلها كافة ، فالصناعة الحديثة عالمية بطبيعتها ، سواء في توجهها نحو السوق العالمية ، أو في نشاطها الانتاجي و اعتمادها المتزايد على مستخدمات الانتاج ، من مختلف أنحاء العالم . و أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية في تبادل السلع شاملة لمختلف مراحل الانتاج .

من المهم التأكيد هنا أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة ، في هذه الصناعات الجديدة تتميز في ذاتها قليلة الاستخدام للطاقة . في هذا الصدد قد كان تطور تكنولوجيا المواد الصلبة و الالكترونية حاسما . من أهم هذه التطورات هنا التلاقي بين تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية من ناحية ، و الاتصالات من ناحية اخرى. نتيجة للتطبيقات المتزايدة لرقاقة السيليكون بشكل عام ، فان صناعة أو تكنولوجيا المعلومات تقوم على تظافر ثلاث عناصر هي : الالكترونيات الصفرية ، الاتصالات و الحاسبات الالكترونية. [1]

على أن الأمر لم يتوقف على ثورة المعلومات و الاتصالات ، فقد صاحبها ثورة أخرى في البيولوجيا و الهندسة الوراثية ، و هي ثورة لن تتوقف آثرها على التغير في صحة الانسان ، بل أن لها اثار بعيدة في تهجين فصائل للإنتاج الزراعي و الحيواني .

فيما يلي سوف نتناول هذا المطلب وفقا للتفصيل التالي:

[1] حازم الببلاوي ، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق 110 .

الفرع الأول: ثورة المعلومات

كانت هذه الثورة نتيجة لتضاعف الانتاج الفكري ، في مختلف المجالات ، حيث أصبح العلم قوة انتاجية مباشرة ، و اندمج اندماجا عضويا في عملية الانتاج المادية فأصبحت العلوم الطبيعية و التطبيقية و الزراعية ، تلعب دورا مباشرا في العملية الانتاجية و أصبح العلم يعجل النمو و يرفع من الكفاءة الانتاجية ، و يساعد على توسيع الانتاج في مواد جديدة نصف مصنعة أو خام .كما يشجع على ادخال أساليب جديدة متقدمة و يسهم في زيادة عدد الكوادر الهندسية و الفنية . و بذلك فالبحث العلمي يمثل العنصر الأكثر ثورية في العملية الانتاجية [1].

ان هذا التطور العلمي كان حاسما ، بدءا من النصف الثاني من السبعينات من القرن العشرين ، و كان نتيجة للتقدم الحاصل في التكنلوجية الحيوية و المواد .

أولا: التكنلوجية الحيوية

تبلورت هذه التكنلوجية في أعقاب فترة من التطور السريع ، في البيولوجيا المجهرية الأمينية ، و ذلك بإنتاج مجموعة من المنتجات ، شملت المضادات الحيوية و الأحماض الأمينية و الفيتامينية . هذه التكنلوجية الحيوية الجديدة ، نتيجة لإحداث تغيرات موضوعية اصطناعيا في النشاط البيولوجي للخلايا ، بهدف الحصول على منتجات و عمليات جديدة.

تقوم التكنلوجية الحيوية على اعادة هيكلة الجينات ، أي حاملات الصفات الوراثية في الكائن الحي ، و لهذا تسمى بتكنلوجيا الهندسة الوراثية . هي مجال يفتح آفاق سحرية أمام البشرية ، فالبحوث العلمية في خلية النبات و الحيوان يعني ثورة تكنلوجية في الزراعة ، و بالتحديد في حالات واعدة في بذور المحاصيل الزراعية ذات صفات

[1] منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ، الأهالي للطباعة و النشر ، دمشق ، 2001.ص 111.

مرغوب فيها ، كارتفاع الانتاجية و المقاومة للأمراض و الآفات و تحمل العطش و ملوحة التربة ، كما أصبح من الممكن زيادة في انتاج المواد الغذائية ، خاصة انتاج القمح و تطوير أصناف جديدة من أشجار الغابات ، ذات القدرة السريعة على النمو اضافة الى مقاومتها للأمراض [1].

ان تفكيك الجينات الوراثية للكائنات الحية أدى الى الدخول في عالم الخلق الصناعي و المتميز ، لجميع الكائنات الحية النباتية و الحيوانية ، بما في ذلك الانسان . على سبيل المثال أعلن في كانون الأول **1999** ، عن نجاح اجراء معالجة جنينية لأطفال يعانون مرضا جينيا قاتلا (نقص مناعة مشترك حاد) . و في عام **1990** تم البدء بمشروع الجينوم البشري ، الذي يهدف الى كشف الأربعة و العشرين جينة التي يحملها البشر . و في عام **1996** وضعت خريطة الكروموزومات البشرية الأربعة و العشرين . و تم الاعلان في عام **2000** عن اكتمال ترسيم **90%** من الخريطة .[2]

2-ثورة تكنلوجية المواد

تمثل ثورة تكنلوجية المواد ؛ الثورة الكيميائية و البيتروكيميائية ، حيث يتم استخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضبة أو المحدودة ، و بفضل تكنلوجية المواد أمكن انتاج مواد جديدة ، لا يوجد شيء مشترك بينها و بين المواد القديمة ، سوى الاسم المعطى للمادة .قد هيئت ذراتها على أساس وظيفي فعلى سبيل المثال في مجال المنسوجات الصناعية ؛ فلمواد ذات الخيوط المصنوعة على أساس البوليستر و البولباميد ، تحل محل القش و الخيوط النباتية و جلود الحيوانات ، و يمكن وضع طبقة من المنسوجات الصناعية في

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 113.
2-أنطوان زحلان ،ثقل الحساب من الألفية الجديدة ، المستقبل العربي ، العدد 245 ، نيسان 2000 . 14-16

بنـــاء الطـــرق لمنـــع التشـــقق و حمايـــة جوانـــب الأنهـــار ، و ظهـــر البســـاط الـــذي يمســـك النبـــات أو يثبـــت التربـــة ، و بـــدت معـــالم ثـــورة فـــي الطـــرق و الجسور .

ان التقدم في تكنولوجية المواد قد قلل من الحاجة الى المواد الخام التقليدية ، لأن الانتاج الصناعي أخذ في الابتعاد عن المنتجات و العمليات المكثفة ، لاستخدام المواد الثقيلة في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة . ان هذه التطورات قد جعلت المنتجات الخام تحتل موقعا هامشيا، و من المستبعد أن ترتفع أسعارها بالمقارنة بأسعار السلع الصناعية ، أو الخامات المتطورة .

الفرع الثاني: ثورة تكنولوجيا المعلومات

تتعلق ثورة تكنولوجية المعلومات بجمع و توصيل و تخزين و استعادة و معالجة و تحليل المعلومات ، و تقوم على الربط بين التكنولوجية المبنية على الالكترونيات الدقيقة و صناعة المعلومات ، و تتصف تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة بسمات أهمها : انها ذات كثافة علمية شديدة ، كما تتميز بشدة كثافة رأس المال فيها ، و تركيز شديد على النطاق العالمي[1] .

تقوم تكنولوجية المعلومات بالدور الرئيس في التقدم العلمي و التكنلوجي الراهن ، اذ أصبح يمكن بواسطتها صنع أجهزة متنوعة ، تأخذ على عاتقها وظائف الادارة و المراقبة و التسجيل ، و تؤكد بذلك قيام الوسائل التكنولوجية الناجمة عن التقدم العلمي و التكنلوجي ، فإنها بذلك تتيح تنظيم الدورة الانتاجية بشكل لا يعد فيه الانسان حلقة ضرورية . لا في مجال استخدام الجهد الذهني ، و لا في ادارة الانتاج . انما تقوم

[1]- خير الدين حسب الله و اخرين ، مشروع استنزاف الوطن العربي ، التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987.ص 387.
أنظر كذلك :
- ياسر علوي ، التكنلوجيا في الخطاب التنموي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، عدد يناير 1996 ، ص 194.
- محمود علم الدين ، ثورة المعلومات و وسائل الاتصال ، نفس المرجع السابق ص 102 .

تكنلوجيا المعلوماتية ، بربط ميادين تصميم و تسويق السلع ربطا أوثق فيما بينها، و يحدث بذلك تغيرات في هياكل الانتاج ، الذي يصبح أكثر سرعة و أكثر مرونة .

لقد زادت أهمية التكنلوجية بسبب ثورة المعرفة ، التي تضمن تطورا واسعا في المعارف العلمية ، و بالذات ما يتصل منها بجوانب المعرفة العلمية ، و ما تفرزه من تطورات تكنلوجيا متعددة و متنوعة و متسارعة ، و تحديدا في مجالات تقنية عالية المستوى و التي تتصل بثورة الحاسوب ، و ثورة المعلومات و الاتصالات ، و ثورة المعرفة هذه و ما يتصل بها بتطوير الوسائل المستخدمة في هذه المجالات ، من خلال البرمجيات و النظم . و الأساليب التي تستخدم فيها، و ارتباطا بالتطورات في ميادين عديدة ذات صلة وثيقة بالتطورات الناجمة عن ثورة المعرفة ، و التي تمثلها تكنلوجيا المواد و التكنلوجية الحيوية .

في هذا المجال يلاحظ أن ثورة تكنلوجية الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنلوجيا المعلومات التي كانت نتيجة لتضاعف الانتاج الفكري في جميع المجالات و ظهور الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق ، و اتاحته للباحثين و متخذي القرارات في أسرع وقت ، و بأقل جهد عن طريق استخدام أساليب جديدة ، في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسوب ، و استخدام لتكنلوجيا الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات و دفع خدماتها ، لتصل عبر القارات [1].

كان من شأن هذه التطورات الحديثة في نظم المعلومات و الاتصال ، حدوث توحيد متزايد للعالم ، بوصفه مكانا للاتصال و التبادل بين البشر و الثقافات ، حيث يلتقي الناس بكثرة في حياتهم اليومية بثقافات اخرى ، و يكتشفون قيما متغايرة و يتعرفون على

[1] محي محمد سعد ، ظاهرة العولمة الأوهام و الحقائق ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية 2004 ، ص 24.

انسانية متعددة الوجوه ، و من ثم يمكن القول بأن التطورات الراهنة في تكنلوجيا الاتصال ، قد أسهمت في زيادة كونية العالم ، و زيادة التقارب بين المجتمعات الدولية من النواحي السياسة و الاقتصادية و الثقافية ، زيادة كبيرة .[1]

المطلب الثاني : دور تكنلوجية المعلومات و الاتصال في التقارب الدولي

ان التطورات التكنلوجية الواسعة و المتزايدة ، في مجال المعلومات و الاتصالات ، و باستخدام الحاسوب و الانترنت ، و التقنيات المرتبطة بهما ، و التي أدت الى تحقيق السرعة و خفض التكلفة ، و تجاوز الزمان و المكان ، نتج عنها زيادة الارتباط بين الجهات التي تؤدي النشاطات الاقتصادية ، و زيادة الاعتماد المتبادل بينها عند ادائها لهذه النشاطات ، و هو الأمر الذي يجعلها تتبادل التأثير ، و بسرعة كبير فيما بينها .

علاوة ما تقدم فان تبادل المعرفة و المعلومات ، التي اتسع تعاطيها و الاعتماد عليها و الانتفاع منها ،نتيجة خزنها، تجميعها، تبويبها، و توفيرها و هذا ما أدى الى الاسهام بدرجة كبيرة في توسيع الارتباط و الاعتماد المتبادل بين مختلف الجهات ، التي تمارس النشاطات الاقتصادية .

من الجدير بالذكر أنه من ضمن أهم التطورات البارزة في مجال الاقتصاد الدولي انتقال رأس المال الكترونيا عبر الحدود الدولية ، في أجزاء من الثانية . هذا التطور قد كان له أثره الواضح في بيئة العمل الاقتصادي الدولي ، من خلال تدويل رأس المال ، و من ثم تكون ثورة المعلومات و الاتصالات عاملا فعالا ، في دينامية الانتاج الدولي ، و الأمر المترتب على ذلك زيادة تقارب العالم ، و ربط الدول بشبكات اتصال ، كان لها دورا حاسما في تغير النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و تشكيله على المستوى الدولي .

[1] - خير الدين عبد اللطيف ، بعض الأوجه السياسية و القانونية لثورة الاتصالات الحديثة ، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، عدد ابريل 1994 ، ص 63.

ان عولمة النشاطات الاقتصادية و التي تحققت في اطار العولمة الاقتصادية ،بعولمة الأسواق ، الاستثمار، الانتاج ، التجارة و التمويل . تعتبر من أهم العوامل التي أعطت مجال الاتصالات و المعلومات الفعالية ، في ربط الاقتصادات الدولية ، و بالتالي زيادة درجة الاعتماد المتبادل ، و ذلك من خلال استفادة هذه الاقتصادات مما وفرته التكنلوجية من مزايا سرعة اداء الأعمال و التقارب الدولي، و من خلال توافر اليات تدويل الانتاج و رأس المال .

ما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال أن هناك تأثير متبادل بين آليات العولمة و التدويل، و ثورة المعلومات و الاتصالات ، حيث كلما كان المجال أكثر تدويلا كان لتكنلوجيا الاتصال و المعلومات الدور الحيوي في هذه العملية ، لذلك كانت عملية تدويل الانتاج و رأس المال من العوامل الفعالة لتكنلوجيا المعلومات و الاتصالات ، التي أعطت لها دورا فعليا في ربط العلاقات الاقتصادية الدولية، و تبدو علاقة التأثير المتبادل بين ثورة التكنلوجيا و الاتصال و التدويل من خلال آلياته ، و من أهمها [1]:

- الاستخدام الواسع لوسائل الاعلام و التسويق ، بهدف خلق أنماط جديدة للاستهلاك
- استخدام القروض و العمليات الائتمانية، و الاتجاه المتزايد نحو سياسة التحرير الاقتصادي.
- دخول العلم و التكنلوجيا مكونات الانتاج ، و تحديد قواعد المنافسة في السوق الدولية، و توحيد الأنماط الانتاجية
- استخدام الأدوات الاعلامية و فعاليتها في المجتمع العالمي ، في خلق اتجاهات ثقافية و قيم أخلاقية متشابهة ، و توحيد أنماط الاستهلاك .

1- نشأت عبد العال ، الترابط الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي ، مرجع سابق ، ص 148

- توحيد نماذج الانتاج ، و توحيد بيئة العمل الاقتصادية العالمية ، من خلال فرض نماذج و اتجاهات تصحيحه على الدول النامية ، من قبل المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية .
- الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات الانتاجية ، خاصة منها المنتجات الموجهة للتصدير ، و الصناعات التحويلية و قطاع الخدمات و السياحة .

هكذا يتضح لنا أن التطور التكنلوجي ركيزة أساسية للاعتماد المتبادل، و العامل المهم في تعميقه . و لعل التطور الهائل الذي حدث في عالم الاتصال و المواصلات ، و كذلك ظهور سلع جديدة و ينطبق ذلك بوجه خاص في مجال السلع الالكترونية ، أدت الي نشوء سوق عالمية وثيقة الارتباط ببعضها البعض ، في عدد كبير من السلع و الخدمات .

خلاصة الفصل الثالث

منذ نشأة النظام الرأسمالي عملت مجموعة من العوامل على انتشار هذا النظام وتوغله في المجتمع الدولي، واذا كان الاعتماد المتبادل الدولي في صلب الرأسمالية، فان العوامل المؤدية الى نمو الرأسمالية واتساعها تؤدي من جانب آخر الى نمو وتزايد علاقات الاعتماد المتبادل. وهذا ما حاولت الدراسة ابرازه من خلال هذا الفصل.

لقد تبين من خلال الدراسة أن العوامل المؤثرة في الاعتماد المتبادل تتمثل في مايلي:

- تحرير التجارة الخارجية، وقد تم ذلك في خطين متوازيين ، الخط الأول هو التحرير الجماعي للتجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، والتي نشأت بعد مفاوضات أورغواي، أما الخط الثاني فقد تم في إطار ثنائي أو اقليمي ويتمثل ذلك في اتفاقيات التكامل الاقتصادي. وقد كان لهذه التطورات في العلاقات التجارية نظيرتها في العلاقات المالية، حيث أخذ التحرير المالي صورا عديدة أهمها: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والإستثمار في محافظ الأوراق المالية والقروض الدولية فإنتقال رؤوس الأموال باعتباره موضوعا للعلاقات الدولية قد تطور في الاقتصاد الراهن، نتيجة التقدم التقني في مجال الإتصالات الإلكترونية.
- أما العامل الثاني الذي ساعد على تعميق الاعتماد المتبادل فإنه يتمثل في تقسيم العمل الدولي. ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات العميقة التي تحدثها هذه الظاهرة في الاقتصاد الدولي، حيث أسهمت في خلق حالة الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية الموجه انتاجها للسوق الدولية.

كما أدى تقسيم العمل الدولي المتزايد الى خلق التشابك بين مراحل الانتاج المختلفة، خاصة مع التفتيت السلعي وزيادة التخصص على المستوى الدولي.

- إلى جانب التحرير المالي والتجاري وتقسيم العمل الدولي، كان التطور العلمي والتكنولوجي من أهم العوامل في تعميق الاعتماد المتبادل. فالتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات أدى إلى ترابط أجزاء العالم المختلفة، وأصبحت أسواق المال العالمية مترابطة مما مكن من سهولة إنتقال المعلومات ورؤوس الأموال، ونتيجة لسيطرة الشركات العملاقة على هذه المجالات كاف من مصلحتها فتح الأسواق أمامها دون قيود. فالتقدم في وسائل الاتصالات جعل من الممكن أن ترتبط الأنشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الأسواق من خلال الإتجار في الخدمات على المستوى الدولي.

في ظل هذه المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، يطرح السؤال التالي ما هو وضع الدول النامية في الاقتصاد العالمي؟ وهذا ما سوف احاول توضيحه من خلا الفصل الأخير من هذه الدراسة .

الفصل الرابع:

الاعتماد المتبادل والدول النامية

الفصل الرابع

الاعتماد المتبادل والدول النامية

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، وقد تسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانيات ، مع إنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة**1989** و إعلان قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992. وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية وتشير الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية تمثل حصة الأسد.

هكذا أصبح الاتجاه الإقليمي المتزايد في التجارة الدولية يشكل وسيلة هامة للتصدي للأزمة التي يعيشها النظام التجاري الدولي، بسبب انهيار **اتفاقية بريتون وودز** منذ بداية التسعينات.

لقد رافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة ظاهرة تزايد وتيرة التقدم التقني، وتنظيم الاقتصاد الدولي، وقد ساعد هذان العاملان على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد . نتيجة لذلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، وقد أنتج تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل العامل الثاني، أي التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الانتاجي الدولي وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي.

أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص وتقسيم العمل، وبفعل التطور التكنولوجي، إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج، وهكذا فقدت الدول المتطورة استقلالها وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض، مما أدى إلى تعميق أكثر للعلاقات بينها وزادت

الترابطات العضوية بينها. وهذا ما يشير إلى تنامي علاقات الاعتماد المتبادل بينها.

وجد هذا الاندماج تعبيرا موضوعيا له في الاتجاه نحو عمليات التكامل الاقتصادي وبذلك أمنت الدول المتقدمة مصالحها، وسيطرتها على التجارة الدولية، خاصة تجارة المواد المصنعة؛ أي المجال الذي يمنح المزايا الرئيسية المرتبطة بالثورة التكنولوجية، والأشكال الجديدة للتجارة التي تنبثق عنها، والنتيجة استيلاء الدول المتطورة على أهم ميادين التجارة الدولية، وذلك بواسطة السيطرة على ميادين الإنتاج، التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وتيرة التقدم التكنولوجي، بينما لم يبقى أمام الدول النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية، من خلال النمو الكلي في صادرات المواد الخام، وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا نسبيا، وبالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استغلالا لرأس المال التكنولوجي، حيث تكون المكاسب عالية، وتخلت عن بعض الفروع الصناعية ذات المكاسب الضعيفة والملوثة للبيئة.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن النظام الاقتصادي الجديد أدى إلى تعميق ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول المتطورة، مما له من مغزى تكنولوجي، في حين لم يتغير الوضع بالنسبة للدول النامية، بل بالعكس يزداد تهميشها. وهذا واضح من التطور التكنولوجي في مجال إحلال المواد المصنعة محل المواد الطبيعية، التي تمثل الصادرات الاساسية للدول النامية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالدول النامية تعتمد اعتمادا كليا على التكنولوجيا المنتجة في الدول المتطورة . في ظل هذه الظروف

يطرح السؤال التالي : هل يمكن للاعتماد المتبادل أن يصف بشكل ملائم علاقات الدول النامية بالدول المتطورة؟

المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي والدول النامية

لقد أخضعت الدول النامية خلال فترة تاريخية معنية لم تزل ممتدة حتى الآن، لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها، وقد أنتجت تلك العملية التاريخية آثارا اقتصادية واجتماعية وثقافية، تمثلت في ارتباط الدول الخاضعة بالدول الرأسمالية المتقدمة بعلاقات غير متكافئة، يعاد إنتاجها باستمرار من خلال مختلف الوسائل.

إن كانت عالمية الحياة الاقتصادية وضعا عاديا يفرض نفسه اليوم، فذلك ناتج عن التطور التاريخي الذي عرفه نمط الإنتاج الرأسمالي منذ بزوغه في مولده الأوروبي، إلى انتشاره عبر المد الامبريالي، والتقدم الاقتصادي الذي حصل في النصف الثاني من القرن العشرين، ومما زاد في توسعه انهيار المعسكر الاشتراكي. وبذلك زالت أكبر العقبات في وجه تمدده ، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ثم شجع توغل الرأسمالية بنحو منظم بوساطة المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد والبنك الدوليين بسبب كونها مرغمة تحت تأثير المديونية التي وقعت فيها هذه الدول بداية الثمانيات، فقد جندت هذه المؤسسات كل طاقاتها الاقتصادية في خدمة إصلاح السياسات والمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية.

هذا الإصلاح الذي يهدف على نحو جلي الى بسط انتشار قاعدة اقتصاد السوق والسيطرة العالمية للرأسمالية. الأمر الذي نجم عنه شبكة من العلاقات متعددة الجنسيات، تعبر عن الاتساع المكاني للرأسمالية تحت شعار الاعتماد المتبادل، هذا المصطلح الذي أريد له أن يحل محل التبعية في مظهره، غير أن جوهره يتضمن علاقات التبعية، فالتطورات التي تشهدها الرأسمالية العالمية، إنما تعيد إنتاج علاقات التبعية بأشكال وآليات مختلفة.

ضمن السياق السابق يهدف هذا المبحث إلى تتبع تطور النظام الاقتصادي العالمي وموضع الدول النامية ضمن ذلك ،بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي معطى أساسا وحاسما له منطقه وبعده الخاص وله قدرة التحكم في الاقتصادات الوطنية.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي العالمي إلى غاية 1991

دخلت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية لتنتقل الى سياق تاريخي جديد تشكلت فيه ملامح عصر جديد ، حيث بدأ النظام الاقتصادي الدولي كما ساعدت مجموعة من العوامل على توسع الرأسمالية وديمومتها .وسوف يتم توضيح هذا المضمون وفقا للتفصيل التالي :

الفرع الأول :ملامح تكون النظام الاقتصادي الدولي

شهدت هذه المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي الدولي بأقطابه ومكوناته وآلياته:

أولا:من ناحية القطبية انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية، من ناحية الأنظمة الاقتصادية، حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعه والنظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفيتي وأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي وعالم الأغنياء والفقراء، مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

ثانيا: أما من ناحية المكونات فقد ظهر الاتجاه واضحا، إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يتكون من ثلاثة مكونات هي: النظام النقدي الدولي وأنشئ له صندوق النقد الدولي سنة **1944**، وبدأ مزاولة نشاطه عام **1947**. الثاني النظام المالي الدولي وأنشئ له البنك الدولي سنة **1944**، وبدأ أعماله في **1946**. و اخيرا النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة، واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات "**GATT**" عام **1947**.

من الجدير بالذكر أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نصيب الاسد في كل من حصص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولما كان الوزن النسبي لكل عضو في إدارة هذه المنظمات يتوقف على نصيبه في مجموع حصصها، فإن ذلك جعلها تسيطر تقريبا على إدارة هاتين المؤسستين، كما حصلت على النصيب الأكبر من التمويل المتاح فيها، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل، بل إن الدول المتقدمة ظلت لمدة طويلة ترفض بإصرار إعادة النظر في توزيع حصص الاعضاء ، في كل من البنك والصندوق الدوليين.

ثالثا: لقد دخلت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية، لتصل إلى سباق تاريخي جديد، تشكلت فيه ملامح عصر جديد. وهو عصر سوف يتميز بقدرة عالية على النمو والاستقرار لمدة ربع قرن كامل، في ظل الهيمنة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية واحتلالها مركز النواة فيها.[1]

رابعا: تميزت الفترة الممتدة من النصف الثاني من الأربعينات إلى غاية الستينات بازدهار اقتصادي ، فقد شهدت هذه الفترة انتعاشا في حركة تراكم راس المال، ونموا اقتصاديا مرتفعا

[1]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ،دار النهضة العربية،القاهرة، 1992،ص 83.

(كان متوسطه يدور حول **4.5 %** سنويا)، وانخفضت معدلات التضخم، حيث أصبحت قصيرة المدى وأقل حدة. أما على المستوى الدولي تميزت هذه الفترة باستقرار اسعار الصرف، وتوازن ميزان المدفوعات في ضوء الآليات التي وضعتها **اتفاقية بريتون وودز** كما شهدت التجارة الدولية انتعاشا واضحا. إن هذه المؤشرات دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى الاعتقاد أن عصر الأزمات الاقتصادية قد ولى من غير رجعة ، لكن أحداث السبعينات فندت هذا الاعتقاد.[1]

الفرع الثاني : العوامل التي ساعدت على توسع الرأسمالية وديمومتها

إن توسع الرأسمالية عالميا احد العوامل الهامة لاستمرار ديمومتها ونموها، ويلعب الإطار العالمي للرأسمالية – هو إطار تتحدد فيه بشكل واضح علاقة المركز بدول الأطراف –دورا مهما في نموها وتوسعها. والمقصود بهذا الإطار حركة التجارة الدولية بما تتضمنه من تقسيم العمل الدولي، ومن صادرات و واردات واسعار عالمية تبادلية وعلاقات نقدية، واستثمارات خارجية، وأسواق نقدية ...إلخ. ومن دون وجود إطار عالمي مستقر لهذه الأمور، تضطرب الأحوال في المنظومة. وعليه فإن العوامل التي برزت في الإطار العالمي للرأسمالية وشكلت قوى دافعة ومحفزة لهذا النمو المزدهر لعالم ما بعد الحرب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: إن نمط تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والنامية لم يتغير، فاستمرت الدول النامية في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية، والحصول على ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية والغذائية والسلع المصنعة من الدول المتقدمة. وبذلك تمكنت البلدان المتقدمة من تأمين حصولها على ما تحتاج من المواد الخام، وتصريف منتجاتها المصنعة في الدول النامية. إن بقاء هذا النمط من تقسيم العمل الدولي شكل عاملا موضوعيا لإخضاع الدول النامية لتبعية ذات أبعاد تجارية ومالية و تقانيه. ولم تنجح استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها

[1]- عبد الصمد سويلم ،تطور التجارة في ظل العولمة، مؤسسة العهد الصادق الثقافية، 2010، ص31.

الدول النامية سواء منها استراتيجية "**احلال الواردات**" أو "**الإنتاج من اجل التصدير**" على احداث تغير جوهري في بنية نمط تقسيم العمل الدولي.[1]

ثانيا: الحصول على البترول بأسعار بخسة كأحد العوامل الجوهرية، التي ساهمت إلى حد بعيد في نمو وازدهار الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تمكنت البلدان الصناعية من خلال شركاتها النفطية **(الأخوات السبع)***، وسيطرتها على عمليات الكشف والتنقيب وتسويق البترول لفترة طويلة، وخاصة في الدول النامية. وذلك من أجل أن تجعل سعر البترول غير ذي وزن يعتد به في إجمالي تكاليف الإنتاج الصناعي. وتبدو أهمية هذا العامل إذا علمنا أن اليابان لا تنتج على الإطلاق البترول، وتعتمد على الاستيراد وكذلك كثير من دول غرب أوروبا.

ثالثا: تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل متزايد، وذلك تطبيقا للنظرية الكنزية التي تقوم على تدعيم الطلب الكلي الفعال، الهدف من ذلك رفع الطلب على سلع الاستثمار وعلى سلع الاستهلاك ايضا. والدولة هي الجهاز الوحيد الذي يستطيع التأثير على الطلب الكلي واقترح كنز جملة من السياسات المالية والائتمانية.[2]

رابعا: نظام النقد الدولي الذي أرسيت دعائمه في اتفاقية بريتون وودز عام **1944**، وهو النظام الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من جعل الدولار الأمريكي العملة الدولية ومصدر السيولة العالمية، نظرا لالتزامها بقابلية تحويله للصرف ذهبا وهذا على أساس ثابت **(35 دولار للأوقية)**. وكان هدف هذا النظام تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير

---

[1] -. محمد دياب ،التجارة الدولية في عصر العولمة ،مرجع سابق، ص31 .

*ان هذه الشركات تشرف على انتاج تسويق و نقل البترول منها خمس شركات امريكية وهي على التوالي: إكسون ،سوكل، موبيل، قولف، تكساسو، وواحدة بريطانية "بي بي" وواحدة انجلو،هولندية، وتسمى شل

[2] – رمزي زكي ،فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي،مرجع سابق، ص34.

السيولة الدولية، وإيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية . وقد لعب نظام النقد الدولي منذ الأربعينيات وحتى النصف الأول من الستينات دورا مهما في خدمة توسع الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها **(غرب أوروبا والمحيط)**. كما رسم إطارا مستقرا لنمو حركة التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية. في ضوء ما حققه من ثبات في مستوى أسعار الصرف وتوفير السيولة في هاتين المجموعتين من البلدان.

خامسا: تطور في قوى الإنتاج وارتفاع في مستوى الإنتاجية، وذلك نتيجة للثورة العلمية والتقنية التي ظهرت في هذه الفترة، وما تولد عنها من مخترعات ابتكارية. وقد ساهمت هذه التقنية في استحداث مواد أولية صناعية **(كالبلاستيك، والألياف الصناعية، والمنتجات الكيميائية)** مما خفض من تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات الربح، كما ظهرت منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل . الأمر الذي انعكس ايجابيا على حجم الناتج والدخل والتوظيف.

هكذا يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي عرف توسعا مستمرا، طيلة حوالي ثلاثين سنة اتسمت بترسيخ النمو في البلدان المتقدمة، وتحكم حكوماتها في ضبط ومعالجة الاختلالات. غير أن هذا النمو والاستقرار يعبر في جانبه الآخر على التدهور في شروط التبادل بين الدول النامية والمتطورة، والأمر هنا يخص العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع والمواد الخام ، التي تنتجها الدول النامية في مقابل أسعار السلع المصنعة التي تنتجها الدول المتطورة، وهو ما أمكن هذه الأخيرة من امتصاص ونهب جانب كبير من الفائض الاقتصادي المحقق في البلدان النامية، بفعل تزايد تكاليف الواردات، كل ذلك ساهم في تقليص المواد وتدني الطموحات الاستثمارية واعتمادها في آخر الأمر على امدادات القروض الخارجية، وهكذا بقيت البنى الإنتاجية تتسم بالهشاشة، وبقيت الحركة الاقتصادية تعتمد على القطاعات الأولية المعدنية والفلاحية المرتبطة بشكل عضوي بالتصدير. وهو ما ساهم في تأكيد ظاهرة التبادل اللامتكافئ، التي أصبحت مرجعا لكل الدراسات المنصبة على قضايا

التنمية وتطوير النظام الاقتصادي العالمي[1] .و هذا يتطلب من الدول النامية تطوير فروع الإنتاج الجديدة وخصوصا الصناعات التحويلية، لآن الطلب في السوق العالمية على الخامات يتجه نحو التقلص بفعل الثورة التكنولوجية. ونظرا لضعف الادخار المحلي تلجأ الدول النامية إلى التمويل الخارجي، الأمر الذي أدى إلى وقوع هذه الدول في أزمة المديونية وتفاقم أزمة التنمية، مما زاد من حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي العالمي بعد 1971

كان من نتائج تراكم مظاهر التوسع الاقتصادي في الدول المتطورة ومظاهر الافقار والتهميش في الدول النامية، أن تكرست التناقضات داخل المركب الاقتصادي العالمي فتوالت هزات نظام النقد الدولي بفعل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وتقلص احتياطات الولايات المتحدة من الذهب، وبالتالي أعلنت عن عدم التزامها بقبول تحويل الدولار إلى ذهب بإلغاء تغطيته ذهبا، بعد تراجع الوزن النسبي لها داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي في النصف الثاني من الستينات، بسبب دخولها في حرب الفيتنام . فقد نما العجز في الاقتصاد الأمريكي من أبرز ذلك ؛ أزمة العجز في ميزان مدفوعاته الذي كان يغطى من خلال طبع الدولار، وبذلك انهار نظام **بريتون وودز**.

وسوف يتم تناول هذه الفترة وفقا للتفصيل التالي:

الفرع الأول: المرحلة الممتدة من 1971- 1990

[1]- فتح الله ولعلو، النظام الاقتصادي العالمي والعالم الثالث، المؤتمر العلمي، الاعتماد والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مرجع سابق، ص82، 85.
أنظر كذلك:
- Arghiri Emmanuel. L'Echange inégal, Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux Paris Maspero 1969.
-فؤاد مرسي ،التخلف والتنمية، دار الوحدة-،بيروت ،1982، ص84- 85.

منذ مطلع السبعينات واجه النظام الاقتصادي العالمي أزمة عميقة، إذ جاءت بعد فترة طويلة من الانتعاش الاقتصادي، لتدخل المنظومة الرأسمالية بعدها في فترة ركود طويلة والأزمة تمثلت في ركود تضخمي و تختلف عن سابقتها، التي عاصرها العالم خلال الثلاثينات من القرن العشرين، وذلك من حيث السمات والنتائج والبعد الزمني، حيث اتسمت باتجاه الأسعار نحو الارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة. ومنذ **1973** ظلت الأسعار ترتفع بشكل تصاعدي بغض النظر عن الركود السائد.

منذ بداية السبعينات تسارعت معدلات التضخم، فيما بين عامي **1970- 1973** بلغ معدل الزيادة في الأسعار ضعف معدل الزيادة خلال عقد الستينات بأكمله. وفي عام **1974** تصاعدت معدلات التضخم بشكل أكثر حدة. فقد تعرضت الدول الرأسمالية لأزمات مالية نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، ولم تعد الأزمة ذات طابع محلي، بل اكتسبت طابعا دوليا، وشكل التضخم خطرا عالميا، مظهره ارتفاع سعر الفائدة إلى مستويات عالية. وأصبح للتضخم سياسة فعلية في غالبية الدول الصناعية سعيا وراء زيادة الأرباح ، وقد أدى تراكم الأرباح إلى إتاحة رأس المال الجديد الضروري للتقدم التكنولوجي، وقد سمح بتوسع اقتصادي حافظ نسبيا على مستويات عالية للعمالة.[1]

لقد رافق الركود الدوري في السبعينات ميلا واضحا نحو التضخم، وساعد بالتالي الركود التضخمي. وأصبح يشكل آلية جديدة لمجابهة وتصحيح ميل معدل الربح نحو الانخفاض ونتيجة السباق بين الأسعار والأجور مع معطيات الثورة التكنولوجية والعلمية، التي أدت الى تراجع عنصر العمل في مجمل عوامل الإنتاج، الأمر الذي حافظ على مستويات مرتفعة للأرباح مع انتشار التضخم. [2]

أولا:العوامل التي أدت إلى ظاهرة الركود التضخمي

[1]- فؤاد مرسي ،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، مارس 1990، ص420.

[2]-عمر مصطفى عمر، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص16.

يمكن إيجاز أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وتزايد البطالة والميل نحو الافراط في الإنتاج فيما يلي:

1-تزايد الانفاق العسكري، حيث دخلت حكومات معظم البلدان الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسلح والإنتاج الحربي بشكل كبير. مما ساهم في زيادة الطلب على الخدمات والوظائف لخدمات البحوث والتطوير، وقد أدى ذلك إلى نمو مواز في خدمات النقل والتخزين والإنشاءات، وارتفاع القدرة الشرائية. حيث أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار و تزايد البطالة.[1]

2- زيادة الحد الأدنى للأجور نتيجة ضغوط نقابات العمال لتحسين المستوى المعيشي للعمال. ان ارتفاع معدلات الأجور وتزايد الانفاق الحكومي تطبيقا للنظرية الكنزية في مجال المشروعات العامة، وعلى التعليم والصحة، والضمان الاجتماعي وإعانات البطالة. كل ذلك كان له أثرا في توسع دائرة السوق الداخلية، وزيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

3-بالنسبة لـ "**Emeade**" يرى أن العوامل التي سببت التضخم الركودي في تفسير **الكنزية** الجديدة هي: [2]

- التبني العام للسياسة الكنزية لتوسيع الطلب الكلي الفعال، من خلال السياسات المالية والنقدية التي تستهدف التشغيل الكامل.
- انخفاض نمو الإنتاجية.
- عدم التنظيم الجيد للإدارة الاقتصادية في التخصص والتدريب الفني، والتعليم المناسب وممارسة العمل المعقد ونقص الاستثمار الكافي في المتطلبات الرأسمالية المتنامية إثر ارتفاع الأسعار الناجم عن ارتفاع التكاليف(*) فقد اتبعت حكومات

[1]- رمزي زكي ،لأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، كاظم للنشر والتوزيع،الكويت 1985،ص44- 45.

[2] - James Emeade, Stagflation wage, fixing, vol1 publishers. Ltd. 1983 ; pp, 2-5.

* من الملاحظ أن كتاب الغرب بشكل عام يرجعون سبب ارتفاع تكاليف الانتاج الى الصدمات البترولية في بداية السبعينات التي ادت الى ارتفاع الاسعار.

الدول الرأسمالية السياسات المقيدة لارتفاع الأسعار ومعدلات الأجور. غير أن هذه السياسة فشلت لصعوبة التوفيق بين الحاجة إلى توسيع الطلب الكلي والاستفادة من الموارد العاطلة، وتحقيق أقصى المنافع بينها وبين تقليص الطلب الكلي ذاته تفاديا للتضخم المطلق.

- زيادة ضغوط نقابات العمال، ومجموعة القوى الاحتكارية ورغبتها في تحقيق زيادات في المستوى المعيشي الحقيقي، حتى لو تجاوزت تلك الزيادات الناتج الحقيقي.

ثانيا: النتائج المترتبة على أزمة الركود

كان من أهم النتائج التي ترتبت على أزمة الركود التضخمي ما يلي:

1-انهيار نظام بريتون وودز في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا خوفا من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، ونجم عن ذلك تعويم العملات الرئيسية في أوروبا، وبذلك تقوضت دعائم النظام النقدي العالمي.

2- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الصناعية في أعقاب الأزمة، وكانت أول قمة للدول الصناعية السبع الكبرى عام **1975**، وكان الهدف منها البحث عن حلول مشتركة لمواجهة الأزمة، نتيجة للوعي الجديد بضرورة الاعتماد المتبادل.[1]

3-طفرة الشركات متعددة الجنسيات، كعنصر حاسم في توجيه التصرفات الاقتصادية نحو الطابع العالمي، وكمحرك لتحولات الأموال من خلال عمليات استثمارية عابرة للقارات وتدويل رأس المال عبر العالم. ونتيجة لتعاظم نشاط هذه الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل غير المتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة، وزادت ظاهرة التدويل من درجة التشابك والترابط بين أجزاء المنظومة المتقدمة، ما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على باقي بلدان المنظومة بواسطة التبادل المالي والتجاري.[2]

---

[1]- جاك أدا،العولمة من التشكل إلى المشكلات، مرجع سابق، ص233.

[2]-المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، التحولات العالمية و مستقبل الوطني العربي،مرجع سابق، ص133.

4-ظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، تطبق مستويات مختلفة من التكامل التجاري والاقتصادي، بعضها في إطار شبه إقليمي والبعض الآخر في إطار إقليمي.

ثالثا: انعكاس أزمة النظام الاقتصادي العالمي على الدول النامية

إن العالم الأول "**داخل الاقتصاد العالمي**" يتمثل أساسا بالدول الصناعية المتطورة أو دول "**المركز**". وعند الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية يجري التركيز بصورة أساسية على العلاقات بين هذه الدول، أما البلدان النامية، وبالدرجة الأولى الأكثر تخلفا بلدان الأطراف فهي تقع على هامش العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. إن تقسيم الاقتصاد العالمي إلى "**مراكز**" و"**أطراف**" يجري تحت تأثير التقسيم الدولي للعمل الذي هو في الغالب بين شركاء غير متكافئين، مما يوسع من الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية، وذلك بالنزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية. مما جعلها تطالب بنظام اقتصادي جديد، وذلك بعد نجاح منظمة الدول المصدرة للبترول في التحكم في أسعار وكميات البترول منذ **1973**، و هذا ما بلور شيئا فشيئا الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الدولية تعديلا جوهريا يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية. بالفعل في سبتمبر **1973** تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي جديد، مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز، في سبتمبر **1974** عقدت الدورة العادية التاسعة والعشرين للأمم المتحدة، والتي أصدرت القرار **3281** الخاص بإقرار "**ميثاق**" حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وهدف الميثاق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم على معاملة الدول معاملة المتساويين، وأعقب ذلك إعلان "ليما"، وخطة العمل

انظر كذلك :
عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، مرجع سابق ص234.

للتنمية الصناعية. وهو التعاون الذي حدد في المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية للتنمية، الذي انعقد في **"ليما"** في مارس **1975**، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام **2000** إلى **25%** من الإنتاج الصناعي العالمي، بدلا من **7%** عام **1974**.[1]

في ديسمبر **1975** جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب، ويعرف أيضا بمؤتمر الأغنياء والفقراء. الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية، والشؤون المالية والديون[2]، ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **"LINCTAD"** في كينيا عام **1976** وطرحت فيه قضيتان: قضية المواد الأولية، وقضية المديونية الخارجية.

بالرغم من تعدد هذه المؤتمرات والتي تدخل في مجملها في إطار الحوار بين الشمال والجنوب وفي إطار التعاون، إلا أنها باءت بالفشل نتيجة المماطلة في المؤتمرات التي عمدت إليها دول الشمال. ومنذ الثمانيات بدأت بتقليل حضورها لمؤتمرات الحوار، حيث كان مؤتمر كانكوك في المكسيك النهاية الفعلية للحوار.

النتيجة التي يمكن استخلاصها مع نهاية ما يسمى بالحوار شمال جنوب، هو تدهور الوضع الاقتصادي للدول النامية وانفجار أزمة الديون في الثمانيات، والتي شكلت أفضل وسيلة لتدعيم تبعية الدول النامية للدول المتطورة. على العموم فقد عرفت المديونية تطورا سريعا في أحجامها

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص35.
أنظر كذلك :
-اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1977، ص16.
[2]- حسين توفيق ابراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي- مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع- الكويت 1995، ص50.

وخاصة منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. والجدول التالي يوضح هذا التطور.

الجدول رقم (05)

تطور ديون الدول النامية ببلايين الدولارات

جدول الدول النامية	1970	1975	1981	1982	1985
	75	180	610	843	970

المصدر: رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية– دار المستقبل العربي القاهرة، 1986، ص313.

يتضح من بيانات الجدول أن الديون الخارجية ارتفعت بشكل خطير خلال الفترة **1975-1985**، بحيث انتقل حجمها من **180** بليون دولار سنة **1975** إلى **970** بليون دولار سنة **1985**، أي بمعدل نمو في المتوسط يقارب **54%**.

لاشك أن هذا النمو السريع في حجم المديونية للدول النامية أدى إلى تخفيض القدرة الاستثمارية لهذه الدول، نتيجة النسب المرتفعة التي بدأت تخصصها هذه الدول من مواردها الاستثمارية لخدمة ديونها، والمؤشرات الواردة في الجدول التالي للمديونية الخارجية للدول النامية، تبين تأثير هذا الوضع على عملية التنمية في هذه الدول.

الجدول رقم(06)

بعض مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية (%)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
المديونية/ الإنتاج الوطني الخام	20.6	22.4	26.3	30.4	30	35.8	35.4
المديونية/ الصادرات	90	98	117.6	134.08	121.2	143.7	144.5
معدل خدمة الدين/ الإنتاج الوطني الخام	16	17.5	20.6	19.4	19.5	21.4	22.3
الفوائد/ الصادرات	6.9	8.3	10.4	10.1	10.3	10.8	10.7

Source : M/ Beaud : économie mondiale dans les années 80 PVE , la bibliothèque paul-emile boulet d'université du Québec1989, P 228.

يظهر من خلال هذه المؤشرات ما يلي:

- ارتفاع نسبة المديونية إلى الإنتاج الوطني الخام من **20%** سنة **1980** إلى **35.4%** سنة **1986**.
- ارتفاع نسبة الفوائد إلى الصادرات من **2.9%** سنة **1980** إلى **10.8%** سنة **1985** وبلغت **10.7%** سنة **1986**.
- ترتب على هذا الارتفاع في مؤشرات المديونية للدول النامية تحويل جزء كبير من فائضها الاقتصادي للخارج، مع تخصيص كل موارد صادراتها تقريبا إلى خدمة أعباء الديون عوض استخدامها في خدمة تنميتها. حيث ارتفعت نسبة المديونية إلى الصادرات من **90%** سنة **1980** إلى **144.5%** سنة **1986**.
- في الوقت الذي كانت الدول النامية تتطلع فيه إلى تحسين أدائها الاقتصادي، من ثم تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، رغم المشاكل التي تتعرض لها تجارة المواد الأولية. بدأت الدول الصناعية بإتباع سياسة انكماشية على مستوى الاقتصاد الكلي في أعقاب أزمة الركود التضخمي، وبهدف السيطرة على التضخم، ما ترتب عنه تقلص الطلب على المواد الأولية، مما أدى إلى انخفاض أسعارها، وفي الوقت نفسه ارتفعت اسعار الفائدة، حتى أن الدولار الأمريكي ارتفعت قيمته الاسمية من **4.8%** خلال الفترة **1975- 1979**، إلى **8.3%** خلال **1980-1982**.[1]
- لقد أدت هذه الوضعية إلى ضعف وتيرة التنمية بالدول النامية، حيث انخفض تدفق الموارد المالية إليها. هذا فضلا على تأثير انهيار عملية التنمية على حجم الصادرات والواردات وعلى الاستثمار، والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. إن هذه الوضعية دفعت بالدول النامية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة ديونها، ومن ثم تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي مقابل الحصول على التمويل.

[1]- التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص110.

الفرع الثاني: النظام الاقتصادي الدولي بعد عام 1991

بدأت تظهر في هذه المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن "نظام اقتصادي عالمي جديد" ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

أولا: اعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي، بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية. فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا.[1]

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وبذلك انتهت مرحلة القطبية الثنائية، مع انضمام معظم الدول الاشتراكية إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية.

ثالثا: التحول نحو الخوصصة، وتقلص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تقليص حجم القطاع العام.

رابعا: الاتجاه نحو العولمة على نطاق أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد، متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات. وتتمثل العالمية في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة. وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعلومات فيه.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد –النظام الاقتصادي العالمي الجديد- مرجع سابق، ص39.

خامسا: إنشاء منظمة التجارة العالمية "**OMC**" في أول يناير **1995** لتحل محل "**GATT**" مع إنهاء جولة أورغواي عام **1994**، والتوقيع عليها من **117** دولة في مراكش، لتركز وظيفتها في تسير النظام التجاري العالمي، وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الاقتصادي العالمي ثلاث منظمات هي: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة.

لاشك أن قيام هذه المنظمات باعتبارها نتيجة للعولمة بكل افرازاتها، فإن ثقافة وسلوك النظام الدولي لا يمكن الوقوف عليها اقتصاديا إلا من خلال هذه الهيئات، والتي استطاعت منذ نشأتها أن تكيف وتطور أدائها، وتغير مصطلحاتها تماشيا مع الوضع الاقتصادي للدول على اختلافها من جهة، والتطور في العلاقات الدولية من جهة أخرى، وهذا ما يوفر لها نفسا جديدا يمكنها من المحافظة على مصالحها في المدى البعيد[1] . تعمل هذه المؤسسات مجتمعة على تحقيق الأهداف التالية:

- دفع الدول النامية إلى بناء اقتصاد السوق ، وتسريع وتيرة التجارة الخارجية.
- تمكين رأس المال الأجنبي من خلال تحرير الاقتصاد من التوطن والهيمنة والتأثير على القرار السياسي والاقتصادي للدولة المضيفة.
- تحرير المبادلات التجارية، تطبيقا للمقولة الليبرالية الجديدة. أن انتهاج حركة الأسواق والتجارة، وإزالة العوائق الجمركية تؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو.
- منذ بداية عمليات الاندماج الاقتصاد العالمي، وإدخال تغيرات السياسة الاقتصادية والمالية بما يملي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بدأ أداء الاقتصادات النامية في التراجع منذ منتصف الثمانيات.

[1]- عبد الرحمان تومي، الانحراف الاقتصادي، مرجع سابق، ص32.

في ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة والاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة ، متأثرة بتحكم آليات وأدوات العولمة الاقتصادية في ممارسة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد. الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية، و تدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، ومن ثم تدهورت معدلات التبادل في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل منها:[1]

- احتفاظ الدول المتقدمة بجميع المزايا التي يوفرها التقدم التقني والفني.
- إصرار الدول المتقدمة على إبقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة، رغم زيادة الإنتاج.
- اختلاف الطلب على منتجات المواد الأولية عن الطلب على المنتجات الصناعية.
- عدم قدرة البلدان النامية على مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها.

مما سبق نستنتج أن فرص تحسين معدلات التبادل للدول النامية تبدو ضعيفة على المدى الطويل. فعلى النقيض مما كتبه مفكرو العولمة والاعتماد المتبادل ، والمدافعون عن إجراءات الخوصصة والليبرالية وتحرير التجارة الخارجية وآثارها الايجابية على الدول النامية غير أن توسع الرأسمالية يعيد إنتاج نفس علاقات اللاتكافئ.

المبحث الثاني: التقسيم الدولي الجديد للعمل و انعكاسه على الدول النامية فيه

شهد العالم في عقدي الثمانيات والتسعينات العديد من التطورات الاقتصادية، من أهمها عولمة النشاط الإنتاجي، والذي أدى إلى ظهور شكل جديد للتخصص او التقسيم الدولي الجديد للعمل، وهو يختلف كثيرا عن التقسيم التقليدي للعمل، المعروف في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الذي يقوم على أساس تقسيم دول العالم إلى مجموعتين؛ مجموعة الدول

[1]- محمد دياب- التجارة الدولية في عصر العولمة- مرجع سابق، ص149.

النامية والتي تخصصت في إنتاج المواد الأولية والزراعية، وتقوم بتصديرها إلى الدول المتقدمة. مجموعة الدول الصناعية المتقدمة و التي تخصصت في تصنيع هذه المواد وإعادة تصديرها إلى الدول النامية. فالنظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل، كانت تقوم في إطار ما يسمى بالمزايا النسبية، بما يبرر تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام. وكان التحليل يتبنى برمته على أساس نظرية للتبادل، موضوعها إنتاج السلع وتداولها من أمة إلى أخرى.

غير أن تزايد التدويل لم يعد من الممكن قبول هذا الافتراض، فالسلعة الواحدة يتم تجزئة مراحل إنتاجها في دول مختلفة، وقد تجمع في دولة أخرى أو دول ثانية، وتسوق في دولة أو دول ثانية. مما يعني أن هناك تكامل رأسي على المستويات الإقليمية، يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الدول في القطاعات المختلفة، وأن هناك شبكات إنتاجية مترابطة أفقيا كجزء من استراتيجيات التعاون التي تفرضها العولمة، أو بتعبير آخر فإن التقسيم الدولي الجديد للعمل يقوم على الاعتماد المتبادل بين الدول من جانب، وعلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي بين المشروعات والأنشطة الاقتصادية من جانب آخر. وقد أدى ذلك إلى انتقال عدد من مراحل الإنتاج أو العمليات الإنتاجية التي تمر بها الأنشطة الاقتصادية من مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة إلى العديد من الدول النامية.

وهكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم العمل بين الدول المتقدمة والدول النامية، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية، والصناعات ذات التكنولوجيا العالية وذات الاستعمال المكثف لرأس المال الموجود في الدول المتقدمة.

على ضوء ما سبق فإن الدراسة في هذا المبحث تهدف إلى الوقوف على أهم سمات وخصائص التقسيم الدولي الجديد للعمل، ومن ثم التعرف على موضع ومكانة الدول النامية في هذا التقسيم.

المطلب الأول: سمات التقسيم الدولي الجديد للعمل

من المؤكد أن التقسيم الدولي الجديد للعمل قد اختلف عما كان سائدا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما تزايد عدد الدول الإفريقية والآسيوية التي حصلت على استقلالها وبدأت قضية التنمية تبرز تدريجيا على مسرح السياسة الدولية، باعتبارها قضية أساسية. إلا أن التطورات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي خاصة منها التطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا، وازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار التصنيع في أقاليم متعددة من الجنوب مع ظهور الدول الصناعية الجديدة، وتزايدت أهمية قطاعات الخدمات في الدول الصناعية المتقدمة، كل ذلك كان له أثرا على التقسيم الدولي للعمل .

لقد جاء التقسيم الجديد للعمل الدولي وليدا للتطور الكيفي، الذي وصلته قوة الشركات متعددة الجنسيات، فلم يعد تقسيم العمل الدولي يقوم اليوم على المواجهة بين الصناعة والزراعة، بل أصبح الأمر يبدو وكأنه قائم داخل نفس المؤسسة بين مستويات العمل والتقسيم الرئيسي أصبح يقوم بين رأس المال والعمل، وبين الإدارة وأعمال الإنتاج، وبين الدماغ واليدين.[1]

هذه التطورات تظافرت لتؤدي الى تغير معالم التقسيم الدولي للعمل ،و أكسبته سمات وخصائص أهمها:[2]

الفرع الأول: العولمة

[1]- عبد السلام أديب .WWW.alhewar.org/ show.art asp ?aid/10241

[2]- مصطفى كامل السيد، التقسيم الدولي الجديد للعمل ،كتاب الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه، مرجع سابق ص21.

إن النشاط الاقتصادي يتسم بطابع عالمي متزايد، حيث أصبح قسما مهما ومتزايدا من النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات يدار على نطاق عالمي، وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تنشيط العولمة. فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتحويلية والتكنولوجية والتسويقية [1]، ومما يؤكد أيضا درجة الترابط الاقتصادي بين مختلف الاقتصادات الدولية ويتضح دور الشركات متعددة الجنسيات في تنشيط العولمة من خلال اتساع حجم الأموال التي تمتلكها على مستوى العالم، وإدارتها لنشاطها على أساس أن العالم دولة واحدة. وإذا كانت التجارة والخدمات وانتاج المواد الأولية هي قطاعات خضعت للعولمة في مراحل سابقة، فإن الجديد في العقود الأخيرة هو عولمة الإنتاج الصناعي ذاته، حيث تم تجزئة مراحل إنتاج السلعة، ويتم تجميعها في دولة أخرى.[2]

يتخذ الاستثمار المباشر الخارجي في الدول النامية شكل مساهمات أو إنشاء مراكز إنتاجية للشركات متعددة الجنسيات، وأهم استثماراتها، بجانب استثمارات التنقيب عن البترول والخامات التعدينية، يتوجه إلى الصناعات كثيفة العمالة؛ كعمليات تجميع السلع الالكترونية وصناعة الملابس الجاهزة، والنشاطات المماثلة. والملاحظ أن أغلب نشاطات تلك الشركات تمثل إضافة أقل قدرا من القيمة المضافة في قيمة المنتج النهائي. فصناعة التجميع في السلع الالكترونية مثلا لا تشمل تصميم تلك السلع، وهي العملية التي تمثل أكبر قدر من القيمة المضافة، كما أن عملية التجميع تبدأ باستيراد حزمة المكونات من مركز الشركة بأسعار يحددها المركز.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، آلية تعامل القيادات الادارية مع التحولات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق،ص234.

[2]- مايكل تانز وآخرون، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني: دور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، سنة 1981 ،ص124.
لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك:
محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات متعددة الجنسيات- اصدارات النفط والتنمية، بغداد، 1978، ص24- 33.

الفرع الثاني: تباين في الاهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الرئيسية

لقد تزايدت أهمية الاقتصاد الرمزي واقتصاد الخدمات في الدول بعد الصناعة، حيث أصبح الجانب الأكبر من قوة العمل في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، يعمل في مجال الخدمات، بينما نسبة المواطنين العاملين في الإنتاج المادي، أي قطاعات الصناعات والزراعة يتضاءل تدريجيا. ويمكن القول أنه بداخل قطاع الخدمات وخصوصا الخدمات المالية تتزايد أهمية النشاط الرمزي، والذي يتم من خلال شبكات المعلومات والاتصالات، دون أن يرى أطراف الصفقات الاقتصادية بعضهم لبعض. فجانب كبير من نشاط الأسواق المالية وطنيا ودوليا في هذه المجتمعات، أصبح يتم على هذا النحو باستخدام الحاسبات الآلية، أما بخصوص الإنتاج المادي تتزايد أهميته في الدول الصناعية، والصناعية الجديدة. أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل والفقيرة عموما فإن الإنتاج المادي، وخاصة إنتاج المواد الأولية والطاقة يمثل مكانة هامة وفقا لنفس المعايير السابقة، وإذا كان قطاع الخدمات متضخما بعض الدول، فإن ذلك يعكس ظاهرة البطالة المقنعة.

الفرع الثالث: أثـــــار الثورة العلمية و التكنلوجية

لقد انعكست آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة بدرجة أكبر، وبالرغم من انتقال بعض أنماط الإنتاج والاستهلاك من هذه الدول إلى الدول النامية، إلا أن التقسيم الدولي الجديد للعمل مثل سابقه يتسم بتبادل غير متكافئ. حيث زادت المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية، والتي أصبحت تتم بتكثيف تطبيق المعرفة العلمية عليها، مثل صناعة المعلوماتية خصوصا في شق البرامج وصناعة الاتصالات والفضاء والطيران، والأدوية والمواد الجديدة المختلفة، وتطبيق الهندسة الوراثية واستخدام أنواع الطاقة الجديدة نسبيا، هي أنشطة تميز الدول المتقدمة.

بينما ازدادت حصة الدول النامية في الصناعات كثيفة العمالة والملوثة للبيئة، فقد تحولت صناعة المنتوجات مثلا من مراكزها التقليدية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى دول جنوب شرق آسيا[1] . وتعتبر ظاهرة الدول الصناعية الجديدة انعكاسا لانتشار بعض الأنشطة الصناعية، وإعادة توطنها في غير مراكزها التقليدية مستفيدة بذلك من بعض المزايا النسبة كانخفاض الأجور، الأمر الذي اكسب هذه الصناعات قدرة تنافسية. غير أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حرمان هذه الدول من هذه الميزة بشتى الوسائل، تبدو في ظاهرها إنسانية على غرار ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وبعض دول الشرق الأقصى متهمة إياها باستخدام العمل الرخيص ، كعامل رئيسي لرفع القدرة التنافسية لصادراتها . وهذه المواجهات تؤدي في كثير من الأحيان إلى اللجوء لوسائل حمائية تتعارض مع القواعد التي أرستها المنظمة العالمية للتجارة.[2]

هكذا يمكن القول بأن التراتيبة القديمة التي ميزت تقسيم العمل الدولي، وضعت دول العالم داخل طبقتين؛ أقلية من الدول الصناعية ذات الاقتصادات متكاملة الهياكل هي دول المركز، وأغلبية من الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية معدنية أو زراعية، أو الطاقة هي دول المحيط. فإن التقسيم الدولي الجديد للعمل هو أكثر تعقيدا، إذ توجد على قمته الدول بعد الصناعية ، والتي تكاد تحتكر فيما بينها توليد المعارف العلمية الجديدة وتطبيقها في مجال التكنولوجية، ويتراجع الإنتاج المادي في مجتمعاتها ليعمل أغلب مواطنيها في قطاعات الخدمات، وتليها دول صناعة تقليدية لم تحدث النقلة بعد إلى مرحلة ما بعد الصناعة، ثم تأتي بعدها الدول الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي لم تتحرر من التبعية التكنولوجية والمالية للطبقة الأولى من

[1]- مصطفى كامل السيد،التقسيم الدولي الجديد للعمل، محاولة للاستكشاف،الاقتصاد العالمي موقع مصر فيه-،مرجع سابق، ص24.

[2]- محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية ،مرجع سابق، ص 04.

الـدول، واخيـرا دول الجنـوب التـي تنـتج وتصـدر المـواد الأوليـة، وتقـوم بـبعض الإنتـاج الصناعي دون أن يحتل قطاع الإنتاج الصناعي، والصادرات الصناعية فيها المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الدول الصناعية الجديدة.

المطلب الثاني: انعكاس التقسيم الدولي الجديد للعمل على الدول النامية

يرى البعض أن التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب قد ازداد بصورة سريعة منذ عقد السبعينات فصاعدا، مما يعكس ازدياد درجة الاعتماد المتبادل، فمثلا إن واردات الأعضاء فـي منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصـادية "**OECD**" مـن البلـدان حديثـة التصـنع ازداد بـين الأعوام **1970** و**1992**، من **6.4%** إلـى **15.8%** من حصـة بلدان منظمـة التعاون من السلع المصنعة أما بالنسبة للدول الأوروبية، فقد ارتفعت النسبة من **2.7%** إلى **8.6%**، في حين أن هذه النسب ارتفعت عند المملكة المتحدة من **5.4%** إلى **10.6%**.[1]

إن هـذه الإحصـائيات تـوحي فـي ظاهرهـا إلـى وجـود علاقـات اقتصـادية بـين الـدول المتقدمـة والناميـة تتسـم بالاعتمـاد المتبـادل، إلا أن فـي جوهرهـا تكـرس علاقـة الهيمنـة والتبعيـة، بـالرغم مـن بعـض التغيـرات التـي طـرأت علـى مسـتوى الإنتـاج والتوزيـع، وذلـك بإدمـاج الـدول الناميـة فـي النظـام الرأسـمالي، ورفـع حصـتها فـي التجـارة الدوليـة خاصـة فـي المـواد الصـناعية .وهـذا لا يعنـي خدمـة للـدول الناميـة بقـدر مـا هـو خدمـة لمصـالح الـدول الرأسـمالية. وذلـك بتحويـل بعـض التخصصـات الصـناعية إلـى بعـض المنـاطق الإسـتراتيجية، اقتصـاديا وسياسـيا فـي آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة للحفـاظ علـى المزايـا النسـبية لهـذه الصـناعات، بسـبب وجـود اليـد العاملـة الرخيصـة والمـواد الأوليـة بأسـعار معقولـة فـي هـذه المنـاطق، لكـن تبقـى هـذه الـدول تابعـة للـدول المتقدمـة ماليـا وتكنولوجيا .

[1]- بول هيرست وجراهام طوميسون، العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، مرجع سابق،ص147.

علاوة على ما سبق فإن الصناعات التي تقيمها الشركات متعددة الجنسيات في بعض الدولة حديثة التصنيع، وتشمل إنتاج بعض المكونات، فإن تلك الصناعات لا تنتج حزمة متكاملة من مكونات المنتج النهائي بل يتم تصنيع كل جزء على حدة في بلد مختلف ويتم تجميعها في بلد آخر. في هذا النمط من التصنع تمارس الشركات متعددة الجنسيات ما يسمى بأسعار التحويل، وهي في ذلك تجعل فروعها تشتري ما تحتاجه من مكونات بأسعار عالية، ثم تشتري المنتج النهائي بأقل الأسعار، بحيث لا يتبقى في البلد حديث التصنع إلا ما يغطي بالكاد قيمة الأجور المنخفضة التي تدفعها للعمالة الرخيصة.[1] هكذا فإن الدول الصناعية المتقدمة تفرض نظاما اقتصاديا ، تحتفظ فيه بمزايا عديدة أولها التقدم التكنولوجي الذي يجعل منتجاتها تتمتع بأسعار احتكارية، مع منع القدرة على دخول المنافسين، وبذلك فالتغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي، لم تغير من وضع الدول النامية إذ لا تزال تعاني من التبعية التجارية والتكنولوجية.

الفرع الأول: التبعية التجارية

إن الدول الصناعية تجد نفسها عاجزة عن النمو والتطور بدون أسواق شاسعة تمكنها من بسط نظمها ومناهجها الاقتصادية، التي تعتبر الأساس لتحقيق مصالحها وأطماعها المتمثلة في استنزاف الطاقات المادية والبشرية للدول النامية. وهكذا ومع التحول الذي تم في اقتصاديات الدول المتقدمة أصبحت قضية توسيع مجالات استثمارات رأس المال في هذه الدول، قضية ملحة بجانب عجز رأس المال في تلك الدول على إحداث توسع في السوق أو في الإنتاج، وفي نفس الوقت إمكانية إحداث قدر عال من الأرباح في الصناعات المعتمدة على التقنيات الجديدة باستخدام

[1]- علي أحمد نجيب،التقسيم الدولي الجديد للعمل وعملية التصنيع في دول الجنوب،الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه ، مرجع سابق، ص148.

قدر ضئيل نسبيا من الاستثمارات. لقد أصبح توجه الاستثمار المباشر إلى الدول النامية تطورا لازما لتوسيع مجال استثمار رؤوس الأموال الفائضة في المجتمعات المتطورة، وفرصة لتحقيق معدلات أعلى من الأرباح.[1]

غير أن هذه الاستثمارات عبارة عن نشاطات تمثل أقل قدرا من القيمة المضافة في قيمة المنتج النهائي، بالإضافة إلى أن هذه النشاطات تتجه في كثير من الأحيان إلى التنقيب عن البترول أو الخامات التعدينية، مما يبقى الدول النامية في تبعية دائمة للدول المتقدمة، حيث تعتمد العديد من الدول النامية وخصوصا الأكثر تخلفا ذات الهيكل الاقتصادي الضعيف على السلع الأولية، أو النصف مصنعة في الإنتاج والتصدير، ويمثل هذا عائقا أساسيا أمام قدرة العديد من هذه الدول في الحصول على ميزة في الفرص التجارية الناتجة عن التحرر والعولمة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

أولا: إن التقدم التكنولوجي والاكتشافات في الدول المتقدمة، ساعد على تخفيض الارتباط القوي لعلاقة المدخلات و المخرجات القائم في الخامات، وبالتالي انخفض الارتباط القوي بين النمو الاقتصادي والصناعات التحويلية، حيث أصبحت أقل كثافة في استخدام الخامات مما أدى إلى ظهور بعض الإحلال وإعادة التخصص في المواد الأولية، كما حدث تحول وتخفيض في الخامات في أسواق دول معنية.[2]

ثانيا: تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة في تلبية حاجاتها من المواد الأولية من خلال تكامل أسواقها، والتعاون فيما بينهما وتوجهها نحو زيادة إنتاجها من المواد الأولية هذه، حتى يقل اعتمادها على الدول النامية في تلبية حاجاتها منها، وتوجهها إلى إيجاد بدائل صناعية تحل محل المنتجات الأولية لمستلزمات

[1]- علي أحمد نجيب نفس المرجع السابق، ص146.

[2]- الأمم المتحدة، الانكتاد 1996، العولمة والتحرير، التنمية في مواجهة أقوى حدثين، ترجمة ياسر محمد جار الله وعربي مدبولي أحمد، المجلس الأعلى للثقافة ،2000،ص330.

في إنتاجها، مما يضمن للدول المتقدمة تلافي التأثير السلبي على اقتصاداتها ، في حالة عدم تزويد الدول النامية لها بمثل هذه المنتجات، خاصة في الحالات التي تزداد فيها حدة الصراع بينها وبين الدول النامية وبالشكل الذي يجعل اعتمادها يقل بدرجة كبيرة على هذه الدول، ويضعف معه القدر الذي يمكن الدول النامية بتصديره إليها، وهو ما نتج عنه ضعف انتفاعها وكسبها من التجارة الخارجية نتيجة لذلك، وبالذات بسبب الوضع الاحتكاري الذي تفرضه الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من السلع الأولية هذه.

ثالثا: إن قدرات الدول النامية على إنتاج الخدمات محدود، مما يزيد من اعتمادها على الدول المتقدمة، وحيث أن القطاعات الخدمية تزداد حصتها في الناتج و الدخل القومي مع زيادة درجة التطور، ولأن التطورات التكنولوجية وما تتضمنه من تقنيات متقدمة يتصل جزء مهم منها بالخدمات، وهو الأمر الذي يرفع وبدرجة كبيرة قدرة الدول المتقدمة على إنتاج الخدمات وتصديرها إلى الدول النامية والتي تعاني من عجز واضح فيها، وهو الأمر الذي يحقق استفادة وانتفاع الدول المتقدمة بدرجة أكبر، وفي المقابل تتعمق تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة.[1]

رابعا: عجز الدول النامية عن توفير القدرة التنافسية ، التي تتيح لها التنافس مع الشركات العملاقة التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وخدمات مرتبطة بالتجارة والتي تتيح لها إمكانياتها وقدراتها الضخمة المالية والفنية والبشرية والمادية، وامتلاكها الخبرات من خفض تكاليف إنتاجها، وأسعار هذا الإنتاج، بالإضافة إلى جودة منتجاتها، وهو ما يترتب عنه ضعف قدرة صادرات الدول النامية على

[1]- فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية،مرجع سابق ،ص163.

المنافسة مع منتجات الدول المتقدمة في السوق التي تتم عولمتها في ظل العولمة الاقتصادية.[1]

خامسا: الأوضاع الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تسيطر من خلالها الدول المتقدمة، وتحديدا من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تعود ملكيتها وعوائدها إلى هذه الدول أساسا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزء مهما من التجارة الخارجية يتم عبر هذه الشركات وهو ما يجعل من احتكار الدول المتقدمة للتجارة الخارجية أداة بيد هذه الدول عبر شركائها ومؤسساتها، التي تعمل في مجال التجارة الخارجية. وبذلك تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من آليات التبعية، حيث من الملاحظ أن أغلب نشاطات هذه الشركات تمثل إضافة أقل قدرا من القيمة المضافة في قيمة المنتج النهائي. [2]

الفرع الثاني: التبعية التكنولوجية

لقد اختلفت وسائل وأدوات السيطرة على الفائض الاقتصادي باختلاف التطورات التي عرفتها الرأسمالية، فمن التجارة في عهد الرأسمالية التجارية واستعمالها كأسواق، إلى الرأسمالية الصناعية والتوسع في التصنيع للسيطرة على السوق، إلى الرأسمالية المالية وتصدير رأس المال كهدف لتوسيع الأسواق، إلى عصر التكنولوجيا الذي عزز موقع الدول المتقدمة بسبب تفوقها التكنولوجي، وبذلك أصبح الهدف الجديد يجمع الأهداف السابقة جميعا، بحيث أن معظم الفائض الاقتصادي،

[1]- علي أحمد نجيب،التقسيم الدولي الجديد للعمل وعملية التصنع في دول الجنوب، النظام الاقتصادي الجديد و موقع مصر فيه ، مرجع سابق، ص146.
[2]- نفس المرجع السابق، ص147.

وتوسيع الأسواق وضمان مصادر المواد الخام ومصادر التراكم الرأسمالي أصبح يتحقق باحتكار تكنولوجي، أو عبر السيطرة/التبعية التكنولوجية.[1]

في هذا المجال يشير التجاريون الجدد إلى أننا ندخل ظرفا اقتصاديا تصبح فيه التقنيات المتقدمة والصناعة الرفيعة، مصدريين استراتيجيين للازدهار الاقتصادي، كما يؤكدون أن نسبة كبيرة من الاقتصاد يخصص الآن للخدمات والمعلومات، وبما أن هذين العنصرين لا تجري المتاجرة فيهما أو نقلهما عبر الحدود بنفس السهولة التي يتم بها نقل السلع، فإن الصناعات التحويلية تصبح أكثر أهمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظرا لاعتماد قطاع المعلومات على الصناعة في الحصول على التقنيات اللازمة لها، فإن تدهور منشآت البلد الصناعية يسئ إلى بقاء صناعتها المعلوماتية المتقدمة كذلك، وخلافا لبعض التوقعات فإن الدول الرأسمالية المتقدمة تعطي الآن أهمية إستراتيجية أكبر للصناعة المتقدمة تكنولوجيا، وبشكل هادف وبما يحقق مصالحها[2]، وحتى في حالة إقامة استثمارات في دول مختلفة عبر الشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الأخيرة تحافظ على ولائها الوطني، حيث تبقي مكتبها الرئيسي وطاقاتها التكنولوجية الأساسية في بلدها الأم.

أولا: مؤشرات التبعية التكنلوجية

إن المقومات التكنولوجية سواء منها المعارف أو المهارات التكنولوجية أو المنتجات التكنولوجية في الدول النامية تستورد من الدول الرأسمالية المتقدمة، الأولى عن طريق التراخيص والتعاقد، والثانية عن تجارة السلع الرأسمالية وانتقال الخبراء، ومن بين عناصر السيطرة/ التبعية في مجالي العرض والطلب، تمثل التبعية التكنولوجية مركزا حاسما في شبكة العلاقات الإنتاجية غير المتكافئة ضمن النظام الرأسمالي العالمي.

[1]- محمد عبد الشفيع، العالم الثالث، التجديد التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1984،، ص242.

[2] – إرنست ستير نبرغ، التحولات: قوى التغير الرأسمالي، كتاب اقتصاد القرن الواحد والعشرون مرجع سابق، ص73.

إن الصناعات المقامة بمقتضى هذه العلاقات هي في الجوهر صناعات تابعة تكنولوجيا لأنها صناعات لا تستند إلى قاعدة تكنولوجية محلية، وإنما تنفصل هذه الصناعات ومعها التكنولوجية الصناعية ومنتجاتها التكنولوجية، وبذلك تنشأت صناعة محلية بدون قاعدة وقدرات تكنولوجية محلية مستقلة[1]. ومما لاشك فيه أن التبعية تبرز في الحالة التي يفتقر فيها الاقتصاد إلى القدرة على التكنولوجيا الذاتية، ومن أهم مؤشرات التبعية التكنولوجية ما يلي: [2]

1-الاعتماد على استيراد وسائل ونتاجات المعرفة التكنولوجية، دون أن يمتد ذلك في الغالب إلى استيراد المعرفة التكنولوجية ، التي تمثل الأساس للنتاجات التكنولوجية التي يتم استيرادها.

2-الافتقار إلى المعرفة المتصلة باستخدام النتاجات التكنولوجية، التي يتم استيرادها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبالتالي ضعف كفاءة استخدامها، ومن ثم ضعف درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وقصر عمرها الإنتاجي؛ أي قصر المدة التي يتم استخدامها في الإنتاج، وهو ما يضعف إسهامها في توليد الإنتاج، وبالتالي ضعف إسهامها في عمل النشاطات الاقتصادية.

3-ضعف درجة توفر المعرفة القادرة على اختيار التكنولوجيا لغرض استخدامها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد الدول النامية، بسبب ذلك على ما تنتجه الدول المتقدمة وشركائها من تكنولوجيا، وقد لا تلبي حاجتها ولا تتلاءم مع ظروفها وإمكاناتها وهو ما يؤكد تبعيتها التكنولوجية.

4-ضعف درجة توفر المعارف القادرة على تحسين وتطوير التكنولوجيا، والأهم من ذلك هو ضعف درجة توفر المعرفة القادرة على توليد التكنولوجيا.

---

[1]- محمد عبد الشفيع، العالم الثالث، التحدي التكنولوجي الغربي، مرجع سابق، ص243.

[2]- فاتح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص207- 208.

هكذا فإن الدول النامية تعتمد اعتمادا كاملا ومطلقا على التكنولوجيا المنتجة في الدول الصناعية ، نظرا لضعف وتشوه الهياكل الإنتاجية في هذه الدول، الأمر الذي لا يسمح لها بالمشاركة في إنتاج التكنولوجيا على المستوى العالمي، ولا حتى باستيعاب التكنولوجيا المستوردة استيعابا حقيقي. ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية ا[1]:

- انخفاض نصيب الدول النامية من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وفي هذا الصدد تشير بعض التقديرات إلى أن نصيبها انخفض في التسعينات إلى **4%** فقط.
- انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية لبرامج ما بين **2%** و**6%**، ويذهب معظم هذا الإنفاق إلى الأجور والمرتبات والمكافآت.
- ضعف دور الدول النامية في التوصل إلى اختراعات وابتكارات جديدة، لذا فإن دورها في هذا المجال يعد هامشيا، ويزداد من ثم طلبها على التكنولوجيا في السوق العالمية، هذا فضلا عن ضعف قدرة هذه البلدان على تحويل اختراعاتها إلى منتج في صورة سلعة أو خدمة، وما يؤكد ذلك ضعف صادرات بعض الدول الناهضة اقتصادها وتكنولوجيا من السلع ذات المحتوى المعرفي الكثيف مقارنة بوارداتها منها فالبرازيل على سبيل المثال تبلغ وارداتها من هذه السلع من الدول المتقدمة أكثر من ضعفي ونصف صادراتها.[2]

ما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام، أن الاستثمار الأجنبي المباشر "**EDI**" لم يؤد إلى دعم وتقوية البحث العلمي والابتكار في الدول النامية حتى في ظل العولمة، إذ يتسم معدل نمو هذا الاستثمار المتجه للدول النامية بالانخفاض من ناحية، ومن ناحية أخرى يتركز هذا الاستثمار في عدد قليل من الدول في آسيا والباسفيك وفي أمريكا اللاتينية، فالواقع

[1]– حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية،دار المستقبل العربي، 1987، ص16.

[2]– السيد أحمد عبد الخالق، حماية حقوق الملكية الفكرية بين الاحتكار والمنافسة، أعمال المؤتمر السنوي التاسع لكلية الحقوق، جامعة المنصورة القاهرة، 29– 30 مارس 2005، ص10.

أن**82 %** من توقعات رؤوس الأموال الخاصة، المتوجهة إلى بلدان العالم النامية في السنوات الأخيرة ذهبت إلى **20** بلدا فقط من بين **135** بلدا ناميا ، شملها التحليل الذي أجراه البنك الدولي .[2]الأمر الذي حذا بالبعض الى القول ، بأنه " ينبغي أن نعي جيدا أن رأس المال الأجنبي ، لا ينمي و انما يذهب حيث توجد التنمية [3] . الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق **(2008- 2010)**.

جدول رقم (07)

تدفقات الاستثمار المباشر بمليارات الدولارات حسب المناطق 2008-2010

المناطق/ الاقتصاديات	تدفقات الاستثمار المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية		
	2008	2009	2010
العالم	1744	1185	1244
الاقتصاديات المتقدمة	965	603	602
الاقتصاديات النامية	658	511	574
إفريقيا	73	60	55
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	207	141	159
غرب آسيا	92	66	58
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	284	242	300
جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	121	72	68

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، عرض عام الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011 ص11.

[2] -world Bank : Global Development Finance Report(GDF) 2007.

[3] --كلمة من محاضرة للدكتور ، حسام عيسى ، حول موضوع " حوكمة الشركات " ، ألقاها في اطار التدريب الذي نظمته المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) لقضاة مجلس الدولة ، القاهرة ، مركز الدكتور ، ابراهيم شحاتة في الفترة من 22-24 يناير 2008.

ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول السابق ، أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من مجموع الاستثمارات العالمية ، مما يؤكد تدهور مرتبة الدول النامية بصفة عامة، بالاستثناء استفادة دول وسط و شرق اوروبا من جهة ، و الدول الآسيوية و أمريكا اللاتينية من جهة أخرى**(الدول الصاعدة)**. فيما تبقى افريقيا الرقم الشاذ عالميا فيما يتعلق باستقبال تدفقات الاستثمارات الوافية .

في حقيقة الأمر يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ،إلا أن هذا له مضامين خطيرة، وباستثناءات قليلة، فإن البلد النامي الذي يتلقى نتائج التجديد، وليس العملية التجديدية نفسها، كما أن التواجد الأجنبي القوي مع التكنولوجيا المتقدمة، يمكن أن يمنع المنافسين المحليين من الاستثمار في تعميق إمكانياتهم الخاصة، وهذا ما يسمى "بالتقصير" في نقل التكنولوجيا، وهو ما يؤدي إلى تقليص النمو التكنولوجي، بل وتقلص الروابط مع تكنولوجيا البلد المضيف والبنية الأساسية للإنتاج، ومن هنا يجب توجيه واردات التكنولوجيا إلى أشكال تندمج في الجهود المحلية ولا تكيفها.[1]

ثانيا: معوقات نقل التكنلوجيا

إن طلب الدول النامية على التكنولوجيا يبدو قليل المرونة، إذ لا توجد سوى مصادر محدودة للحصول على التكنولوجيا ، بسبب التركز الهائل للإنتاج التكنولوجي في الدول المتقدمة من جهة، ولجهلها بالمصادر المحتملة من جهة أخرى، ولعدم معرفتها بالخصائص الفنية للتكنولوجيا الجديدة من جهة ثالثة. وسوف يتم توضيح هذه النقاط وفقا للتفصيل التالي:

[1]- جورج كاتز، التكنولوجيا والاقتصاد والتصنيع المتأخر، كتاب العلم والتكنولوجيا والتنمية، قضايا العصر الشائكة ترجمة، محمد أحمد عبد الدائم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1998، ص486- 492.

1-إن المعلومات عن التكنولوجيا غير متوافرة لأسباب كثيرة، أولها السرية التي تحيط بعملية الإنتاج التكنولوجي، داخل المشروعات الرأسمالية الكبرى، بالإضافة إلى ذلك غياب أنظمة المعلومات التكنولوجية الفعالة في معظم الدول النامية، ليس فقط بسبب ما يقتضيه إقامة هذه الأنظمة من رؤوس أموال كبيرة نسبيا، ولكن بشكل أساسي يسبب غياب الخبرات التكنولوجية القادرة على استيعاب هذه المعلومات التكنولوجية وتحليلها وتبويبها تمهيدا إلى نقلها إلى القطاعات الانتاجية بأسلوب يتفق و امكانيات القائمين على أمر هذه القطاعات، وهذه كل عناصر تفتقدها الدول النامية،[1] في ظل هذه الظروف سوف يستفيد الموردون بشكل أكبر من وضعهم الاحتكاري، وسوف يكون سعر التكنولوجيا مرتفعا، والقدر الذي يورد من التكنولوجيا يكون أصغر من القدر المأمول عادة.

نتيجة لذلك وضع الدول النامية في النظام التكنولوجي الدولي يتسم بالتناقض والغرابة،فهي تدخل سوق التكنولوجيا مشتريه دون أن يكون لديها معلومات كافية عما تريد شراءه، الأمر الذي لا يمكنها من اختيار التكنولوجيا الملاءمة، أو تحديد عناصر الصيغة التكنولوجية وأولها الثمن[2]. وهو ما يؤدي إلى ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في سوق التكنولوجيا، ومن ثم سيطرة بائع التكنولوجيا سيطرة شبه كاملة على التداول الدولي للتكنولوجيا بآلياتها الاقتصادية والقانونية، وقدرته على إخضاع هذه الآليات لمقتضيات العولمة الاقتصادية، وأولها استمرار علاقات السيطرة والتبعية على المستوى الدولي. فعدم التكافئ بين أطراف عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يجعل من هذه العملية أداة لا لتضييق الفجوة التكنولوجية، والاقتصادية بشكل عام، وإنما لتكريس وتعميق علاقات التبعية كأحد السلبيات الخطيرة لظاهرة العولمة.[3]

---

[1]- حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص33.

[2]- أجبت بهالا: الخيار التكنولوجي والتنمية، كتاب العلم والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص683، وكذلك:
- يوسف عبد الهادئ، النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه عام 1989 ص33- 37.

[3]- باكدمان، تاريخ الفكر التنموي، كتاب العلم والتكنولوجيا والتنمية، مرجع سابق، ص151، وكذلك:

ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن استمرار الطلب على التكنولوجيا من الخارج –تحت ضغوط المنافسة العالمية– يؤدي إلى زيادة ضعف و هشاشة النظام التكنولوجي في الدول النامية، وبالتسليم بوجود الفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب، من حيث طبيعة الثروة والإمكانيات التكنولوجية وأساليب الحياة والمشكلات الاجتماعية الملحة، فلا يجب استخدام شعار "**الاعتماد المتبادل**" كذريعة لفرض استراتيجية وحيدة والتزامات متساوية على كلتا المجموعتين من البلاد.

2–إن عملية تحويل الحقيقة العلمية إلى أسلوب إنتاج أو تقنية، هي التكنولوجيا بالمعنى الدقيق، وهي عملية صعبة ستغرق زمنا، ويكفي كي ندرك حجم تكلفة هذا النشاط أن نذكر أن الإنفاق السنوي عام **1995**، على البحث والتطوير في الدول السبع الصناعية الكبرى بلغ **347.5** مليار دولار تقاسمتها الدولة والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.[1]

هكذا فإن أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي تتحملها البلدان الصناعية، ولم يبق للدول النامية إلا اللجوء إلى نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة. فتضيف بذلك إلى صور تبعيتها صورة جديدة؛ هي التبعية التكنولوجية، وحتى نقل التكنولوجيا اليوم، أصبح محكوما بشروط قاسية تفرضها الدول المتقدمة بموجب اتفاقية ألجات الجديدة، يضاف إلى ذلك أن نقل هذه التكنولوجيا يثير قضايا بالغة الأهمية منها: إمكانية الحصول على التكنولوجيا، وتكلفة نقل التكنولوجيا، ومدى صلاحية التكنولوجيا المستوردة للواقع المحلي.

3–لقد تميز التطور التكنولوجي في أواخر القرن العشرين، بتقسيم جديد للتكنولوجيا قد أخذ بالتبلور، مع التقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى فرضه على العالم . فنجد أنه بينما تتحكم

- حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، مرجع سابق ،ص34.

[1]- محمد المزياتي، عرض كتاب العرب وتحديات العلم والثقافة، لإنطوان زحلان المستقبل العربي، العدد 254 لبنان 2000-، ص140.

الدول الصناعية في التكنولوجيا العالية على قمة الهرم تتخذ البلاد شبه الصناعية وحديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، الصين الهند، ...إلخ. موقعا وسطا بالمشاركة في التكنولوجيا الوسيطة، أما الدول النامية والفقيرة فإنها تمنع عنها جميع الوسائل، التي قد تتيح لها توفير عوامل التقدم التكنولوجي[1] وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في تكريس هذا التقسيم الجديد للتكنولوجيا، لأن هذه الشركات ترفض فك حزمة التكنولوجيا المقدمة من قبلها الى الدول النامية، ما لم تقبل هذه الدول الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، أو عندما لا تقبل هذا الاندماج إلا على قدم المساواة مع الدول الصناعية، وفي الحالة تتحمل الدول النامية تكاليف إضافية باهظة ثمنا للتكنولوجيا، وهذه التكاليف تجمد مسيرة الخط البياني لنمو هذه الدول، مما يخلق عجزا في ميزان المدفوعات واضطرابات في البنية الداخلية للأسعار.

4-إن سرعة التقدم التقني في الدول المتقدمة ، دفعتها إلى إعادة سياستها الصناعية على أساس مغادرة الأنماط السابقة في الإنتاج ، خاصة وأن التنافس أصبح في ارتفاع المكون العلمي للسلعة والتحقق من استخدام تكنولوجيا متقدمة نتيجة الارتكاز على البحث والتطوير و بموجب ذلك أصبحت دورة المنتج تعد بالأشهر، مما يؤشر بسرعة التقدم في التكنولوجيا المستخدمة. وينطبق هذا على المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بشكل عام، وهذا الأمر يتجاوز آراء بعض الاقتصاديين **(آراء شومبيتر)** والتي ترى في قدرة وقابلية المشروعات الكبيرة ، على تخصيص المزيد من الأموال لأغراض البحث والتطوير، غير أن الملفت للنظر حاليا، هو

[1]- منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص113.

الـــدور الـــذي تلعبـــه المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة بالنســـبة للابتكـــار والبحـــث والتطـــوير [1] حيـــث تمكنـــت تلـــك المشـــروعات مـــن اســـتغلال الفجـــوات التي تركتها المشروعات الكبيرة والمتمثلة في:

- قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المجالات ، التي لا توليها المشروعات الكبيرة الاهتمام اللازم في حقل البحث والتطوير، ولمحدودية كلفة المخاطر لقلة كمية الإنتاج فيها.
- قابلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تطوير وتحسين المكتشفات والمخترعات للأجهزة، والتكيف السريع تجاه التقلبات، نظرا لضيق دائرة اتخاذ القرار الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الوقت في الوصول للأسواق، وبيانات الجدول رقم **(8)** توضح ذلك.
- الإبداع التكنولوجي الجذري على مستوى الدول الصناعية ، فقد وصلت حصة المشروعات الصغيرة **38.8%** في أمريكا بنسبة **39.8%** وفي بريطانيا **38.2%** في حيث كانت نسبتها في فرنسا وألمانيا **33.3%**.
- التحول الأساسي نحو التكنولوجيا أكثر حداثة، فقد بلغت حصة المشروعات الصغيرة في هذا المجال على مستوى الدول الصناعية الأربعة بنسبة **31.3%**، ما تحقق منها في أمريكا بنسبة **38.1%**، وفي ألمانيا **22.2%** وفي فرنسا **27.2%**.
- أمـــا التحســـين التكنولـــوجي فقـــد بلغـــت حصـــة المشـــروعات الصـــناعية الصـــغيرة علـــى مســـتوى الـــدول الصـــناعية الأربعـــة نســـبة **32.7%** . مـــا تحقـــق منهـــا فـــي المشـــروعات الصـــغيرة فـــي أمريكـــا بنســـبة **35.1%** مقابل **33.3%** في ألمانيا و**50%** في فرنسا.

و هذا ما تعكسه بيانات الجدول التالي:

[1]– سمير أمين، حول نظرية التضبط– بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص8.

الجدول رقم (08)

الإبداع التكنولوجي في الدول المتقدمة في الوحدات الإنتاجية

الدولة	حجم الوحدة الإنتاجية	نوع الإبداع التكنولوجي					
		إبـــــداع جذري	النسبة	تحـول أسـاس نحـو تكنولوجيا أخرى	النسبة	تحســـــــين تكنولوجي	النسبة
أمريكا	صغير	25	39.8	27	38.1	34	35.1
	متوسط	8	12.6	11	15.4	15	15.4
	كبير	30	47.6	33	46.5	48	49.4
	المجموع	63	100	71	100	97	100
بريطانيا	صغير	8	38.1	–	–	–	–
	متوسط	–	–	3	27.2	8	100
	كبير	13	61.9	8	72.7	8	100
	المجموع	21	100	11	100	8	100
ألمانيا	صغير	1	33.3	2	22.2	2	33.3
	متوسط	–	–	1	11.1	1	16.6
	كبير	2	66.6	6	66.6	3	50
	المجموع	3	100	9	100	6	100
فرنسا	صغير	1	33.3	3	27.2	1	50
	متوسط	1	33.3	3	27.2	–	–
	كبير	1	33.3	5	45.4	1	50
	المجموع	3	100	11	100	2	100
المجموع	صغير	35	38.8	32	31.3	37	32.7
	متوسط	9	10	18	17.6	16	14.1
	كبير	46	51.1	52	50.9	60	53
	المجموع	90	100	102	100	113	100

المصدر :هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي ، أليات العولمة الاقتصادية – مرجع سابق، ص125.

نقلا عن:

RUSTAM LA KAKA TECHNICAL ENTREPENEURS SHIP UNDER CONDITION OF GLOBAL CHANGE CITED IN ESCWA –FES-ERF :INDUSTRIAL STRATEGIES AND POLICES N. Y.1996.P436.

5-لقد تزايدت أهمية حماية الملكية الفكرية مع التطور الاقتصادي الهائل في العصر الحديث، وتحرير التجارة العالمية على نحو مؤسسي في إطار منظمة التجارة العالمية، ولعل ازدياد الاهتمام بحماية الملكية الفكرية على المستوى العالمي يرجع إلى العوامل التالية :[1]

- ازدياد أهمية الأصول المعرفية والتكنولوجية المتطورة، كأحد أهم مدخلات العمليةالإنتاجية مع تغير هيكل الإنتاج في مختلف الاقتصادات المتقدمة والناهضة ويؤكد هذا أن السلع المتطورة تكنولوجيا تحل تدريجيا محل السلع التقليدية أو الأقل تطورا[2]، ومن ثم أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية أداة من أدوات السياسة التجارية في كثير من الدول على النحو الذي تشهده العديد من الاتفاقيات الإقليمية العالمية، التي تكون الدول المتقدمة طرفا فيها.
- ترى الدول المتقدمة أن قيمة المعرفة التكنولوجية الاقتصادية ، تتزايد في المعاملات التجارية لذلك فهي تعتبرها تجارة القرن الواحد والعشرين. وعليه ولكي تحافظ الدول المتقدمة على قدرتها التنافسية يجب الحفاظ على التفوق التكنولوجي، ومن ثم ترى أن دعم وحماية الملكية الفكرية يشكل أولى اهتماماتها في سياسة تجارتها الخارجية.
- المنافسة بين الدول النافذة اقتصاديا، إذ في الوقت الذي تشتد فيه المنافسة بين هذه الدول وشركائها بعضها البعض، نجدها تتعاون كمجموع ضد شركات الدول الناهضة اقتصاديا من الدول النامية ، لتشاركها جني ثمار الاقتصاد العالمي، التي استطاعت أن تحقق منه بعض المزايا التنافسية، والحصول على بعض المكاسب من وراء تحرير التجارة العالية، ومن هنا يشتد حرص هذه الشركات مدعومة بدولها وحكوماتها على حماية الملكية الفكرية للحفاظ على تقدمها.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التحول الجوهري ،الذي حققته الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة وفر لها المجال الواسع للتحكم في

[1]- السيد أحمد عبد الخالق، حماية حقوق الملكية الفكرية بين الاحتكار والمنافسة، مرجع سابق، ص1 وما بعدها.

[2]- السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص8.

النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تبديل هيكل التقسيم الدولي للعمل، وإعادة تصنيف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وفق مقاييس يضعها المتحكمون، وبالمقابل لم يحدث تطور في الدول النامية مما يعمق الفجوة مع الدول المتقدمة، ويزيد من تدهور موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتحديدا في التقسيم الدولي الجديد للعمل. وبما يؤكد هيكل العلاقات الاقتصادية يستمر لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، التي تعتبر الشريك الضعيف في القسمة العالمية للعمل مما يثبت وضعها كاقتصادات غير مصنعة، و يعمق من تبعيتها التكنولوجية، فالأفكار ومختلف أنواع الإبداع أصبحت تمثل نوعا من أنواع رأس المال، وأي اختراع جديد من شأنه أن يحقق أرباحا تفوق بكثير الأرباح التي تحققها الطبيعة ؛ كالبترول والمحاصيل الزراعية وغيرهما.

هكذا فإن الاقتصاد العالمي في ظل النظام العالمي الجديد، يقوم على التبادل غير المتكافئ بين الدول النامية و المتقدمة ، التي تسيطر على معظم الخدمات التكنولوجية، و تحتكر إنتاج السلع المصنعة وبيعها بأسعار احتكارية للدول النامية، والتي يقتصر دورها في الاقتصاد العالمي على إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات ، و تقوم ببيع منتجاتها بأسعار زهيدة تفرضها طبيعة السوق التنافسية، مقابل أسعار مرتفعة لوارداتها خاصة في ما يتعلق بالمنتجات التكنولوجية.

ان التطورات التكنولوجية وأثرها على تقسيم العمل الدولي، أدى الى تعميق أكثر للعلاقات بين لدول الصناعية الكبرى، أما الدول النامية فيزداد تهميشها وتواجه خطر الاستغناء عنها من جانب الدول المتقدمة، فهذا واضح من التطور التكنولوجي في مجال إحلال المواد المصنعة ، محل

المـــواد الأوليـــة الطبيعـــة التـــي تمثـــل الصـــادرات الأساســـية للـــدول الناميـــة، ممـــا يعنـــي أن الـــدول المتقدمـــة أصـــبحت أكثـــر اعتمـــادا علـــى بعضـــها الـــبعض مـــن ذي قبل.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الدولية والترتيبات الإقليمية في تكريس علاقة اللاتكافئ

إن التقسيم الدولي الجديد للعمل ما كان له أن يظهر وتتحدد معالمه، لو لم تكن هناك مجموعة من القواعد والمؤسسات وقنوات لصنع القرار، تسهل توفير الظروف اللازمة لتبلوره وتحمي هذه الأوضاع. في هذا السياق يرى بعض علماء الاقتصاد السياسي أن أي نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يحتاج نوعا من القوة المهيمنة، التي تسهل من نشأته وتتعهد بالتغلب على الصعوبات التي تعترض هذه النشأة، أو تعوق عمله، كما تقدم المساعدة في حالة الدول الراغبة في الانضمام إلى هذا النظام، ويرون أن ذلك هو الدور الذي قامت به بريطانيا ، في إقرار نظام حرية التجارة وهو الذي سمح بظهور التقسيم التقليدي للعمل ويرى نفس الفريق من علماء الاقتصاد السياسي، أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور مشابه لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، في إقرار قواعد نظام **بريتون وودز**.

أمـــا فـــي حالـــة التقســـيم الـــدولي الجديـــد للعمـــل، فـــإن القواعـــد التـــي ســـهلت ظهـــوره المؤسســـات التـــي شـــكلته، وقنـــوات صـــنع القـــرار لـــه متطلباتـــه التنظيميـــة لا تعـــود إلـــى دولـــة واحـــدة ، كمـــا تـــرى مقـــولات هـــذا الفريـــق مـــن علمـــاء الاقتصـــاد السياســـي" والمســـماة بنظريـــة الهيمنـــة البنـــاءة"، وإنمـــا كانـــت هـــذه القواعـــد والمؤسســـات والقنـــوات هـــي مـــا ســـاهمت بـــه منظومـــة الـــدول الرأســـمالية المتقدمـــة معـــا، والتـــي توجـــد علـــى قمتهـــا ، مجموعـــة الـــدول الصـــناعية الســـبع الكبـــرى، وهـــي التـــي تحـــدد التوجهـــات والسياســـات التـــي تعمـــل علـــى أساســـها المؤسســـات الماليـــة الدوليـــة: صـــندوق النقـــد الـــدولي والبنـــك العـــالمي للإنشـــاء والتعميـــر، وذلـــك بحكـــم القـــوة التصـــويتية التـــي تتمتـــع بهـــا هـــذه الـــدول فـــي هـــاتين

المؤسستين، بالإضافة إلى توفر الإطار القانوني، الذي يسمح بنشأة وتطور التقسيم الدولي الجديد للعمل بداية من خلال ألجات و انتهاءا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**".

علاوة على ما سبق، فالقواعد الضرورية لظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل، مما ينطوي عليه من حرية انتقال رؤوس الأموال، وإعادة توطين الصناعات، وإدارة النشاط الاقتصادي على أساس عالمي، يجري فرضها ليس فقط من جانب المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها مجموعة الدول الصناعية الكبرى، وإنما يتم توسيع تطبيق هذه القواعد من خلال تنظيمات وترتيبات إقليمية.

على ضوء ما تقدم يثار التساؤل التالي: كيف ساهمت المؤسسات الدولية ، وكذا الترتيبات الإقليمية في ظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل، وما هي الآثار المترتبة على الدول النامية؟

إن الإجابة على هذا التساؤل يشكل محور اهتمام هذا المبحث من خلال مطالبه.

المطلب الأول: صندوق النقد والبنك الدوليين

دخلت العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الدولية ، التي ترسم جميع أشكال النشاط الاقتصادي في مختلف جوانبه، من هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان ساهما في جعل الضوابط العامة للعلاقات الاقتصادية تسير وفق قواعد عالمية التطبيق، وتهدف هذه القواعد إلى تعزيز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وذلك من خلال تكثيفها وإلى تطوير أداءاتها في كل مرحلة أو تغير مصطلحاتها بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول على اختلافها من جهة، والتطور في العلاقات الدولية من جهة أخرى. ذلك أن نشأة هذه المؤسسات ارتبطت بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة، التي عانت بعد الكساد الكبير

والحرب من اضطرابات في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية، وعدم استقرار قيمة العملات وأسعار صرفها واختلال ميزان المدفوعات. ولم يبرز في إطار ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية، بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها في هذه المؤسسات، مما يعني أن أسلوب إدارة هذه الأخيرة يضمن تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة، تحت شعار الاعتماد المتبادل وضرورة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، ويطرح وكأنه بديل لإصلاح النظام الدولي وبما يخدم مصالح الدول النامية.

وفيما يلي سوف تناول هذا المطلب من جانبين: الأول يتعلق بسياسات المؤسسات المالية الدولية اتجاه الدول النامية، أما الجانب الثاني فسوف نخصصه لتحليل أثر هذه السياسات على الدول النامية.

الفرع الأول: سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إثر اتفاقية **بريتون وودز** سنة **1944**، وذلك إثر الحرب العالمية الثانية، والتي أفرزت ظهور وبروز قوى عالمية جديدة وعلى رأسها أمريكا وكان الهدف من إنشاء هاتين المؤسستين هو: الرقابة على الصرف بالنسبة لصندوق النقد الدولي، بينما يتولى البنك الدولي مهمة تمويل التنمية، غير أن التغيرات التي حدثت في السبعينات وأزمة الركود التضخمي، التي اجتاحت الدول الرأسمالية عقب التوسع الاقتصادي الذي تحقق في الخمسينات والستينات، قادت هذه التغيرات إلى التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب*. وهذا خوفا من خروج كل الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وقد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقد الدولي، بحيث تم تعويم العملات الرئيسية في أوروبا، وتحديدا انجلترا وألمانيا وفرنسا، وبذلك

* - تم هنا التوقف بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 دون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي.

انهار نظام **بريتون وودز** وتغيرت وظيفة صندوق النقد الدولي ، من حارس للنظام النقدي الدولي إلى شرطي مالي على الدول النامية[1] في حين أصبح البنك الدولي بعد ما كان مختصا في تمويل التنمية ، مهمشا نتيجة لازدهار الأسواق المالية الأوروبية.

تنص سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته، إجراء تعديلات وتصحيحات هيكلية في الدول النامية، وهي ما أطلق عليها مصطلح التصحيح والتكيف الهيكلي، يتماشى والعولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل، وحتى تكون مؤهلة لتلقي التمويل الذي تمنحه لها هذه المؤسسات، واستخدامه بكفاءة، ومن ثم تتوفر القدرة لدى هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها، ومن أهم السياسات والشروط التي تفرضها هذه المؤسسات على الدول النامية ما يلي[2]:

أولا: العمل على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من أجل معالجة العجز المزمن كذلك والطويل الأجل فيه، نتيجة الحاجة الماسة إلى زيادة الواردات بسبب عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الاحتياجات المحلية التي توفر ذلك عن طريق الحد من الواردات الذي يؤثر سلبا على التنمية، وعلى مستويات الإنتاج والاستهلاك ومستويات المعيشة، وزيادة الصادرات عن طريق خفض سعر صرفها.

ثانيا: تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه على التطور والتوسع، وتوسيع دوره في الاقتصاد على حساب القطاع العام، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لتحقيق نموه، ومن خلال

---

[1]- - جاك ادا ، العولمة من التشكل الى المشكلات ، مرجع سابق ، ص236.

2-فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص262- 263 .

أنظر كذلك:

رمزي محمود،الاغتيال الاقتصادي ، منشأة المعارف الاسكندرية ،2013، ص166.

مصطفى محمد العبد الله- التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، ندوة الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص31،وما بعدها.

خوصصة المؤسسات العامة، وما يرافق ذلك من توجه المؤسسات المخوصصة وزيادة دور القطاع الخاص نحو المجالات التي تحقق أكبر ربح.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال، وتحرير الأسواق والاقتصاد، وهذا يؤدي في واقع الأمر إلى منافسة غير متكافئة بين مؤسسات الدول النامية ومؤسسات الدول المتقدمة.

رابعا: تحقيق التناسب بين أسعار المنتجات وتكاليف إنتاجها، بحيث تعبر هذه الأسعار عن تكاليفها الحقيقية، وهذا يعني التخلي عن المهام الاجتماعية، والسماح للأسعار بالارتفاع تماشيا مع الارتفاع في تكاليف الانتاج ومعدلات التضخم المستمرة، وهذا يعني التضحية بأهداف التنمية الاجتماعية.

خامسا: إتباع سياسات تضمن توازن ميزانية الدولة، وذلك عن طريق خفض الانفاق التنموي، والانفاق على تقديم الخدمات الاجتماعية والإعانات و دعم أسعار السلع الضرورية.

يمكن تلخيص سياسات وأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المخططين التاليتين:

المخطط رقم (1)

سياسات صندوق النقد الدولي وأهدافه

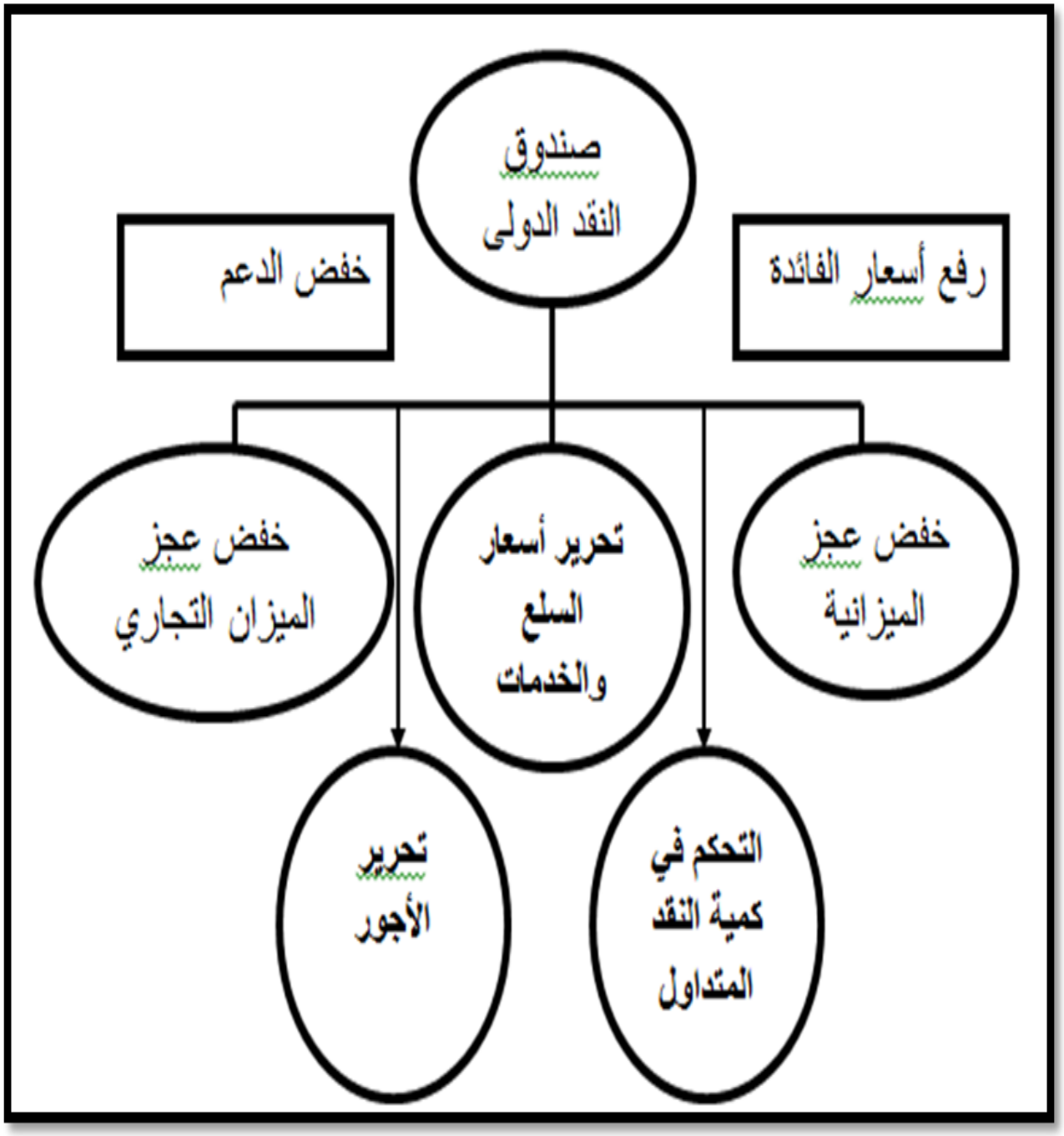

المصدر: عبد الرحمان تومي، الانحراف الاقتصادي، العولمة والهيمنة والاستبداد السياسي، مرجع سابق، ط1، القاهرة 2014 ص31.

مخطط رقم(2)

أهداف البنك الدولي: تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة

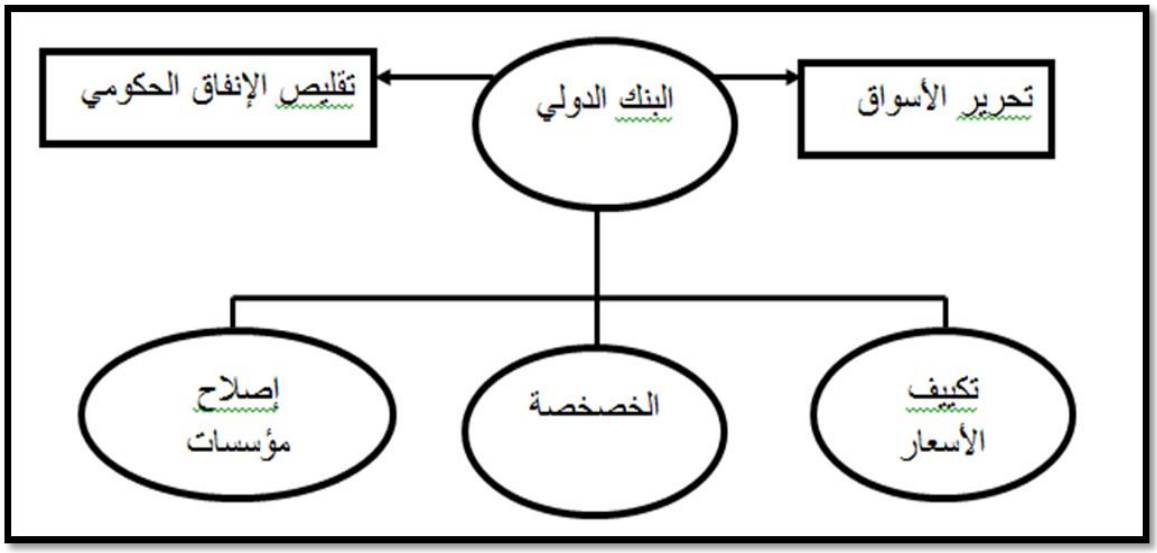

المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 32.

فضلا عن السياسات التي تنتهجها المؤسسات المالية الدولية، وفرضها على الدول النامية، فإنها تمارس سياسات أخرى في عملها والتي تتضمن[1]:

- فرض إجراءات متشددة عند منح القروض و تعقيد اجراءات منح الاقتراض، حيث يقوم البنك مثلا ؛ بدراسة حالة الدولة دراسة تفصيلية للتعرف على أوضاعها، و أهمية القرض والبدائل المتاحة، ثم تقديم تقرير تفصيلي ، ويتم إرسال بعثة أخرى تشرف على استخدام القرض في الأغراض المخصصة له.

[1]– فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص263.

أنظر كذلك :

– رمزي محمود، الاغتيال الاقتصادي، مرجع سابق، ص96– 97.

- الإقراض في الغالب لمشروعات تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، دون توفير القدر الكافي من التمويل لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيلها بعد إقامتها.
- دراسة إمكانية تسديد القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل ، من خلال الاستخدام ومن خلال عمل الاقتصاد والسياسات التي تتبعها في إدارة الاقتصاد.

يتم الإقراض في جميع الحالات تقريبا لتغطية متطلبات المشروعات من العملات الأجنبية في الوقت الذي قد لا تتوفر للمشروع التمويل اللازم لإقامته وعمله بالعملات المحلية.

الفرع الثاني: أثر سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية

لقد دفعت العولمة الاقتصادية، وبالذات مع تطور مديات تحققها، إلى إجراء تغيرات وتصحيحات هيكلية في الدول النامية، وتحت تأثير عوامل داخلية وخارجية، وتحديدا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ولصالح سيادة النظام الرأسمالي وعولمته، والتحولات التصحيحية هذه تضمنت الأخذ بآلية السوق والاقتصاد الحر، غير أن هذه التصحيحات الهيكلية لم تحقق النتائج الإيجابية التي كان يراد الوصول إليها، بل بالعكس فإن السياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أهم العوامل التي تكرس التبعية مما يعني تقليص الاستقلال الاقتصادي، ومن ثم الاستقلال السياسي الذي يستند إليه، واستمرار حالة التخلف وتعميقها وارتباطا بزيادة التبعية، وبالذات في ظل التقدم السريع والمتزايد الذي يتحقق في الدول المتقدمة، وهو ما نجم عنه بالضرورة زيادة درجة استنزاف ثروات هذه الدول، وفائضها الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: إن القروض التي تحصل عليها الدول النامية تؤدي إلى تفاقم الديون الخارجية، والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل أنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول

الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، والتي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية وذلك من خلال سياساتها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية. [1]

ثانيا: إن حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الانمائية ، نظرا لما لها من موارد محدودة لا تفي باحتياجاتها الملحة للتنمية، نتج عن ذلك اندماج مؤسسات الدول المقترضة في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي جعل النظام المالي للدول المدينة مرهونا بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ دوما على النظام المالي العالمي.

ثالثا: حاجة الدول النامية إلى التكنولوجيا والتي لا تستطيع إنتاجها محليا، وتعتمد على استيرادها من الدول المتقدمة لتوفير الوقت والتقنيات، نجم عن ذلك تبعية تكنولوجية.

رابعا: تطبيق ما يسمى بالليبرالية الاقتصادية بإجراءات الخوصصة ، وفقا للبرامج والمناهج الجاهزة التي تنادي بها المؤسسات الدولية، تهدف إلى تسهيل عملية دمج اقتصادات البلدان المنفذة لهذا النوع من الخوصصة ، بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وربطها تبعيا وفقا لأيديولوجية المؤسسات الدولية، وتحقيقا لمصالح الاقتصاد الرأسمالي، وبعيدا عن أي اعتبار يتعلق بالمنهج التنموي للبلد المعني.[2]

خامسا: ساهمت سياسات مؤسستا صندوق النقد و البنك الدوليين ، في تعطيل الصناعات التي تنتج للسوق المحلية، فأدى ذلك إلى خلق جيش احتياطي من البطالة ، وخفض معدلات الأجور الحقيقية في الدول لنامية التي تطبق تلك السياسات. وسيؤدي هذا إلى بناء أساس متين ومربح ، لانتقال الصناعات الغربية المتقدمة حيث العمل الرخيص أمام الشركات

[1]– رمزي محمود، الاغتيال الاقتصادي ، مرجع سابق، ص96.

[2]– هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي،مرجع سابق، ص96.

متعـــددة الجنســـيات ، والـــتخلص مـــن الارتفـــاع المســـتمر لمعـــدل الأجـــور فـــي بلدانها الأم.[1]

سادسا: ادماج الدول النامية في تقسيم العمل الدولي الجديد ، عند تطبق وصفات مؤسستي **بريتون وودز**، فإن رأس المال سينتقل بسهولة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، ولم تعد مشكلة عدم امتلاء رأس المال من قبل الدول النامية ، والاستثمار الأجنبي المباشر وانتقال الشركات متعددة الجنسيات لبناء فروع لها، والشركة كلها تؤدي إلى توفير رأس المال الذي لم يعد مشكلة . غير أن المشكلة اليوم تكمن في حصول الدول النامية على التكنولوجيا للصناعة فائقة الذكاء؛ كالاتصالات والحاسبات والمعلوماتية، وصناعة الطائرات، وهذه التكنولوجية لا يمكن الحصول عليها مطلقا من قبل الدول النامية، وإذا تم الحصول عليها غالبا ما يخضع لعمليات تطوير متسارعة، ولا تملك الدولة النامية القدرة على الخوض فيها لأنها تحتاج إلى مخصصات مالية كبيرة جدا ، لدعم البحث والتطوير الذي تنفق الدول المتقدمة مبالغ ضخمة منه سنويا ، للحفاظ على مستواها التنافسي فيه. فهذه المعالم الجديدة في مجال تقسيم العمل الدولي الجديد ، غيرت كثيرا من المفاهيم النظرية التي كانت سائدة قديما، التي كانت قائمة على أساس المزايا النسبية، فمع تزايد التدويل لم يعد من الممكن قبول الاقتراض السابق، فالسلعة يتم تجزئة مراحل انتاجها المختلفة. فالتقسيم الجديد للعمل تقوده الشركات متعددة الجنسيات ، ليعيد تجديد علاقات المركز والمحيط.

ســـابعا: إتبـــاع الـــدول أســـلوب التكييـــف الهيكلـــي ، واعتمادهـــا علـــى تشـــجيع الصـــادرات الســـلعية التـــي تعتمـــد علـــى الأيـــدي العاملـــة، والمـــوارد الأوليـــة

[1]– رمزي زكي، الليبيرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص201.

الرخيصة فإن هذا يعني زيادة كمية هذا النوع من السلع ، مما يؤدي إلى خفض أسعارها بشكل كبير، وبهذا ستتمكن الدول المتقدمة من الحصول على هذا النوع من السلع بأسعار زهيدة، فإن ذلك لا يلغ استمرار الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام الرئيسية ، التي مازالت تعتمد عليها البلاد الصناعية كما هو الحال في السابق من العلاقة بين الشمال والجنوب.[1]

ثامنا: اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي هو؛ اندماج مشوه قائم على اعتماد من جانب واحد فقط ، هو جانب الدول النامية، و هذا ما يؤدي إلى مزيد من التبعية، حيث تتسرب رؤوس الأموال في إطار العولمة، من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فهناك قنوات تعمل لإعادة توزيع الموارد المالية بين الطرفين، وتتمثل أساسا في حصيلة الأسهم وأرباحها والديون وأقساطها، وكذلك رفع الأسعار مقابل استخدام التراخيص وبراءات الاختراع بالإضافة للمشروعات المشتركة في مجال التأمين والتسويق والأعمال المصرفية، قد تكلفت بإدماج أسواق رأس المال في بعض البلدان النامية ذات الفوائض المالية ، بدرجات متفاوتة في

[1]– محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص90– 91.

الأسواق المالية العالمية[1] . ومن هنا فإن استمرار التبعية وتجديدها في ظل العولمة المالية يؤديان إلى زيادة احتمالات تعرض الاقتصادات الوطنية للصدمات الخارجية، وما يترتب عليها من انتشار الأزمات المالية وغيرها من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المرغوب فيها.[2]

الفرع الثالث: فشل نموذج التنمية الليبيرالية في الدول النامية

لقد لعبت تجربة بلدان أمريكا اللاتينية دورا مهما في الكشف عن نقاط ضعف الحلول التي اقترحها الفكر الليبرالي الجديد والذي تبناه صندوق النقد الدولي .لقد اتبعت أمريكا الاتينية نهج الإقتصاد الكلي والاصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة ،ومع الحد من التتدخل الحكومي ، فقد ألغت بلدان أمريكا الا تينية أغلب سياساتها الصناعية السابقة تماما بدءا من الإنحدار الشديد في حماية التعريفات ، ومرورا بالتخلص التام من الإعانات المالية ووصولا الى تقليص دور مصاريف التنمية .وبعد سنوات من الاصلاحات التابعة للفكر الليبرالي الجديد، فإن اغلب إقتصادات أمريكا الجنوبية عادة إلى وضعية أفضلية نسبية مبنية على منتجات أولية مثل الزراعة والتعديل ، في حين سيطرة المنتجات المجمعة التي تتطلب الكثير من الأيدي العاملة على صادرات بلدان امريكا الوسطى .حتى شيلي التي تعتبر قصة نجاح في مجال لتنمية في أمريكا اللاتينية ،لم تنجح في بناء هيكل للإنتاج أكثر تتطورا من الناحية التكنلوجية.

---

[1]– توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية،مرجع سابق، ص43-44.

[2] –GARY DYMSKI. LG) : Financial Globalisation, Social Eclusion and Finalisation. Grisis Interenational, Review of Appled Economies vol 19,N°:4, 2005.p:439-457.

بعد عقد النمو المفقود في الثمانينات نمى إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية بمعدل ضئيل جدا**(2.6%)** في الفترة بين عامي **1990-2002** .[1] ومعدلات النمو هذه أقل من تلك التي تم تحقيقها في الستينيات والسبعينيات ،ولا تعتبر كافية للتغلب على المشاكل الإجتماعية المهمة في المنطقة . ولم يتم خفض معدلات الفقر في أغلب بلدان المنطقة بل على العكس إزدادت سوءا في بعض البلدان ، وبات توزيع الدخول أكثر تخبطا. وتشير كل المؤشرات الى أن أمريكا الاتينية في طريقها الى الفشل . ومع إتباع بلدان المنطقة لإستراتيجيات الليبراليين الجدد نجد أن سجل الإنتاجية في المنطقة في غاية الضعف حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاجية العمل في أمريكا الا تينية **0.7%** خلال التسعينات [(1)] . وهكذا اصبحت المنطقة تبحث عن نموذج جديد يقدم نتائج إقتصادية أفضل وإستقرار أكثر .

لقد طبقت بعض الدول الآسيوية مثل الصين ،الهند والفيتنام سياسات تبتعد بشكل كبير عن مقترحات الليبراليين الجدد ، وطبقتها تحت ترتيبات مختلفة للإدارة اللأمر الذي أدى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ،والتي عززت بدورها الرفاه الإجتماعي في البلدان الآسيوية كما انها بدأت تحقق نجاحا إقتصايا وتندمج بفعالية في الإقتصاد العالمي . إن تجربة التنمية في شرق آسيا أثبتت أن صفات السياسة الناجحة هي قدرة الدولة المتزايدة على إدارة الربح لدعم الأنشطة الإنتاجية المحلية والتشجيع على إتباع أسلوب أكثر استراتيجية في الإندماج في الإقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية

يعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية "**OMC**" من أهم أحداث العقد الأخير من القرن العشرين، وعصر ما بعد الحرب الباردة، وتأتي أهمية

[1] - أحمد فاروق غنيم وأخرون ، دور الدولة في إقتصاد مختلط ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ،2010،ص115.

1- نفس المرجع السابق ،ص117.

هـذه المنظمـة، باعتبارهـا تشـكل آليـة مـن آليـات العولمـة والاعتمـاد المتبـادل، التـي لهـا أهميتهـا لإدارة وتنظـيم التجـارة العالميـة وعولمـة الاقتصـاد، إلـى جانـب صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي، لتسـير العـالم ماليـا وتنمويـا وتجاريـا وفـق أسـس اقتصـاد السـوق الرأسـمالية التـي عمـت العـالم. وبـذلك تعتبـر المنظمـة العالميـة للتجـارة آليـة فاعلـة لتسـير العولمـة والتفاعـل معهـا، بمـا يعمـق مـن علاقـات الاعتمـاد المتبـادل لمـا تملكـه هـذه المؤسسـة مـن صـلاحية ، وقـدرة علـى إدارة جوانـب متعـددة مـن الاقتصـاد العـالمي .[2]

وللمنظمـة العديـد مـن الآليـات المناسـبة للتعامـل مـع عولمـة الاقتصـاد، والتـي يترتـب عليهـا التخلـي عـن جـزء مـن السـيادة الوطنيـة لصـالح التكامـل مـع الاقتصـاد العـالمي، فضـلا عـن تمكـن وقـدرة المنظمـة علـى إدارة التجـارة الدوليـة بأشـكالها المختلفـة ، بـين الـدول الأعضـاء فـي المنظومـة الدوليـة ضمن قواعد معروفة.

لا شـك أن إنشـاء منظمـة التجـارة العالميـة أدى إلـى اسـتكمال الثـالوث الاقتصـادي العـالمي ومـا طرحتـه مـن قضـايا جديـدة فـي جميـع المجـالات ، تعكـس الاسـتراتيجية الجديـدة الهادفـة إلـى الإفـراغ المسـبق لاسـتراتيجيات التنميـة الأكثـر اعتمـادا علـى الـذات، كـالتي اتبعتهـا اليابـان، والتـي نجـم عنهـا ظهـور قـوة اقتصـادية تتحـدى الـدول المتقدمـة ، كأوروبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة هـذه الاسـتراتيجية الجديـدة تـدفع الـدول الناميـة بتبنـي تنميـة فـي إطـار التبعيـة للـدول المتقدمـة والمسـتندة علـى التجـارة والاسـتثمار الأجنبـي

2- تمام علي الغول، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد، 2 شباط 1998، ص10.

المباشر، وبالرغم من الهدف الجديد المضاف إلى أهداف المنظمة ، والذي ينص على بذل الجهود الإيجابية لتأمين حصول الدول النامية وخاصة الأقل نموا ، على نصيب أكبر في نمو التجارة العالمية، يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

لقد مثلت جولة أورغواي أهم جولات الجات، فهي الجولة التي ولدت فيها منظمة التجارة العالمية، وأصبح مسلما به أن هذه المنظمة سوف تحدد مستقبل التجارة الدولية، وبمعنى آخر مستقبل الدول المنضمة إليها والدول غير المنضمة إليها، وهذه المنظمة تشرف على التبادل بين الدول وتديره في جميع جوانبه، وهي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وكذلك حقوق الملكية الفكرية ومقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

تأسيسا على ما سبق يتعين إلقاء الضوء في البداية على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية من ثمة التعرف على الآثار المترتبة على الدول النامية.

الفرع الأول: اتفاقيات منظمة التجارة العامية

تناولت جولة أورغواي موضوعات جديدة تتعلق بالتجارة الدولية لم يسبق تناولها من قبل من بينها:

أولا: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS

لأول مرة تدخل تجارة الخدمات إلى جانب تجارة السلع في عملية تحرير التبادل التجاري حيث كان تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل جولة أورغواي ، مقصورا على التجارة في السلع، ويعتبر انجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات " **GATS**" من النتائج المميزة لهذه الجولة، وقد كان موضوع تحرير التجارة في الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والبلدان النامية وخصوصا

البرازيل والهند من جهة أخرى، ونتيجة لتعاظم أهمية الخدمات في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة ، وتحديدا أمريكا والمجموعة الأوربية، سعت هذه الدول إلى إدراج الخدمات في المفاوضات تحت ذريعة؛ أن قطاع الخدمات ما زال يعاني من قيود عديدة لم تمتد لها يد التحرير، في أمريكا مثلا يمثل إنتاج الخدمات **78%** من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مقسمة على النحو التالي **28%** ملكية فكرية و**50%** معلومات، في حين يمثل الإنتاج الصناعي في مجمل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **22%**، وتمثل الصادرات من خدمات الملكية الفكرية **28- 30%** وتصل مثيلاتها في ألمانيا[1] **80%** والجدولان التاليان يوضحان الأهمية النسبية والمصدرين الأساسين لتجارة الخدمات في العالم.

جدول رقم (09)

الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في العالم صادرات 1992.

الدول	%	الدول	%
الدول المتحدة الأمريكية	16.2	إسبانيا	3.6
فرنسا	10.2	هولندا	3.6
إيطاليا	6.5	لوكسمبورغ	3.5
ألمانيا	6.7	أستراليا	3
بريطانيا	5.5	سنغافورة	1.8
اليابان	5	هونغ كونغ	1.7

المصدر: نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص73.

[1]- فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، مرجع سابق، ص183.

جدول رقم (10)

المصدرين الأساسيين للخدمات لعام 1992 (مليون دولار)

الدول	%
الولايات المتحدة	148
فرنسا	84
ألمانيا	60
إيطاليا	56
بريطانيا	53
اليابان	46
هولندا	32
لوكسمبورغ	32
إسبانيا	31
أستراليا	25

المصدر: نفس المرجع السابق، ص74.

من بيانات الجدوليين يلاحظ سيطرة الدول المتقدمة على صادرات الخدمات في العالم مع بروز بعض الدول حديثة التصنيع، بينما تبقى الدول النامية غائبة.

في هذا المجال، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على الدوافع وراء إصرار الدول المتقدمة على الدعوة لتحرير تجارة الخدمات، لما لها من قدرة تنافسية عالية مقارنة بالدول النامية وتدرك الدول الصناعية أن الدول النامية دولا مصدرة للمواد الأولية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة وعدد محدود من السلع الصناعية.

لقد ركز الاتفاق العام لتجارة الخدمات على ما يلي:

1-تحديد المقصود بالتجارة في الخدمات ، بالاستناد على نمط تأدية الخدمة، وتشمل الخدمات التالية:

- الخدمات المالية والمعرفية.
- الخدمات التأمينية.
- خدمات النقل البري والبحري والجوي.
- الخدمات المهنية وتشمل الخدمات الطبية والهندسية والتعليمية.
- خدمات قطاع التشييد والبناء.
- خدمات قطاع السياحة.

هكذا استهدفت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة ، في ظل الأنشطة سالفة الذكر، وقد التزمت الدول الموقعة على الاتفاقية بتحقيق التحرير الكامل.

2- التعهد بالدخول في الجولات المتتابعة تبدأ خلال 5 سنوات من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية ، لتحقيق مستوى أعلى من تحرير التجارة في الخدمات، كما تتضمن الاتفاقية التي تعتبر من أكبر ثلاثة اتفاقيات تشكل في مجملها جولة أورغواي على ملاحق: الأول: اتفاق للمبادئ والأحكام العامة، أما الثاني: الملاحق التي تتضمن أحكام خاصة ببعض قطاعات الخدمات ، التي لا تكفي الأحكام العامة معالجة سماتها وخصائصها المميزة، وهي ملحق الخدمات المالية، وملحق خدمات الاتصالات وملحق خدمات النقل، وملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوليد الخدمات.[1]

3- تحديد القواعد المناسبة للتجارة الخدمات بين الدول، والمتضمن كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق، وفض المنازعات عند حدوث اختلاف مما يعني تحرير التجارة الدولية في الخدمات، والقضية المطروحة في النظام الداخلي في الدول المختلفة، مما يعني

[1]- أسامة المحجوب، الجات ومصر والدول العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سابق ، ص72.

امتداد ولاية المفاوضات **(الهيمنة)** إلى القيود واللوائح الداخلية للدول، بعد أن كانت محصورة على القيود التي تطبق في نقط العبور.

4-جداول الالتزام المحدودة المقدمة من كل دولة التي تلتزم بتحريرها ، من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، وتفرض الاتفاقية أن تعامل الخدمات الأجنبية دون تمييز مع الخدمات الوطنية، كما نصت الاتفاقية على التزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال ، لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة، المتعلقة بالجوانب التجارية والفنية، والتكنولوجية التي تحتاجها الدول النامية لتطوير صادراتها.

ثانيا: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية "TRIPS"(*)

تم بحث اتفاقية النظام التجاري الدولي لحقوق الملكية الفكرية، الذي يقوم على الاعتراف بأن قيمة السلع والخدمات يعتمد على الخبرة والمعرفة الفنية، وأن هذه الاتفاقية قد وضعت الحد الأدنى من المقاييس الدولية لحماية المعرفة العلمية ، حماية حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع.

بالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد أصرت الدول المتقدمة على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات الأرغواي، حيث توصلت إلى اتفاق بهذا الشأن وتتعهد الدول الأعضاء في المنظمة، بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية، وتطبيق الإجراءات الرادعة لخرق هذه الحقوق، فيما يتعلق بالحد الأدنى

*- تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية سنة 1967.

لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع، و20 سنة في حالة براءات الاختراع و7 سنوات في حالة العلامات التجارية.[1]

هدف الاتفاقية تعميم الحماية على كل ما يرتبط بالملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ووضع القواعد الجديدة لحماية هذه الحقوق، وتنظيم الآليات التي تتولى تطبيق الحماية لمنع حدوث المنازعات وتسويتها، كما اهتمت بالتخطيط لحماية الصناعات ذات التقنية العالية كالصناعات البيولوجية وما تشمل من هندسة جينية، والمعروفة باسم الثورة البيولوجية وحماية صناعة الأدوية.

لقد حاولت الدول الصناعية المتقدمة تتقدمهم أمريكا، ومن خلال إدماج الملكية الفكرية في مجال الجات معالجة عدة مشكلات منها: الغش التجاري وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية، وسرقة براءات الاختراع، وهذه السرقات منتشرة بشكل واسع في بعض دول شرق آسيا، التي تقوم فيها صناعات بأكملها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية في صناعة الملبس والساعات والأفلام والأشرطة السينمائية والتلفزيونية، فضلا عما سبق فإن هدف الدول المتقدمة هو حماية التكنولوجيا الغربية ، واستغلالها لأطول مدة ممكنة والحيلولة دون استخدامها من قبل الغير، إلا بشروط من منطلق تحقيق التوازن الاقتصادي بين ما تخصصه الحكومات والشركات لأغراض البحث والتطوير، والعائد المتحقق من استغلال تلك الانجازات تجاريا. [1]

[1]- إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، مركز الدراسات العربية، بيروت 1995، ص88.

1 – بن زغيوة محمد، الظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية ، دار النعمان للطباعة و النشر2013 ،ص107.

ثالثا: تحرير مجالات الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة الدولية

تتضمن هذه الاتفاقية إزالة الشروط والإجراءات التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية ، التي ترغب العمل في نطاق إقليمها، والتي تنطوي على تقييد وتشويه للتجارة العالمية، كما أنها تضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات الدولية، ومن مثل هذه الشروط : شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التطوير، واستخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي، وتصدير حصة من الإنتاج إلى الخارج، أو حجز نسبة من الإنتاج للسوق المحلي، وكذلك التوازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي.

في سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيود والشروط، فقد اتفق على الالتزام بإزالتها مع بداية عام 1996، بالنسبة للدول المتقدمة سنتان من توقيع الاتفاقية، ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا، وقد أنشأت لجنة للإشراف على تنفيذ تلك الالتزامات.

الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة ، وإحدى الآليات لتحقيق وتطبيق نتائج جولة الأورغواي، وينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمرات الوزارية مرة على الأقل كل سنتين ، لبحث القضايا المعروضة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية، واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن، والجدول التالي يلخص المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من حيث أهدافها وموضوعاتها.

جدول رقم (11)

المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

المؤتمر	سنة الانعقاد	الأهداف	الموضوعات
مؤتمر سنغافورة	1996	استكمال المفاوضات حول بعض المسائل الواردة في جولة أورغواي.	تنظيم العلاقة بين البيئة والتجارة العلاقة بين الاستثمار والتجارة.
مؤتمر جنيف	1998	مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها في جولة أورغواي. تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، طرح موضوعات جديدة للنقاش.	التجارة الالكترونية . التجارة والمديونية .
مؤتمر سياتل	1999	البحث في التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقية أورغواي، التي تواجه الدول النامية والمتعلقة بالنفاد إلى الأسواق. الأخذ بعين الاعتبار الربط بين السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية. تقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية والعلاقات الدولية التجارية. اطلاق جولة جديدة حول موضع تحرير التجارة في السلع الزراعية والخدمات .	استكمال تحرير قطاع الزراعة التجارة الالكترونية. البيئة ومعايير العمل. مكافحة الإغراق.
مؤتمر الدوحة	2001	الوصول إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية. تحديد وتحسين آليات المنظمة لتحقيق أهدافها.	السلع الزراعية . تجارة المنتوجات قضايا. البيئة والملكية الفكرية.
مؤتمر هونغ كونغ	2005	إطلاق جولة مفاوضات جديدة.	إلغاء سياسة دعم الصادرات الزراعية. إلغاء الرسوم الجمركية للسلع بالنسبة للدول النامية .

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاستناد إلى:

- عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية – مرجع سابق ص197 وما يليها .

-فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية، مصدر سابق 173.

-سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر بيروت 2000، ص67.

-محمد صفوة قابل ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009، ص 155 و ما بعدها .

من خلال الجدول السابق يتبين أن هذه المؤتمرات، عقدتها منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها تجسد تطبيق اتفاقيات أورغواي، وهذا واضح من خلال مناقشة موضوعات تم طرحها في جولة أورغواي، وقد يبدو أن نوايا منظمة التجارة العالمية تختلف جذريا عن ممارساتها، فما تزال القضايا الرئيسية معلقة سواء في سياق التناقض بين أمريكا من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، أو بين الدول النامية وكل المراكز العالمية والشركات متعددة الجنسيات أو جميعها . وقد أخفقت الدول المتقدمة في الاستجابة للمطالب المشروعة للدول النامية التي تتعرض لغبن شديد، خلال الجولات التفاوضية لعدم درايتها بكثير من جوانب الموضوعات محل التفاوض، وفي حين نفذت الدول النامية الالتزامات المطلوبة منها لم تنفذ الدول المتقدمة الاتفاقيات إلا نصوصها دون روحها.

لقد أكدت دراسات البنك الدولي أن متوسط عدد وفود الدول النامية في منظمة التجارة العالمية ، هو 3 أفراد مقارنة بعدد 16 فردا في الدول المتقدمة، وإذا علمنا أن المنظمة تعقد في المتوسط 45 اجتماعا في الأسبوع المخصص للمؤتمر ، تناقش أدق تفاصيل الاتفاقيات ومشاكل تنفيذها وصياغة كل كلمة، لوجدنا أنه من الصعب أن تتوقع مشاركة فعالة للدول النامية في مختلف المفاوضات.[1]

الفرع الثالث: آثار السياسات التجارية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم وتسيير ومراقبة حركة التجارة الدولية والعمل على تحريرها أكثر فأكثر، ستدفع الدول النامية إلى تبني تنمية في إطار التبعية للدول المتقدمة ، والمستندة على التجارة والاستثمار الأجنبي، مما ينعكس سلبا على اقتصادات هذه لدول، و فيما يلي أهم الآثار التي يمكن أن تترتب على اقتصادات الدول النامية بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

[1]- عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص235.

أولا: تحرير التجارة وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة، يتيح لمنتجات هذه الدول سلعة كانت أو خدمة بالتفوق في منافستها مع منتجات الدول النامية، بحكم الكفاءة الأكبر والكلفة الأدنى والجودة، يترتب على هذا زيادة الواردات من هذه السلع، ومن جهة أخرى القضاء على كثير من مجالات الإنتاج.[1]

ثانيا: سيؤدي التحرير التدريجي لتجارة الخدمات إلى اشتداد المنافسة في سوق الخدمات ونظرا لهشاشة وضعف قطاع الخدمات في الدول النامية خاصة (نشاط الخدمات المالية من مصارف وشركات تأمين... وغيرها)، فالتوقعات تشير إلى احتمال تأثر هذا القطاع سلبا.[2]

ثالثا: إن تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية، واعتمادا على الاتفاقيات التي ارتبطت بقيامها ، يؤدي إلى التأثير السلبي على الزراعة في الدول النامية بدرجة أكبر، وذلك بسبب كونها قطاعا رئيسيا في هذه الدول، حيث تسهم بشكل مهم في التشغيل والدخل والإنتاج والصادرات، وبسبب كونه القطاع الأكثر ضعفا في القدرة التنافسية لمنتجاته مع منتجات الدول المتقدمة، التي تستخدم رأس المال بكثافة، ونتيجة للتطورات التقنية المتسارعة والمتزايدة المتصلة بها وسواء تلك التي ترتبط باستنباط مستلزمات جديدة لإنتاجها، أو استنباط أنواع جديدة منها، أو استنباط وسائل وأساليب جديدة في إنتاجها، وبالشكل الذي يؤدي إلى إكسابها قدرة تنافسية، لا تستطيع معها منتجات الدول النامية على التنافس معها بالإضافة إلى ما سبق فإن رفع الدعم على الإنتاج الزراعي، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ما يؤثر على الدول النامية [3] لاعتمادها على استيراد المنتجات الغذائية، تظهر هذه الآثار في الحالات التالية:

- زيادة عجز الميزان التجاري.

1-. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص280.

2- نفس المرجع السابق ، ص 281.

3- محمد صفوة قابل ،منظمة التجارة الدولية و تحرير التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 211 .

- بروز مشاكل اجتماعية، تنعكس على المستهلكين وعلى مستوى الرفاه الاجتماعي.

المستفيد بطبيعة الحال من هذا الوضع هو الدول المتقدمة، حيث تزيد أرباحها نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخاصة منها الغذائية.

رابعا: اتفاقية تحرير الخدمات لم تراع انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول المتقدمة ، وحجم هذه القطاعات في الدول النامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يمثل إنتاج الخدمات 78% من الناتج المحل الإجمالي[1]، كما أن الاتفاقية لم تراع ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى مخاطر يمكن أن تترتب على تحرير الخدمات منها: [2]

- اختلال التوازن بين حجم الخدمات المقدمة من الدول المتقدمة، وحجم الخدمات في الدول النامية وتفاقم هذا الفارق بصفة مضطرة لصالح الدول المتقدمة.
- مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول المتطورة، مما يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد، وما يلاحظ دائما من اندماج شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة ، هو خير دليل على تصاعد الاستراتيجيات المسيطرة على مصالح الخدمات على المستوى العالمي.
- تتضمن اتفاقية تحرير الخدمات معاملة الخدمة الأجنبية بنفس معالجة الخدمة التي تمنح للمواطن، وهذا مما يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية111 للخدمات.

خامسا: إن كثافة وحدة الضوابط التجارية المتعددة الأطراف وتوسيع نطاقها كنتيجة لجولة أورغواي، قيدت استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الانتقائية، التي كان لها دورا في

[1]-فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، مرجع سابق، ص183.
[2]- محمود زكي، الاغتيال الاقتصادي، مرجع سابق، ص228.

نجاح صادرات الدول النامية، لم يعد ممكنا في ظل التحرير المتزايد في أسواق رأس المال الدولية، وعولمة الإنتاج من الشركات متعددة الجنسيات، فرض تشريعات وقوانين على الشركات فيما يتعلق بأهداف السياسة الصناعية للبلد المضيف.

سادسا: إن القضايا الجديدة التي طرحت في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف في مجال الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والتكنولوجيا، تعكس الاستراتيجية الجديدة ؛ أي أن الدول المتقدمة تشجع الدول النامية على تبني أشكالا من استراتيجيات التنمية، التي لا تنتج عن ظهور متحديين جدد لهيمنة الدول المتقدمة، على سبيل المثال تبحث هذه الدول عن تضمين ضوابط في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف، التي تشجع الاستراتيجيات المستندة على التجارة من الصناعات و الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والاستثمار الأجنبي المباشر، الهدف من ذلك الإفراغ المسبق لأية استراتيجية تنموية تعتمد على الذات كما حصل في اليابان.

سابعا: نظام اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، التي صاغتها وما تزال تقف وراء صياغتها الدول الصناعية المتقدمة، والمفروضة على الدول النامية، ووضعها موضع التنفيذ العملي لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك، لأنها تمثل مخزن المعرفة والتكنولوجيا المتراكمة عبر الزمن، فضلا عن امتلاكها لأسباب تطوير تلك المعارف أكثر سواء ما يتصل بالموارد البشرية والاقتصادية والمالية أو المؤسسية وغيرها، بخلاف ما تعانيه الدول النامية من ضعف الموارد و البنى المؤسسية إن وجدت.[1]

إن عبئ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية يتعاظم من حيث الكثافة والشمول، مما قد يولد احتكارات تكنولوجية تعيق نقلها على الصعيد العالمي وتطويق الدول النامية. لأن

[1]–باسل البستاني: تطورات حيوية على صعيد الاقتصاد الدولي، النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، مصدر سابق ص243.

الدول الصناعية تريد اعادة الدول النامية إلى ما كانت عليه، مصدرة للمواد الأولية وأسواقا لمنتجاتها الصناعية، مما ينتج عن هذه الاتفاقية الكثير من الأضرار منها:[1]

- تؤثر الاتفاقية على مبدأ تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية لعدم قدرة المزارعين على إعادة إنتاج الشتلات وتنميتها وبيعها في ظل احتكار الشركات متعددة الجنسيات في الدول الصناعية المتقدمة لملكية براءات الاختراع وأبحاثها ونتائجها الخاصة بها سواء في مجال الهندسة الوراثية للنبات والحيوان، أو إضفاء الحماية على الأصناف الزراعية المنتجة بواسطتها، ومنح منتجاتها حقوق البراءة خاصة في أصناف السلالات النباتية وطرق تهجين النبات.
- إن اتفاقية حماية حقوق الملكية وبآليات تنفيذها ستؤدي إلى خسائر تجارية كبيرة للدول النامية، نظرا لعجزها عن شراء التقنيات المتطورة، فضلا عن عجزها على ممارسة الضغط اتجاه الخطر الانتقائي السياسي الذي تمارسه عليها الدول الصناعية المتقدمة، لأنها الوحيدة التي تحدد ما تعطيه وما تمنعه عنها في الوقت الذي تفرض الخطر على الدول النامية.
- تعرقل الاتفاقية توسيع التجارة العالمية، وهذا ما يتناقض مع مبادئ اتفاقية الجات التي تهدف إلى توسيع النشاط التجاري، وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية في حين أن الاتفاقية في مجملها تشكل قيدا على كل المجالات الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص الحقيقة التالية، إن المطلوب من الدول النامية هو تطبيق الليبرالية الجديدة، وانتهاج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة، وما يندرج تحت هذه العناوين من سياسات وإجراءات. تنطلق فكرة حرية التجارة من مقولة الليبرالية التي ترى أن حرية التجارة وإزالة الحدود بين الدول تؤدي إلى ازدهار التبادل الخارجي، الذي يؤدي

[1]- هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة، مرجع سابق، 451.

بـــدوره إلـــى زيـــادة معـــدلات النمـــو الاقتصـــادي، ويقـــود إلـــى تحقيـــق التنميـــة، وتحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي.

غير أن الواقع يفند هذه الفكرة، فالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى اتساع الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية بسبب التوجه نحو العولمة والتحرر الاقتصادي. يتجه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا بالدولار إلى الانخفاض في الدول النامية وعلى العكس من ذلك يتجه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع في الدول المتقدمة. هذا ما تعكسه بيانات الجدولين التاليين:

جدول رقم (12)

دول ذات أداء مرتفع بسبب العولمة عام 2009

الدول	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالألف دولار	حجـــم الســـكان بالمليون	معـدل التضـخم سنويا %
سويسرا	36	7.3	1.3
أمريكا الشمالية	34	275	2.6
الدانمارك	33	5.3	2.4
النرويج	36	4.5	2.1
السويد	28	10.0	1.7
فرنسا	15	59.0	1.1
النمسا	27	8.0	1.0
بلجيكا	26	12.0	1.6
ألمانيا	27	83.0	1.4
انجلترا	24	60.0	2.6
كندا	23	51.0	1.6

المصدر: راغب فريد النجار، الحروب التجارية، مصدر سابق، ص208.

جدول رقم (13)

دول ذات أداء متخصص نتيجة العولمة عام 2009.

الدول	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالألف دولار	حجم السكان بالمليون	معدل التضخم سنويا%
الصين	0.79	1267	2.5
أوروبا الشرقية	3.00	غير معروف	5.0
تركيا	3.00	65.3	53.0
الهند	0.54	1002.0	8.0
اندونيسيا	0.85	210	7.1
الفليبين	1.00	78	8.4
فتنام	0.38	81	12.0
الأرجنتين	9.0	37	1.5
البرازيل	3.0	165	8.7
تشيلي	5.0	15	3.6
كولمبيا	1.87	42	8.7
المكسيك	5.0	9.8	12.9
إيران	0.105	65.0	25.0
الأردن	0.123	6.3	3.3

المصدر: نفس المرجع السابق، ص209.

من بيانات الجدولين السابقين يتبين لنا أن تطبيق الحرية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق وتحرير التجارة الخارجية، كان لمصلحة الدول المتقدمة. النتيجة لن يكون سوى المزيد من الاستقطاب والتهميش للدول النامية.

المطلب الثالث: الترتيبات الإقليمية

لقد شهد العالم خلال عقد الحرب الباردة صراعا تنافسيا بين قوتين: الاتحاد السوفيتي وأمريكا، كان من نتائج هذه الحرب استقطاب عالمي واسع، حيث سيطرت الكتلتين على قارات العالم كافة، وانقسمت أوروبا إلى قسمين شرقي وغربي، وقد امتد الاستقطاب إلى آسيا، حيث حاول الاتحاد السوفيتي في مد مناطق سيطرته إلى مناطق البترول، وقد شهدت إفريقيا استقطابا تشابكت فيه مناطق النفوذ والسيطرة على المعادن والثروات الطبيعية والولاءات السياسية، وامتد النفوذ السوفيتي إلى أمريكا الجنوبية في كوبا وعلى مقربة من الساحل الشرقي لأمريكا، في حين كان الغرب يقيم قطاعا اعتراضيا ضمن سياسة احتواء الخطر الشيوعي.

انتهت الحرب الباردة وترتب على ذلك تحولات **جيو سياسية**، الذي نجم عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافية السياسية بزوال الاتحاد السوفيتي، وكذلك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد. أما على المستوى الاقتصادي فإن التغيرات تجلت نحو التوجه لنماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، والإسراع في إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى.

مما يعني أنه من خلال متابعة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي يتضح أن الاقتصاد في العقود القادمة ستتم إدارته إدارة مركزية وبصيغة **(المركزية الاقتصادية)** متعددة الأقطاب، يسيطر فيها كل قطب على فضاء أو مجال اقتصادي محدد. إن إجراء العديد من الفضاءات الاقتصادية الإقليمية التي يشهد العالم خطوات حثيثة بتشكيل فضاءات تابعة

لأحد الفضاءات القارية، بهدف تنظيم العلاقة المستقبلية فيما بينها يمكن تلك الأقطاب من أحكام سيطرتها المركزية على مقدرات الاقتصاد العالمي.[1]

على ضوء ما تقدم يثار التساؤل التالي: ما المقصود بالفضاءات الاقتصادية، وما علاقتها بالهيمنة والسيطرة، وبالتالي سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ؟

الفرع الأول: الفضاءات الاقتصادية وخلق سلطات فوق قومية

إن التحولات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين، من انهيار المعسكر الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد وتزايد درجة الاعتماد المتبادل تمثل عوامل أساسية في إعادة تشكيل بنية النظام العالمي، حيث أصبحت الأولوية السياسية والعسكرية ثانوية بالمقارنة بالأولوية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلح **الجيواقتصاد** أو ما يطلق عليه بالفضاءات الاقتصادية.

أولا: تعريف الفضاء الاقتصادي

يعني الفضاء الفراغ أو الخلاء، ويقصد به الأرض أو المساحة أو المكان الواسع من الأرض. أما الفضاء الاقتصاد[*] فيقصد به عالم الاقتصاد وما يرتبط به من علاقات نشاطات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتمويل وما ترتب عليها من علاقات وتبادلات وصراعات، وعليه فإن

[1]– حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية، دراسة في الأبعاد الجيوالاقتصادية، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد 3، 1994، ص123.

* مصطلح جيو الإقتصاد يعني إرتكاز النظام العلمي الجديد على السلاح الإقتصاد الجديد على السلاح الّتصاد عوض السلاح العسكري .

موضـــوع الفضـــاء الاقتصـــادي هـــو دراســـة التفـــاعلات والتـــداخلات والترتيبـــات المعقدة بين الفضاء والاقتصاد.

أمـا مـن الناحيـة الاصـطلاحية فـلا يوجـد هنـاك تعريـف جـامع مـانع لمصـطلح الفضـاء الاقتصادي، فهناك عدة تعاريف منها:

1-يمثل الفضـاء الاقتصـادي الفضـاء المحسـوس ماديـا وبشـريا كواقـع فنـي وتجـاري ونقـدي وسياسـي متموضـع، ويعنـى ذلـك أنـه عنـد اسـتغلال الإنسـان للثـروات تبـرز مجموعـة مـن المشـكلات تتعلـق بالإنتـاج والتوزيـع، وتكييفهـا للبعـد الجغرافـي أو البشـري. هـذه المشـكلات الناجمـة عن استغلال الإنسان للثروات تتخصص نظريات الفضاء الاقتصادي بتفسيرها أو تقديم الحلول لها. [1]

2-يـذهب باسـكال لـوروث فـي تعريفـه لهـذا المصـطلح إلـى اعتبـاره "علـم يهـدف إلـى تحليـل الاسـتراتيجيات ذات الصـبغة الاقتصـادية لاسـيما التجاريـة التـي تنتهجهـا الـدول فـي إطـار سياستها الهادفة لحماية اقتصادياتها الوطنية عبر احتكار التكنولوجيا الدقيقة، وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة التـي نجـد امتلاكهـا أو التـحكم فيهـا يمـنح ممتلكيهـا سـواء كانـت دولـة أو مؤسسـة وطنيـة قـوة واشعاعا دوليين ويؤدي إلى تمتين إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية". [2](1)

3-في حين يعرفه الخبير الفرنسي **جان فرانسوا دوغزان** "الجيو اقتصاد هو دراسة التدفقات الاقتصـادية والاجتماعيـة وتفـاعلات الأطـراف الفاعلـة فيهـا، سـواء كانـت دولـة أو غيرهـا

1-محي ناصر اللبان، الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة العربية، القاهرة، العدد 11، سنة 1994. ص20.

2- - سناء نسراني، مفهوم الجيواقتصاد.

3- Jean, François Daguzan. Surruire à la crise ou le Retour brulal de la geoconomie, Rewue geoconomie, 2009, N° : 50, pp .31.38. -

المرتبطة بالسلطة، بعبارة أخرى دراسة قدرة هؤلاء الفاعلين على التأثير، أو عدم التأثير على هذه التدفقات.[3]

4-من منظور الجغرافية الاقتصادية يعرف الجيواقتصاد بأنه دراسة المناطق والأقاليم والمدن في الديناميكية الاقتصادية وآثار ذلك على هياكل السلطة وأشكال التفاعل بين الدول والمناطق والأقاليم والمدن المعنية.

5-من المنظور السياسي يعرف الجيوسياسي بأنه التخصص الذي يتخذ كموضوع دراسته الإستراتيجيات الإقتصادية للدول وفق موقعها الجغرافي ، وقوتها الإقتصادية أو الرهانات السياسية للتجارة الدولية. [1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الجيواقتصاد لفظ متعدد المعاني، يحمل الكثير من الدلالات المادية والمعنوية والوصفية منها[2] :

- دراسة العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد وبالتحديد الفضاء والاقتصاد.
- التوسع والامتداد الفضائي عبر القوة الاقتصادية والمعارك الاقتصادية، التي تهدف من خلالها الاستحواذ على فضاءات جديدة.
- التكتلات الإقليمية التي تخلق مناطق تجارية جديدة.

ثانيا: الفضاء في التحليل الاقتصادي

إن النظرية الاقتصادية قبل الخمسينات لم تعطى أهمية لعنصر الفضاء والزمان فالاعتقاد الذي كان سائدا هو أن الآليات الاقتصادية تعمل في محيط خال من العقبات وكان الفضاء يسبح فيه النشاط الاقتصادي بحرية، من هذا المنطلق نادت النظرية الكلاسيكية

1-) Sylvain allemant ,la geoeconomie Kles enjeux politique du commerce entretien avec pascal larot,science humaines , hors-serie N° :22,septembre –octobre ,199

2سناء نسراني ، مفهوم الجيواقتصاد ، www.alhewahr.org/delat/skaw,art.asp?aid:318,215 مرجع سابق

بالحرية الاقتصادية للتبادل الداخلي والخارجي معا: والآلية الاقتصادية لا يؤثر عليها الفضاء بعقباته كالحمائية وندرة عوامل الإنتاج في إقليم معين، أو تسهيلاته كإزالة الحدود أو وفرة عوامل الإنتاج في الإقليم، باعتبار التبادل الداخلي يسير كما في الخارج، وتقسيم العمل الدولي هو امتداد لتقسيم العمل المحلي، ولا توجد مصلحة لأية دولة في عرقلة تقسيم العمل الدولي.

غير أن التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي جعلت الفضاء الاقتصادي غير سائل بمعنى أن النشاط الاقتصادي يجد نفسه أمام صلابة المحيط **الجيواقتصادي**، مما يتعمق دراسة الشروط والعناصر والمرتكزات التي استند إليها اتساع الفضاء الاقتصادي، ولذلك فبعد الخمسينات من القرن العشرين أدخل عنصر الفضاء في التحليل الاقتصادي ليعبر عن واقع ملموس وحاجة ملحة لغرض ترجمة دور المحيط **الجيواقتصادي** والتجاري والفني والسياسي في تحديد مستوى ونوعية النشاط الاقتصادي سواء في الداخل أو الخارج. بذلك يضاف بعد جديد في دراسة الظواهر الاقتصادية وتنمية المجتمعات، في ضوء ذلك يلاحظ التفاوت في الدخول داخل البلد الواحد وفي النشاط الصناعي والزراعي، أما خارج البلد الواحد يلاحظ انقسام العالم إلى دول ذات تقنية محددة ودول ذات تقنية عالية.[1]

إن ظهور و بروز نظريات الفضاء الاقتصادي كان يهدف إلى علاج الآثار السيئة لأقطاب الجذب ومعالجة صعوبات الاندماج الاقتصادي وتوسيع التبادل التجاري، بعد أن عملت آليات على تطوير وتوسيع أقطاب الجذب الاقتصادي، نمت على أثرها مراكز صناعية تحت تأثير مجموعة من المحفزات والعناصر الملائمة، وقد أصبحت هذه الأقطاب بارزة وهيمنت بتجارتها وصناعتها على الأقاليم المجاورة بعد توسيع هذه الأقطاب والأقاليم بأنشطتها الاقتصادية، مما دفعها لإعادة النظر ببناها الاقتصادية والمطالبة بتوزيع أنشطتها على الأقاليم الأخرى القريبه.

[1]- هيفاء عبد الرحمان التكريتي،آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الوطن العربي،مرجع سابق، ص507.

تؤكد نظريات الفضاء الاقتصادي على أن هذا الأخير يرتبط بثلاثة عناصر هي:[1]

- الفضاء المتجانس وهو الفضاء المتصل بحيث يمتلك جزء من أجزائه المكونة مميزات وإمكانيات متشابهة، فمثلا يمكن تصنيف أقاليم معينة على أنها متجانسة، تتميز عن الأقاليم الأخرى بالاستناد إلى القوة الشرائية و درجة التصنيع، وقد يتحقق التجانس استنادا إلى معايير أخرى كاللغة والثقافة والحضارة والتاريخ.
- الفضاء خطة فيشير إلى فضاء متجاور وخضوع أجزائه لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيسي والفضاء يشكل برنامجا ولا ينفذ البرنامج إلا داخل الحدود السياسية لقطر معين، وفي داخل هذه الحدود فقط يكون للقرار الفضائي أو البرنامج صفة الإلزام والإجبار.
- الفضاء استقطاب: إذا كان أجزاؤه مكملة لبعضها البعض بالرغم من تباينها وإذا دخلت مع بعضها البعض ومع الأقطاب المهيمنة بمبادلات تفوق المبادلات مع الأقاليم الأخرى. هذا العنصر يأتي ببعد جديد ومهم للفضاء، لأن حيوية هذا لم تعد تتوقف على التجانس والاتصال فحسب، بل على مستوى المبادلات، وقد أعطت النظرية الحديثة لهذا العنصر أولوية على العنصرين السابقين خاصة في نموذج أوروبا الموحدة بالنظر لضعف التجانس وتعذر القرار الموحد.

الفرع الثاني: تشكيل الفضاءات الاقتصادية وأثره على الدول النامية

إن الاهتمام بموضوع الفضاءات الاقتصادية وإعادة هندستها إنما يأتي في إطار موجة التكتلات الاقتصادية التي سارعت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى توسيعها خدمة لمصالحها من منطلق أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي يمثل وسيلة فاعلة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنتمية إلى التكتل، وتوسيع حجم التبادل التجاري بما

[1]- محي ناصر اللبان، الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي، مرجع سابق، ص24.

يحقق زيادة الدخل القومي في هذه البلدان، ويأتي تشكيل الفضاءات الاقتصادية ضمن برنامج إلحاق اقتصادات الدول النامية بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية بالفضاءات القارية وسيؤدي ذلك إلى تعميق اندماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي اندماجا تبعيا، وبما يسهل إدارة اقتصاد الجنوب إدارة اقتصادية مركزية. وفيما يلي توضيح هذا المضمون :

أولا: إن تعزيز نهج الإقليمية الرامية لإقامة المجالات أو الفضاءات الاقتصادية الاقليمية يعتبر شرطا ضروريا لإلحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة، أو إنشاء أو تشكيل هذه الفضاءات يأتي تحت ذرائع وحجج ومشاريع التكامل الإقليمي، من خلال هذه الفضاءات تنكشف آليات الإلحاق.[1]

ثانيا: أبرز آلية لجأت إليها الاقتصادات المتقدمة في سعيها لإعادة هندسة الفضاءات الاقتصادية، إضافة إلى الآليات التقليدية التي تعمل على ترسيخ التبعية، الترويج لنهج تحويل القطاع العام إلى الخاص في اقتصاديات الدول النامية، والتي بدأت في عقد الثمانيات وأخذت مداها الواسع في التسعينات، هي بمثابة التحضير المؤسسي اللازم لعولمة الوحدات الإنتاجية في هذه الاقتصادات، لتسهيل عملية إقامة الفضاءات الاقتصادية التابعة وإدارتها إدارة مركزية في ظل الإطار الجديد للتكتلات الاقتصادية والإقليمية، والأسلوب الجديد لتقسيم العمل الدولي في ظل هذه الموجة.

ثالثا: إن تشكيل الفضاءات الاقتصادية سيمكن الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من بسط هيمنتها على مقدرات الاقتصاد الإقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الأجنبي، أو عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، أو عن طريق المؤسسات الدولية، أو عن طريق تدويل التجارة والإنتاج وأنماط التصنيع. من أمثلة الفضاءات الاقتصادية المسيطر عليها الهيمنة الأمريكية على الفضاء

[1]– حميد الجميلي، آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، الاستراتيجيات والأهداف من أجل عالم عادل وتقدم دائم، مرجع سابق، ص115.

الشرق أوسطى وعلى النافتا، الهمينة الأوروبية على الفضاء المتوسطي، الهيمنة الأمريكية الجديدة على جنوب شرق آسيا، وكذلك هيمنتها على الفضاءات في أمريكا اللاتينية.[1]

تحاول أمريكا بهذا الأسلوب تحقيق أهدافها في الهيمنة على دول الجنوب بعد أن تحقق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي تتكون قاعدته من اقتصادات متنافسة ومنغلقة على الذات إلى الاقتصاد الذي تمثل قمته دول الشمال وقاعدته اقتصادات دول الجنوب، وغاية أمريكا هو السيطرة على تقسيم العمل العالمي الجديد والسيطرة المعولمة على موارد الجنوب وأنماط تصنيعية وتكنولوجية.[2]

رابعا: جوهر عملية الهيمنة على اقتصادات الدول النامية يتم تحت ذرائع عديدة منها:

مطالبة الدول النامية بتجديد اقتصاداتها وتبني نماذج تنموية رأسمالية تقوم على آليات السوق الحرة في تخصيص وإدارة الموارد الاقتصادية، وبالتالي تخلي الدولة عن قيادتها للأنشطة الاقتصادية، وتعميق اندماجها في السوق العالمية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية **(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة).**

خامسا: تعتبر الهيمنة والسيطرة على العالم ظاهرة قديمة غير أن الجديد فيها اتخاذها شكل أقاليم طوليه رأسية شبه متوازية، إذ تنفرد في السيطرة على كل إقليم قوى كبرى واحدة وإن ظل هناك تداخل عرضي بين القوى الكبرى في مناطق النفوذ الحيوية، فتغير النسق العالمي نسق ثنائي القطبية بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا إلى نسق متعدد الأقطاب تتوزع فيه مراكز القوة بين أمريكا والجماعة الأوروبية بزعامة فرنسا وألمانيا واليابان،

---

[1]– حميد الجميلي، آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، الاستراتيجيات والأهداف من أجل عالم وتقدم دائم، مصدر سابق، ص116– 117.

[2]– هيفاء عبد الرحمان التكريتي آليات العولمة وآثارها المستقبلية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص510.

بـديهي أن تسـعى كـل قـوة مـن هـذه القـوى الكبـرى إلـى اسـتعادة أقـاليم سـيطرتها القديمة ولكن بأساليب مختلفة.[1]

تستحوذ أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين على الثروة والتكنولوجيا وتستأثر هذه الأقطاب على **80%** من الإنتاج العالمي، بينما تتقاسم دول العالم المتبقية نسبة **20%**، فهناك فائض إنتاجي في الشمال مقابل فقر في الجنوب، على سبيل المثال فإن الإنتاج السنوي لأمريكا يعادل الإنتاج السنوي لكل دول أمريكا الجنوبية ب**6** مرات ويعادل إنتاج المجموعة الأوروبية ما تنتجه إفريقيا بـ **15** مرة، أما إنتاج اليابان فيعادل إنتاج كل دول جنوب شرق آسيا **3** مرات.[2]

أما مجال التكنولوجيا– فيتركز إنتاجها في الثلث الشمالي – فمثلا لا يوجد في دول الجنوب كلها سوى **5%** مجموع أجهزة الكومبيوتر الموجودة في العالم، وأهم من ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية في عالم اليوم قواعدها في دول الشمال، كما تتحكم هذه الأقطاب في صناعة السلاح عالميا، وتملك حوالي **50** ألف رأسا نوويا رأس **98%** من أجل **57** ألف رأس نووي في العالم، مما يعني سيطرتها على الصعيد العسكري.

هكذا بحكم القوة الاقتصادية والعسكرية تهيمن أقطاب الشمال على عالم الجنوب مما يعني تبعية واستغلال عميق من الشمال لدول الجنوب بدءا من التجارة وانتهاء بالثقافة.

سادسا: لا شك أن المتغيرات المتلاحقة التي أدت الى نظام جديد يتسم بالعولمة والاعتماد المتبادل في مراحل الإنتاج المختلفة، وبتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سوف يقلص من أهمية دور الدولة القومية في العلاقات الاقتصادية مقابل تعزيز مكان ومفهوم الدول الإقليمية كمكون أساسي في النظام العالمي الجديد، وهذا ينسجم مع التطورات الحاصلة في إطار الجات باتجاه نحو عولمة التجارة .إن المستفيد الأول من التجارب

[1]– توفيق غانم، أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية ، قضايا دولية،معهد الدراسات السياسية،اسلام أباد–،العدد 209 السنة الرابعة 1994، ص4– 5.

[2] - World. economic. survey, 1992 P 21.

التكاملية التي انتهجت أسلوب التعامل الرأسمالي في الدول الكبرى في المنطقة على حساب الدول الأقل، وهكذا فإن الاتجاه نحو السيطرة يتخذ شكل التكتلات الاقتصادية.

خلاصة الفصل الرابع

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على وضع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الدولية نتيجة التحولات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين، وتحقيقا لهذا الهدف تناولت الدراسة في البداية مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي، بهدف إبراز العلاقات غير المتكافئة التي ارتبطت بها الدول النامية بالدول الرأسمالية .تبين من خلال الدراسة أن الدول النامية أخضعت خلال فترة تاريخية معينة لم تزل ممتدة حتى الآن، لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها.

أوضحت الدراسة أن التحول الذي حققته الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة وفر لها المجال الواسع للتحكم في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تبديل هيكل التقسيم الدولي للعمل وإعادة تصنيف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وفق مقاييس يضعها المتحكمون، وبالمقابل لم يحدث تطور في الدول النامية مما يعمق الفجوة مع الدول المتقدمة، ويزيد من تدهور موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتحديدا التقسيم الدولي الجديد للعمل.

بينت الدراسة أن تقسيم العمل الدولي الجديد سهلت ظهوره المؤسسات التي شكلته وهي: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة .حيث تحدد الدول الرأسمالية المتقدمة التوجهات والسياسات التي تعمل على أساسها هذه المؤسسات لعبت هذه الأخيرة دورا في نقل الأفكار الليبرالية الجديدة إلى الدول النامية بهدف السيطرة على اقتصادياتها واستغلال امكانياتها المادية والبشرية تحت شعار الاعتماد المتبادل.

تبين من خلال هذه الدراسة أن الدول الرأسمالية المتقدمة سعت إلى إقامة الفضاءات الاقتصادية التابعة، وإدارتها إدارة مركزية في ظل الإطار الجديد للتكتلات الاقتصادية ،مما

يمكنها من بسط هيمنتها على مقدرات الاقتصاد الإقليمي، سواء كانت آلية الهيمنة عن طريق الاستثمار الأجنبي، أو عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، أو عن طريق المؤسسات الدولية. وما يمكنها من هذه الهيمنة كونها تمثل نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة ومن امثلة ذلك الهيمنة الامريكية على الفضاء الشرق اوسطي وعلى **النافتا**.

خاتمة

خاتمة:

إن ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية يعتبر من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة، نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى. في هذا السياق يأتي موضوع الدراسة التي هدفت إلى تسليط الضوء على مضامين العولمة وجذورها وأسبابها ،وكذا أبعادها المختلفة، وما تعكسه من علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الدولية، كما سعت الدراسة إلى التأكيد على أن المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات الرأسمالية تفضي إلى متغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتظهر هذه المتغيرات انعكاسا وتعبيرا عن سيادة النظام الرأسمالي في الاقتصاد الدولي.

نتيجة للتطور الذي حصل في العلاقات الاقتصادية الدولية لم تعد الحركات التجارية، وحركات رؤوس الأموال وحدها تشكل العلاقات المهمة بين الدول، أخذت الحركات التقنية منذ نهاية القرن العشرين تشكل المؤشر الذي يمكن عن طريقه تحديد طبيعة الاعتماد المتبادل بين الدول ذات السيادة، ولذلك كان هدف الدراسة– فضلا عن الأهداف السابقة– تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الدولية.

اتضح من خلال الدراسة أن العولمة من الظواهر البارزة في التطور العالمي على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية وتتجسد العولمة في زيادة التفاعل والاندماج بين أنشطة المجتمعات الإنسانية، وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة.

إن مفهوم العولمة يشير إلى وجود اعتماد متبادل بين دول العالم ويرجع السبب في ذلك إلى وجود الدولة وسيادتها، فإذا كان من غير الصعب تصور وجود العالم من دون دولة، فإنه من غير المتصور إلغاء دور الدولة وأثرها في النشاط الاقتصادي. ومن هنا سيظل وضع الاقتصاد الدولي عبارة عن علاقات اقتصادية تقوم بين الدول، هذا على الرغم

من وجود الأنشطة الاقتصادية التي تتعدى حدود الدولة، والتي تؤثر في عمليات الإنتاج والتجارة، مثل الشركات دولية النشاط، إلا أنها لا تعمل داخل الاقتصادات الدولية إلا بما اتفقت عليه الدول.

فالعولمة ما هي إلا انعكاسا لحالة الاعتماد المتبادل الذي تم في مختلف المجالات: الإنتاج، التجارة، التكنولوجيا والمعرفة، حيث أصبحت كل دولة لا تستطيع الانعزال عن العالم، فهي بذلك تعتبر أحد مظاهر الاعتماد المتبادل، وقد ظهرت مرتكزة على ثورة المعلومات والاتصالات وهي أقرب إلى التدويل بوصفه مظهرا للاعتماد المتبادل.

إن التحولات والتطورات في النظام الرأسمالي ومن أبرزها عالمية نطاق الأعمال الرأسمالية، في ظل نمطية الإنتاج، بما يمثله من عالمية الإنتاج والتبادل، فضلا عن التطور التكنولوجي، وما تمثله ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من انعكاسات على الإنتاج والتبادل الدولي. أدت هذه التحولات إلى تداخل العلاقات الاقتصادية بما يمكن اعتباره ترابطا عضويا بين الاقتصادات الدولية.

بفعل التطور التكنولوجي أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص وتقسيم العمل إلى إدماج الاقتصادات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الترابط العضوي بينها، هذا الاندماج يجد له تعبيرا موضوعيا في الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى السيطرة على الأسواق لمواجهة تحديات المنافسة.

لقد جاء قيام المنظمة العالمية للتجارة استكمالا للنظام الدولي الاقتصادي بوضع إطار عالمي لقضايا التجارة والاستثمار والملكية الفكرية، وبذلك أصبحت المجتمعات الدولية تعيش في عالم أكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية.

تبين من خلال الدراسة أن هذه التوجهات في العلاقات الاقتصادية الدولية كان نتيجة لعودة سيطرة الإيديولوجية الليبرالية وتوغلها في أعمال الهياكل الاقتصادية المعاصرة، فمنذ

خاتمة

سبعينات القرن العشرين سادت هذه الإيديولوجية في سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك سيطرت على صياغة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

سعت الدول الرأسمالية من خلال هذه المؤسسات إلى دمج اقتصادات الدول النامية في الاقتصاد العالمي كشريك غير متكافئ للعالم الصناعي المتقدم وتخفيف عبء المسؤولية الواجبة على الدول الرأسمالية اتجاه الدول النامية كمسؤولية تاريخية تمتد جذورها إلى المرحلة الاستعمارية الطويلة.

أولا: النتائج

على ضوء ما تضمنته الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن العولمة قديمة قدم النظام الرأسمالي، غير أن ظهورها بصيغتها تمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، يصبح فيها الاقتصاد الدولي أكثر تكاملا واندماجا، وأنها ظهرت مع انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور التكنولوجية وتقنية الاتصالات المتطورة.
- تعتبر العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، تتضمن جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، غير أن الجانب الاقتصادي هو الأكثر أهمية فيها.
- تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية المحرك الأساسي للعولمة، وأن التحول الجوهري الذي حققته الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول الرأسمالية وفر لها المجال الواسع للتحكم في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تغيير هيكل التقسيم الدولي للعمل.
- قيادة ظاهرة العولمة ،وتحديد قواعدها وإختيار اتجاهاتها يتم من قبل القوى الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح هذه الشركات (ما يشبه التحالف المركانتيلي بين الدولة وقطاع الأعمال) .

- الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن، والعولمة صيغة من صيغ الهيمنة، كما أنهاعملية احتوائية شاملة للدول النامية في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي.
- استخدمت الدول الرأسمالية المتقدمة العولمة منهجا ودعاية سياسية حتى تتمكن من تطبيق سياسات معينة لتحقيق أهدافها وهي ما يطلق عليها "سياسات العولمة"؛ وهي تهدف إلى إحكام قبضة دول المركز الرأسمالية على الأسواق الدولية، وفرض القواعد التي يحقق هذا الهدف، ليسير العالم بأسواقه المختلفة في منظومة يهيمن عليها المركز ويساعد هذه الدول في تطبيق سياستها ما تملكه من قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية.
- العولمة ما هي إلا انعكاسا لحالة الاعتماد المتبادل بين مختلف الاقتصادات الدولية، هذا الاعتماد الذي تم في مختلف المجالات: الإنتاج، التجارة، التكنولوجية والمعرفة... بحيث أصبحت كل دولة لا تستطيع الانعزال عن العالم.
- على المستوى السياسي، وبعد نهاية الحرب الباردة زادت أهمية دور العامل الاقتصادي في تحليل مختلف الظواهر الدولية، لذلك ركز علماء السياسة على تداعيات الاعتماد المتبادل على النزاع والصراع السياسي.
- على المستوى الاقتصادي، يشير مصطلح الاعتماد المتبادل إلى حالة الترابط الاقتصادي بين الاقتصادات الدولية في مجال عمليات الإنتاج والتجارة، وتطبيق القواعد والسياسات المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- يعتبر تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة والتطور العلمي التكنولوجي، عوامل أسهمت في تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل وهي في ذات الوقت عملت على انتشار وتوغل النظام الرأسمالي في المجتمع الدولي، وهذا ما يقود إلى القول أن

التغيرات في النظام الرأسمالي تفضي إلى تغيرات مقابلة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- وفر التحول الجوهري الذي حققته الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة لها المجال الواسع للتحكم في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تبديل هيكل التقسيم الدولي للعمل، وإعادة تطبيق الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وفق مقاييس يضعها المتحكمون وبالمقابل لم يحدث تطور في الدول النامية مما يعمق الفجوة مع الدول المتقدمة، ويزيد من تدهور موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتحديدا في التقسيم الدولي الجديد للعمل، ومما يؤكد هيكل العلاقات الاقتصادية يستمر لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية التيس تعتبر الشريك الضعيف في القسمة العالمية للعمل.
- ضعف القدرات التكنولوجية الذاتية للدول النامية والمتمثل في غياب أو ضعف المؤسسات التكنولوجية التي تقوم بعمليات البحث والتطوير، يعتبر السبب المباشر لجوء هذه الدول على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وإليه يرجع ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في سوق التكنولوجيا، الذي يعتبر بالفعل سوقا للبائع الذي يحدد شروط الصفقة التكنولوجية، ومن ثم يستطيع إخضاع هذه الشروط لمقتضيات استراتيجيته الكلية اقتصاديا وتكنولوجيا، تلك الإستراتيجية التي تقوم في نهاية المطاف على استمرار علاقات التبعية الدولية.
- الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية يجري التركيز بصورة أساسية على العلاقات بين الدول الرأسمالية المتطورة، في حين تقع الدول النامية والأكثر تخلفا على هامش العلاقات الاقتصادية المتطورة.
- إن المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي هدفها القضاء على تدخل الدولة وعلى التنمية الذاتية التمركز ؛ وذلك عن طريق إلغاء المراقبة التي لازالت

تمارسها الدول النامية على صناعته الاستراتيجية ، وعلى مواردها الطبيعية .كل هذه الممارسات يرى صندوق النقد الدولي انها لاتسمح بالتوسيع الأمثل للموارد الإقتصادية وبالتالي فإن تدخل الدولة لا يمثل إطار ملائم للنمو والرفاه في الدول النامية .غير أن الواقع اثبت فشل نموذج التنمية الليبيرالية في الدول النامية.

- لقد بات من الواضح أن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات، وأن إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لا يراعي إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب مما يخدم التنمية في الدول النامية، بل يهدف أساسا لفتح الأسواق أمام التجارة الدولية والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، حيث أصبح التوسع الخارجي هو الوسيلة الأساسية أمام هذه الدول للتغلب على مشاكلها التسويقية نتيجة حجم الإنتاج الكبير، وأمام شدة المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهذه الدول.
- تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية مبادئ قاسية ومجحفة بحق الدول النامية، حيث عاملت كل الدول رغم تفاوتها الاقتصادي بمنطق واحد.
- المعاملة التفضيلية للدول النامية في جميع اتفاقيات جولة أورغواي أصبحت مبنية على عامل الزمن، بحيث أصبح هذا التفضيل مؤقت، وهو لا يحقق أدنى شيء من الحقوق في ظل الظروف الاقتصادية للدول النامية.
- فيما يتعلق باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، يمكن اعتبارها وسيلة ابتزاز وتهديد بكل أنواعه، ووقوع الدول النامية تحت رحمه الدول الصناعية المتقدمة وشركائها، التي تريد إعادة الدول النامية إلى ما كانت عليه مصدرة للمواد الأولية وأسواق لمنتجاتها.

- على النقيض مما كتبه مفكرو العولمة والاعتماد المتبادل، والشركة الكونية، والمدافعون عن إجراءات الخوصصة والليبرالية وتحديد التجارة، وآثارها الإيجابية على الدول النامية، فواقع إقتصادات الدول النامية يفند تلك الأفكار، فتوسع و انتشار الرأسمالية يعيد إنتاج علاقات تبادل غير متكافئة، وما تزال الدول النامية تعاني من مختلف صور و أشكال التبعية.
- جاءت موجة التكتلات الاقتصادية التي سارعت الدول الرأسمالية إلى توسيعها، خدمة لمصالحها، من منطلق أن التكامل الاقتصادي يمثل وسيلة فاعلة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنتمية إلى التكتل، ويأتي تشكيل الفضاءات الاقتصادية ضمن برنامج إلحاق الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بالفضاءات القارية، وتعميق اندماج الدول النامية اندماجا تابعا، وبذلك تمارس الدول المتقدمة هيمنتها وسيطرتها على الدول النامية بحكم أنها تمثل النواة في هذه الفضاءات.
- تآكل وانخفاض قيمة المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول النامية بفعل عوامل تنظم الإقتصاد العلمي، تلك المزايا التي تعتمد عليها هذه الدول في مجالي الإنتاج والتصدير، مما يعرف إمكانية نحو الطاقة الإنتاجية والتصديرية للدول النامية، حيث يلاحظ أنه مع التطور العالمي الهائل تمكنت الدول المتقدمة من خفض الأهمية النسبية للمواد الخام في العملية الإنتاجية، كما أدى التطور التكنولوجي إلى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة الأيدي العاملة في الدول النامية.
- يمكن إعتبار الاعتماد المتبادل بين الدول النامية والمتقدمة غير متكافئ على اعتبار أن سند هذه العلاقة هو الهيمنة وليس التكامل وهو أقرب إلى مفهوم التبعية.

ثانيا:التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها، من الضروري الأخذ بالتوصيات التالية:

- تعتبر الثورة التكنولوجية العامل الأساسي في رسم خريطة التقسيم الدولي الجديد للعمل وعليه فلن تستطيع الدول النامية الاستفادة من التقسيم الجديد للعمل ما لم يتم إتباع سياسة تكنولوجية جادة. ويمكن في هذا المقام اقتراح بعض جوانب هذه السياسة فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا المحلية واستيراد التكنولوجية الأجنبية:

– تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية من خلال التركيز على التعليم المهني والتدريب الفني والبحث العلمي، تحقيق ذلك من خلال إعادة توزيع الأموال التي تنفق على التعليم لصالح هذه المجالات.

- الاهتمام بما هو متوفر من مراكز البحوث وتمكينها من أداء دورها، وخلق صلة وتعاون بينها وبين المؤسسات المحلية من جانب، وبينها ومراكز البحوث الإقليمية والدولية من جانب آخر.
- ربط الجامعات بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، لأن معرفة احتياجات هذه المؤسسات من شأنه أن يساعد على تحديث البرامج الدراسية وإعادة توجيهها بما يخدم هذه الاحتياجات.
- يجب على الشركات ومختلف المؤسسات الاقتصادية تخصيص جزءا من أرباحها لأغراض البحث والتطوير. في هذا المجال يمكن ربط هذا التخصص ببعض الحوافز كالضرائب.
- ربط نظام الحوافز بصيغ الاستثمار الأجنبي، بحيث تكون في صالح الأنشطة التي تسمح بنشر التكنولوجيا، مثال ذلك ربط الحوافز بالشركات التي تقدم برامج تدريبية أو تعمل على نشر المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- تعزيز جهود التعاون الإقليمي من أجل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي، ودعم القدرة التفاوضية مع الشركات الأجنبية، خصوصا فيما يتعلق بمجال نقل التكنولوجيا والتعامل معها.

- تطوير المهارات البشرية عن طريق إقامة مراكز لتدريب العمالة ومواقع الإنتاج وزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، ربط أنظمة التعليم بالقطاعات الإنتاجية.

- فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، يجب عدم السماح لها بالاستثمار إلا في المجالات التي تحقق قيمة مضافة عالية ، لأن الاستثمار في المجالات القديمة من شأنها تصفية الصناعات المحلية، بل يجب توجيه هذه الاستثمارات إلى مجالات غير موجودة وبذلك تساهم في استكمال الهياكل الصناعية.
- التركيز على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، ويقصد بذلك ثلاث مستويات أو أبعاد مختلفة: الأول هو استثمار الإمكانات والمزايا التي تتفرد بها الدولة، والثاني هو التحديد الدقيق والجيد لموقع الدولة في خريطة التقسيم الدولي للعمل في كل مجال على حدى بما يتناسب مع مزاياها النسبية، والثالث هو وضع خطة لعمل اختراقات لهذه التقسيم.
- العمل على خلق نوع من التكامل بين القطاعات المختلفة على المستوى المحلي، هذا التكامل يأخذ عدة أبعاد منها على سبيل المثال: التكامل على مستوى القطاع بحيث يوجد ترابط تكاملي بين الإنتاج والتسويق ومستلزمات الإنتاج في المجال الواحد ،التكامل العام بحيث يكون هناك اعتماد متبادل أو رابطة بين مختلف القطاعات الإنتاجية.
- فيما يخص التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة، من الضروري التركيز على العمل الجماعي والتنسيق المستمر في المؤتمرات الوزارية للمنظمة للضغط على الدول المتقدمة من أجل تمديد فترات التمتع بالاعتمادات من بعض تطبيق قواعد المنظمة وبالمحافظة بالمعاملات التفضيلية حتى تتمكن هذه الدول من الانطلاق في إنجاز التنمية التي تتطلب مدة أكبر من هذه الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق.

- تعزيز العمل جنوب جنوب عن طريق الشراكة والتكتلات الاقتصادية لمواجهة تحديات النظـام الاقتصـادي العـالمي الجديـد ،ولتحسـين موقعهـا التفاوضـي فـي المنظمـات والهيئات العالمية.
- من المهم أن تعي الدول النامية أهمية دور الدولة في عملية التنمية ومواجهة هجمة رأس المال الأجنبي. وعليه يجب النظر بمنتهى الشك إلى الآراء التي تطرح، والتي تريد تهميش دور الدولة في الدول النامية، ويجب رفض ما تروج له دوائر رأس المال العالمي من تراجع دور الدولة على النطاق العالمي، إذ أن مراكز تحديد القرار قد انتقلت في الدول الصناعية المتقدمة إلى الشركات متعددة الجنسيات. فالعلاقة بين الدولة في الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات هي نفسها العلاقة بينها وبين جيوشها، أو بين حكومة بريطانيا وشركة الهند الشرقية مثلا. وعليه فإن دور الدولة في الدول المتقدمة لم يتضاءل ،إنما المطلوب تهميش دور الدولة في الدول النامية كي تفقد القرار الوطني في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة.
- لاشك أن مساحة السياسات المتاحة أماما الدول النامية تتوقف على عمق وطبيعة الإلتزامات التي اقرتها في مختلف التفاقيات التجارية والإستثمارية على المستويات متعـددت الأطـراف الإقليميـة والثنائيـة .حتـى وإن قيـدت هـذه الاتفاقيـات مسـاحة السياسات .فإن هناك مجال للمناورة،بحيث يمكن توسيع إطار المساحة المتاحة إذا كانـت الحكومـات لـديها الإرادة السيا سية للحفاض عل المساحة المتاحة المتبقية للسياسات واستخدامها ،وكذلك الإرادة السياسية لإسترجاع المساحات التي سبق لها ان تخلت عنها من قبل .
- لكي تستفيد الدول النامية من سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية، لابد أن تحقق جملة من الأهداف نذكر منها:

- لابد من العمل على استقرار السياسيات الاقتصادية الكلية، لأن وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الإقتصاد.
- يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعيه التصرف في المؤسسات العامة، وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في تسيير هذه المؤسسات ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابيا في هذا الأداء، النقاط التالية:
- إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

لايمكن إلقاء عبئ التنمية على الدول النامية فقط ، بل من الضروري ان تغير الدول المتقدمة من سياساتها ، بحيث تخوض شعوبها صراعا ضد المنضمة العالمية للتجارة وحقوق الملكية الفكرية ، وسياسات الشركات متعددت الجنسيات يجب دعم المبادرات مثل تلك المتعلقة بمحكمة الشعوب التي خصصت في ماي 1998 دورة ضد الشركات البترولية المتعددت الجنسيات ، يجب ايضا فرض ضريبة على التحويلات المالية بهدف إصلاح تاريخي لتجاوز النهب الذي تعرضت له الدول النامية لعدة قرون . يجب كذلك دعم حملات مثل تلك المتعلقة بتعزيز وجود تجارة عادلة .

المراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: اللغة العربية

1-الكتب

1-أحمد فاروق غنيم وأخرون ،دور الدولة في الإقتصاد المختلط ،شركة التنمية للبحوث والإستثمارات والتدريب ،2010.

2- أرينوبنابون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد 2002.

3- أسامة المحجوب، العولمة و الأقليمة، مستقبل الوطن العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 1999.

4-أريك رِؤل، الإقتصاد الكلي، ترجمة راشد البراوي، الكتاب العربي، القاهرة، 1968

5- أبو ستيت فؤاد، التكتلات الإقتتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2004.،

6- السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية و العولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006.

7-إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

8-اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977.

9- أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

10- آر بايا بوكتان، الآلة قوة و سلطة، التكنولوجيا و الإنسان منذ القرن 17 حتى القرن الحاضر،عالم المعرفة، العدد 229، الكويت يونيو2000.

11- أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مركز كردستان في الدراسات الإستراتيجية ، السليمانية،2008.

12- أحمد عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية، 1990.

13- الجميل سيار، العولمة و المستقبل، إستراتيجية تفكير من أجل العرب و المسلمين في القرن الواحد و العشرين، الأهلية، ط1، عمان،الأردن ،2000.

14- بريزنكي زيبراد، بين عصرين، أمريكا والعصر النكتروني ، ترجمة محجوب عمر دار الطليعة، بيروت، 1980.

15- باسل البستاني، تمويل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

16- بول هيرست، مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي و إمكانات التحكم ، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

17- بول هيرست و أبراهم تومسون، ما العولمة، ترجمة عبد الجيار، سلسة عالم المعرفة العدد 237، الكويت، سبتمبر 2005.

18- بير جورج، أسواق العالم الكبيرة، ترجمة منى إبراهيم حنفي، إصدارات الدار القومية للطباعة و النشر، سلسلة اخترنا لك، عدد 179 ، عام 1963

19- بن زغيوة محمد، نظام التجاري الدولي وحقوق الدول النامية، دار النعمان للنشر والتوزيع 2012.

20- بدوي ابراهيم اثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية ،دار الفكر العربي 2012 .

21 - توفيق عبد الحميد، العولمة و التكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2013.

22 - توفيق صالح الحقار، التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة النهضة الليبية ، ط1، بن غازي، 2013.

23- توماس.ل.فريدمان، السيارة ليكساس و شجرة الزيتون ، محاولة لفهم العولمة ،ترجمة ليلى زيدان، مراجعة فائزة الحكيم،الدار الدولية للنشر، ط1، القاهرة،2000.

24- توفيق غانم، أقاليم السيطرة الطولية و القطاعات الاعتراضية، قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، اسلام أباد 1994.

25- ثامر محمد زيدان، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، سنابل للكتاب، القاهرة 2012.

26- جاك آدا، العولمة من التشكل إلى المشكلات، ترجمة حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، ط1 ،دمشق 1998.

27- جوزيف ناي و آخرون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكات، الرياض، 2000.

28- جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة أحمد أمين و مجدي كامل، الجمعية المصرية،لنشر المعرفة و الثقافية العالمية، القاهرة، 1977.

29- جون هنسون و مارك هندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله ومنصورذ عبد الصبور، دار المريخ، الرياض،1987.

30 - جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، 1965.

31 - جورج بتمونر و إيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، رؤى وجهات نظر في قضية التطور و التغير الاجتماعي، ترجمة سمر الششكلي عالم المعرفة، الجزء الثاني، العدد 318، الكويت ، ديسمبر 2004.

32- جوزيف ناي، حتمية القيادة، الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1990.

33- جمال سالمي، الإقتصاد الدولي و عولمة إقتصاد المعرفة، من كبنزا إلى فوراري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2010.

34 - جورج كاتز و آخرون، العلم و التكنولوجيا و البيئة، قضايا العصر الشائكة ، ترجمة أحمد غانم عبد الدائم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2006.

35- جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل غير المتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

36- جان ندرفين بترسة و آخرون، العولمة: الإنقاذ أم الطوقان، ترجمة فاضل جنكر، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، بيروت، 2004.

37- جاك فونتنال، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي، ترجمة محمد أبراهم ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

38- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، عالم المعرفة العدد 257، الكويت، 2000.

39- حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا، دراسة في الآليات القانونية ، دار المستقبل العربي، 1987.

40- حسين حنفي و صادق جلال العظم، حوارات لقرن جديد، العولمة/ دار الفكر، دمشق، 1999.

41- حميد الجميلي و ابراهيم صالح، الإقتصاد السياسي للعولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا ، 2005.

42- خير الدين حسب الله و آخرون ، مشروع استنزاف الوطن العربي، التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1987.

43 - رمزي محمود ، الإغتيال الإقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.

44 - رونالد روبسون، العولمة، النظرة الإجتماعية و الثقافية الكونية ، ترجمة أحمد محمود و منور أمين، المجلس الأعلى للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998.

45- رمزي زكي، الصراع الفكري و الإجتماعي حول الموازنة في العالم الثالث، دار سناء للنشر، القاهرة، 1985.

46- رمزي زكي، فكر الأزمة،دراسة في أزمة علم الاقتصاد و الفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، 1987.

47- رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرأسمالية على الدول العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية ، دار لمستقبل العربي، القاهرة، 1986.

48- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد 118، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 19 أكتوبر 1987.

49- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة في فهم أفضل كاظم للنشروالتوزيع، الكويت، 1985.

50- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، مطابع الشروق، القاهرة، 1999.

51- سامي عبد الرزاق التميمي العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان 2008.

52- سمير أمين وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

53- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1977.

54 - صالح الرقب، العولمة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004.

55- صادق جلال العظم، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

56- صاموئيل هنتجنون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، كتاب سطور، القاهرة، 1998.

57- عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2010.

58- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.

59- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة عصام، بغداد، 1979.

60- عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

61- علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012.

62- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2001.

63- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

64- عبد الحميد وداي العطية، الاقتصادات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع،2001.

65 - عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 2001.

66- عبد الصمد السويلم، تطور التجارة في ظل العولمة، مؤسسة العهد الصادق الثقافية،بغداد، 2010.

67- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

68- عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول الثانية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

69- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاؤها، تداعياتها)، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.

70- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.

71- محيي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة ، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.

72- محيي محمد مسعد ،العولمة : الأوهام و الحقائق ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية 2004.

73-محمد عابد الجابري، العرب و العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

74-مجدي محمد شهاب، الإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2006.

75- مصطفى كامل السيد و آخرون، الإقتصاد العالمي و موقع مصر فيه، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد و العلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، 1998

76- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

77- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية ،دار الجامعية 2009.

78- نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.

79- هيفاء عبد الرحمان التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

80- والتز رودني، أوروبا و التخلف في افريقيا، ترجمة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، العدد 132، الكويت، 1988.

81- وليام هلال و كنيف تايلور، اقتصاد القرن الواحد و العشرين، آفاق اقتصادية و اجتماعية لعالم متغير، ترجمة حسن عبد الله بدر و عبد الوهاب حميد رشيد ، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر،بيروت، 2009.

82- يوسف حسن يوسف، نظم العولمة و أثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2012.

83- عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة، طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2014.

84- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

85-عبد الرحمان تومي، الإنحراف الإقتصادي –العولمة ،الهيمنة والاستبداد السياسي-دار الكتاب الجديد 2014.

86 - فرناندو فاجنزوليد، الشركات عبر الوطنية والاعتماد الجماعي على الذات، الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، 1985.

87- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، 1981.

88- فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

89- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، 1990.

90- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، بيروت، 1982.

91- فريد راغب النجار، الحروب التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

92- كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2005.

93- كامل علاوي الفتلاوي ، و عاطف مرزوق ،العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي ،صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2009.

94-منير الحمش، العولمة ليست التيار الوحيد ، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق 1998م.

2- الرسائل و المحاضرات الجامعية

1- محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

2- شريف عبد الرحمان عبد الحميد، نظرية النظم و دراسة التغيير الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

3- نادية محمود مصطفى ، مدخل دراسة نظرية العلاقات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992.

3- المجلات

-أنطوان زحلان، ثقل الحساب في الألفية الثالثة، مجلة المستقبل العربي، العدد 245، بيروت، 2000.

2-اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، الرأسمالية العالمية ما بعد الأمبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 212، أغسطس 1997.

3- تمام علي الغول، منظمة التجارة العالمية و عولمة الإقتصاد ، مجلة الدبلوماسي

الأردني، العدد 2، شباط 1998.

4- حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الإقتصادية، دراسة في الأبعاد الجيو اقتصادية ، مجلة شؤون السياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد 03، 1994.

5- حسين توفيق ابراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، العدد 4 و3، الكويت، 1995.

6-خير الدين عبد اللطيف، بعض الأوجه السياسية و القانونية لثورة الاتصالات الحديثة مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، عدد ابريل 1994.

7- سمير أمين ، حول نظرية التضبط، مجلة أحداث اقتصادية عربية، العدد الأول، بيروت، خريف 1995.

8-رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية و الأمبريالية الجديدة ، الآليات الحديثة لإعادة احتواء العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة سبتمبر 1986.

9-مجد الدين حسن ، العولمة و المجتمع العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 37 ، عدد 4 ، الأردن .

10-محمد مرتضي ، ظاهرة العولمة و تحديات المستقبل ، مجلة الثوابت ، عدد 10 ، سبتمبر 1997.صنعاء ، اليمن .

11-محمد محمود الإمام ، اتفاقيات الشراكة و موقعها في الفكر التكاملي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 07، 1997.

12- محمد المزياني، عرض كتاب العرب و تحديات العلم و الثقافة لأنطوان زحلان، المستقبل العربي، العدد 254، بيروت، 2000.

13-نرمين النواوي ، الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد142.اكتوبر 2000.

14- يحيى ناصر اللبان ، الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي ، مجلة

الوحدة العربية، القاهرة، العدد 11، سنة 1994.

15-ياسر علوي ، تكنلوجيا في الخطاب التنموي ، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الأهرام، عدد يناير 1996.

4- الندوات و الملتقيات

1 -ندوة العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، حزيران، 1996.

2- ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد و أثرها في المؤسسات و الشركات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1996

3-ندوة الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، نوفمبر1990.

4- ندوة آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد و العشرين، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث، القاهرة، 1995.

5- ندوة العولمة و أثرها في الاقتصاد العربي، بغداد، 14،15 نيسان/ بيت الحكمة 2002.

6-الملتقى الرابع حول الحوار في عالم متغير، 22-23 أفريل ، الأردن 2001

5-التقارير

1-صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 1997.

2- معهد الأبحاث البيئية، تحويل الثقافات من الاستهلاك إلى الاستدامة، تقرير حالة العالم، 2010.

3- البنك الدولي، أطلس التنمية العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.

4- المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي من القرن الواحد والعشرين، دمشق، 2000.

6-المنشورات الإلكترونية

- سناء نسراني، مفهوم الجيواقتصاد.

WWW.Alhewar.org/delat/shaw.art.asp?

تاريخ المعاينة 2014-11-04

- سيف صفاء عبد الكريم، العولمة والإسلام

WWW.Alukat.net

تاريخ المعاينة: 2015/07/10

- صالح الرقب، بين عالمية الإسلام والعولمة

www.kamala.com/meolia

تاريخ المعاينة: 2015/09/11.

- محمد عبيد، ظاهرة العولمة

http//www.library Islam.web.net

تاريخ المعاينة: 2015/09/11.

- لويد جنس، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ترجمة أحمد مفتي وعمد السيد سليم.

http://www.ALUKH.net/culture/072128

. تاريخ المعاينة: 2014/11/04

ثالثا: اللغة الأجنبية

1- Les ouvrages

1- Arghiri Emmanuel, L'échange inégal, Essai sur les antagonismes dans les Rapports Economiques internationaux, Paris, Maspero, 1969.

2- Blouin et Antony, L'intégration Economique on Amérique du nord et les Relations industrielles, Département des Relations industrielles, presse de l'université Laval, Sainte, Foy, 1998.

3- Bruce H. Russette, International Regions and the international system, Chicago. Rand The Nally, 1967.

4- Bela Balassa, Theory of Economic integration, Home wood, I.R.O. Irwin, 1961.

5- dken. P, Global Shift: The international, London, Paul Chapman publishing LTD, 1992.

6- Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, Global trands, New York continuum, 1994.

7- John Maynard Kenys, Theorie Génarale de L'emploi de L'intérêt et de la monnaie traduction de jean de largentaye, petite bibliothèque payot 106, boulevard saint- germain, 75006, Paris.

8- Jamesz Emcade, Stag flation wage, Fixing, vol 1 publishers, Ltd, 1983.

9- Karl.W.Deutsch, The Analysis of international Relation, 3rd edition (U.S.H) prentice, Hall, edition, 1988.

10- Mark Blaug, La pensée économique, traduit par Alan et cristiene Alcoupe, office publication universitaire, Alger, 1981.

11- Moussa Diakite, Le defi de L'intégration économique on Afrique de L'Ouest, Editions le harmattan, 1997.

12- M. Beaud, Economie mondiale dans les années 80, La bibliothèque paul emile boutet du l'université du quebec, 1989.

13- Mark J.c. CRESCENZ, Economic interdependence and conflict World, politics. University North Carolina, in chapel Hill,2002pp.18-19.

14- Paul Kenedy The Rise and Fall of the great powers, Rondaw House, USA, 1987.

15- Robert Keohane. Josephs. Nye, Power and interdependence, world of politics in transition, 2 ed, Boston, little brown, 1989.

16- Robert.L.Heeibroner, Les grands- économistes traduit de l'american par pièr Antonmattei, Edition du Seuil pour la traduction fancaise, Paris, 1971.

17- Ronald Rrobertson, Globalization, London Sage, 1992.

18- Thompson,G Economic Autonomy and the Advenced industrial, state in A.McGrew and P. Lewis eds., Global Politics ,Globalization and the nation state UK :polity press , 1992.

2- Revues

1- Charles Philippe David et Afef Bennaieh, La paix par L'intégration? Théories sur l'indépendance et les nouveaux problèmes de sécurité, Revue étude internationales, vol 28, n°2, 1997.

2- Gary Dymski, Financial Globalization social eclusion and finalisation crisis international, Review of Applied, taylor and Francis Journals, vol 19, n° 4.

3- Jean- Francais Dagujaan, Survivre à la crise ou le retour brutal de la géoéconomique, reuvue Géo économie, 2009. n°50.

4- Sylwain Allemant, La géoéconomique, les enfeu politique du commerce. Entretien avec pascal lorot, science Humaines, hors-service. N22 Septembre- octobre 1998.

3- Rapports

1- W.T.O. International Trade developments, 1998.

2- UNCTAD. World investement Rapport 2004! The sheft to wards services, Genva 2005.

3- World économie suvey 1992.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس المخططات والأشكال	
الموضوع	**الصفحة**
مقدمة	أ- ل
الفصل الأول: العولمة: مفهومها، أبعادها، أسسها التاريخية والفكرية	**1**
المبحث الأول: مفهوم العولمة	3
المطلب الأول: المعنى اللغوي للعولمة ونشأة المصطلح	4
الفرع الأول: المعنى اللغوي للعولمة	5
الفرع الثاني: نشأة المصطلح	6
المطلب الثاني: العولمة بين المفهوم والمضمون	7
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	8
الفرع الثاني: مقاربات مفاهمية حول العولمة ومضمونها	8
المطلب الثالث: المواقف المختلفة من العولمة	18
الفرع الأول: مواقف الليبرالية الجديدة	18
الفرع الثاني: الموقف الناقد للعولمة	19
الفرع الثالث: الموقف التفاعلي للعولمة	23
الفرع الرابع: الإسلام والعولمة	25
المبحث الثاني: أبعاد العولمة	32
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للعولمة	33
الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية	33

الفرع الثاني: مظاهر العولمة الاقتصادية	38
المطلب الثاني: البعد السياسي للعولمة	52
الفرع الأول: مفهوم العولمة السياسية	52
الفرع الثاني: مظاهر العولمة السياسية	55
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي للعولمة	57
المبحث الثالث: الأسس التاريخية والفكرية للعولمة	64
المطلب الأول: الأسس التاريخية للعولمة	65
الفرع الأول: بعض الآراء المفسرة للأسس التاريخية للعولمة	66
الفرع الثاني: نموذج رونالد روبينسون لنشوء وتطور العولمة	69
المطلب الثاني: الأسس الفكرية للعولمة	75
الفرع الأول: الرأسمالية التجارية (التجاريون)	75
الفرع الثاني: الرأسمالية الزراعية (الطبيعيون)	80
الفرع الثالث: الليبرالية الاقتصادية(الكلاسيك)	81
الفرع الرابع: الرأسمالية التدخلية(الكينزية)	83
الفرع الخامس: الليبرالية المتطرفة	85
خلاصة الفصل الأول	89
الفصل الثاني :الإعتماد المتبادل مفهومة وأنواعه	91
المبحث اللأول :مفهوم الإعتماد المتبادل	93
المطلب الأول:الإعتماد المتبادل من المنظور السياسي	94
الفرع الأول:أهمية العامل الإقتصادي في العلاقات الإقتصادية	95
الفرع الثاني :تعريف الإعتماد المتبادل	97
الفرع الثالث:الإعتماد المتبادل والأمن	104
المطلب الثاني:الإعتماد المتبادل من المنظور الإقتصادي	108
الفرع الأول:تعريف الإعتماد المتبادل	108
الفرع الثاني:طبيعة الإعتماد المتبادل	112

المبحث الثاني : أنواع الإعتماد المتبادل	115
المطلب الأول :الإعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول النامية	116
الفرع الأول: الإعتماد المتبادل بين الدول المتفدمة	117
الفرع الثاني:الإعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامبة	117
الفرع الثالث: التشابك البيئي	118
المطلب الثاني: الإعتماد المتبادل التجاري	119
الفرع الأول: خصائص الإعتماد التجاري المبادل	120
الفرع الثاني:تتطور الإعتماد المتبادل التجاري	121
المطلب الثالث: التشابك الإنتاجي	125
الفرع الأول: خصائص التشابك الإنتاجي	126
الفرع الثاني: تطور التشابك الإنتاجي	127
المطلب الرابع :الآليات التنظيمية المتشابكة (الإطار الموحد)	131
الفرع الأول: المفهوم والخصائص	131
الفرع الثاني: تطور الإطار الموحد	133
خلاصة الفصل الثاني	141
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في الاعتماد المتبادل	145
المبحث الأول: التحرير التجاري والمالي	146
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية	148
الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية	149
الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية في إطار إقليمي	159
المطلب الثاني: التحرير المالي	167
الفرع الأول: ماهية التمويل الدولي	167
الفرع الثاني: مصادر التمويل الدولي	168

الفرع الثالث: التحرير المالي وترابط أسواق المال الدولية	170
المبحث الثاني:التقسيم الدولي للعمل	172
المطلب الأول: مفهوم تقسيم العمل الدولي	173
المطلب الثاني: تطور تقسيم العمل الدولي	174
الفرع الأول: المرحلة التجارية	174
الفرع الثاني: مرحلة الثورة الصناعية	176
الفرع الثالث: النصف الأول من القرن العشرين	177
الفرع الرابع: الفرع الرابع : النمط المركب لتقسيم العمل(النصف الثاني من القرن العشرين)	182
المبحث الثالث: ثورة التكنولوجيا والإتصال.	188
المطلب الأول: التعريف بتكنولوجيا المعلومات والإتصال	190
الفرع الأول: ثورة المعلومات	191
الفرع الثاني: ثورة تكنولوجيا المعلومات	193
المطلب الثاني: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التقارب الدولي	195
خلاصة الفصل الثالث	198
الفصل الرابع: الإعتماد المتبادل والدول النامية	201
المبحث الأول: النظام الإقتصادي العالمي والدول النامية	203
المطلب الأول: النظام الإقتصادي العالمي إلى غاية 1971	204
الفرع الأول: ملامح تكون النظام الإقتصادي العالمي	204
الفرع الثاني: العوامل التي ساعدت على توسع الرأسمالية وديمومتها	206
المطلب الثاني: النظام الإقتصادي العالمي بعد 1971	209
الفرع الأول: المرحلة الممتدة من 1971-1990	209
الفرع الثاني: النظام الإقتصادي العالمي بعد عام 1991	217
المبحث الثاني: التقسيم الدولي الجديد للعمل وانعكاسه على الدول النامية	219
المطلب الأول: سمات التقسيم الدولي الجديد للعمل	221

الفرع الأول: العولمة	221
الفرع الثاني: تباين في الأهمية النسبية لقطاعات الإقتصاد الرئيسية	223
الفرع الثالث: آثار الثورة العلمية والتكنولوجية	223
المطلب الثاني: انعكاس التقسيم الدولي الجديد للعمل على الدول النامية	225
الفرع الأول: التبعية التجارية	226
الفرع الثاني: التبعية التكنولوجية	229
المبحث الثالث: دور المؤسسات الدولية والإقليمية في تكريس علاقة اللاتكافؤ	242
المطلب الأول: صندوق النقد والبنك الدوليين	243
الفرع الأول: سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين	244
الفرع الثاني: أثر سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية	249
الفرع الثالث: فشل نموذج التنمية الليبرالية في الدول النامية	253
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية	254
الفرع الأول: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية	256
الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	262
الفرع الثالث: آثار السياسات التجارية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية	264
المطلب الثالث: الترتيبات الإقليمية	271
الفرع الأول: الفضاءات الإقتصادية وخلق سلطات فوق قومية	272
الفرع الثاني: تشكيل الفضاءات الإقتصادية وأثره على الدول النامية	276
خلاصة الفصل الرابع	281
خاتمة	294-284
قائمة المراجع	306-296

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض المنظمات الحكومية وأهدافها	57
02	جولات التفاوض ونتائجها والدول المشاركة	156
03	نمو حجم التجارة العالمية خلال الفترة (1990-1998)	158
04	تطور التجارة السلعية والخدمية للعالم خلال الأعوام (2002-2006)	166
05	تطور ديون الدول النامية ببلايين الدولارات	215
06	بعض مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية	215
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق	233
08	الإبداع التكنولوجي في الدول المتقدمة في الوحدات الإنتاجية	239
09	الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في العالم -صادرات 1992-	257
10	المصدرون الأساسيين للخدمات لعام 1992	258
11	المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	263
12	دول ذات أداء مرتفع بسبب العولمة لعام 2009	269
13	دول ذات أداء منخفض نتيجة العولمة 2009	270

فهرس الجداول

فهرس المخططات والأشكال

رقم المخطط /الشكل	عنوان المخطط/الشكل	الصفحة
الشكل	نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003، 2005، 2007.	164
المخطط رقم 01	سياسات صندوق النقد الدولي وأهدافه.	247
المخطط رقم 02	أهداف البنك الدولي.	248

.

resume

L'étude a abordé la question de l'interdépendance à la lumière de la mondialisation et les pays en développement était l'objectif principal de cette étude est d'identifier la position des pays en développement dans l'économie mondiale à la lumière des variables globales de l'environnement économique, et à travers l'analyse des effets de ces variables sur leurs économies.

L'étude a également cherché à souligner que les changements structurels dans les économies capitalistes conduisent à des changements dans les relations économiques internationales, et ces variables montrent une réflexion et d'expression de la souveraineté de l'économie mondiale précieuse du système capitaliste.

Elle a constaté au cours de l'étude que la mondialisation de premier plan dans le développement global de tous les niveaux économiques, des phénomènes politiques et culturels, et incarné la mondialisation visitant l'interaction et l'intégration entre les activités des sociétés humaines, montrer la mondialisation comme un concept dans la littérature des sciences sociales comme un outil analytique pour décrire les opérations de changement dans différents domaines.

Le concept de mondialisation renvoie à l'existence de l'interdépendance entre les pays du monde, ce qui signifie un état d'interdépendance entre les économies, tant dans les aspects commerciaux ou de la productivité, ou dans les politiques et les règlements, et cela reflète les types de dépendance mutuelle, ainsi que la nature des relations économiques entre les pays varient en fonction de l'emplacement du développement économique, qui détermine le soutien de ces relations, si la domination et de subordination ou d'intégration.

Il a augmenté le degré d'interdépendance entre les économies des pays à la suite de la libéralisation du commerce extérieur, tant dans le cadre de l'Organisation mondiale du commerce, ou dans un contexte bilatéral ou régional. Je suis allé à ces développements homologues des relations commerciales dans les relations financières. La nouvelle division internationale du travail dans la création d'un état de dépendance mutuelle entre la production de vecteur pour les unités de production sur le marché international, en plus des facteurs ci-dessus a également contribué à mettre en évidence le rôle des technologies de l'information et de la révolution des communications en reliant les différentes parties du monde.

L'étude a montré que les pays en développement ont été soumis au cours de la période historique de la domination du système capitaliste mondial, et que les structures économiques et sociales peuvent être reconstituées par les puissances capitalistes dominantes à leur avantage. Ceci est clairement démontré dans la transformation réalisée par la révolution scientifique et technologique dans les pays développés, qui lui a fourni une vaste zone de la domination de l'activité économique, ce qui entraîne un commutateur de la division internationale de la structure du travail et le reclassement des systèmes économiques et sociaux, conformément aux normes établies par les contrôleurs, et les institutions internationales ont contribué à l'émergence d'une nouvelle division internationale de travailler ainsi que les arrangements régionaux que les pays capitalistes ont cherché à mettre en place, lui permettant de dominer, car ils représentent le noyau de ces arrangements, ce qui est ce qui nous amène à la conclusion que la relation entre les pays développés et en développement, sous toutes ses formes est une relation de dépendance

ملخص

تناولت الدراسة موضوع الإعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على وضع الدول النامية في الإقتصاد العالمي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية ، وذلك من خلال تحليل آثار هذه المتغيرات على اقتصاداتها .

كما سعت الدراسة إلى تأكيد على أن المتغيرات الهيكلية في الإقتصادات الرأسمالية تفضي إلى متغيرات في العلاقات الإقتصادية الدولية، وتظهر هذه المتغيرات انعكاسا وتعبيرا عن سيادة النظام الرأسمالي في الاقتصاد العالمي.

تبين من خلال الدراسة أن العولمة من الظواهر البارزة في التطور العالمي على جميع المستويات الإقتصادية والسياسة والثقافية، وتتجسد العولمة في زيارة التفاعل والإندماج بين أنشطة المجتمعات الإنسانية ،وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الإجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة.

يشير مفهوم العولمة إلى وجود اعتماد متبادل بين دول العالم ،مما يعني حالة من الترابط بين الإقتصادات ،سواء في الجوانب التجارية أو الإنتاجية ،أو في السياسات والقواعد المنظمة ،وهذا ما يعكس أنواع الإعتماد المتبادل ،فضلا عن أن طبيعة العلاقات الإقتصادية بين الدول تختلف باختلاف موقعها من التطور الإقتصادي ،وهو ما يحدد سند هذه العلاقات ،ما إذا كانت هيمنة وتبعية،أوتكامل .

لقد زادت درجة الإعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول نتيجة لتحرير التجارة الخارجية،سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،أو في إطار ثنائي أو إقليمي . وقد كان لهذه التطورات في العلاقات التجارية نظيرتها في العلاقات المالية.كما ساهم تقسيم العمل الدولي الجديد في خلق حالة الإعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية الموجه إنتاجها

ملخص

للسوق الدولية، إلى جانب العوامل السابقة يبرز دور تكنلوجيا المعلومات وثورة الاتصالات في ربط أجزاء العالم المختلفة.

أوضحت الدراسة أن الدول النامية أخضعت خلال فترة تاريخية معينة–لم تزل ممتدة حتى الأن –لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي ،وأن الهياكل الإقتصادية والإجتماعية قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة لصالحها .ويبدو ذلك جليا في التحول الذي حققته الثورة العلمية والتكنلوجية في الدول المتقدمة والذي وفرلها المجال الواسع للتحكم في النشاط الإقتصادي ،مما يؤدي الى تبديل هيكلل التقسيم الدولي للعمل ، وإعادة تصنيف الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية وفق مقايس يضعها المتكمون، وقد ساهمت المؤسسات الدولية في ظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل فضلا عن الترتيبات الإقليمية التي سعت الدول الرأسمالية إلى تشكيلها ،مما يمكنها من الهيمنة كونها تمثل نواة هذه الترتيبات،وهذا ما يقودنا إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين الدول، النامية والدول المتقدمة هي علاقة تبعية بكل صورها.